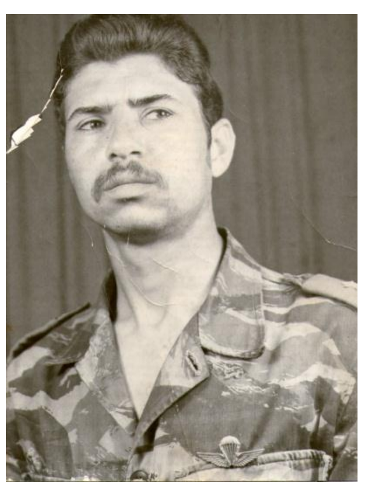
"مِن قلْبِ الحدَث"

مذكرات النقيب السابق في الجيش الجزائري (1978م ـ 1992م)



أحمد بن إبراهيم شوشان

النسخة الأولى

أبريل (نيسان) 2013



مقدمة

لم أكن متحمسا للكتابة رغم إلحاح كثير من الإخوة المهتمين بالشأن الجزائري. وقد اكتفيت بإبداء رأيي في بعض الأحداث عبر صفحات القدس العربي والزمان الصادرتين في بريطانيا وعلى صفحات الرأي في بعض مواقع الأنترنت الجادة، اقتناعا مني أن الكتابة فن له أهله. لكن بعد اطلاعي على مجموعة من الكتابات والدراسات التي تناولت القضية الجزائرية أدركت أن جانبا مهما من الحقيقة سيدفن تحت ركام التحاليل النظرية والشهادات الكاذبة التي جندت لها الأطراف المسؤولة عن الأحداث كل إمكانياتها المادية والبشرية مع سكوت مطبق للأطراف المعنية مباشرة بالأزمة. ولذلك عزمت على تقديم شهادتي على الجانب الذي عايشته من الأحداث بكل أمانة ووضوح آملا أن يسهم ذلك في تسليط الضوء على زوايا محجوبة من الصورة الحقيقية للقضية ويقطع الطريق على المتلاعبين بالذاكرة الجماعية للشعب الجزائري. خاصة وأن كثيرا من المعنيين بهذه الشهادة أحياء مما يتيح لهم فرصة تمحيص ما جاء فيها إثباتا أو انتقادا أو تصويبا حتى تكون شهادة موثقة للأحداث لا وجهة نظر خاصة مبنية على استنتاجات. ولا يفوتني في مستهل هذه الشهادة أن أوضح أن ما جاء فيها يدل على ما يعنيه ظاهر الكلام دون تأويل على غير ما تحمله الألفاظ من دلالة، كما أن توظيفه في غير ما يدفع عجلة التغيير إلى الأحسن والمصالحة الحقيقية بين الجزائريين مردود على صاحبه و لا يلزمني في شيئ، لأن الغرض الوحيد من نشري لهذه الشهادة في هذا الظرف هو توثيق الحقيقة وتمحيصها لا غير.

و بعد أكثر من أربع سنوات من عرض هذه الشهادة في حلقات على صفحات موقع "صوت الجزائر" الإلكتروني و تناقلها من طرف مواقع أخرى كثيرة و فتح النقاش حولها في حوارات مكتوبة على موقع "بلا حدود" و تسجيلات بالصوت و الصورة على قناة المصالحة الوطنية و بعد إلحاح من طرف كثير من الإخوة الجزائريين العقلاء و غير الجزائريين المعنيين بمتابعة الأحداث عزمت على نشر هذه الشهادة في كتاب مستقل لتبقى محفوظة لكل من يريد البحث في حقيقة ما حدث في هذه الحقبة المظلمة من تاريخ الجزائر بعيدا عن كل المزايدات و التزوير الذي لحق القضية سواء من طرف المسؤولين عن الأزمة خوفا من المحاسبة أو المتطفلين على الخوض فيها لأغراض أخرى.

و قد أشار علي بعض أهل الاختصاص بتوسيع دائرة الشهادة إلى توثيق بعض الملابسات التي صاحبت الأزمة و تداعياتها على من كانت لهم بي علاقة مباشرة، خاصة عائلتي و زملائي و نشرها في شكل مذكرات شخصية تحت عنوان: **من قلب الحدث.** و قد استصوبت هذا الرأي بعد تأمّل عميق في المآسي التي لحقت بعائلة شوشان التي أعتقد أنها نموذج للعائلة الجزائرية الوطنية التي لم تعصف بها

الأحداث رغم مأساويتها و استوعبتها بكل تناقضاتها فجمع الله لها بين الصبر على تعسف السلطة القائمة و التمسك بكل شجاعة بموقفها الرافض لسياسة الأمر الواقع التي يصر المتنكرون لهوية الجزائر الوطنية على فرضه بقوة الحديد و النار متذرعين بحماية الديمقراطية من الإرهاب تارة و الدفاع عن السيادة الوطنية من التدخل الأجنبي تارة أخرى. كما أعتقد أن الاستهداف الجزافي لهذه العائلة وحده يحمل أكثر من دلالة على طبيعة الأزمة و هوية المتحكمين في تسييرها.

أملي أن تكون هذه الشهادة وثيقة معتمدة تساهم في فهم أعمق لملابسات هذه الحقبة من تاريخ الجزائر المعاصر وذلك للأسباب الآتية:

1- أنها حقائق لتجربة واقعية كاملة المشاهد عاشها صاحبها في قلب الحدث بكل تفاصيلها و تابعها باهتمامِ مَن يعنيه الأمر و ليست تحليلات باحث و لا رواية شاهد لأحداث متناثرة هنا و هناك.

2- أن صاحبها كان ضابطا في المؤسسة العسكرية التي تعتبر حجر الزاوية في أحداث تلك الحقبة و معنياً مباشرة بمقدماتها التي كلفته السجن بتهمة تدبير انقلاب عسكري و بتداعياتها التي فرضت عليه المنفى الإجباري إلى أجل غير مسمى.

3- أن صاحبها مواطن جزائري غير منحاز في موقفه إلى أي طرف من أطراف الأزمة، بل كانت له علاقات و اتصالات مباشرة (و لا تزال) مع صانعي الحدث من جميع الأطراف.

4- أنها تربط بين مقدمات العشرية الدموية التي عاشتها الجزائر في تسعينيات القرن العشرين و ما ترتب عليها بعد ذلك من نتائج و مسؤوليات في بداية القرن الواحد و العشرين.

5- أنها يمكن اعتمادها ورقة عمل مطروحة للنقاش و الإثراء و المراجعة و النقد و التحقيق لأن معظم المعنيين بما جاء فيها لا يزالون أحياء و منهم المسؤولون في أعلى مستويات السلطة في الجزائر.

و قد مهَّدْت لها بسيرتي الذاتية و علاقتي بالأزمة توثيقا لصِدقيّة الشهادة ثم أتبعت ذلك بشهادتي على الأحداث حسب تسلسلها التاريخي حتى يسهل على القارئ فهم السياق الذي وقعت فيه. و ربما قمت بالتعليق على بعض المواقف و المسائل أو أشرت إلى بعض الوقائع الجانبية توثيقا

للوضع الاجتماعي السائد أو أدرجت بعض مقالاتي المنشورة لاحقا من باب التوضيح و الربط بين مقدمات الأحداث و نتائجها.

و أخيرا، آمل أن تسهم هذه المذكرات في إظهار الحقيقة الكاملة لأحدى أخطر و أكثر المراحل غموضا في تاريخ الجزائر المعاصرة.

اللّهمّ إني قد بلغت اللّهمّ فاشهد

الجزء الأول

السيرة الذاتية

الهوية و النشأة

الانتماء إلى الجيش الوطني الشعبي بين الوطنية و العسكرية

الهوية و النشأة

اسمي أحمد بن إبراهيم بن محمد الطاهر شوشان. نشأت والحمد لله في عائلة مشهورة بشرف[1] نسبها و إخلاصها للوطن وبلائها في الدعوة إلى الله بالقدوة الحسنة قولا وعملا فقد كان بيت آل شوشان الجحر الآمن الذي أرزت إليه ثورة التحرير الوطني في بلدية القرارة[2] بعد أن اشتدت وطأة الغزاة الفرنسيين على الشعب الجزائري وتراجعت إرادة الأنصار في دعم المجاهدين[3]، فانخرطت العائلة برجالها و نسائها و وهبت كل شيء لثورة التحرير المجيدة. كما كان ذات البيت قبل ذلك مورد علم وتربية لمن أصبحوا أهل فضل وإمامة في المنطقة. فقد كان جدي العلامة محمد الطاهر شوشان مستقرا في بلدية القرارة أغلب الوقت في السنوات الأخيرة من عمره[4]، حيث أخذ عنه العلم طلبة كثر من المنطقة منهم من أصبحوا علماء و أئمة مشهورين[5] كما تتلمذ عنه في شتى العلوم شيوخ كثير من الزوايا العلمية التي كانت تستضيفه للتدريس، من أشهرها زاوية تماسين في منطقة تقرت و زاوية أولاد السائح في العلية و زاوية سيدي عبد الرحمان النايلي في منطقة الجلفة و قد ذكره بعض علماء الشعانبة بمتليلي و الرحامنية في واد سوف في شيوخهم. و رغم مقامه العالي عند أهل الفضل و العلم فإنه لم يملك بيتا و لا شيئا من متاع الدنيا أبدا و لم يورث أهله قوت ليلة واحدة بعد وفاته. كما أن الهيبة التي اتسمت بها شخصيته وشدته في الحق عندما يتعلق الأمر بالدين لم يكونا عائقا أمام سعيه لتوحيد كلمة الفرقاء في منطقة واد ميزاب جنوب الجزائر حيث لم يجتمع الإباضية و المالكية في القرارة في صلاتهم و كلمتهم على رجل غيره لا قبله و لا بعده رغم أنه العالم الوحيد الذي انتقد المذهب الإباضي بشدة في منظومة شعرية طويلة و ناظر قطبه الشيخ محمد بن يوسف طفيش على ملأ الإباضية و في مسجدهم الجامع بعد الرد الذي حرره الشيخ محمد طفيش رحمه الله في مؤلف مطبوع تحت عنوان "إزهاق الباطل بالعلم الهاطل" ردا على قصيدته. و قد زعم بعض الإباضية أنه أعجب بمذهبهم بعد تلك المناظرة و بلغ الأمر بالأستاذ علي دبوز إلى الزعم أنه اعتنقه. و هذا الإدعاء باطل

---

[1] مخطوط شجرة العائلة الأصلي مو جود بحوزتي و هو منقول بخط جدي رحمه الله من المشجر الذي يعود تاريخه إلى عهد الحفصيين مختوما من طرف عشرات القضاة و أمراء المسلمين. و هو محفوظ في زاوية نفطة في الجريد التونسي وفيه تفاصيل عن بطون الأشراف الحسنية في الجزائر و المغرب العربي موثقة بالسند المتواتر.

[2] هي واحة تقع حوالي 670 كلمتر جنوب الجزائر العاصمة تابعة لولاية غارداية إداريا.

[3] بعد الحملة القمعية الهمجية للجيش الفرنسي بين سنتي 1957 و 1959 تراجع كثير من المواطنين عن دعم الثورة خوفا من الانتقام خاصة الذين تعرضوا للتعذيب و السجن و لم يثبت إلا من ثبته الله.

[4] و قد عاش أغلب حياته في بلدة العالية و تزوج فيها ثلاث حرائر من كريمات عرش أولاد السائح.

[5] من الإباضية إمامهم المجدد في الجزائر الشيخ إبراهيم بيوض و الأستاذ اللغوي الشيخ سعيد بن عدون شريفي و أستاذ التاريخ الشيخ علي دبوز. و من المالكية إمام المسجد العتيق الشيخ الطاهر بن علي و شقيقه يحي و الحافظ محمد لكعص.

و لا أصل له أبد و إنما الصحيح هو أن الشيخ محمد بن يوسف طفيش بدهائه و بعد نظره أمر الإباضية أن لا يجادلوا الوالد في أمر مذهبهم و يدرؤوا عنهم نقده بالجلوس إليه لتعلم ما ينفعهم منه و الإحسان إليه. فتقربوا منه و أحسنوا إليه فعاملهم بالإحسان إحسانا و أخلص لهم النصيحة فتأثر به كل من جلس إليه منهم. و لم نعرف أحدا من أئمة الإباضية في الجزائرانفتح على المالكية مثل الذين غشوا مجلس الوالد رحمه الله و على رأسهم الشيخ إبراهيم بيوض الذي كان من خاصة تلاميذه. و قد تسبب ذلك للشيخ إبراهيم بيوض في جفوة من طرف المتشددين في المذهب الإباضي داخل الجزائر و خارجها دامت عقودا قبل أن يعترفوا له بلقب المجدد في السنوات الأخيرة من حياته. كما حارب الشيخ محمد الطاهر البدع الشائعة في بعض الزوايا العلمية المالكية دون أن ينال ذلك من مقامه لدى الجميع. غفر الله للجميع و نفع بعلمهم و عملهم الصالح. و من المفارقات المؤسفة أن مكتبته العامرة التي كانت تزخر بخواطره في التفسير و العقيدة و في علم النفس و الطب العربي لم يبق لنا منها غير تفسيره لبعض سور القرآن و مقتطفات من شعره و مشجر الأنساب الذي نظم فيه نسب الأشراف الحسنية في المغرب العربي و وثق فيه نسبه الحسني أبا عن جد، مما يدل على أنه لم يكن مختصا في علوم الشريعة وحدها بل كان ملما بعلوم شتى. و لعل ضياع تراثه راجع للظروف القاسية التي عانت منها عائلته بعد وفاته رحمه الله و غفر له خاصة بعد أن أصبح بيته مركزا لثورة التحرير في منطقة القرارة و انخرط أولاده[6] كلهم في القتال في صفوف جيش التحرير و النضال في جبهة التحرير الوطني. و هو البيت الذي ولدت فيه ذات يوم ثلاثاء 23 جوان 1959 و ترعرعت فيه.

الدراسة والتعليم

بدأت مشوار الدراسة في الكتّاب قبل أن أكمل الخامسة من العمر و تعلمت الكتابة و القراءة و حفظت الجزء الثلاثين من القرآن الكريم على يد الشيخ الداودي رحمه الله قبل أن التحق بمدرسة الحياة الحرة و بمدرسة بن خلدون النظامية عندما بلغت السادسة من العمر. كنا نستيقظ قبل الفجر لنبدأ حصّة حفظ القرآن من الساعة الخامسة إلى السابعة صباحا بمدرسة الحياة. و بعد تناول الفطور بسرعة في بيوتنا نلتحق بمدرسة بن خلدون الرسمية من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الرابعة بعد الزوال تتخللها راحة لمدة ساعة في فترة الزوال نتناول خلالها وجبة غداء داخل المدرسة. بعد خروجنا نلتحق مباشرة بمدرسة الحياة من جديد على الساعة الخامسة مساء لحفظ الحديث النبوي و دراسة علوم اللغة العربية من قراءة و نحو و صرف و إملاء و خط و إنشاء... و لا نعود إلى البيت إلا بعد أن نصلي صلاة العشاء جماعة في المدرسة بعد السابعة ليلاً. هذا البرنامج اليومي دام ثماني سنوات كاملة دون انقطاع باستثناء العطلة السنوية الصيفية التي كانت تستغرق شهرين و نصف بالنسبة للمدرسة الرسمية يتخللها شهر واحد بالنسبة لمدرسة الحياة. و

[6] عبد الرحمان و إبراهيم و محمد العربي و محمد الأخضر

حتى خلال هذه الفترة القصيرة من العطلة كنا نثني الرُّكَب بين الظهر و العصر أمام الشيخ الرباني البكاء محمد لكعص رحمه الله في مسجد الشرفاء بقصر القرارة لنستظهر عليه ما تيسر من القرآن. لقد كانت الدراسة في هذه السنوات نعمة من نعم الله الجليلة عليّ حيث استظهرت فيها كتاب الله كاملا و حفظت خلالها عشرات الأحاديث و تعلمت فيها اللغة العربية على المناهج المقررة في الجامع الأزهر. و مما علقَ في ذهني خلال هذه المرحلة من حياتي هو ظاهرة تمجيد أهل الفضل للعلم و التعليم من خلال التواضع الذي كانوا يتحلّون به في سلوكهم مع عامة الناس و التلاميذ فضلا عن طلبة العلم، فيكفيك للاقتناع بذلك أن ترى أن أئمة الناس و أفاضلهم من قضاة و أساتذة و أصحاب جاه كانوا لا يستنكفون من القيام بأعمال شريفة مثل عامة الناس. فترى الواحد منهم في بستانه و كأن حرفته الفلاحة أو في السوق و كأنه تاجر أو في عمل خيري جماعي و كأنه أقل الناس شأنا و هو مَن هو في مقامه بين الناس أو أن ترى مثلًا الشيخ إبراهيم بيوض إمام الإباضية في الجزائر أو الشيخ عدون شريفي نائبه بنفسيهما جالسين إلى إحدى طاولات الإمتحان الصغيرة في بهو المدرسه في الهواء الطلق يطرحان الأسئلة شفويا على تلاميذ بين السابعة و الثانية عشر من العمر واحدًا واحدًا في مادة القرآن بالنسبة للأول و مادة النحو بالنسبة للثاني و يستمع كل منهما إلى جواب الطفل الممتحن بصبر و انتباه ليشعره بالإهتمام و يشجعه على الإجابة قبل أن يكتب علامته مباشرة على دفتر الامتحان الذي يعتبر هوية التلميذ منذ التحاقه بالمدرسة إلى استكماله سبع سنوات قبل التحاقه بقسم المصلى حيث يتفرغ الطلبة لحفظ القرآن كاملا عن ظهر قلب تفرغا كليا خلال سنة أو سنتين حسب نباهة الطلاب و اجتهادهم. لقد امتحنت من طرف الشيخين عدة مرات و استفدت من هذه المدرسة على صعيد العلم و التربية فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء. أما على صعيد الوعي السياسي فقد وجدت نفسي في قلب العاصفة حتى قبل أن التحق بالمدرسة. فما من مناسبة وطنية أو دينية أو اجتماعية أو مدرسية منذ سنة 1964 إلا و مثّلْتُ فيها دورًا أرفع فيه شعار الوطنية و أمجاد الثورة بتوجيه من شباب جبهة التحرير الوطني و على رأسهم عمي الأستاذ محمد الأخضر شوشان أو ابن عمتي الأستاذ أحمد التجاني حماني، و كان لهما الفضل في تعويدي على الخطابة و الإرتجال من خلال الكلمات و القصائد التي كنت ألقيها بمناسبات الاحتفالات بعيد الثورة و الاستقلال و مساهمتي في النشاطات الثقافية و الكشفية والمسرحيات المخلِّدة لأمجاد المجاهدين و الشهداء. كما كان لصرامة والدي الحاج إبراهيم و عمي الأستاذ محمد الأخضر في التعامل مع قضايا الثورة و الوطن بالغ الأثر في تربيتي السياسية. فقد كان الوالد بحكم شخصيته الاعتبارية كأمين لقسمة المجاهدين مسؤولا بشكل أو بآخر على متابعة المشاريع ذات الطابع الوطني على مستوى البلدية مثل الثورة الزراعية و جزأرة التعليم و قضية العضوية في جبهة التحرير إبّان الثورة و العمالة للاستعمار و قضية فصل الصحراء بالتواطئ مع فرنسا و كانت هذه المسائل كلها

محلّ جدل دائم و نقاش بين الرجال المتواصلين مع الوالد رحم الله الجميع و مظنّة لكل أنواع الفساد كالرشوة و التزوير و خيانة الأمانة و الإبتزاز و غير ذلك مما وقع فيه أغلب المحسوبين على الأسرة الثورية.

و من بين الأحداث التي تعلمت منها جدوى محاسبة النفس في الرخاء هي عملية الإعتقال الجماعي لمستخدمي الدولة في بلدية القرارة بداية السبعينات على إثر عملية فساد و اختلاس حيث لم ينج من السجن غير الوالد الذي رغم أنه كان عونًا غير مرسّم في البلدية و لكنه لم يكن يثق في عمل الإدارة و إنما كان يوثِّق كل كبيرة و صغيرة في دفتره الخاص و يطلب من المعنيين بالأمر الإمضاء عليها حتى لو كانوا من المواطنين العاديين أو وضْع بصماتهم على الوثائق كما كان يفعل في عهد الثورة بالضبط. و لولا ذلك الدفتر غير الرسمي و البصمات المثبتة عليه و تصريحات الشهود الذين أثبتوا براءة ذمة الوالد لذهب ضحية لتلاعب المختلسين من بقايا الإدارة الفرنسية رغم أنه كان مجاهدا معروفا بأمانته و نزاهته. لقد تعلمت من الوالد رحمه الله القاعدة الذهبية التي تضمن للرجل حريته الكاملة و استقلال شخصيته في كل الظروف مع الأصدقاء و مع الخصوم سواء كان مواطنا بسيطا أو مسؤولا كبيرا... **لا حق و لا حرية مع التورط في الفساد مهما كان هيِّنا...** و كان لذلك بالغ الأثر في حياتي كلها و الحمد لله.

انتهت هذه الفترة بحصولي على الشهادة الأهلية للتعليم المتوسط باللغة العربية و الفرنسية من المدرسة النظامية و انتقالي إلى المرحلة الثانوية في تخصص العلوم التجريبية باللغة الفرنسية و التي كانت بالنسبة لي تجربة مفيدة على عتبة حياة الرجولة بكل تعقيداتها ابتداء من سنة 1974. فقد كانت ثانوية غارداية حديثة التكوين و لم تكن بها داخلية تستقبل الطلبة الغرباء على المدينة التي تبعد عن مدينتنا القرارة 113 كلم مما اضطرني الى التفاهم مع ثلاثة من زملائي على استئجار بيت قريب من الثانوية في حي الحاج مسعود ووضع برنامج لحياتنا الجديدة تقاسمنا على أساسه التكاليف و الخدمات اليومية اللازمة لإقامتنا زيادة على واجباتنا الدراسية فكانت البداية صعبة بالنسبة لفتيان مثلنا في سن الخامسة عشرة.... خلال السنة الدراسية 1975 – 1976 اندلعت أحداث مؤلمة بين سكان غرداية على خلفية سلوك عنصري من طرف أستاذ الرياضيات في ثانوية غارداية انتهى بحرب حقيقية بين المالكية و الإباضية مما عزز رغبتي في مغادرة غارداية نهائيا. و فعلا تمكن عمي الأستاذ محمد الأخضر شوشان من نقلي إلى الإقامة معه في المنيعة فالتحقت منذ ذلك الحين بثانوية ديدوش مراد التي أنهيت فيها دراستي الثانوية بعد سنتين عامرتين بالدراسة و النشاط الثقافي و النضال السياسي حيث تزامنت هذه الفترة مع قضية الصحراء الغربية و ما ارتبط بها من شعارات الحرية و تقرير المصير و توتر العلاقة بين الجمهورية الجزائرية و المملكة المغربية و خاصة عندما تم نقل مئات الصحراويين اللاجئين للسكن داخل الثانوية شهورًا قبل توزيعهم على من يكفلهم من المواطنين من بلدية المنيعة و خارجها. كما أثيرت قضية الهوية و ما صاحبها من حملة

التعريب و صياغة الميثاق الوطني و الخيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه سنة 1976... و مما أذكره من إنجازات هذه الفترة هو حصول ثانويتنا على جائزتين الأولى بمناسبة المسابقة الوطنية (الطالب يكتب التاريخ) و الثانية بمناسبة المسابقة الوطنية حول التعريب في الجزائر، و قد كنت من الفريق الممثل للثانوية.
التحقت بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال ثم انتسبت لاحقا لجامعة التكوين المتواصل فرع البليدة في شعبة الحقوق أثناء خدمتي العسكرية كما واصلت دراستي الجامعية بعد هجرتي إلى بريطانيا و تحصلت على شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية.

الانتماء للجيش الوطني الشعبي بين الوطنية و العسكرية

التحقت بالكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال[7] في 10 سبتمبر1978 بعد نجاحي في المسابقة التي جرت في شهر جوان من نفس السنة واستفدت مع كثير من الطلبة الضباط من مكتبات الكلية توسيع دائرة معارفنا العلمية والثقافية و تعاونا على تزكية أخلاقنا بالتزام برنامج عملي وفق ما تسمح به الخطة الأسبوعية للتدريب. و كانت المكتبة المركزية للكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال تحتوي على عشرات الآلاف من الكتب من مختلف المعارف و اللغات كما تحتوي المكتبة العسكرية التابعة لمطبعة الكلية على عشرات الآلاف من نسخ المنشورات و المراجع المقررة في برامج التعليم العسكري المختلفة، أما مكتبة مسجد خالد بن الوليد التابع للكلية فتحتوي وحدها على آلاف الكتب الإسلامية من مختلف التخصصات الشرعية باللغة العربية فقط.... و من الطريف أن مؤلفات شيخ الإسلام بن تيمية و الشيخ محمد بن عبد الوهاب و تفسير الظلال لسيد قطب و عشرات الأشرطة السمعية لمختلف المقرئين و العلماء كانت كلها موجودة في هذه المكتبة المفتوحة للطلبة للمطالعة في أوقات راحتهم.

فكنا نجتهد في حسن المعاملة مع الآخرين و تبادل الإحترام و الانضباط كما كنا نصوم الأيام الفضيلة و نقوم جزءًا من الليل و نناقش المسائل الشرعية و نتدارسها استكمالا لمؤهلات القيادة العسكرية التي كنا نهيأ أنفسنا للاضطلاع بها. ورغم قلّة فقهنا فقد كنا نجتهد في التمييز بين العلم النافع الذي تستقيم به الفطرة البشرية وتسعد به المجتمعات كما ورد في مؤلفات العلماء العاملين المخطوطة عبر التاريخ الإنساني الذي كان لأمتنا المجيدة نصيبا وافرا من صناعته وبين ما يمكن إدراجه جملة في مجال الشعوذة والتطرف أو الترف الفكري. فاكتسبنا بذلك حرية في الفكر واستقلالية في الرأي لا يستسيغهما العبيد ولا يحتملهما الطغاة.

وفي منتصف ليلة من ليالي شهر مارس 1979 قامت فرقة من مديرية الأمن العسكري باعتقال مجموعة من الجمهرة الثانية للطلبة الضباط وتبين لنا بعد التحرّي أنهم عناصر نشطة من الخلايا الشيوعية التي أنشأها المتعاونون السوفيات في صفوف الإطارات العسكرية. في الحقيقة هؤلاء الطلبة كانوا ينشطون كامتداد لدفعات سابقة من الطلبة الضباط نشأت في ظل القيادة السابقة للكلية ممثلة في العقيد محمد الصالح يحياوي الذي كان يمنع رفع الصوت بالأذان حتى في المسجد الكبير التابع لمدينة شرشال في الوقت الذي تستضيف فيه الكلية فرق الأوبيرا الروسية الصاخبة لإحياء الليالي الماجنة إلى طلوع الشمس

---

[7] من أكبر الكليات العسكرية في العالم العربي و أحسنها تجهيزا و تحتل مساحة أكبر من مدينة شرشال نفسها. يتخرج منها ضباط القتال كما تجرى بها دورات الإتقان وقيادة الأركان.

في الهواء الطلق خاصة بمناسبة الاحتفال بتخرج الدفعات الجديدة. إن هذا ليس تشهيرا بالعقيد محمد الصالح يحياوي - الذي أحفظ له فضل المجاهد من أجل تحرير الجزائر - لأنه ليس استثناء في القيادات ذات التوجه اليساري أو الفرنكوفوني التي تنكرت لبعض قيمها الأصلية، و لكن إشارتي إليه تندرج في إطار التوصيف لنقطة الضعف القاتلة التي أوتيت منها حتى القيادات الوطنية المخلصة مثله و ألحقت أضرارا بالغة بالجزائر المستقلة كشعب و وطن و دولة.

هذه الحادثة العارضة أثارت فضولنا و حركت في أعماقنا إرادة عفوية للدفاع عن هويتنا المستهدفة في هذه المؤسسة الوطنية الخطيرة. وقد كان توجه القيادة السياسية العليا (ممثلة في رئيس الجمهورية) والقيادة العسكرية على مستوى الكلية (ممثلة في قائد الأكاديمية المقدم حشيشي زين العابدين و المدير العام للتعليم الرائد علي الشريف بن عابد [8] و مدير المحافظة السياسية الرائد بولحبال[9]) عاملا مشجعا لنا في أخذ المبادرة. فشعر بعض الطلبة الضباط عفويا بضرورة العمل على مواجهة المد الشيوعي ومحاصرة عناصره بجدية والاجتهاد في تعميق المقومات الشخصية الجزائرية داخل المؤسسة العسكرية، على أن يكون ذلك في إطار القوانين المعمول بها وبالاستعانة بجميع المخلصين من القيادات والتمسك بجميع النصوص والمراسيم المثبتة في المواثيق الوطنية المعتمدة. و فضلا عن الدستور الذي يكرس في قراءتنا لنصوصه الهوية الوطنية بجميع مقوماتها فإن نصوص نظام الخدمة في الجيش لا تتعارض مع القيم الوطنية لا جملة و لا تفصيلا بل إن بعضها يترجم الانتماء الأصيل للهوية الجزائرية عمليا. فكل السلوكات المحرمة بحكم الشريعة الإسلامية يعاقب عليها قانون الخدمة في الجيش أشد العقوبات. فمثلا: كل العلاقات بالنساء خارج الزواج المصرح به ممنوعة بقوة القانون و تعتبر العلاقة بالنساء غير الجزائريات تلبسا بالخيانة العظمى إلى أن تثبت التحقيقات العكس، و شرب الخمر تتراوح عقوبته من ستة أشهر الى سنتين سجنا نافذا مع الفصل من الخدمة العسكرية... و مثل هذا كثير في مواد نظام الخدمة و القضاء العسكري. كما كنا حريصين على إعطاء المثل في الكفاءة المهنية والانضباط الميداني . ويشهد على تجسيد ذلك أن كل المتفوقين الأوائل في الدفعات المتخرجة و بدون استثناء كانوا من الزملاء المعنيين بما تقدم. بل إن أوائل المرشحين إلى رتبة عميد في الجيش سنة 2009 كانوا من الزملاء السابقين بالضبط كما كنا نطمح إليه منذ سنة 1979[10]. و قد حرصت على أن أكون أول معني بهذا التحدي، فوجهت كل قدراتي ووقتي لاكتساب أوسع خبرة

---

[8] المدير العام للتدريب و نائب قائد الأكاديمية. كان عسكريا منضبطا و لكن صفة المربي كانت غالبة عليه و لم أسمع منه كلمة بذيئة خلال ثلاث سنوات..

[9] مدير المحافظة السياسية. و كان صوفيا متواضعا و متسامحا.

[10] منهم العميد عبد القادر بوزخروفة و العميد الهادي بوضرسة على سبيل المثال لا الحصر

عسكرية وأكبر قدر من الثقة لدى القيادات العسكرية والجنود الذين أعمل معهم فكنت في مقدمة قوائم الناجحين في جميع الدورات التي أجريتها، وعلى رأس المتطوعين في المهام الصعبة التي كُلِّفَتْ بها الوحدات التي عملت بها. ورغم أن الجميع (قيادة و زملاء) كانوا يعرفون موقفي الصريح من دعاة التغريب والتشريق إلا أن القبول الذي حباني الله به في أوساط التيار الوطني قادة ومرؤوسين كان عامل حماية قوي لي من العناصر المعادية للمفهوم الأصيل لاستقلال الجزائر .

بعد أن تخرجت مبكرا في جانفي 1981 مع حوالي 130 من ضباطِ دُفْعَتِنا قبل زملائنا بستة أشهر بمرسوم رئاسي صدر في 19 ديسمبر1980، كان الطلبة الضباط الذين تركناهم في الكلية العسكرية أشد حرصا منا على مواصلة الحملة التوعوية. فانتعشت الصحوة الوطنية (نقصد بالوطنية مكونات الهوية الجزائرية كما أقرها الشعب الجزائري الأبي في خضم حربه الضروس ضد الاستعمار الفرنسي فلم يكن له دين يرضى أن يموت عليه كشعب غير الإسلام و لم تكن له لغة تصله بتاريخه كشعب غير اللغة العربية و لم يوثق بالدماء و الدموع حدود وطن غير الذي علَّمَه الشهداء بجماجمهم خلال ثورة التحرير). هذا ما كنا نؤمن به كضباط في الجيش رغم اختلاف أعراقنا التي لم يكن لها أي اعتبار في ميزان الوطنية كما كنا نفهمها. وقد كنا نستقبل الضباط الأحداث في الوحدات القتالية بعد تخرجهم لحمايتهم من الانحراف خاصة وأن كثيرا من الضباط القدامى تعرضوا لتكوين إيديولوجي وتربوي غير متوازن حولهم إلى مستخدمين غير مسؤولين وميّالين للهو والابتزاز.

وقد كنت بدافع من الحرص أحث زملائي الضباط من مختلف الأسلحة على الاجتهاد في اكتساب الخبرات وإعطاء أحسن الأسوة للضباط الأحداث وبعث اليأس في قلوب الانتهازيين والوصوليين. و قد ثبت الله كثيرا منا على هذا النهج المستقيم حسب قدراتهم النفسية و المعنوية و الظروف المحيطة بهم، فمنهم من قضى نحبه و منهم من ينتظر. بينما زلت أقدام البعض الآخر على الطريق تحت تأثير الضغط من طرف الشواذ من رؤسائهم رغم أنهم كانوا أظهرنا تشدّدا عندما كنا طلبة؛ و أذكر على سبيل المثال، الأخ (عبد القادر م) الذي كان الجميع يستحون منه لأدبه و تدينه و انضباطه سنة 1978، و لكن قائده في مكتب الاستطلاع التابع للناحية العسكرية الرابعة النقيب كمال عبد الرحمان[11] الذي كان عميلا عسكريا للمخابرات استدرجه إلى الانحراف مقابل ابتعاثه في تربص إلى الاتحاد السوفياتي سنة

[11] هذا النقيب كان ضابط صف في بداية السبعينات و التحق بسلاح الهندسة و تلقى تكوينا في الاتحاذ السوفياتي و كان زير خمر و نساء. و تمت ترقيته استثنائيا الى رتبة رائد فمقدم بعد احداث 1988 عندما تعرض لحادث حرق مميت. أصبح مديرا لأمن الجيش سنة 1991 ثم قائدا للناحية العسكرية سنة 2002 و أحيل على التقاعد بعد تورطه في قضايا تتعلق بتهريب و ترويج المخدرات تسببت في ملاحقته قضائيا من طرف العدالة الإسبانية.

1986 فلم يعد من موسكو إلا وقد أصبح رهينة لقائده السابق بعد أن تورط في علاقة غير شرعية مع مواطنة روسية نسبت له ولدا.

و قد يسرالله لي من الأسباب و الظروف ما جعلني انتبه إلى المؤامرة التي استهدفت الدولة الجزائرية المستقلة مبكرا فكنت دائما على حذر مما يدور حولي. و يجدر بي أن أذكر في هذا المقام قضيتين:

قضية العقيد محمد الطاهر شعباني[12] قائد الولاية التاريخية السادسة لثورة التحرير الجزائرية

هذه القضية أثيرت بعد تصريحات الرئيس السابق الشاذلي بن جديد سنة 2008 و أثارت جدلا واسعا على أكثر من صعيد ليس لأنها مادة إعلامية مثيرة و إنما لأنها قضية محورية في فهم جذور الانحراف الذي طرأ على مسار الدولة الجزائرية المستقلة. لقد كنت أتعاطى مع هذا الموضوع منذ كنت في مقاعد الدراسة الابتدائية. لأن التهمة الباطلة التي استند إليها الرئيس الصوري أحمد بن بلة و من ورائه الحاكم الفعلي العقيد الهواري بومدين وزير الدفاع سنة 1964 من أجل إعدام العقيد محمد شعباني هي نفس التهمة التي كان يبتز بها الهواري بومدين رئيس الجمهورية الشيخ إبراهيم بيوض سنة 1975 متهما إياه بالمطالبة باستقلال ذاتي لواد مزاب. و كان الوالد بصفته مسؤول المجاهدين على مستوى قسمة القرارة في واجهة المعركة التي شنها بومدين على الشيخ بيوض، و كان لا بد أن يثير ذلك فضولي كطالب يرى في الشيخ بيوض شيخا جليلا مبجلا من طرف أهل البلد و تربطه بالعائلة علاقة احترام متبادل خاصة. و قد علمت بقضية العقيد محمد شعباني من خلال توضيحات الوالد لقضية فصل الصحراء المثارة في ذلك الوقت و التي هي مشروع استعماري فرنسي قديم استدرج له بعض المتعاونين مع الاستعمار و تصدى له العقيد شعباني أثناء الثورة و أفشله و لم يصبح له مكان في جزائر الاستقلال و لكن طموح الهواري بومدين للسلطة زين له التآمر على تصفية قيادات الثورة المناوئين له و تلفيق التهم الباطلة لهم بالتعاون مع ضباط فرنسا الذين أحاط نفسه بهم. و قد أصبحت منذ ذلك الحين واعيا جدا بالتزوير المتعمد لحقائق التاريخ من طرف الخونة المدسوسين في رحم الثورة و منها في أوصال الدولة الجزائرية المستقلة.

و العقيد محمد شعباني مجاهد معروف الهوية، و مساره النضالي واضح لا يلتبس على أحد. فقد بدأ مشواره في معهد بن باديس التابع لجمعية العلماء قبل الثورة و هذا يعني أن انتماءه للجزائر مؤسس على توجيه تربوي أصيل كما أن تركه لمقاعد الدراسة و التحاقه بالثورة مبكرا دليل على وعيه

بالمسؤولية الملقاة على عاتقه كشاب جزائري في العشرين من العمر. و قد أثبت جدارته و أمانته بترقيته إلى ضابط أول مساعد لقائد الولاية العقيد سي الحواس صاحب الحس الأمني الرفيع و بعد استشهاد سي الحواس سنة 1959 اتفق مجلس القيادة المكون من قيادات المناطق بالإجماع على اختياره قائدا للولاية السادسة رغم أنهم جميعا أكبر منه سنا و أقدم سابقة في الثورة التي كانت تمر بأخطر مراحلها على الإطلاق خاصة في الجنوب الجزائري، مما يدل على أنه أهل للثقة و المسؤولية... هذا جعلني موقناً من أن العقيد محمد الطاهر شعباني تمت تصفيته من طرف خونة للقضية الوطنية مدسوسين على الثورة. و لكن ما لم استوعبه و بقي يثير فضولي هو أن يتم ذلك على أيدي قيادات ثورية مثل الهواري بومدين الذي كانت أجيال الاستقلال تقدِّسه كرمز للوطنية. و قد أكد لي عمي محمد الأخضر هذه الحقيقة المرة لأنه كان أحد الأمناء في مكتب العقيد محمد شعباني نفسه و لكنه اعتبر ذلك من الأخطاء التي تحدث في جميع الثورات و كأنه كان يريد أن يصرفني عن النّبْش في هذه القضية خوفا عليّ من العواقب. و قد بدأتُ مشوار البحث عن الحقيقة منذ سنة 1977 من خلال المساهمة في المسابقة الوطنية " الطالب يكتب التاريخ".

بعد التحاقي بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال سنة 1978 تجلت لي طبيعة الصراع الغامض على مستوى القيادة بين طرف وطني يشتغل في العلن حريص على جزأرة هوية الجيش الوطني الشعبي و المحيط الاجتماعي بصفة عامة بنوع من التحدي و تمثل لي ذلك في شخصية قائد الأكاديمية المقدم حشيشي زين العابدين و الرائد شريف بن عابد و بين تيار مستخفي يشتغل بسرّية و خُبْث من أجل تشجيع كل ما هو أجنبي و غريب عن الهوية الوطنية، فبدأت أربط بين الحلقات المتناقضة لهذا المشهد الذي يحمل الجميع فيه شعار الوطنية. ثم أثار فضولي مرة أخرى سنة 1981 وجود بعض ضباط الجيش الفرنسي الذين تركهم الرائد خالد نزار خلفه في مدرسة القوات الخاصة منهم النقيب قنادز و الملازم الأول تروادة و النقيب بوعزيز. فاتصلت ببعض المجاهدين من أصدقاء العائلة في بسكرة منهم المجاهدين رابح صيفي و أخوه محمد صيفي و المجاهد محمد حضري الذين كانت تربطهم بالعقيد محمد شعباني علاقة شخصية و حضر بعض منهم جلسات خاصة بين شعباني و الرئيس أحمد بن بلة و الهواري بومدين في مناسبات مختلفة بين سنة 1961 و 1964 و تأكد لي بأن العقيد كان ضحية غدر مُبَيّت من طرف الإثنين. و في سنة 1982 و بينما كنت ضابطا في فيلق الصاعقة 12 بتبسة و صلتنا مراسلة سرية للأمين العام لوزارة الدفاع الوطني العقيد مصطفى بلوصيف تتحدث عن ضباط فرنسا و ضرورة إحالتهم على

التقاعد و كان من بين المعنيين في فيلقنا النقيب بوعزيز و النقيب عبد الحميد بلبشير فشعرت كأن عجلت التاريخ تدور في الاتجاه المعاكس لتصحيح مسارها و لكنها توقفت فجأة ليتعرض بعد ذلك العقيد بلوصيف للسجن بتهمة الفساد المنسوبة إليه. ثم جاء المؤتمر الوطني لكتابة تاريخ الثورة بقرار من رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد و حضرت سنة 1984 جانبا من جلساته التي شارك في بعضها المناضل الكبير السيد محمد عصامي[13] الصاحب الأكبر للشهداء محمد بلوزداد و ديدوش مراد و العربي بلمهيدي و مصطفي بن بولعيد رحم الله الجميع كما حضر الرائد عمر صخري أحد نواب العقيد شعباني جانبا من هذه الجلسات و تحدثا فيها عن حقيقة ما جرى في بداية الثورة التحريرية و أثناء التحضير لها قبل سنة 1954 و ناظر عمر صخري العقيد أوعمران و وزير المجاهدين آنذاك شريف مساعدية و كان قويا في تدخلاته رغم أنه لم يمض على خروجه من السجن سوى وقت قصير. فتوضّحت لي جذور هذه القضية أكثر و فهمت أن الإنحراف لم يكن أمرا طارئا و لا عفويا و إنما هو نتيجة لمقدمات مدروسة من طرف أعداء الشعب الجزائري.

و منذ سنة 1987 اكتشفت المؤامرة الحقيقية التي استهدفت العقيد شعباني و قيادة الولاية السادسة، عندما وقعت بالصدفة على ما تبقى من تجهيزات مقر قيادة الولاية السادسة في مخزن قديم تابع لمدرسة القوات الخاصة ببسكرة. لقد كانت كل الوثائق و المناشير و التجهيزات تدل على أن الجيش الوطني الشعبي القائم يختلف جذريا على صعيد الهوية عن الجيش الذي كان ينتمي إليه شعباني مما يدل على وقوع انقلاب حقيقي على جيش التحرير الوطني. عندها ركزت على البحث في التفاصيل و علمت بالدور الرئيسي لضباط فرنسا في عملية تصفية قيادة الثورة الذين يمثلون هوية الشعب الجزائري الأصلية منذ سنة 1957 و أن شعباني ليس سوى حلقة واحدة في سلسلة التصفية الطويلة التي استهدفت قيادات الأوراس المتتالية ثم قيادات الولايات الثالثة و الرابعة و السادسة و بعدهم من تبقى من القيادة التاريخية للثورة. و منذ ذلك التاريخ اخترت بكل وعي و مسؤولية التموقع في معسكر التيار الوطني الذي يعمل من أجل عودة الجيش الوطني الشعبي إلى أصوله الأولى التي قام عليها جيش التحرير الوطني و اعتبرت كل ما يعرقل هذا المسار معارضا لمفهوم الوطنية الصحيح سواء على صعيد القوانين أو الأشخاص حتى و لو تلبسوا بشعار الوطنية و الانتماء لحزب جبهة التحرير الوطني.

---

[13] كان المناضل محمد عصامي سنة 1982 فلاحا بسيطا رغم أنه كان صديقا حميما لمفجري الثورة المذكورين و كانوا يزورونه للتشاور معه حول تفجير الثورة قبل اندلاعها و بعده لترتيب التزود بالسلاح من تونس حتى قبل نوفمبر 1954.

و رغم كل ما كنت ألاحظه من تناقض بين نصوص نظام الخدمة في الجيش و الواقع المعاش يوميا على أرض الواقع، خاصة الصراع غير المعلن بين التيار الوطني الإصلاحي الذي يطمح إلى جزأرة مؤسسات الدولة بقيادة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد و التحالف الانتهازي داخل جبهة التحرير الوطني المتحالف مع حزب فرنسا الذي يريد تكريس التبعية لروسيا و فرنسا للحفاظ على امتيازاته فإنني لم أفكر في أية محاولة للتنظيم أو التخطيط للمساس بأمن الدولة الجزائرية ومؤسساتها ولم يبادر إلى ذلك أحد من الضباط الذين عرفتهم في حدود علمي خلال فترة خدمتي في الجيش كلها.

لكن تطورات الموقف المفاجئة والتحولات المتسارعة في المسيرة السياسية الوطنية منذ أحداث أكتوبر 1988 الأليمة التي ذهب ضحيتها مئات من الجزائريين الأبرياء الذين تم إطلاق الرصاص الحي عليهم من الدبابات لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة بأمر من قائد أركان الجيش اللواء نزار خالد، وضعت العسكريين المخلصين في الجزائر أمام أمر واقع لا يجوز الحياد حياله للشرفاء. لأن الأمر يتعلق بالوجود الفعلي للجزائر نفسه. فإما أن تتجسد في الواقع سيادة الشعب الجزائري وحريته في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية المستقلة، التي وثق هويتها ملايين الشهداء بدمائهم وعلموا حدودها بجماجمهم من أجل رد الاعتبار لمقومات الهوية الوطنية وتمكين الشعب الجزائري من الاعتزاز بأمجاده التاريخية بكل كرامة وحرية على غرار الشعوب الحرة ذات السيادة. وإما أن تعود الجزائر إلى انتداب فرنسي معلن يفقد المواطن الجزائري في ظله هويته و كرامته إلى غير رجعة. وهذا مع الأسف ما لم تستوعبه عقول الذين انخرطوا في مشروع التدمير الذاتي المراد بوطنهم وشعبهم من العسكريين والذي بدأوا مشوارهم في تنفيذه تحت شعار إنقاذ الجزائر المزعوم من أصولية الجبهة الاسلامية للانقاذ. وسوف لن يتوقف بهم المشوارعند حد التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب العالمي على حساب المصلحة الوطنية إذا لم يستوعبوا هذه الحقيقة الماثلة أمام كل ذي عينين.

الجزء الثاني

مقدمات و حقائق

الإرهاصات الأولى للأزمة الوطنية

الحركة الإسلامية المسلحة (حقيقتها وعلاقتها بالجبهة)

تداعيات الإضراب العام الذي أعلنته الجبهة الإسلامية للإنقاذ

منظومة السلطة

الإرهاصات الأولى للأزمة الوطنية

بعد مقتل المجاهد مصطفى بويعلي أمير الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة واعتقال أتباعه سنة 1987 خمدت فكرة العمل المسلح فترة قصيرة لتظهر بعد إقرار التعددية الحزبية من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد، ولكن في شكل تحركات مشبوهة لعناصر الهجرة والتكفير. وقد بدأت هذه التحركات في الوقت الذي كان فيه أتباع الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة في السجون وكان الدعاة الإسلاميون غارقين في تعبئة الجماهير وتجنيدها لخوض الانتخابات المحلية المنتظرة سنة 1990.

وكانت أول مبادرة لهذه العناصر، تلك التي قام بها أمير الهجرة والتكفير على منطقة بومرداس المسمى "محمد وارت" المدعو "محيي الدين وريث". إذ قام بمحاولة استدراج مجموعة من ضباط الصف العاملين في الفيلق الرابع للمظليين المتمركز في مدينة الأغواط والفيلق 12 للصاعقة المحمولة جوا المتمركز في شتمة (حوالي 5 كلم من مدينة بسكرة) بغرض القيام بعملية استيلاء على كميات من الأسلحة والذخيرة. وقد كان الوسيط بين محيي الدين وضباط الصف المعنيين بالموضوع جنديا احتياطيا أدّى خدمته الوطنية في صفوف المظليين اسمه حسن حطاب[14].

وقد ادعى محيي الدين وريث أن القيادة المركزية للحركة الإسلامية كلفته بالإعداد للجهاد في سبيل الله، وبعد التحري عن هذه الدعوى أكدت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورابطة الدعوة الإسلامية[15] لأحد ضباط الأمن المخلصين الملازم نور الدين بوحادب [16] أن قيادة الحركة الإسلامية بكل توجهاتها تتبرأ من أي عمل مسلح ولا تعرف أحدا من رجالها باسم "محيي الدين وريث " وأنها تعتقد أن هذه المحاولة عمل مخابراتي ينبغي تفادي الوقوع في شباكه. فنبه ذلك الضابط ضباط الصف المعنيين وحذر حسن حطاب من العودة إلى مثل هذه الوساطة المشبوهة. والحقيقة أن الذي دفع الملازم نور الدين إلى عدم اتخاذ إجراءات صارمة ورسمية ضد حسن حطاب ومن وراءه هو اعتقاده اليقين بأن الكشف عن هذه

---

[14] جندي احتياطي سابق من بن زرقة شرق الجزائر العاصمة التحق بجماعة الهجرة و التكفير بقيادة محي الين وريث سنة 1988 مع أخويه توفيق و زهير ثم انتمى إلى الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1994 و انشق عنها سنة 1996 و أسس الجماعة السلفية للدعوة و القتال التي تحولت إلى القاعدة في المغرب الإسلامي بعد اعتزاله العمل المسلح. استسلم للسلطة سنة 2006 و أصبح من عرابي المصالحة المغشوشة التي أعلن عنها نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

[15] تم الاتصال بالشيخ أحمد سحنون و الشيخ محمد السعيد رحمها الله و الشيخ الدكتور عباسي مدني من طرف الأخ عبد الحميد الذي كان ضابط صف سابق في الجيش ينتمي إلى تيار البناء الحضاري و كان خطيبا في مسجد مدينة بكارية بين بسكرة و باتنة

[16] عن طريق الأخ عبد الحميد إمام مسجد بكارية (70 كلم من بسكرة) في تلك الفترة

القضية سيُستْغلّ لضرب كل من يطمح إلى تخليص الجيش من قبضة الشرذمة الفرنكوشيوعية المتحكمة في هيئاته المركزية لاسيما وقد قطع التيار الوطني شوطا طويلا في التدافع معها وحقق تقدما ملموسا في رد الاعتبار للهوية الوطنية، كما أن الجندي الاحتياطي الوسيط حسن حطاب لم يكن متهما بالغلو أو التطرف بل كان واحدا من عدَّائي النخبة في سلاح المظليين. وكان المرجو أن تنتهي هذه القضية عند هذا الحد. وهو ما حصل فعلا .

و من الأكاذيب التي تنشرها وسائل الاعلام المأجورة هي الزّعم على لسان حسن حطاب أمير الجماعة السلفية للدعوة و القتال بأنه لم يلتحق بالعمل المسلح إلا بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992. و الحقيقة التي لا تقبل الطعن لا من حسن حطاب و لا من غيره هو ما أثبتته في هذه الشهادة و الله على ما أقول شهيد.

أما المبادرة الثانية فقد قامت بها طائفة الهجرة والتكفير التي يتزعمها صديقي نور الدين إذ قامت عناصرها بنفس المحاولة مع عسكريين في الناحية العسكرية الأولى بالبليدة وفشلوا فيها. كما قاموا بعمليتين استهدفت الأولى حانة في أعالي العاصمة استولوا على خزنتها وقتلوا صاحبها، فيما استهدفت الثانية مخزن المتفجرات الجهوي لمركب الحجار الصناعي حيث تمّ الاستيلاء على طن من المتفجرات 1000 كغ بالتواطئ مع حارس المخزن. و قد التقيت شخصيا مع من بقي حيا من عناصر المجموعتين في سجن البرواقية و هم بضعة عشر شخصا ليس فيهم من تجاوز المستوى الإعدادي في تعليمه رغم سنهم المتقدم.

وباستثناء بعض الكهول الطيبين الذين تورطوا مع هذه الطائفة المنحرفة عن حسن نية أمثال عمي مختار أو بعض المراهقين من الشبان أمثال حسن حطاب فإن أغلب عناصر هاتين المجموعتين تربوا في أقبية الشرطة و دوائر الأمن التي تعرف عنهم كل ما يمكِّنُها من التحكم في حركاتهم وسكناتهم بما يناسب مخططاتها الأمنية.

ومن أخطر ما قامت به عناصر هذه الطائفة في تقديري هو إعلانهم التوبة على الملإ في مهرجانات أقاموها في مساجد العاصمة خاصة في الفترة ما بين 1989 و 1990، لينتقلوا في نظر عامة الناس فجأة من عناصر منحرفة تعتقد كفر الشعب الجزائري واستباحة دماء المسلمين وأعراضهم إلى مجموعات منظمة تقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باسم الكتاب والسنة ومنهج السلف. فتسلطت هذه الشراذم الضّالة على الشباب الجزائري العفيف الذي نشأ في أحضان الحلقات المسجدية والمدارس الوطنية الرسمية على مرأى و مسمع من أجهزة الدولة الأمنية التي تحتفظ بملفات وافية عنهم.

وبعد أن تم اختراق صفوف التيار الإسلامي من خلال عملية التوبة الاستعراضية المزعومة، قامت أجهزة ااالشرطة و الدرك باعتقال مَن تعاظم خطره من هذه الطائفة سنة 1991 بطريقة انتقائية وتمت محاكمتهم في القضية المعروفة بـ"نوح و جماعته" نهاية سنة 1992 ونُفِّذَ حكم الإعدام فورًا في بعضهم على خلفية الاشتباك الذي حصل بين رئيس المجموعة و عناصر الدرك في منطقة سور الغزلان. في حين بقيت عناصر أخرى تتحرك في العاصمة و ضواحيها وكان لنشاطها أثر بالغ على تطور الأحداث أمثال، علي زوابري، محمد علال (موح ليفيي)، فتح النور... وآخرين. و قد لفت انتباهي التفاف بعضهم حول منصوري الملياني أثناء إضراب الجبهة الاسلامية في شهر ماي 1991. كما تعرفت على بعضهم أكثر في سجن البرواقية سنة 1993 خاصة المدعو فتح النور الذي يمثل نسخة طبق الأصل لمحمد علال المدعو موح ليفيي و علي زوابري الأخ الأكبر لآخر أمراء الجماعة الإسلامية المسلحة.

لم تكن أجهزة الأمن تتابع تحرك هذه الطائفة وحدها بل إن اهتمامها بالشباب الجزائري الذي التحق بصفوف المجاهدين في أفغانستان كان أكبر. فقد وضع جهاز المخابرات جميع هؤلاء الشباب تحت المراقبة المباشرة لعناصره المبثوثين بينهم والمتعاونين معه من مصالح الاستخبارات الدولية .

وقد اكتشفت سنة 2008 بأن العقيد (خليلي) مسؤول الأمن لدى السفارة الجزائرية في لندن في فترة ما قبل أوت 2008 لم يكن سوى الضابط المكلف باختراق الجزائريين الأفغان من خلال وجوده في باكستان تحت رعاية السفير الإعلامي المتثقف جدا محيي الدين عميمور؟. و قد لعب هذا الضابط و غيره دورا خطيرا في صنع هذه القنبلة الموقوتة التي تم تفجيرها في الجزائر بعد ذلك و هو متورط في التستر على جريمة قتل استهدفت جزائريا رفض الانخراط في المخطط القذر للمخابرات الجزائرية و التي ارتكبها ضابط آخر اسمه التهامي تم تهريبه بتغطية دبلوماسية عندما صدرت في حقه مذكرة اعتقال من طرف السلطات الباكستانية. و قد تمّ تعيين خليلي بعد ترقيته الى رتبة عقيد في بريطانيا كملحق عسكري بعد أن هربت السلطات اليمنية اللاجئين الجزائريين المستهدفين من طرفه في اليمن تجنبا لأزمة دبلوماسية و أمنية مع الجزائر. و لم يتوقف هذا المخبر المجرم عند حده إلا بعد أن فاحت رائحة فساده بعد تواطئه مع بعض الصحف البريطانية الحاقدة على الجالية المسلمة لتشويه سمعة اللاجئين الجزائريين و انخراطه الصريح في عرقلة مشروع السلم الذي راهن عليه الرئيس بوتفليقة لنيل جائزة نوبل للسلام و ذلك بسلوكاته العدوانية ضد الجزائريين بدون استثناء، فطلب السفير دمبري ترحيله فورا من الرئيس نفسه. وتُشْرِفُ على ملف الجزائريين الأفغان خلية متابعة متخصصة على منظومة من الإعلام الآلي في غرفة العمليات التابعة للمديرية العامة للوقاية والأمن بمركز الاستنطاق الخاص بالإسلاميين بن عكنون الذي كان يُسمَّى سابقا المركز العسكري الرئيسي للتحريات. و قد أوكلت مهمة بناء هذه المنظومة إلى فريق من الخبراء الصرب المتنكرين

في شكل أساتذة تابعين لمعهد الفنون. و هذا التعاون الاستراتيجي الخطير مع الصرب الذين لم تجف أيديهم من دماء المدنيين العزل في البوسنة و الهرسك دليل آخر على الطبيعة الإجرامية للنظام الجزائري القائم. وأعتقد أنه كان من المفترض الزج بالجزائريين الأفغان في ميدان الصراع في الوقت المناسب، فقد صدرت تعليمات استثنائية بعدم التعرض لهم عندما شنّ النظام الجزائري حملتي الاعتقال على مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في جوان 1991 وجانفي 1992. و قد أكّد المقدم سمراوي في كتابه- سنوات الجمر- بأن هذه الفئة كانت تستفيد بأمر من جهاز المخابرات من تسهيلات في تنقلها بين الجزائر و أفغانستان عبر تونس و فرنسا.

وإلى غاية شهر مارس 1991 لم يكن في تقديري أي واحد من الإسلاميين المعتبرين سياسيا أو دعويا يخطط للعمل المسلح بما في ذلك قدامى الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة أمثال عبد القادر شبوطي وبعة عز الدين الذين أمسكوا عن أي نشاط من شأنه عرقلة المسيرة السياسية الموفقة للجبهة بعد الإفراج عنهم في إطار العفو الرئاسي العام سنة 1990. أما منصوري الملياني فقد كان يعتقد أن المبادرة إلى العمل المسلح مستحيلة قبل خمس (5) سنوات وبقي على هذا الإعتقاد حتى بعد انضمامه إلى السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي سنة 1991. هذا ما استفدته شخصيا من علاقتي بالمعنيين بالقضية مباشرة و أكده لي كل من التقيت بهم في السجن وخارجه من المحسوبين على العمل الإسلامي المسلح. و قد أكد لي مسؤول الاعلام للحركة الإسلامية المسلحة الأخ مصطفى معيز[17] شخصيا بأن جنود مصطفى بويعلي تعهدوا بالالتزام بمسار الجبهة السّلمي أمام الشيخين عباسي مدني و علي بن حاج فور خروجهم من السجن سنة 1990 سواء التحقوا بالجبهة أو اعتزلوا السياسة و قد كانوا أوفياء لتعهدهم إلى أن تمّ حل الجبهة رسميا من طرف النظام.

[17] كان مصطفى معيز مسؤول الإعلام في الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة التي أسسها الشيخ المجاهد مصطفى بويعلي سنة 1979 . سجن بعد مقتل الشيخ بويعلي ثم اطلق سراحه بمناسبة العفو الشامل سنة 1990. اعتزل العمل المسلح و لكنه سجن بعد توقيف المسار الانتخابي و أطلق سراحه بعد 5 سنوات.

الحركة الإسلامية المسلحة (حقيقتها وعلاقتها بالجبهة)

تكلم عن الحركة الإسلامية المسلحة بعض من كتبوا عن الأزمة في الجزائر و لكنني لم أقف على أي دليل معتبر يوثق صدقية ما كتبوه أو كلام صريح يعزونه لشاهد معتبر على تاريخ إنشاء هذه الحركة أو العلاقة الشخصية بقيادتها[18]. و لذلك أعتبر ما أقوله إن شاء الله أوثق شهادة على حقيقتها حتى يثبت العكس، لأنني كنت على تواصل مباشر مع قيادتها و على دراية تامة بما يجري فيها قبل إنشائها و بعد حلها.

بدأت الحركة الإسلامية المسلحة في شكل مشروع احتياطي وقائي سلمي بدون شعار ولا بُنْيَةٍ تنظيمية. و كان الهدف الوحيد لهذا المشروع هو حماية ظهر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من غدر محتمل تبيته أطراف نافدة في السلطة الحاكمة و لم يكن بحال من الأحوال مشروعا بديلا عن الجبهة. كما أن القائمين على هذا المشروع لم يفكروا في الإفتئات على قيادة الجبهة و لم يقوموا بعمل دون استشارتها إلا بعد أن أصبحت خلف القضبان. هذا ما توصلت إليه بعد دراسة متأنية لحيثيات هذا المشروع و شعاره الذي عُرِف به لاحقا، رغم أن بعض المتطفلين يحاولون تجاوز الوقائع و الملابسات و تقديم هذه الحركة كامتداد لحركة الشيخ مصطفى بويعلي. و الحقيقة هي أن القاسم المشترك بينهما هو بعض مكونات الشعار لا غير. حيث تم حذف كلمة ـ الجزائرية- التي كان يؤكد عليها المجاهد مصطفى بويعلي ترسيخا لجزأرة تنظيمه، حتى يتبين للناس الفرق بين الحركتين. و من بين المغالطات التي تسعى السلطة المسؤولة عن الأزمة تكريسها هي اعتبار عبد القادر شبوطي أميرا للحركة و نسبته هو و من معه للجبهة الإسلامية للإنقاذ لتحميلها مسؤولية العمليات التي قاموا بها. و هذا كلام لا أساس له من الصحة إطلاقا. فالعنصر القيادي الوحيد من حزب الجبهة الإسلامية هو السعيد مخلوفي فقط إذا استثنينا علاقة قمر الدين خربان[19] غير المباشرة بنشاط الحركة ميدانيا و العضوية الشرفية للشيخ علي بن حاج[20] بحكم علاقته الشخصية السابقة بقدامى الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة. أما باقي المعنيين فكانوا من جنود الشيخ مصطفى بويعلي السابقين و لم يكونوا

---

[18] أقصد بالقيادة الشخصيات التي تملك اتخاذ القرارات في ما يتعلق بهذه الحركة و هما الأمير السعيد مخلوفي و نائبه الوحيد عبد القادر شبوطي و قد انتهت إمارة الحركة بعدهما لبعة عز الدين و كل من ادعى الإمارة على رأس هذه الحركة لنفسه أو لغيره فهو متطفل لا عبرة بكلامه بتاتا.

[19] كان قمر الدين مكلفا من طرف إمارة الحركة بالعلاقات الخارجية و لم تكن له علاقة بشؤون الإمارة في الداخل.

[20] كان الشيخ علي بن حاج على علم بما يقوم به السعيد مخلوفي و عبد القادر شبوطي حتى قبل اعتقاله في شهر جوان 1991و كانا يستشيرانه في الأمور المتعلقة بالشرع حتى و هو داخل السجن و لكنه لم يكن معنيا بتفاصيل ما يجري داخل الحركة ميدانيا.

من مناضلي الجبهة تنظيميا و لا من ممتهني السياسة أصلا. أنا أؤكد هذا التوضيح الموثوق للتاريخ لأنني اضطررت إلى تأكيد ذلك لنقيب المحامين في سويسرا الذي كان موكلا من طرف السلطة الحاكمة في الجزائر للدفاع عن اللواء خالد نزار وزير الدفاع السابق على حساب أموال الشعب الجزائري، لأن نزار كان يريد أن يزوِّر التاريخ و يوهم العالم بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت بالأغلبية في استحقاقين سياسيين متتاليين هي نفسها الجماعات المسلحة التي فرخها نزار خالد و نوابه الأمنيين و ملؤه من الأكاديميين الاستئصاليين المنبوذين من طرف الشعب بسلوكهم الأرعن و سياستهم الانتقامية التي انتهجوها لمعاقبة الشعب الجزائري على اختياره السياسي.

فبعد أن تصاعدت حدة المواجهات بين قيادة الجبهة المصرة على المطالبة بانتخابات حرة ونزيهة من جهة والنظام المصر على تزويرها والاستعداد الميداني لفرض الأمر الواقع بالقوة (بداية 1991)، أصبح التفكير في حماية أنصار المشروع الإسلامي من الإبادة الجماعية التي يدبِّرها أعداؤهم داخل المؤسسات الأمنية أمرا يشغل بال كثير من أنصار المشروع الإسلامي في الجزائر. وبعد تشاور محدود بين كوادر من الجبهة الإسلامية والمتعاطفين معها تقرر تكليف السعيد مخلوفي بالإشراف على إجراءات وقائية تحمي ظهر الجبهة من الغدر المحتمل، على أن يكون ذلك سلميا وبعيدا عن الجبهة كتنظيم سياسي معتمد. و قد تعاون السعيد مخلوفي مع إمام مسجد سيدي موسى الشيخ عبد القادر شبوطي في الاتصال بقدامى حركة الشيخ مصطفى بويعلي وتشاور معهم في الموضوع فرحب بالمبادرة بعة عز الدين ورابح قطاف والشيخ أبوبكر وآخرون وتردد بعضهم أمثال الملياني وحسين عبد الرحيم وتحفظ البعض الآخر مثل مصطفى معيز والشيخ رائد. أما السعيد مخلوفي فقد قام باتصالات عديدة مع الضباط الذين توسم فيهم الإنصاف في موقفهم من المشروع الإسلامي و تناقش معهم في جلسات عديدة قبل أن يقترح عليه بعضهم الاتصال بي باعتباري ضابطا موثوقا لدى كثير من ضباط الجيش خاصة ضباط القوات الخاصة و جنودها. و فعلا تم الاتصال بي عن طريق النقيب أحمد بن زمرلي[21] رحمه الله. و لم أر مانعا من الاستجابة لدعوته دون أي تردد و لا تحفظ لأنني كنت أنا شخصيا واعيا بالأزمة التي كانت تتجه إليها الأمور من خلال اتصال كثير من الضباط و الجنود المتذمرين من الوضع و الذين طلب مني بعضهم الإذن له بكل صراحة للقيام باغتيال بعض القيادات العسكرية التي كانت تُحَرِّضُ العسكريين على استهداف الإسلاميين حتى داخل المؤسسة العسكرية، و لكنني أقنعتهم بأن ذلك لن يحل المشكلة و حذرتهم من التفكير في مثل هذه الأمور لأنها

[21] نقيب من أحسن ضباط الجيش خلقا و احترافا. متخصص في أسلحة التدمير الشامل. اعتقل يوم 4 مارس 1992 و حكم عليه بالسجن 5 سنوات قضى منها سنتين ثم التحق بالجيش الإسلامي للإنقاذ بعد فراره من سجن الزمالة المعروف بلامبيز في باتنة سنة 1994 و قتل رحمه الله في اشتباك مشبوه مع قوات الأمن.

كانت في نظري ستجر الجزائر كلها إلى حمام من الدم بدون طائل. و للتاريخ أسجل أن هؤلاء الضباط و الطلبة الضباط الذين اتصلوا بي لم يعرف أسماءهم أحد و لم تكتشفهم المخابرات إلى غاية كتابة هذه المذكرة و منهم من أصبحوا ضباطا سامين في الجيش.

وكان أول لقاء جمعني بالسعيد مخلوفي يوم 13 مارس سنة 1991 وقد حضر اللقاء كل من عبد القادر شبوطي ومنصوري الملياني ورابح قطاف والنقيب أحمد بن زمرلي والملازم الأول زلة نعمان وضابطان آخران برتبة ملازم أول. وقد تجدد اللقاء بيني و بين السعيد وحضره زيادة على المذكورين بعة عز الدين. و قد كانت الفكرة التي حاول السعيد مخلوفي عرضها خلال الجلسات تتحور حول ما يلي:

1 ـ أن بوادر انقلاب عسكري يستهدف وقف المسار الديمقراطي الذي أتاح للإسلاميين فرصة الوصول إلى السلطة أصبحت أكثر من واضحة من خلال تزامن إصدار قانون التقسيم الإداري الجديد مع تحريك الوحدات العسكرية المرابطة على الحدود المغربية وتكثيف التواجد العسكري في العاصمة وضواحيها، خاصة بعد ما أظهره الرئيس الشاذلي بن جديد من حياد في التعامل مع الأحزاب السياسية. وهذا الإفتراض يقتضي اتخاذ إجراءات احتياطية لإفشال مشروع الانقلاب وسياسة الأمر الواقع الذي يراد فرضه على أغلبية الشعب الجزائري من طرف أقلية أعلنت صراحة عن تنكرها لمقومات الهوية الوطنية جملة و تفصيلا.

2 ـ أن قرار الإنتقال إلى تنفيذ أي إجراءات مفترضة يعود حصرا إلى قيادة الجبهة الإسلامية ممثلة في الشيخين عباسي مدني و علي بن حاج الذين عليهما أن يعلنا عن ذلك بناء على نتائج اتصالاتهما بالرئاسة والحكومة ويتحملا مسؤولية ما يترتب على قرارهما من تبعات.

3 ـ أن إلغاء تلك الإجراءات يعتبر من تحصيل الحاصل في حالة اتفاق قيادة الجبهة مع الحكومة على حل يفوت الفرصة على المتربصين بالجزائر. وكانت نصيحتي للسعيد مخلوفي ومن معه أن يتريثوا ولا يستبقوا الأحداث ما دام السجال على الأرض سياسيا. أما إذا اتضح الأمر فعندها سيكون لكل حادث حديث.

كان هذا الطرح في نظرنا متوازنا و لا يخرج عن الإطار الذي يتصوره أي جزائري مخلص لشعبه و وطنه في مثل الظروف التي تمر بها الجزائر، خاصة و قد كنا كضباط متأكدين من أن الرئيس الشاذلي بن جديد يواجه معارضة شرسة من طرف حزب فرنسا في قيادة الجيش و الانتهازيين في قيادة جبهة

التحرير الوطني و كنا نشعر بحاجة مشروع الرئيس الإصلاحي[22] إلى تكاتف جهود المخلصين للجزائر في كل المواقع و من جميع التيارات.

ومما تقدم يتضح أن الفكرة لم تكن قائمة على المكيدة أو المساس بأمن الدولة كما لم تكن تهدف إلى أخذ المبادرة في استعمال القوة ضد المعارضة العلمانية سواء داخل النظام أو خارجه وإنما كان التفكير فيها لغرض مشروع يتمثل في وقاية الجبهة كحزب شرعي في مسيرتها السياسية السلمية التي انتهجتها على غرار سائر الأحزاب في الجزائر بعد أن دلت القرائن على أن دوائر مجرمة تخطط في الكواليس لفرض أجندتها على الرئيس بتسخير المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي لسحق كل من يرفض الأمر الواقع الذي يكرس الردة عن كل المقومات الوطنية للشخصية الجزائرية. وإذا كانت الجبهة الإسلامية هي الهدف المعلن عنه فإن قائمة الاستهداف الحقيقية في نظرنا كانت تشمل كل التيار الوطني المخلص الذي يطمح إلى التحرر من التبعية لفرنسا. كما يتضح أيضا أن التفكير في إنشاء الحركة الإسلامية المسلحة كتنظيم مسلح مستقل لم يكن واردا في هذه المرحلة إطلاقا و لم تتم الإشارة إليه لا لفظا و لا مضمونا، وإنما جاء لاحقا بعد التأكد من عزم حزب فرنسا في النظام على استئصال الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي معارض و معتمد. والدليل على ذلك هو تأخر الإعلان عن تأسيس هذه الحركة إلى أن صارت الجبهة في حكم المحظور خلال شهر مارس 1992 في العدد الأول من نشرية "النفير"، رغم أن هذا الشعار كان معروفا منذ ظهور حركة الشيخ مصطفى بويعلي الأولى سنة 1979... أما ما يروج له من أن الحركة الإسلامية المسلحة كانت تنظيما مسلحا يطمح للاستيلاء على الحكم عن طريق الجهاد المسلح ابتداء فهو كلام بعض المتطفلين[23] الذين كانوا جنودا بسطاء لا علاقة لهم بما كان يجري على مستوى قيادة الحركة ثم تلبسوا

---

[22] المشروع الإصلاحي كان يقوده في جبهة التحرير الوطني السيد عبد الحميد مهري الأمين العام و كان التيار المعارض بقيادة بوعلام بن حمودة و عبد القادر حجار

[23] تكلم في هذا الموضوع كثير من عوام الإسلاميين الذين حملوا السلاح و أصبحوا أمراء و ضباط شرعيين و أعيانا بناء على دمويتهم و جرأتهم على الفتوى في الدماء و الأعراض في ظل الفوضى التي سادت العمل المسلح فاعتقدوا أن هذه الألقاب الفارغة تؤهلهم للكلام على تاريخ العمل المسلح و أصوله. في حين أنهم في تلك الفترة من التاريخ لم يكونوا شيئا مذكورا. فعنتر زوابري آخر أمير للجماعة كان في بداية الأزمة صعلوكا لا شأن له بما يجري رغم أن أخاه علي زوابري كان من جماعة محمد علال. و قد استغربت من زعم أمير الجماعة الإسلامية المسلحة الأول عبد الحق لعيايدة بأنه حمل السلاح ردا على توقيف المسار الانتخابي و بأمر من قيادة الجبهة و كأن باقي الناس كانوا يعيشون في المريخ و لا يعرفون أن جماعة محمد علال التي كان ينتمي إليها عبد الحق قبل الانتخابات كانت لا تعترف بقيادة الجبهة و لا تأتمر بأمرها و تكفر الشعب الجزائري بذريعة احتكامه للطاغوت. و قد أصدر لعيايدة نفسه بيانات حكم فيها على قيادات الجبهة بالقتل و الردة عن الدين. مثل هؤلاء الطفيليين كمثل السكارى تورطوا في الجريمة دون أن يشعروا بخطورتها فلما ذهب عنهم السكر أرادوا تبرير ما ارتكبوه من فضائع و هم في حالة سكر.

بألقاب القيادة و الإمارة بعد الفوضى التي ترتبت عن اختراق أجهزة الأمن للجماعات المسلحة المنسوبة للتيار الإسلامي.

بالنسبة للاتصال بي فإنه كان على أساس ما يقتضيه التناصح المخلص وإبراء الذمة مما يمكن أن تتمخض عنه الأحداث ولم يكن أبدا على حساب التزاماتي تجاه مؤسسة الجيش الوطني الشعبي وقد كان الاتصال بالضباط على أساس فردي ودون ترتيب مسبق كما أنني لم أشعر لحظة واحدة بالتحفظ إزاء من تعاملت معهم في هذه القضية سواء من العسكريين أو المدنيين لأنني كنت أعتبرها قضية الجميع و الحق فيها واحد غير قابل للتجزئة و لا يخرج عن المصلحة العليا للجزائر. و هذا ما أكدته أثناء استنطاقي في مركز التعذيب و في محاضر التحقيق الأولية و النهائية.

و مما يجدر التنبيه إليه في هذا المقام هو أن المعلومات عما كان يدور في كواليس السلطة كانت تصل السعيد مخلوفي عن طريق بعض أعوان المخابرات أنفسهم بعد ما عرفه الجهاز من تسيب على إثر تذبذب مواقفه و تناقض قراراته في بداية الأزمة. و من مظاهر ذلك أن مجموعة من الإطارات المدنيين والعسكريين الذين تم تجنيدهم قديما بتوصية من قاصدي مرباح و لكحل عياط في جهاز المخابرات كانوا يدينون لهما بالوفاء و يزودون قاصدي مرباح بالمعلومات عن كل ما يجري في أقبية السلطة باعتبارهم أعضاء في الخلية السرية الرئيسية للتفكير الاستراتيجي للسلطة الحاكمة رغم أن قاصدي مرباح كان قد انضم إلى جبهة المعارضة نهائيا منذ سنة 1991. فالأساتذة الخبراء اليابس و بوخبزة و جبايلي و بلخذشير و مصطفى الشريف و غيرهم من الإعلاميين ممن كانوا يسمون بالمنظرين الاستراتيجيين في الحقيقة كانوا عملاء تابعين لجهاز المخابرات قبل الأزمة و أصبح بعضهم يلعبون دورا مزدوجا لصالح قاصدي مرباح بعد استقلاله فدفعوا ثمن تذبذب ولائهم غاليا عندما اكتشف أمرهم اللواء لعماري اسماعين كما ذهب ضحية ذلك العقيد قاصدي مرباح نفسه رحمه الله عندما تجاوز حدوده[24].... أنا هنا أسجل هذه المعلومة المؤكدة لحث القادرين على الوصول إلى الأدلة لتوثيقها إذا كان الأمر يهمهم، لأنني لا أملك الدليل المادي عليها الآن رغم أنها الحقيقة. و سترفع السرية عن الوثائق التي تثبت ما أقول بعدما يهلك المجرمون أو يزول سلطانهم إن شاء الله كما حصل في قضايا سابقة مثل قضية عبان رمضان و العقيد محمد شعباني و العقيد سي الحواس و العقيد عميروش و خيضر و كريم بلقاسم و القائمة طويلة. و مما قد يسهل مهمة التثبت في

[24] كان العقيد عبد الله خالف المدعو قاصدي مرباح يمثل أخطر تهديد للسلطة الجديدة لأنه أعلم الناس بملفات القائمين عليها و الأقدر على تفجيرها من الداخل بحكم علاقاته المعقدة بضباط المخابرات و عملائها المبثوثين في جميع مؤسسات الدولة الذين لا تعرف بعضهم حتى قيادة المخابرات الجديدة. و قد تم اغتياله مباشرة بعد إعلانه عن نيته في كشف أسماء الخلايا الأمنية التي اغتالت قيادات الثورة التاريخيين في حصة تلفزيونية.

الموضوع هو التحقيق في الهوية الحقيقية لبعض المدنيين المعنيين الذين مازلوا أحياء مثل الأستاذ مصطفى الشريف أو التحقيق في المسيرة المهنية للصحفية زهية بن عروس أو حمراوي حبيب شوقي أو بعض الأعضاء من المجلس الاستشاري الذي تم تعيينه بعد تفكيك مؤسسات الدولة الجزائرية الشرعية و أعضاء مجالس الأمة المتعاقبة منذ سنة 1992 أمثال عبد القادر بن صالح و زياري. و بكل تأكيد سنكتشف أن ما كان يجري في الجزائر في هذه المرحلة من التاريخ كان مسلسلا سينمائيا من أفلام هوليود تم تصويره في واقع الجزائر و تبادل الأدوار فيه الخالدون في المناصب السامية للدولة رغم أنهم حثالة الشعب الجزائري.

قبل أن يتمكن السعيد مخلوفي من إتمام مشاوراته بخصوص الإجراءات اللازمة لتأمين ظهر الجبهة من الغدر، كانت قيادة الجبهة قد اتخذت قرارا بالإضراب العام مما أدخل السعيد مخلوفي و الموافقين لرأيه في سباق مع الزمن من أجل اتخاذ إجراءات استعجالية لتدارك الأمر. و السعيد مخلوفي هو من أصدر كتيب العصيان المدني و لا شك أنه كان يعلم أن أحد خيارات الجبهة المطروحة هو الإضراب العام المؤدي إلى العصيان المدني و لكن المؤكد عندي هو أنه لم يكن راضيا على تحديد التاريخ و حاول تأجيله بإلحاح حتى يتمكن من ترتيب الاحتياطات اللازمة. و لكنه فشل في ذلك أمام إصرار الشيخ عباسي مدني حسب كلامه، مما جعله يضرب خبط عشواء و يفقد السيطرة على مجريات الأمور و يتخذ موقفا عدوانيا من الشيخ عباسي مدني لاعتقاده أنه هو من فرض الأمر الواقع على الجميع.

كان الانتقال إلى تنفيذ تلك الإجراءات متوقفا على قرار قيادة الجبهة التي كانت تدير المواجهة السياسية مع النظام. وكان الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو إفشال عملية الإبادة الجماعية المبرمجة التي تستهدف مناضلي الجبهة والمتعاطفين معها وتمكين قيادة الجبهة من الاحتفاظ بالمبادرة في تفاوضها مع الرئاسة والتعامل مع الأحداث كما سبقت الإشارة إليه.

أما مضمون هذه الإجراءات فيتلخص أساسا في نقطتين:

1 ـ تأمين حماية قيادة الجبهة من الاختطاف أو الإغتيال وضبط النظام أثناء عملية الإضراب في العاصمة وضواحيها. و يقوم بهذه المهمة عبد القادر شبوطي ومساعديه المدنيين غير المسلحين بأي نوع من السلاح و المدربين على المصارعة و القتال المتلاحم.[25]

[25] و قد تم تحديد كلمة سر للتعارف بين العناصر المكلفة بهذه المهمة (جعفر بركاني) تفاديا لاختراق الإضراب من طرف جواسيس أو مخربين و تمكنوا فعلا من اكتشاف عناصر مسلحين تابعين للمخابرات تم القاء القبض عليهم داخل تجمعات الجبهة أثناء الإضراب ثم أطلق سراحهم بأمر من قيادة الجبهة.

2 ـ عدم إطلاق النار على المتظاهرين العزل في حالة صدور الأمر بذلك من طرف القيادة العسكرية العليا إلا في حالة الدفاع عن النفس أو حماية المؤسسات من عمليات التخريب وبعد إعلان حالة الطوارئ من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد شخصيا. والمعني بهذا الإجراء هم الضباط و ضباط الصف الرافضون لخوض حرب ضد المدنيين، و الموزعون داخل الوحدات القتالية المرابطة في العاصمة والتي تعتمد أساسا على القوات الخاصة أو الوحدات الفرعية التي يقودها ضباط رافضون للقمع في الوحدات القتالية المنتشرة عبر التراب الوطني.

لقد كانت هذه الإجراءات استعجالية بكل المقاييس وتعتمد على الاستعمال السلبي للقوة، اقتضتها خطورة الموقف على الأرض والوتيرة المتسارعة للأحداث، و لم تَرْقَ إلى مستوى خطة لا في الشكل ولا في المضمون. ومع ذلك فإنها كانت كفيلة بتحقيق الحد الأدنى من الهدف المرجو لو قدر لها أن وضعت حيز التنفيذ. لكن لأسباب مجهولة إلى حد الآن قامت مجموعة من أعضاء المجلس الشوري للجبهة[26] بالانقلاب على قيادتها وانضمت إلى الدائرة السوداء في السلطة وأعلنت على الملإ أن عباسي مدني يريد الزج بالجزائر في مجزرة بالتعاون مع عناصر عسكرية يجهلون هويتها، مما جعل القيادة العسكرية العليا تتخذ إجراءات طارئة مضادة لتدارك الموقف أهمها:

1 ـ الدخول في مفاوضات مع قيادة الجبهة لإيهامها بإمكانية التوصل إلى حل وسط يستجيب لمطالبها. و قد حصلت هذه المفاوضات فعلا في إقامة جنان الميثاق خلال جلسات مختلفة بين قيادة الجبهة الإسلامية ممثلة في الشيخين عباسي مدني و علي بن حاج و السلطة ممثلة في رئيس الحكومة نيابة عن رئيس الجمهورية و العقيد اسماعين العماري نيابة عن قيادة الجيش. و قد تم الإتفاق على وقف الإضراب من جهة الجبهة و تأجيل الانتخابات من جهة السلطة على أن يسمح لمناضلي الجبهة بالاعتصام في ساحة الشهداء و الأبيار و ساحة أول ماي إلى أن يتم تحقيق بنود الاتفاق تدريجيا.

2 ـ إجراء تحويلات استثنائية داخل صفوف الجيش تشمل مختلف الأسلحة البرية وفي جميع المناطق. و فعلا تم تنفيذ خطة التحويلات بشكل عشوائي في وقت سابق على موعدها الاعتيادي خلال شهر جوان بدلا من سبتمبر.

3 ـ تعديل الخطة العسكرية من عملية مواجهة شاملة تقوم بها القوات المسلحة على المستوى الوطني تستهدف مناضلي الجبهة والمتعاطفين معها إلى عملية محدودة بديلة تقوم بها وحدات التدخل السريع للدرك والشرطة والمخابرات دون مشاركة الجيش وتقتصر على قمع مناضلي الجبهة المعتصمين في الساحات العمومية.

[26] منهم الهاشمي سحنوني و أحمد المراني و بشير الفقيه و محمد الإمام

و هو ما حصل في 4 جوان 1991 حيث نفذت قوات الشرطة و الدرك مجزرة رهيبة على إثر غارة ليلية استهدفت ساحات الاعتصام دون سابق إنذار و بأوامر من جهة مجهولة لم يفصح عنها إلى هذا التاريخ. و في نفس السياق من التضليل أصدرت القيادة العليا تعليمات مكتوبة وموقعة من طرف قائد أركان الجيش اللواء قنايزية وقائد القوات البرية محمد لعماري قبل المجزرة يؤكدان فيها حياد الجيش ويشددان على عدم إطلاق النار على المتظاهرين وقد نزلا شخصيا إلى ثكنات الوحدات الخاصة لشرح هذه التعليمات وأكدا على أن أمر إطلاق النار من طرف العسكر يجب أن يكون مكتوبا وممضيا عليه من طرفهما معا. مما بعث ارتياحا عاما في أوساط الجيش وأعطى الانطباع بأن قيادة الأركان لن تسمح بتوريط الجيش في السجال السياسي و اعتبرت المجزرة المرتكبة في حق الشعب الأعزل عملية أمنية روتينية قامت بها مصالح الشرطة لضبط الأمن.

و لا يفوتني في نهاية هذا المشهد أن أسجل بأن جماعة الهجرة و التكفير بقيادة محي الدين وريث و بمشاركة حسن حطاب حاولت التغرير ببعض ضباط الصف من القوات الخاصة على مستوى قيادة القوات البرية بعين النعجة لتوريطهم في عمل عسكري يبرر به النظام الغدر الذي تعرض له المعتصمون في الساحات و يلصق نقض العهد بقيادة الجبهة و مناضليها و لكن الرقيب الأول مولاي علي زارني على الساعة الواحدة ليلا في بيتي و أخبرني بذلك فشكرته على الاستشارة و حذرته من مغبة الوقوع في هذه المؤامرة و قلت له من كان مستعجلا على الذهاب إلى الجنة سنرسله إليها برصاصة في الرأس. و كنت أوجه بذلك رسالة للدوائر الأمنية التي كانت تتلاعب بأمن الجزائر من خلال الخونة في السلطة و الأغبياء في صفوف الإسلاميين.

لقد كانت الطعنة المسمومة التي وجهها الفقيه و المراني ومن معهما إلى قيادة الجبهة في الظهر كافية لقلب الموقف رأسا على عقب، حيث استعاد الاستئصاليون في السلطة زمام المبادرة في توجيه الأحداث ودب الاضطراب في صفوف أنصار الجبهة فأعلنت قيادتها عن وقف الإضراب بناء على الاتفاق المتوصل إليه مع الحكومة ورئاسة الجمهورية. فكان هذا الإعلان إيذانا كافيا بالنسبة لنا بعدم الحاجة إلى التدخل في مسار الأحداث من طرف العسكريين؛ و هو ما حصل بالفعل. ولذلك بقيت قضية تواصلنا مع السعيد مخلوفي في طي الكتمان و لم يترتب عليها أي إخلال على صعيد التزاماتنا عمليا كضباط ولم تعلم بتفاصيلها مصالح الاستخبارات و لا غيرها إلا بعد اعتقالنا في شهر مارس 1992 في إطار التحقيق معنا. ولكن مع ذلك فإن شعور القيادة بوجود معارضين لمشروعها الاستئصالي داخل المؤسسة العسكرية كان هو السبب المباشر في تعطيل آلة الموت التي كانت عازمة على إدارتها لحسم المواجهة مع المعارضة الإسلامية السلمية إلى ذلك الوقت.

وللتاريخ أقول إنه لا الشيخ عباسي مدني و لا الشيخ علي بن حاج راهنا على العسكريين في الاستيلاء على السلطة كما يزعم كثير من المتطفلين على الأحداث، بل يمكنني أن أؤكد بأن الرقيب محمد قنوني حاول أن يظهر للشيخ عباسي تعاطفه مع الجبهة قائلا: إن أنصار الجبهة في الجيش مستعدون للدفاع عنكم يا شيخ! فأجابه الشيخ عباسي: نحن لسنا في حاجة إلى من يدافع عنا، فالجبهة قادرة على أن تأكل الجيش بدباباته إذا أرادت. كما أؤكد أنه لا أحد من الضباط العاملين المتهمين بالإنتماء للتيارالإسلامي في هذه القضية التقى مع الشيخ علي بلحاج أو بادله الحديث في هذا الموضوع في هذه الفترة. و مع ذلك فأنا لا أتصور أن قيادات الجبهة الذين أخذوا المبادرة تجاهلوا استشارة القيادة في الموافقة على مبدأ التحسب للدفاع على النفس عند الضرورة. فالإخوة الذين كانت لهم علاقة بمشروع حماية الجبهة من غدر النظام و الذي تحول لاحقا إلى الحركة الإسلامية المسلحة هم إطارات مسؤولون على أعلى مستوى في قيادة الجبهة و هم أهل للثقة الكاملة من طرف الشيخين عباسي مدني و علي بن حاج. و أتمنى أن يأتي اليوم الذي يفيدنا الشيخان بشهادتهما على هذه النقطة بالذات، أعني طبيعة علاقتهما بما كان يجري في إطار الحركة الإسلامية المسلحة قبل الإعلان عن تأسيسها رسميا. كما أؤكد للتاريخ أن الشخص المذكور باسم (علي) في محاضر الاستنطاق التي افتكها ضباط الأمن من بعض المتهمين في مركز الاستنطاق تحت التعذيب الرهيب ليس علي بلحاج و إنما هو شخص آخر اسمه علي فعلا حضر اللقاء الذي جمع السعيد مخلوفي ببعض الضباط في مدينة شرشال و أنا أعرفه شخصيا و لكنني أترك له حرية الإفصاح عن اسمه ما دام ذلك لا يؤثر على حقيقة ما حدث.

تداعيات الإضراب العام الذي أعلنته الجبهة

إستعاد الجناح المتطرف في النظام زمام المبادرة في توجيه الأحداث و أقصد بذلك حزب فرنسا بقيادة وزير الدفاع خالد نزار و من تواطأ معه من الانتهازيين المحسوبين على التيار الوطني ثم استفرد بالجبهة الإسلامية ووضعها في المزاد العلني بعد أن اعتقل قيادتها التاريخية وكوادرها المحليين وعزز حظوظ عملائه لاحتوائها من داخل صفوفها. لقد كان من بين المعتقلين في الحملة الأولى عمي المجاهد محمد الأخضر شوشان رئيس مكتب الجبهة الإسلامية على مستوى المنيعة رحمه الله، حيث تم حشدهم في السجن العسكري الجديد بسعيد عتبة خارج مدينة ورقلة. و أثناء مرافقة والدي الحاج إبراهيم رحمه الله من أجل زيارة أخيه كان لا بد لي من تأنيب قائد كتيبة الشرطة العسكرية[27] بقسوة ليسمح لي مع الوالد بالجلوس الى عمي بدون حاجز. فقد قلت له، ألا يكفيك خزيا أنك تخادع نفسك و أنت تسجن الرجال الذين حرروا الجزائر من الاستعمار و تريد أن تتنكر لي أنا أيضا؟ أتراك أكثر مني حرصا على الانضباط و احترام القانون؟ لقد كان قائد الكتيبة زميلا سابقا في القوات الخاصة يعرفني جيدا و هو اليوم عميد و نائب لقائد الناحية العسكرية الرابعة و كان الرابضون وراء القضبان هم أبطال منطقة الجنوب إبان ثورة التحرير و على رأسهم المجاهد النقيب عمر الأزعر المسؤول العسكري على منطقة واد سوف و ضواحيها و المجاهد محمد الاخضر شوشان المسؤول العسكري على منطقة المنيعة بعد الاستقلال مباشرة. في حين لم يكن قائد الناحية العسكرية الرابعة المشرف على سجنهم و بهدلتهم سوى العميد عبد الحميد جوادي ضابط الجيش الفرنسي السابق. و قد كانت بين العميد جوادي و عمي محمد الاخضر ملاسنة توعده على إثرها بأن يفعل فيه أكثر مما فعلت فرنسا و لم يكن هذا الموقف غريبا من عميل سابق للجيش الفرنسي، و لكن الذي أذهلني هو الروح الارتزاقية التي تعامل بها قضاة التحقيق الأحداث أبناء الاستقلال و أنا أتكلم هنا عن الملازم الأول محمدي و النقيب زمهري الذين ساوما عمي محمد الأخضر شوشان على التوقيع على محضر استجواب مزيف رغم أن قرار إطلاق سراح المعتقلين أعلنت عنه القيادة العليا للبلاد ممثلة في رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد و قد أطلق سراح الجميع دون قيد و لا شرط. و قد دفعني ذلك إلى التدخل متسائلا: كيف تطلبان منه أن يوقع على محضر أنتم حررتموه دون إذنه؟ فقال لي محمدي: لسنا نحن من حرره، إنها الأوامر. فقلت للنقيب زمهري و كان هو رئيس لجنة التحقيق: ما رأيك لو كان خالك العقيد عطايلية مكانه أكنت تتعامل معه بهذه الطريقة القذرة؟ قال لي: و هل تريدني أن أبقى في السجن مكان عمك يا سي أحمد؟ قلت له: إلى هنا انتهت وطنيتك و رجولتك تساوم مجاهدا على التوقيع على محضر

---

[27] كان النقيب علايمية حسان نائبا لقائد فيلق الشرطة العسكرية و قد أصبح قائد أركان للناحية العسكرية الرابعة لورقلة سنة 2009.

مزيف؟ أنسيت أنك قاض؟ أنا لو كنت مكانك لفضلت الاستقالة على هذا الشغل الرخيص. عند ذلك التفت إلى محمدي و قال له: و نحن ما هي فائدتنا من هذه السوق؟ لماذا نربح العيب مع الرجال؟ دعنا نطلق سراحه و إذا أرادوا أن يعتقلوه يعوموا بحرهم. ثم قال لي: يمكنك أن تصحبه خارج الثكنة لكن إذا سقط في أيديهم فليتحمل مسؤليته. هكذا كانت القرارات تتخذ بشأن مصير الرجال. قيادة خائنة و مرؤوسين مستأجرين، الكل يتصرف حسب مزاجه و ما تسمح له به سلطاته و منصبه. لا أحد يتصرف بما يمليه عليه الضمير المهني و لا الضمير الوطني أو يفكر في كرامة الإنسان و لا في قدر الرجال و لا في أصول اللياقة و التربية حتى عند العسكريين الشرفاء. و هذا المشهد هو أكبر دليل على أن الذي تكفل بحملة الاعتقالات هو الجيش و ليست الشرطة كما يدعي وزير الدفاع الكذاب اللواء نزار خالد لتبرئة ساحته من المسؤولية على ما ترتب عن ذلك من خروقات حقوق الإنسان الصارخة.... و قد ارتأيت أن أسوق هذه الحادثة حتى يفهم الناس أن موقفي من القيادة العسكرية و النظام لم يكن وليد الأحداث التي عصفت بالجزائر ابتداء من سنة 1991 و إنما هو موقف مؤسس على قراءة مسؤولة و واعية للواقع المعاش خلال سنوات طويلة.

في الفترة التي كان فيها إطارات الجبهة في السجون العسكرية بين جوان و أغسطس 1991 كثفت جماعة الفقيه ومراني جهودها بدعم مباشر من رئيس الحكومة الجديد سيد أحمد غزالي لتشكيل بديل عن القيادة المعتقلة. ولكن التفاف قواعد الجبهة حول الخلف الشرعي لقيادتها الحقيقية ممثلا في عبد القادر حشاني وإصرارهم على حقهم في التداول على السلطة بطريقة سلمية أثناء مؤتمر الوفاء المنعقد في باتنة في سبتمبر1991 أثبتا للنظام أن سيناريو العملاء قد تجاوزه الزمن وأن الجبهة قادرة على كسب أي رهان انتخابي أو سياسي مفترض.

والحقيقة أن القيادة العسكرية كلها كانت تدرك أن قيادة الجبهة الجديدة قادرة على تحقيق الفوز بأغلبية أصوات الشعب الجزائري في أي استفتاء، و لا تشمل القيادة رئيس الحكومة سيد احمد غزالي و من كان في حكمه من المرتزقة لأنه لم يكن سوى حركي عند النظام كما اعترف بذلك هو نفسه في تصريح صحفي بعد أن تم الاستغناء عن خدماته من طرف السلطة الفعلية والذين ادعوا غير هذا كاذبون، ولا أقول واهمين، لأن المسؤول على مراصد الرأي ومتابعة هذا الملف على أعلى مستوى في هرم السلطة هو رئيس دائرة الإعلام الآلي لدى وزارة الدفاع الوطني وقد قدم تقريره النهائي بفوز الجبهة بنسبة 63 % من الأصوات في أي استحقاق وطني على أقل تقدير[28]. و لا عبرة بما يسوقه المسؤولون عن الأزمة في

[28] و قد أكد وزير الدفاع السابق اللواء نزار خالد للصحافة سنة 2003 يقين القيادة العسكرية بفوز الجبهة في تصريحات منشورة بالصوت و الصورة.

مذكراتهم و تقاريرهم و ما ينشرونه من إحصائيات مزيفة لتعويم الفضاء الإعلامي بالمعلومات الخاطئة لطمس الحقيقة التي تدينهم و تكشف تورطهم في الجريمة الشنعاء في حق الجزائر دولة و شعبا و بسبق الإصرار و الترصد.

ولذلك فقد كان الضامن الوحيد الذي يسمح للنظام بمواصلة المسيرة الديمقراطية الشكلية منحصرا في عدم مشاركة الجبهة في الإنتخابات. أما في حالة مشاركتها فإن الخيار الوحيد أمام نزار خالد و المتآمرين معه هو توقيف المسار الديمقراطي أيا كانت العواقب المترتبة عليه. ولذلك فقد وضع نزار و عصابته خطة للبدائل واختاروا الشركاء المناسبين لكل بديل، لأن الشريك في أحد البدائل قد يكون ضحية في بديل آخر في منطق منظومة السلطة في الجزائر.

ولا بد أن أقف عند تركيبة السلطة الحاكمة في هذه المرحلة بالذات من تاريخ الجزائر لأنها مفتاح العقد التي ميزت الأحداث.

منظومة السلطة

منظومة السلطة في الجزائر عسكرية كلها[29] وتحتقر كل ما هو مدني ولا توجد علاقة بين هذه المنظومة والمدنيين إلا في إطار الاستئجار أو الإمتهان بل إن هذه المنظومة تمتهن وتحتقر عناصرها أنفسهم إذا اندمجوا في المجتمع المدني ومارسوا حقوقهم المدنية والسياسية خارج المنظومة. و تعامل السلطة مع الشاذلي بن جديد و لمين زروال و قاصدي مرباح عندما حاولوا التحرك خارج مجال التغطية أوضح مثال على ذلك. ومن ثم فإن الصفقات التي تبرمها مع هذا الطرف السياسي أو ذاك إنما تقوم على لعب أدوار مقابل أجر معلوم. فكل الأطراف المتحالفة مع السلطة أو المتمسحة على عتباتها أفرادا وأحزابا و منظمات تعرف جيدا ما هو مطلوب منها كما تعرف بالضبط ما تتقاضاه مقابل ذلك لا فرق بين هذا الطرف أو ذاك لأن الضابط في العلاقة هو الخدمة والخدمة وحدها. و قد استفاق بعض المستأجرين بعد فوات الأوان و أعلنوا بصراحة أنهم لم يكونوا سوى حركى أو مستخدمين لدى السلطة الفعلية رغم المسؤولية الثقيلة التي ألقيت على عاتقهم أثناء مزاولتهم لمهامهم القذرة في مؤسسات الدولة. و أكبر دليل على ذلك رئيسي الحكومة سيد احمد غزالي و بلعيد عبد السلام الذين صرحا بذلك على صفحات وسائل الإعلام.

أما تركيبة هذه المنظومة المسؤولة على مأساة الجزائر ابتداء من يناير 1992 فتتكون من:

1- هيئة القيادة

وهي الخلية الحية التي تحرك المنظومة كلها وتمدها بإرادة الفعل وتتكون من ضباط الجيش الفرنسي من أصل جزائري والذين تربوا في أحضان المدرسة الفرنسية الاستعمارية العسكرية ولم يتلقوا أي تربية وطنية لا إبان الثورة ولا بعد الاستقلال لأنهم انتقلوا من مواقعهم المهنية كضباط أو ضباط صف في الجيش الفرنسي إلى مواقع وظيفية أعلى في الجيش الجزائري وكونوا بمرور الوقت تكتلا حركيا قويا غير معلن في صفوف الجيش الجزائري الذي لم يتوقف التنازع على السلطة بين ضباط جيش التحرير فيه إلا بعد أن أفنى بعضهم بعضا. وقد حافظ هذا التكتل على شخصيته المتفرنسة داخل جيش التحرير ثم في صفوف الجيش الوطني الشعبي وركز تواجده في الأمانة العامة لوزارة الدفاع ومنع وصول أي تغيير وطني على مستواها حيث لم تستطع حملات التعريب المتكررة على مدى ثلاث عقود اقتحام هذه القلعة الفرنكفونية العتيقة ولا حتى نظام الخدمة العسكرية الذي صدر في عهد الجزائر المستقلة لأن أغلب أنظمة الخدمة

[29] لا يوجد أي نفوذ حقيقي لأي شخص خارج إطار مؤسسة الجيش و المخابرات و كل ما يشاع من نفوذ لأرباب المال و الأعمال و السياسة كلام فارغ. بل إن قيادة الدرك و الشرطة لا تملك نفوذا مستقلا خارج سلطة المخابرات التي بإمكانها أن تحول أغنى مواطن جزائري إلى أفقر مخلوق في الأرض دون أن تفكر في عواقب ذلك.

المعمول بها في مقر القيادة المركزي للجيش تخضع واقعيا لذوق الجندي الفرنسي وسمته، إلى درجة تشعر الضباط الجزائريين الحقيقيين بالغربة عندما يدخلون قلعة الأمانة العامة بالعاصمة[30].

ورغم أن هذا التكتل الذي يتكون أساسا من دفعة لاكوست تسرب مبكرا[31] إلى رحم جيش التحرير بتدبير من الرئيس الفرنسي ديغول وظهرت ملامحه قبيل الاستقلال من خلال الاجتماعات التي كان يجريها عناصره في القاعدة الشرقية كما كشف ذلك الدكتور المجاهد الرائد عبد الحميد ابراهيمي[32] في كتابه (في أصل الأزمة الجزائرية) إلا أن ضباط جيش التحرير الوطني رغم تناحرهم كانوا أقوى من هذه الشرذمة، بل كانوا يستهدفون عناصرها بالتحقير. ولذلك فإن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الأوائل رغم أهميتهم في التكتل لم يظهروا النوايا العدوانية لقيم الجزائر المستقلة بل حرصوا على إظهار الولاء للعقيد هواري بومدين وشكلوا رأس الحربة في الاقتتال الذي دار بينه و بين باقي قيادات الثورة بعد وقف إطلاق النار ليستولوا على السلطة في النهاية بعد إسقاط الشاذلي بن جديد ويلحقوه بقائمة الوطنيين المشطوبين الطويلة. وإذا كان من المجازفة تحديد القيادة التي أشرفت على رعاية التكتل في الستينات والسبعينات لالتصاق أفرادها بالقيادة الوطنية العليا لجيش التحرير (مثل علاقة الرائد شابو[33] و النقيب عبد الغني زرقيني[34] بالعقيد هواري بومدين) إلا أن الذي لاشك فيه هو أن قيادة هذا التكتل انتهت إلى اللواء نزار خالد سنة 1992 بعد التنازل الطوعي لمنافسه الوحيد العميد مصطفى شلوفي[35]. وتتكون النواة الصلبة للتكتل من الضباط الحاقدين على هوية الجزائر المستقلة و على رأسهم اللواء العربي بلخير الذي انتهت

---

[30] ذهبت إلى الأمانة العامة لوزارة الدفاع عدة مرات في مهمة و كنت أشعر بالإشمئزاز من السلوك الارستقراطي و البيروقراطي السائد فيها .

[31] ابتداء من سنة 1957 حيث التحق بالثورة احمد بن شريف و زرقيني و سليمان هوفمان و شابو. و قد جاء التحاقهم بعد الحفاوة التي تلقاها المجاهد عبد الرحمان بن سالم الذي تمرد على الجيش الفرنسي قبل ذلك من طرف قيادة الثورة و بدافع وطني مخلص. فكانت تلك الحفاوة في نظري محفزا للدفعة الثانية و ملهما لمخابرات الجيش الفرنسي باختراق جيش التحرير.

[32] مجاهد من الرعيل الأول و ضابط في جيش التحرير و أول وزير أول في الجزائر و نجل الشيخ مبارك الميلي و دكتور في الاقتصاد ألف كتابا عن جذور الأزمة الجزائرية بصفته شاهدا من داخل السلطة على أعلى مستوى و كشف عن الاختلاس الذي تعرضت له خزينة الدولة الجزائرية فكلفه ذلك النفي من الجزائر.

[33] نصبه الهواري بومدين أمينا عاما لوزارة الدفاع

[34] هو الذي بعثه الرئيس هواري بومدين ليخلف العقيد شعباني مما أثار استياءه و دفعه إلى التمسك بموقفه الرافض لتسليم قيادة الولاية لضابط من الجيش الفرنسي

[35] بعد التخلص من اللواء عبد الله بلهوشات آخر العناصر الوطنية في القيادة العسكرية حصل تنافس شرس على القيادة بين مصطفى شلوفي الذي كان أمينا عاما لوزارة الدفاع و نزار خالد الذي كان قائدا للأركان شعر به حتى الضباط المرؤوسين من خلال التعليمات المتضاربة و المشاكسة في بعض الأحيان.

اليه وزارة الداخلية و العميد عباس غزيل المدير العام للدرك الوطني والعميد محمد جنيوحات قائد الناحية العسكرية الأولى والعميد جوادي عبد الحميد قائد الناحية العسكرية الرابعة والعميد محمد تواتي الخبير في تحرير المحاضر القضائية الخاصة بتصفية قيادات الثورة و غيرهم من العاملين في الظل كالعقيد سليم سعدي[36] و بوتالة[37]. و هذه القيادة لا تحتاج لتوصيات من الحكومة الفرنسية في المسائل الجوهرية لأن عناصرها أكثر تفرنسا من الفرنسيين أنفسهم، زيادة على أنهم لم يتبنوا في يوم من الأيام مبادئ جبهة التحرير الوطني التي كانت تمثل الضمير السياسي لثورة التحرير. و قد سمعت بعض الاستجوابات التي أجراها صحفيون فرنسيون مع بعضهم في السنوات الأولى للاستقلال قالوا فيها: نحن ليست لنا علاقة بالسياسة نحن عسكريون و لا علاقة لنا بجبهة التحرير. رغم أن العقيد هواري بومدين صرح في أكثر من مناسبة بأن الجيش الوطني الشعبي هو قوة مناضلة مسلحة و عناصره يمثلون الأغلبية في اللجنة المركزية للحزب باستثناء ضباط فرنسا الممنوعون من العضوية في اللجنة المركزية. و مع ذلك فإن هذه الجراثيم المدسوسة في قلب الدولة الجزائرية قبل تخضلُّقِها لا تستغني عن مباركة الجمهورية الفرنسية لقراراتها الخطيرة. ولذلك فإن من الخطإ القول بأن الحكومة الفرنسية هي التي أمرت اللواء نزار خالد بالوقوف في وجه المشروع الإسلامي والوطني لأنه هو نفسه أحرص من فرنسا على ذلك خاصة وقد أبرز هذا المشروع كفاءات وطنية من الشباب الذين لم يتورطوا في الاختلاس والفساد الذي وقع فيه أغلب كوادر جيش التحرير وجبهة التحرير بعد تقلبهم في المناصب الرسمية الإدارية والعسكرية، مما يجعل وصول هؤلاء النخبة إلى الحكم فرصة تاريخية لتقييم كل الإنجازات الوطنية منذ قرار وقف إطلاق النار سنة 1961 وتطهير مشروع الاستقلال من بذور الفتنة التي زرعها فيه (ديجول) من خلال شروط معاهدة إيفيان الخفية والمعلنة. و قد اعترف نزار خالد بأنه عرض على الرئيس الشاذلي بن جديد مشروعه لقطع الطريق أمام الإسلاميين قبل الانتخابات بسنة كاملة كما اعترف بأنه أبلغ الرئيس الفرنسي بقراره الآثم قبل أن يشرع في تنفيذه و لكنه لم يجرؤ على الاعتراف بأنه وضع خطة دفع الجزائر إلى الهاوية بالتعاون الميداني المباشر مع المخابرات الفرنسية و استقبلهم في مكتبه بمباركة الرئيس ميتران نفسه و لكن دون علم الرئيس الجزائري. و قد تأكد لدي هذا الانطباع عن هذه الفئة المشبوهة عندما سمعت بأم أذني اللواء نزار خالد يصرح أمام محكمة الجنح بباريس بداية شهر جويلية 2002 و بحضور جمع غفير من الناس، بأنه اتخذ القرار بمنع الإسلاميين من الوصول إلى الحكم و دفع الجزائر إلى هاوية الحرب الأهلية من أجل تجنيب فرنسا و من ورائها أوروبا كلها الغزو المفترض من طرف الأصولية الإسلامية، و قال بالفرنسية ما معناه: (لقد وصل هتلر إلى الحكم بالانتخابات و الديمقراطية و كان تساهلكم معه سببا في احتلال فرنسا و اندلاع الحرب العالمية الثانية. من

[36] اصبح وزيرا للداخلية بعد سنة 1992 و هو من حاملي شعار الاستئصال " يجب أن يغير الرعب موقعه"

[37] أصبح رئيس حركة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي التي اختفت كما ظهرت بدون سابق لإنذار.

المفروض أن يكون هذا درسا لكم. و لو تصرفت أنا مثلكم و لم أقف في وجه الإسلاميين لغزت دولة جبهة الإنقاذ فرنسا. فأنتم مدينون لي بالشكر على أمنكم و سلامتكم). هذا هو المنطق الذي تفكر به القيادة العسكرية التي يرأسها اللواء نزار خالد. و في الكلام المثبت عنه في محضر الجلسات أكبر دليل على أن مصير الشعب الجزائر و ما يحصل له لم يكن يشكل عنده أي ذرة من الاهتمام. و لمن أراد المزيد من المعلومات عن هذه القيادة و علاقتها التاريخية بفرنسا و مشروعها المدبر لاغتيال الجزائر المستقلة فليعد إلى كتاب المجاهد رائد جيش التحرير الدكتور عبد الحميد إبراهيمي حفظه الله بعنوان (في أصل الأزمة الجزائرية) أو إلى مذكرات قيادات الثورة التاريخية المنشورة كالعقيد علي كافي الذي سماهم الطابور الخامس أو العقيد طاهر زبيري الذي خطط لانقلاب عسكري ضد الرئيس هواري بومدين اعتراضا على تواجدهم في موقع النفوذ في الجيش الوطني الشعبي فضلا عن الموقف المتحفظ للعقيد محمد شعباني و الرائد علي منجلي منذ 1961و تحذيرهم من خطر الوثوق بهذه الفئة من العملاء السابقين للاستعمار الفرنسي.

2- الأذرع المنفذة[38]:

وهي مجموعة الضباط المحترفين الذين أريد لهم أن يكونوا أشبه بالمرتزقة. وأغلب عناصرها كانوا من ضباط الصف وجنود الجيش الفرنسي من أصل جزائري والذين لم يتلقوا تربية أصلا لا في المدارس الاستعمارية و لا الوطنية ولكنهم التحقوا مباشرة بالفرق الاستعمارية الخاصة التي مارست القمع و القتل الهمجي ضد الجزائريين العزل ثم التحقوا بعد وقف إطلاق النار بتشكيلات الولايات العسكرية المتناحرة على السلطة أو ألحقوا بمراكز التدريب للجيش الوطني الشعبي ليجدوا أنفسهم في التسعينات جنرالات في الصف الثاني من القيادة. وأبرز عنصر في هذه الفئة الفريق لعماري محمد قائد القوات البرية الذي كان الوحش البشري الذي اعتمد عليه خالد نزار في حربه القذرة على الشعب الجزائري الأعزل و هو الذي التحق بجيش التحرير في الربع ساعة الأخير كصف ضابط. وكذلك صغار ضباط جيش التحرير الذين ابتعثوا من طرف قيادة الثورة في فجر الاستقلال إلى دول عربية وأجنبية فكانوا بذلك أوفر حظا من نظرائهم في الصنف الأول من حيث تربيتهم الوطنية وتعليمهم. وأبرز هؤلاء الفريق محمد مدين المدعو توفيق الذي كان من أول دفعة لجهاز الأمن العسكري تخرجت عبر البساط الأحمر للكاجيبي السوفياتي و الذي انتهت إليه القيادة العامة لجهاز المخابرات ابتداء من سنة 1991.

[38] سميتها الأذرع المنفذة لأن كل الشخصيات من هذه الفئة كانت في الصف الثاني من القيادة و لم تكن تملك صلاحية اتخاذ القرار خارج إطار الفئة الأولى

ونظرا لفترة الابتعاث التي قضتها هذه الفئة بصنفيها في الكليات العسكرية الأجنبية المختلفة لاحقا فقد تقلصت الفوارق بين شخصياتها وأصبحت وجهين لعملة واحدة. ويحسب على هذه الفئة شركاء أقل وزنا وأخطر حضورا في الأزمة الأخيرة، منهم الألوية اسماعيل العماري، شريف فضيل، كمال عبد الرحمان. و قد احتدم الصراع بين رأسي الفئتين ابتداء من سنة 1999 و انتهت الحرب الباردة بينهما بكسر العظم حيث انتصر فيها الفريق محمد مدين الذي أحال محمد العماري و فريقه كله على التقاعد دفعة واحدة و خلا له الجو تماما[39] و أصبح هو القيادة العسكرية و السياسية الفعلية الوحيدة في الجزائر ابتداء من سنة 2004.

3- الواجهة الوطنية:

وللأسف فإن هذه الطائفة من الضباط كانت في مقدمة الجنود المقاتلين إبان الثورة وممن ساهم في بناء الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال ولكنها بعد الوصول إلى مراتب الامتيازات الكبرى فقدت مروءتها تحت تأثير الطمع والاستعلاء تارة وتحت المساومة والتهديد تارة أخرى خاصة بعد حروب التصفية التي طالت القيادات التاريخية المخلصة للثورة. فأصبح هذا الصنف من الضباط مثل التيوس المستعارة يستعان بها في إضفاء الصبغة الوطنية على المشاريع المشبوهة، مما جعل نزار خالد يصفهم أمام هيئة محكمة الجنح الفرنسية بباريس المشار إليها أعلاه بالقطيع والأوباش دون اعتبار حتى لأصول المعاملة بين زملاء السلاح. ولا أرى داعيا لذكر أسماء من هذه الفئة مراعاة لمشاعر المخلصين من مجاهدي ثورة التحرير المجيدة الذين أنحني أمام تضحياتهم من أجل تحرير أرضنا من الإحتلال الفرنسي الغاشم.

وقد تمكن هذا الثلاثي من التوافق على تفكيك كل المؤسسات الدستورية للدولة الجزائرية المستقلة في خلال أسبوع بتدبير من المخابرات الفرنسية كما سيأتي بيانه باستثناء المؤسسة العسكرية التي استمدوا من وضعها الدستوري الغامض شرعية فرض الأحكام العرفية وإقامة مؤسسات شكلية مثل المجلس الأعلى للدولة بدلا من رئاسة الجمهورية والمجلس الاستشاري بدلا من المجلس الوطني الشعبي والمندوبيات بدلا من المجالس البلدية.

ولكن اللواء نزار خالد الذي أسقط الجمهورية الجزائرية الأولى سنة 1992 لم يستفد من حياته المهنية الطويلة شيئا يذكر، ربما لأنه التحق بجيش الاحتلال الفرنسي في عز همجية الاستعمار وغطرسته ليفر منه قبل أن يذوق مرارة الهزيمة العسكرية على يد مجاهدي جيش التحرير ففاته بذلك إدراك أن حق المظلوم أقوى من باطل الظالم ولو تحالف معه الإنس والجن. كما أنه لم يكن من مجاهدي جيش التحرير

[39] تمت في نفس الوقت إقالة الألوية شريف فضيل و سعيد باي و كمال عبد الرحمان

الأوائل حتى يتعلم المعنى السامي للثورة على الظلم والطغيان و ما يقتضيه من شجاعة التواضع للحق و التفاني في الإنتصار له . وإنما التحق بجيش الحدود في الوقت الذي بدأت فيه الاختراقات والمؤامرات على الثورة الجزائرية و كان هو و رفاقه جزءا منها. ولذلك فقد أصابه العمى والصمم عن كل التحذيرات والنصائح التي وجهت إليه قبل وبعد انقلاب يناير 1992 وأنا لست أول من قدم له النصيحة وأقام عليه الحجة وحمله المسؤولية في رسالة خطية رسمية يوم 16 مارس 1992، بل إن السيد آيت أحمد رئيس حزب القوى الاشتراكية واجهه أمام محكمة الجنح بباريس سنة 2002 بقوله: لقد استدعيتني و عرضت علي الرئاسة فرفضت و أخبرتك بأنني اتفقت مع الشركاء الفائزين في الانتخابات و غيرهم على حل توافقي يحفظ الأمن و الاستقرار للبلاد و يجنب المسار الديمقراطي الانتكاسة فأجبتني بأن القيادة العسكرية لها طريقتها في معالجة الوضع. و ها نحن نرى عواقب طريقتك، فلا تدعي أنني أتفق معك لأن الذي يفرق بيني و بينك هو نهر من الدماء.

ومما تقدم يتضح أن السلطات الدستورية التشريعية والقضائية والتنفيذية في الجزائر وإلى يومنا هذا، ليست سوى ملحقات تنظيمية لتمكين السلطة الفعلية الوحيدة - التي كان يرأسها نزار سنة 1992 و يرأسها اليوم الفريق محمد مدين المدعو توفيق - من إحكام سيطرتها وفرض إرادتها على الشعب. كما يدل ذلك على أن كل السياسيين المتظاهرين بقوة النفوذ والقدرة على الفعل بما فيهم أساطين اللجنة المركزية لجبهة التحرير و الأساتذة و الخبراء الاستراتيجيون لا يزنون جناح بعوضة في ميزان هيئة القيادة العسكرية السيدة المتمركزة اليوم في جهاز المخابرات.

الجزء الثالث

الخيارات الصعبة

موقف قيادات الجبهة من العمل المسلح قبل الإنتخابات

أحداث قمار: مقدماتها، حقيقتها و آثارها

حتمية الصدام

إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد (إنما عظيم النار من مستصغر الشرر)

التنازع و الفشل

موقف قيادات الجبهة من العمل المسلح قبل الانتخابات

كانت قيادة الجبهة واثقة من تحقيق فوز مريح في الانتخابات المفترضة في يوم 1991/12/26 وكانت تخشى أن يجد النظام ذرائع للتراجع عن تعهداته بالنزاهة والشفافية والإنصاف في التعامل مع الجبهة فقررت تجميد عضوية كل من السعيد مخلوفي وقمر الدين خربان الذين كانا عضوين في المجلس الشوري المؤسس للجبهة. وزيادة في التحفظ أصدرت تعليمات بالحذر في التعامل معهما على خلفية أن السعيد مخلوفي دعا إلى تحويل الإضراب إلى عصيان مدني بدون إذن من قيادة الجبهة وأنه بذلك عميل للمخابرات ومتعاون مع جبهة التحرير الوطني، هذا ما قاله لي شخصيا الأخ محمد شنوف ممثل الجبهة الإسلامية في منطقة الشلف و أمير الجيش الإسلامي فيها. وقد كان الشيخ عبد القادر حشاني نفسه يعتقد ذلك خاصة بعد أحداث قمار. ولكنه تراجع بعد أن توسطت شخصيا لتوضيح الموضوع له عن طريق السيدين محمد براهم وعبد الكريم غماتي[40] القريبين منه آنذاك بدافع من الحرص على وحدة الصف داخل هذا التيار الجماهيري العريض الذي كنت متأكدا من أن انفراط عقده سيعود بالوبال على الجزائر كلها.

وفي هذا الظرف الصعب عانى السعيد مخلوفي من العزلة أكثر من أي مناضل في الجبهة حيث وقع في منطقة تقاطع النيران بين الترغيب الخبيث من طرف النظام والتوجس من طرف قيادة الجبهة ولكنه أبدى شجاعة وثباتا متميزين وساعده على ذلك محمد نقازي الذي كان ضابط صف سابق في القوات الخاصة، كما وقف إلى جانبه عبد القادر شبوطي رغم الضغوط التي كان يتعرض لها من بعض زملائه أمثال منصوري الملياني. كما سهر على تأمين المأوى له السيد عبد الرحيم البليدي وأخوه أحمد. وفي هذا الوقت العصيب جاءه الشيخ بن عزوز زبدة برفقة الهاشمي سحنوني يسعيان في وساطة بينه وبين رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي الذي عرض عليه الدعم المالي والإعلامي والحصانة الأمنية مقابل الإعلان عن اعتماد المشروع السياسي للجبهة والمشاركة في الندوة الوطنية إلى جانب أحمد المراني كبديل عن قيادتها الشرعية ولكنه رفض العرض ورد على زبدة والهاشمي سحنوني بشدة وحذرهما من العودة إليه ثانية ثم رد بنفسه على رئيس الحكومة أحمد غزالي في رسالة مفتوحة نشرتها جريدة المساء الجزائرية في حينها دون أن يذكر الوسيطين بالاسم حتى لا يفضحهما أمام الرأي العام. وقد استغل السعيد مخلوفي الحصار المضروب عليه في القيام باستطلاع المناطق الجبلية المحيطة بمنطقة المتيجة أثناء تنقلاته المستمرة وحدد فيها نقاط التمركز الحصينة التي حولها بعد تفجر الوضع إلى مراكز تدريب على القتال.

---

[40] كان عمي محمد الأخضر عضوا في مجلس الشورى الوطني للجبهة و كان يزورني و يبيت عندي أثناء تواجده في العاصمة و كان الأخ عبد الكريم غماتي يرافقه أحيانا و يقضي معنا فترة من الوقت نتحدث فيها عن الوضع. و مع ذلك اقتصر حديثي عن السعيد مع غماتي دون عمي الذي لم يكن يعلم عن علاقتي بالسعيد شيئا.

وقد اتصل بي السعيد مخلوفي بعد انقطاع دام أكثر من ثلاثة أشهر كنت أعتقد أنه آخر العهد به، فالتقيتنا في نهاية شهر سبتمبر 1991 بحضور عبد القادر شبوطي والنقيب أحمد بن زمرلي.

وقد أكد لي بأنه رغم اقتناعه بعزم القيادة العسكرية على استئصال الإسلاميين واستعداد كثير ممن التحقوا بالجبال من مناضلي الجبهة بعد حملة الاعتقالات الأولى في شهر جوان وجويلية 1991 لحمل السلاح، فإنه لن يبادر باستعمال العنف ما دام لبعض الإسلاميين أمل في العمل السياسي السلمي.. ولكنه في المقابل سيطالب الإسلاميين جميعا بالإستعداد ماديا ومعنويا للدفاع عن أنفسهم ولو بالقوة إذا تعرضوا للقمع من طرف أجهزة الأمن والجيش ظلما وعدوانا. و قد كان هذا الموقف منه دليلا إضافيا على أنه جزائري واع تمام الوعي بخطورة الانزلاق إلى العمل المسلح في غير الوقت المناسب مما جعلني أطمئن إلى جدوى التواصل معه في هذه المرحلة من أجل العمل على تفادي المبادرة إلى العمل المسلح كخيار مبدئيا ثم مناقشته عند الضرورة القصوى و قد كان عبد القادر شبوطي متفقا معه تماما. وأنا أشهد للتاريخ أنهما كان وفيين لتعهدهما و خيارهما رغم كثرة المكائد والمؤامرات التي عرفتها الأحداث و من جميع الأطراف المحيطة بهما. كما أؤكد أن السعيد مخلوفي كان هو الأمير صاحب الكلمة في هذه المرحلة التي بدأ الكلام فيها عن تأسيس الحركة الإسلامية المسلحة كبديل للجبهة إذا انتهى النضال السياسي إلى طريق مسدود و تبنت السلطة خيار العنف في التعامل مع مناضلي الجبهة الإسلامية و كان عبد القادر نائبه الأول و ليس العكس كما يزعمه بعض من خاض في هذه القضية.

أحداث قمار: مقدماتها، حقيقتها و آثارها

أ) المقدمات

يئس النظام من صرف قاعدة الجبهة عن المخلصين لمشروعها من القيادات بتوظيف مساعديه المباشرين أمثال: الفقيه ومراني ومن لف لفهم من الوجوه المشهورة في أوساط العامة، وانتقل إلى خطة البديلة من أجل اغتصاب الشرعية من حشاني ورفاقه ونقلها إلى طرف ثالث اختاره للمرحلة اللاحقة من المواجهة مع الجبهة. وقد سبق أن صدرت تعليمات أمنية بعدم التعرض للجزائريين الأفغان المعادين للتوجهات السياسية لجبهة الإنقاذ. كان هذا هو الوضع العام للموقف في الموعد الذي اجتمع فيه بضعة عشرة شخصا من الجزائريين الأفغان أغلبهم من الغرب الجزائري وفيهم البشير من الجلفة والمختار من ضواحي قصر البخاري وعبد الرحمان دهان من وادي سوف وعبد الناصر من تلمسان ومراد من العاصمة وحليس من الأغواط. و كان هدفهم من الإجتماع هو أخذ المبادرة من قيادة الجبهة الجديدة وفرض الأمر الواقع عليها بإعلان الجهاد باسم الحركة الإسلامية المسلحة. و كانوا يتوهموا بذلك ضرب عصفورين بحجر واحد؛ الأول: إعطاء المبرر الموضوعي للنظام لإلغاء الانتخابات وتفويت الفرصة على الجبهة للفوز بها على خلفية أنها وسيلة غير شرعية للوصول إلى إقامة الدولة الإسلامية في نظرهم؛ وهو ما ادخرهم النظام لتحقيقه وكثير منهم لا يعلمون. و الثاني: أخذ المبادرة في إعلان الجهاد من السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي الذين رهنا الدعوة إلى العمل المسلح بيأس الجبهة من العمل السياسي السلمي وقطع العذر على السلطة العسكرية الحاكمة بمبادرتها إلى العنف أولا، كما سبقت الإشارة إليه.

وقد اتفق المجتمعون على تعيين أحمد الود أميرا عليهم ووضعوا خطة عمل لتفجير الأحداث تمثلت في تجنيد مناضلين أحداث من قاعدة الجبهة بالاستفادة من سمعة الحركة الإسلامية المسلحة وتحضيرهم للقيام بعمليات تخريب واغتيالات عشوائية في مناطق متفرقة من الجزائر ليلة الثامن والعشرين من شهر نوفمبر1991 وإعلان الجهاد باسم الحركة الإسلامية المسلحة ووضع السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي أمام الأمرالواقع.

لقد وقع هذا الاجتماع في ضواحي سعيدة تحت أعين الدوائر الأمنية المعنية بمتابعة هذه الفئة ولا يستبعد أن يكون تحديد تاريخ التنفيذ من وحي بعض عملائها لأنه كان الوقت الأمثل بالنسبة لخطتها العامة حيث كان المفترض أن تعلن الجبهة عن قرارها بشأن المشاركة في الانتخابات قبل هذا التاريخ مما يتيح لرجال المباحث اعتقال المعنيين بهذه العمليات العشوائية وتمكين الشعب من أداء واجبه الانتخابي في

ظروف عادية إذا امتنعت الجبهة عن المشاركة؛ وهو ما كانت تتمناه القيادة العسكرية وتعتبره انتصارا تاريخيا. أما إذا أعلنت الجبهة عن مشاركتها فإن قيام الود و جماعته بعملياتهم يعيد المبادرة إلى جهاز المخابرات في الوقت المناسب لتوجيه الأحداث وفق الترتيبات المعدة لإلغاء العملية الانتخابية وتحميل الجبهة الإسلامية مسؤولية ما ترتب عن تلك العمليات من خسائر وإخلال بالأمن.

إلا أن قيادة الجبهة بتدبير من الله أوقعت الجميع في مأزق عندما أخرت الإعلان عن مشاركتها إلى ما بعد 28 نوفمبر1991، مما اضطر النظام للتدخل من أجل تأجيل عمليات الود وجماعته فتحرك عملاء النظام من بقايا الهجرة والتكفير في العاصمة بشكل مفاجئ و نقضوا عهد الولاء للسعيد مخلوفي و عبد القادر شبوطي و سعوا مع نظرائهم الأفغان في الغرب على تأجيل العمليات ريثما يتم الاتفاق على مبايعة أمير وطني جديد يقود الجميع تحت شعار الجماعة الإسلامية المسلحة بدلا من الحركة الإسلامية المسلحة التي كان النقاش حول تأسيسها جاريا. و قد التقيت مع بعض الأفغان الجزائريين الذين كانوا في تلك الفترة في افغانستان و أخبروني بأنهم في هذه المرحلة تعرضوا إلى عملية تفجير لكيانهم و انقسموا على أساس غير مفهوم الى طائفتين متعاديتين يقود إحداها الأخ بوجمعة بونوة المعروف باسم عبد الله أنس في مضافة المجاهد الدكتور عبد الله عزام رحمه الله و الثانية يقودها السعيد القارئ في المضافة التابعة لأسامة بن لادن رحم الله الجميع. و قد كان عبد الله أنس أقرب إلى مشروع الجبهة الإسلامية في تبنيه للعمل السياسي و الوسطية في فقه الشريعة فيما تم تعيين السعيد القارئ في باكستان من طرف الدكتور أحمد عمامرة رأس الهجرة و التكفير و أرسل إلى الجزائر ليكون أميرا على الأفغان داخل الجزائر بدلا من أحمد الود. و قد التقيت الأخ عبد الله أنس في بريطانيا و تناقشت معه مطولا في الموضوع بمناسبة نشره لكتاب "ولادة العرب الأفغان" و أكد لي كل ذلك بأكثر تفصيل. و لذلك فإن تزامن تأخير العمليات في شهر نوفمبر 1991 مع دخول السعيد قارئ[41] إلى الجزائر بتلك الطريقة لم يكن عفويا و إنما كان للتدخل في الوقت المناسب لمنع الأفغان من القيام بعملياتهم يوم 28 نوفمبر 1991. مما يؤكد أن طرفا ثالثا حاضرا برجاله في أفغانستان و في الجزائر كان يتلاعب بهذه المجموعة التي كانت تعيش خارج العصر الذي كان يعيشه الشعب الجزائري آنذاك. لكن أمير مجموعة وادي سوف عبد الرحمان دهان اعتقد أن عملية التأجيل مراوغة من أنصار العمل السياسي المتخاذلين عن الجهاد فأصر على تنفيذ ما كان مقررا في موعده المحدد ولم يكن الوقت كافيا لإقناعه أو منعه من تنفيذ العملية فاختلطت الأوراق على الجميع.

[41] السعيد قارئ هو الذي كان أميرا على الجماعة المسلحة التي نفذت عملية الأميرالية في فيفري 1992 و سجن بعدها في سجن لامبيز بباتنة و فر منه سنة 1994 ليقتل لاحقا في اشتباك مع قوات الأمن.

ب) حقيقة الأحداث[42]:

عبد الرحمان دهان العنصر الأساسي في هذه الأحداث رتيب سابق في صفوف المظليين و واحد من الشباب الجزائري الذين ساهموا في جهاد الأفغان ضد الشيوعيين الروس و أحد الحاضرين في اجتماع سعيدة. المشار إليه

خرج دهان ـ أبو سلاح ـ من اجتماع سعيدة و كله عزم على الوفاء بالتزاماته تجاه مشروع إعلان الجهاد المتفق عليه. فاستغل غياب الشيخ عمرالأزعر وأوهم مجموعة من الشباب الأحداث بأنه مأمور من طرف قيادة الحركة الإسلامية بالتحضير للجهاد الذي سيعلن عنه قريبا على المستوى الوطني. وبالرغم من أنه لم يكن من مناضلي الجبهة فإن نشاطه على مستوى النقابة الإسلامية وحماسه المعروف لنصرة المشروع الإسلامي كانا كافيين لتصديقه من طرف حوالي 60 شابا منهم رئيس مكتب الجبهة السابق على بلدية الوادي الذي لم يكن ملاحقا من طرف أجهزة الأمن إلى ذلك الحين.

لم تكن لدهان أية عدة قتالية ولا حتى بندقية صيد. ولكنه مع ذلك تمكن بالتعبئة المعنوية المكثفة من التأثير على المجندين و تهيئتهم للقيام بعمليات استشهادية. كما استطاع بعد إلحاح كبير إقناع مسعودي الملقب بالطيب الأفغاني ـ أحد كهول الجزائريين الأفغان ـ بالالتحاق بالمجموعة وكان هو العنصر المسلح الوحيد فيها ببندقية قناصة. و هكذا فإنه باستثناء الطيب الأفغاني ودهان فإن المجموعة لم تكن مسلحة ولا حتى مدربة على استعمال الأسلحة بطريقة جيدة.

وقبل موعد تنفيذ العملية بيومين سمع الشيخ عمر الأزعر[43] بالموضوع فشك في جديته وأصدر أوامره بالتوقف عن كل شيء، وحاول الاتصال بالقيادة العليا في العاصمة للاستفسار ولكن وجوده رهن الاعتقال لم يتح له الفرصة لفعل شيء. وفي نفس الوقت جاءت التعليمات لدهان من طرف زملائه على

[424242] التقيت باثنين من المشاركين في هذه الأحداث قبل اعتقالي كما التقيت بالنقيب محمد بورطل قائد الثكنة المعنية و كان معي في السجن العسكري ببشار 4 ضباط الصف من الذين شاركوا في العملية العسكرية التي أعقبت الهجوم على مركز الحدود كما التقيت في سجن البرواقية بصفة انفرادية بأربعة شباب من الذين شاركوا في هذه العملية اثنين منهم محكوم عليهما بالإعدام و اثنين آخران لم تثبت عليهما التهمة رسميا محكوم عليهما بخمس سنوات. كما تناقشت شخصيا خلال وجودي في سجن البرواقية مع المبعوثين الذين اتصلا بعبد الرحمان دهان لمنعه من القيام بالعملية. و قد تطابقت رواياتهم كلهم على ما شهدت به.

[43] كان ضابطا في جيش التحرير و بقي ضابطا في الجيش الوطني الشعبي إلى أن تقاعد برتبة نقيب. و كانت له علاقة بوالدي الحاج إبراهيم أثناء ثورة التحرير و كان يصفه بالبطل السوفي.

لسان (عبد الإله و أنس و كلاهما من تلمسان) بتأجيل العملية في إطار التحالف الجديد بين أفغان بن لادن في الجزائر ونظرائهم من بقايا الهجرة والتكفير. فاختلط الأمر على دهان وظن أن زملاءه تراجعوا عن مشروعهم الجهادي أمام مراوغات السياسيين وأصر على تنفيذ العملية في موعدها المحدد لوضع الجميع أمام الأمر الواقع.

و في يوم 28 نوفمبر1991 تقدم اثنان من أتباع دهان إلى الحارس المعزول الوحيد لمركز حراسة الحدود ببلدية "قمار" واستدرجوه في الكلام قبل أن يتمكنا من وضع القيد في يديه ورجليه و تكميم فمه ويتركاه في مكانه. تقدمت بعد ذلك بقية المجموعة إلى مركز الحراسة وباغتوا بقية الجنود واستطاعوا حبسهم بدون مقاومة ما عدا رئيس المركز فإنه استخف بهيئة المهاجمين وحاول تخويفهم مستعملا حربة بندقية بدون ذخيرة وخاض معركة بيضاء غير متكافئة سقط على إثرها بعد أن أثخنته الجراح ثم لفظ أنفاسه الأخيرة لاحقا قبل أن تدركه الإسعافات.

بعد تحييد الرقيب رئيس الحراسة اقتحمت المجموعة مخزن الأسلحة و الذخيرة و استولوا على الشاحنة اليتيمة في المركز واستقلوها بعد أن تقاسموا قطع الأسلحة الخفيفة التي استولوا عليها واتجهوا شمالا لإخفاء الأسلحة في المنطقة الجبلية المحاذية لبئر العاتر. ولكن الشاحنة توقفت بهم على مرمى حجر من المركز فاضطروا إلى تركها هناك وتفرقوا في منطقة الوادي لإخفاء الأسلحة في الأغوار القريبة وانتظار مرور العاصفة. هذا ما تواطأت عليه شهادات أربعة ممن شاركوا في العملية في مجلسين مختلفين عندما التقيتهم في سجن البرواقية و شهادة ضباط و ضباط صف في الوحدات الخاصة شاركوا في العملية نفسها.

لم يسبق لأحد من المجموعة استعمال السلاح باستثناء دهان ومسعودي ولذلك فإنهم لم يقدّروا خطورة ما أقدموا عليه، إلى درجة أن أغلبهم عادوا إلى منازلهم كأن شيئا لم يحدث.

أما النظام فقد فاجأته هذه العملية فوضع الجيش في حالة استنفار قصوى. فبعد أن علم اللواء نزار خالد بالعملية نزل بنفسه إلى الميدان وأصدر تعليماته بإنشاء خلية أركان برئاسة قائد الناحية العسكرية الرابعة اللواء عبد الحميد جوادي تشرف على عملية تمشيط المنطقة ومطاردة الجناة كما عين المدير العام لأمن الجيش العميد كمال عبد الرحمان على رأس خلية التحقيق في القضية. وحشد لهذه العملية ثلاث أفواج من القوات الخاصة و فوجين من قوات الدرك وفوجين من سلاح المدرعات زيادة على الاحتياطي الهائل من وحدات التدخل التابعة لمديريتي الشرطة والمخابرات كما تم تجنيد كل خريت ومن له خبرة في اقتفاء الأثر في المنطقة.

وقبل الإعلان عن بدء العملية كانت المباحث و خلايا التحقيق تستنطق المعتقلين المشتبه فيهم وكان من بينهم من شارك فعلا في عملية قمار و منهما شاهدين ممن سمعت منهم تفاصيل العملية. وكانت حصيلة الاستنطاق الأولية كالآتي:

* جميع المشاركين في العملية موجودون في مدينة الوادي و ضواحيها و أنهم لم يتدربوا على استعمال السلاح باستثناء الطيب الأفغاني وعبد الرحمان دهان.

* أسماء أغلب المشاركين في العملية وعناوينهم.

* أن عمليتهم تدخل في إطار خطة وطنية وضعتها الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة السعيد مخلوفي و عبد القادر شبوطي و منصوري الملياني. هذا ما أوهم به دهان ضحاياه و لم يكن صادقا فيما زعم.

وبناء على هذه المعلومات اتخذت القيادة العسكرية الإجراءات التالية:

* تطويق منطقة الوادي و ضواحيها وتنظيم المراقبة من الأرض و الجو بالحوامات والدوريات العسكرية.

اعتقال أقارب المتهمين وأهلهم ليكونوا رهائن لدى السلطات الأمنية

* تمشيط المنطقة شبرا شبرا وبيتا بيتا وتنقيب الأرض للعثور على دهان وجماعته.

وبعد تأمين العملية وضمان نجاحها وفي لحظة البدء في تنفيذها ظهر على شاشة التلفزيون اللواء نزار خالد وزير الدفاع ليشن حملة إعلامية مسعورة لإلصاق التهمة بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في محاولة لإرغامها على عدم المشاركة في الانتخابات حتى يسهل عليه فرض الأمر الواقع بأقل الخسائر، فيما تحركت قواته المسلحة لتنفذ عملية جبانة راح ضحيتها خمسة و ستون (65) جزائريا في ريعان الشباب من المتورطين في العملية قتلوا وأحرقت جثث أغلبهم وألقيت على قارعة الطريق مكومة في أكياس القمامة في تحد سافر لمشاعر المواطنين العزل. كما استباح ضباط وجنود نزار خالد أموال وحرمات الجزائريين الكرام من سكان المنطقة لبضعة أيام. وقد تمكنوا من استرجاع الأسلحة والعتاد المسروق كله. ولم ينج من المجزرة سوى أربعة(4) أفراد هم:

زكرياء وقد تمكن من التسرب قبل تطويق المنطقة ودخل في مؤامرة جديدة على قيادة الحركة الإسلامية المسلحة لاحقا ولكنه وقع في قبضة الأجهزة الأمنية في شهر فبراير 1992 في مطار غرداية

وأفادهم بعد استنطاقه بمكان تواجد قائده الطيب الأفغاني الذي اعتقل بعد اشتباك قتل فيه حارسه البشير في يوم21 فبراير1992.

عبد الغني وعبد الحميد وهما مراهقان تورطا في هذه العملية واستطاعا الاتصال بالحركة الإسلامية المسلحة التي أسكنتهما في أحد مآويها في منطقة الشريعة الجبلية إلى أن قررا العودة إلى منطقة تبسة للإلتحاق بجماعة مزعومة في بئر العاتر و لكنهما بقيا وحيدين مدة شهرين إلى أن قتلا في تبسة قبل تحقيق بغيتهما.

مسعودي المعروف بالطيب الأفغاني وقد اختفى إلى أن هدأت الأوضاع ليجدد الاتصال بقيادة الحركة الإسلامية المسلحة وفي الوقت التي كانت الأخيرة ترتب إجراءات نقله إلى مقر القيادة بأولاد إيعيش كان رفيقه زكرياء يتآمر مع جماعة محيي الدين وريث في ضواحي بن زرقة. وقد داهمت أجهزة الأمن أحد المقرات و اعتقلت بعض العناصر الذين أفادوا المخابرات بالمعلومات اللازمة لاعتقال زكرياء الذي دلهم بدوره على مكان الطيب ففاجأته قوات الأمن في مخبئه و قتلت حارسه البشير واعتقلته حيا ليعدم بعد محاكمة عسكرية لاحقا. أما بقية المتهمين فقد أعدم بعضهم رسميا مع الطيب الأفغاني وقتل اثنان منهم في سجن البرواقية في نوفمبر 1994 كما قتل آخرون في ظروف مشبوهة خلال محاولة الفرار من سجن تازوت في باتنة في نفس العام. و لم يبق من الشهود على هذه المأساة حتى تاريخ خروجي من سجن البرواقية في يناير 1995سوى اثنين لم تثبت ضدهما تهمة المشاركة فحكم عليهما بخمسة سنوات سجنا نافذا.

وقد تم تصوير وتوثيق هذه العملية من طرف جهاز الاعلام والاتصال للجيش بكل تفاصيلها بدءا من مرحلة التحضير إلى مراسيم دفن شهداء الواجب الزائفة و لا شك ان الوثائق ستثبت ما شهدت به عندما ترفع عنها السرية او تتسرب عنها معلومات لسبب أو لآخر.

ج) الآثار المترتبة على الأحداث

بالرغم من الدخول المتأخر للجيش فقد تمكنت القوات الخاصة بدون عناء من قتل خمسة وستين (65) مراهقا جزائريا وأحراق جثثهم بعد قتلهم واعتقال عشرات المواطنين المخلصين من مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمتعاطفين معها وعلى رأسهم الشيخ المجاهد عمر الأزعر والتشهير بهم زورا، كما استبيحت المنطقة لمدة أسبوع كامل اعتدى خلاله الجنود على الحرمات كلها وداسوا كرامة الشرفاء من أبناء منطقة الوادي. و قد استفاد رجال المباحث من محاضر الاستنطاق أن الحركة الإسلامية الجزائرية

المسلحة تعد للمواجهة خارج الإطار المرسوم لها فأطلقت حملة مطاردة لقيادتها ممثلة في عبد القادر شبوطي و أصحابه الذين كانوا إلى هذا التاريخ غير معنيين بالملاحقة رسميا.

أما أخطر آثار هذه العملية على التيار الإسلامي في نظري فهو ما طرأ من تحول على موقف رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبد القادر حشاني من السعيد مخلوفي حيث ظن الأول أن الثاني هو المسؤول عن أحداث قمار وأقنعه بعض المحيطين به أن السعيد عميل للمخابرات ومتعاون مع جبهة التحرير الوطني [44] فاتخذ منه موقفا معاديا وأصدر تعليمات بقطع الاتصال معه فاضطربت مواقف الملتفين حول السعيد من مناضلي الجبهة الإسلامية في الولاء له و أصبحوا ضحية لإرجاف المتربصين بالجبهة والحركة معا وخاصة دعاة الهجرة والتكفير ونظرائهم الجزائريين الأفغان الذين اغتنموا الفرصة لعزل السعيد مخلوفي وأخذ المبادرة في توجيه الأحداث وفق ما يخدم معتقداتهم البدعية و طموحاتهم الواهمة.

أما بالنسبة للسلطة فقد بالغ وزير الدفاع اللواء نزار خالد الضابط السابق في الجيش الفرنسي بدافع من الحقد الدفين على رجال الثورة في التشهير بالمجاهد البطل وضابط جيش التحرير و نقيب الجيش الوطني الشعبي الشيخ عمر الأزعر و حمله المسؤولية على ما حدث رغم اعتقاله من طرف الشرطة قبل العملية مما دفع الرأي العام إلى الاعتقاد بأن عملية قمار ذريعة افتعلها النظام المحسوب على فرنسا لتصفية حسابات سياسية مع الجبهة الإسلامية والبقية الباقية من أبناء الجزائر الأوفياء لمبادئ ثورة التحرير على غرار ما حصل في شهر جوان 1991 بالمجاهد الدكتور عباسي مدني رئيس الجبهة ونائبه بن الشهيد علي بن حاج. كما كانت الهمجية التي تعامل بها الجيش مع الأحياء والأموات من سكان الوادي عاملا أساسيا في نسبة العملية إلى جهاز المخابرات. بل إن شعورا عارما بالاستياء انتاب عناصر القوات الخاصة عندما أعلنت القيادة العسكرية عن مقتل ستة ضباط صف على أيدي جماعة قمار تم تشييع جنازاتهم بمراسيم حضرها رئيس الحكومة والقيادات العليا للجيش وبثتها قناة التلفزيون. في حين أن المعروف لدى رفقائهم أنهم قتلوا بنيران زملائهم نتيجة تهور قيادتهم الميدانية. و المسؤول المباشر على قتلهم هو قائد فصيلتهم الملازم الأول السفاح السارق غوار و رئيسه قائد الفوج 18 للقوات الخاصة الرائد محمد بوليف.

---

[44] كان السعيد مخلوفي مدركا لضرورة التعاون مع جميع الوطنيين المخلصين و وسع اتصالاته بجميع التيارات الوطنية و الاسلامية و لكن لا أحد كان يعي حجم المؤامرة حتى داخل الجبهة الإسلامية و لذلك انتصر أهل الباطل بتوحدهم و انهزم أهل الحق بتشرذمهم. و قد عادت الجبهة للتوحد مع جبهة التحرير و جبهة القوى الاشتراكية في سنتي جيديو سنة 1994 و لكن بعد فوات الآوان

حتمية الصدام

سبقت أحداث قمار موعد إعلان الجبهة عن مشاركتها في الانتخابات وانقلب السحر فيها على السحرة بعد أن غلب الظن عند الرأي العام على تورط السلطة الحاكمة في تدبيرها. فلجأت القيادة العسكرية إلى آخر بديل عندها والمتمثل في توقيف المسار الانتخابي مهما كانت الظروف و استحداث واجهة مدنية بديلة للرئيس الشاذلي بن جديد إذا اعترض على ذلك. وقد كان هذا البديل يتطلب اتخاذ إجراءات سرية خطيرة أهمها توفير الظروف الأمنية المناسبة للمشهد تفرغ لها جهاز المخابرات بكل مصالحه مع القيادة العسكرية العليا في الوقت الذي فتح فيه المجال واسعا لشغل الرئيس الشاذلي بتنشيط الحملة الانتخابية مع المتنافسين السياسيين وإجرائها في أحسن الظروف التي تستقطب كل اهتمامهم وتعزز ثقتهم في جدية النظام و نزاهته وحياد مؤسساته.

أما القيادة العسكرية[45] و مستشاريها الأمنيين و الاستراتيجيين في الداخل و الخارج فقد عكفت منذ إعلان الجبهة عن مشاركتها في الانتخابات على اتخاذ الإجراءات التالية:

1 ـ التمهيد لعملية تنصيب المجلس الأعلى للدولة سياسيا بتوظيف التيارات المعارضة لمشروع الجبهة و برمجة الحملة الإعلامية لذلك. فتشكلت لجنة استشارية مختلطة من الخلايا النائمة لعملاء المخابرات المدنيين و العسكريين منهم صحافيين و أساتذة جامعات و خبراء في الشؤون الاجتماعية من أجل تقديم الاستشارات اللازمة للقيادة العسكرية.

2 ـ تحضير السيناريو الكامل لاستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ابتداء من الضغط عليه و عزله عن العالم الخارجي و كتابة نص الاستقالة إلى اللقطات التلفزيونية الأخيرة مرورا بتحضير المجلس الدستوري و المجلس الأعلى للأمن للمساهمة في إنجاح الانقلاب الأبيض و شرعنته.

3 ـ ترتيب السيناريو الأسوأ البديل عن الاستقالة و المقمثل في تفجير إقامة الرئيس من طرف عنصرين إسلاميين مشبوهين تابعين للحرس الجمهوري سابقا بمشاركة طالب جامعي من الونزة اسمه مشري إبراهيم.

---

[45] اللقاءات السرية التي جمعت القيادة العسكرية العليا مع وفد المخابرات الفرنسية حضرها وزير الدفاع خالد نزار و قائد الدرك اللواء عباس غزيل و وزير الداخلية اللواء العربي بلخير و اللواء بن جلطي و اللواء محمد تواتي و العقيد اسماعين لعماري نيابة عن مدير المخابرات العميد محمد مدين و قد كان أول وصول لعناصر الوفد الفرنسي بتاريخ 2 ديسمبر و بقي التواصل إلى أن تم الإعلان عن الاستقالة.

4 ـ ترتيب الإنتقال من حالة الطوارئ إلى الحالة الإستثنائية وما يقتضيه من توزيع السلطات تحسبا لتطور الأوضاع.

5 ـ تحضير سيناريوتعيين الرئيس الجديد وما يتطلبه الحدث من اتصالات و تعبئة داخلية و خارجية.

6 ـ وضع خطة دقيقة لحملة اعتقالات تستهدف العناصر النشطة من إطارات الجبهة و مناضليها وخطة محكمة لمراقبة أنصار المشروع الإسلامي داخل مؤسسات الدولة خاصة الأمنية منها بما فيها الجيش واعتقالهم عند الاقتضاء.

إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد (ورقة التوت)

اتخذت كل الإجراءات المشار إليها فيما سبق بتعاون و تنسيق كامل مع وفد من المخابرات الفرنسية على أعلى مستوى مكون من مدير المخابرات الفرنسية Yves Bonnet و نائب مدير المخابرات العامل في تلك الفترة الجنرال Philippe Rondo و المستشار الأمني للرئيس الفرنسي Charles Marchiani و بمباركة شفوية من الرئيس الفرنسي ميتران نفسه و لكن دون علم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. مما يثبت الخيانة العظمى على القيادة العسكرية العليا و على رأسها اللواء نزار خالد. و قد بقيت هذه المعلومة الخطيرة سرية و لم يكن بإمكان ضباط مثلي الحديث عنها لغياب الأدلة المادية التي تثبتها كما أن حركة الضباط الأحرار أشارت إليها على موقعها الالكتروني منذ سنوات دون أن يأخذها أحد مأخذ الجد إلى أن زل بها لسان أحد المعنيين بالمؤامرة شخصيا و هو المستشار الأمني للرئيس الفرنسي Charles Marchiani بعد 15 سنة خلال حديثه في مقابلة صحفية مسجلة بالصوت و الصورة ما زلت أحتفظ بنسخة منها...حيث قال بالحرف: لقد التقينا قبل الاستقالة مرارا مع الجنرالات داخل الجزائر من أجل الترتيب لمنع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة و كان حصولهم على الأغلبية بالنسبة لفرنسا خط أحمر لا نسمح بتجاوزه و لذلك كان لابد من إلغاء الدور الثاني للإنتخابات... و قد أعطاني الرئيس الفرنسي توصية بذلك ليس بصفة رسمية و لكن بالطريقة المؤكدة التي تدل على أنه موافق على ما نقوم به[46].

جرت الانتخابات في جو من الشفافية لم يسبق له مثيل واعترفت أجهزة الدولة كلها بنتائجها وأظهرت السلطات انطباع الرضى والرغبة في استكمال العملية الانتخابية في نفس الظروف... كل ذلك النفاق لم يكن سوى لتوفير مزيد من الوقت للعاملين خلف الستار لإنضاج طبختهم المبيتة على نار هادئة مع الشريك الفرنسي الذي لم يسمح بأي فرصة للجبهة للاستفادة من الفوز الذي حققته في الانتخابات. وهكذا في الوقت الذي انتهت فيه الحملة الانتخابية الخاصة بالدور الثاني وتهيأ الناس للإدلاء بأصواتهم للحسم في إرادة الشعب السياسية أملا في إنهاء الأزمة الرئيسية التي تسببت في الانهيار العام للبلاد أطل على الجزائريين رئيسهم الذي آثر السلامة وذل الخضوع للإرادة الشريرة لنزار خالد على الموت شهيدا في سبيل الوفاء لتعهداته أمام أمة مجاهدة أحسنت الظن فيه و ليعلن صاغرا عن استقالته وتنصله من مسؤولياته الخطيرة مبررا ذلك بما لا قيمة له أمام ما يترتب عن الاستقالة في ذلك الظرف الحساس من المفاسد العظيمة... و قد بلغني من نقيب في المخابرات الجزائرية أن الرئيس الشاذلي بن جديد عندما تعرض للإهانة و التهديد من طرف نزار خالد و محمد العماري بالذات و تأكد لديه بأنه أصبح رهينة في أيدي حزب فرنسا

[46] التسجيل الصوتي المصورمنشور على صفحتي في الفايسبوك

طلب المساعدة من الرئيس الفرنسي شخصيا عبر الهاتف الذي كان مراقبا من طرف جهاز المخابرات و لكن الرئيس الفرنسي اختصر معه الكلام و لم يزد على وعده بضمان سلامته إذا هو استقال دون مقاومة. و المكالمة بين الشاذلي و ميتران مسجلة و محفوظة في الأرشيف الخاص لدى جهاز المخابرات. فمشهد الاستقالة لم يكن سوى الشجرة القانونية الزائفة التي تخفي غابة الخيانة و المخالفات المرتكبة من طرف نزار و جماعته. و قد كتبت مقالا لتحرير هذه القضية بمناسبة الذكرى العشرين للاستقالة المزعومة نشرته على موقع صوت الجزائر[47] و لا بأس أن أثبته هنا كقراءة للحدث على ضوء ما آلت إليه الأمور بعد عشرين سنة من وقوعه.

إنما عظيم النار من مستصغر الشرر

يقال إن عظيم النارمن مستصغر الشرر. و قد تأملت التاريخ الجزائري فوجدت أن أعظم البلاء الذي لحق شعبنا عبر القرون إنما كان على إثر أحداث تافهة في المضمون عظيمة في الدلالة. و إذا كان آخر ما يتذكره الجزائريون من التاريخ القريب هو حادثة المروحة التي وقعت منذ قرنين تقريبا و كانت إشارة الانطلاق لغزو عسكري صليبي فرنسي استهدف الجزائر باحتلال همجي دام 130 سنة كاد ينتهي بمحو الجزائر شعبا وهوية وطنا من الوجود و ادماج بقاياها في جمهورية الخزي الفرنسية، فإن أقرب حادثة عاشها أغلب الجزائريين الأحياء اليوم هي حادثة الاستقالة المزعومة للرئيس الشاذلي بن جديد التي وقعت يوم 11 يناير 1992 و التي كانت إشارة الانطلاق لحملة همجية بلاهوية تستهدف الجزائر في وجودها بدأت بتفكيك الدولة و المجتمع و تسببت في قتل أكثر من ربع مليون جزائري و خسائر مادية خيالية و لا يعلم أحد إلى اين ستنتهي آثارها الوخيمة.

إذا تواضعنا في تفكيرنا و صدقنا الرئيس الشاذلي بن جديد و كل من شارك في إضفاء الشرعية على هذه المخالفة بشكل أو بآخر، فهل يكفينا ذلك لتبرير ما ترتب عليها من المآسي العظام؟.... كم من استقالة في تاريخ البشرية كلها أدت إلى مقتل أكثر من 250 ألف و شردت ملايين من المواطنين و مزقت أمة عاشت موحدة قرونا من الزمن شر ممزق و ادخلتها في حرب مجانية يقتل فيها االمسلم أخاه و يستبيح عرض أخته و مال جاره؟

نعم إن وزير الدفاع اللواء نزار خالد و شركاؤه من ضباط الجيش و جواريهم و غلمانهم من المجتمع المدني عندما قرروا إكراه الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة كانوا في قمة السفاهة و الاستهتار و بلغ بهم الاستسلام إلى نزواتهم الوضيعة مرتبة الخيانة... إنهم لم يفكروا لحظة في حقيقة ما تواطؤوا على تنفيذه و لا في مآلاته و لم يخطر ببالهم أبدا أنهم يتعاملون مع شعب من البشر لهم عقول متفاوتة الذكاء

[47] الرابط: http://chouchane.algeriavoice.net/

يدركون بها و لهم قلوب مختلفة المشارب يشعرون بها و لهم طموحات شخصية لا يتفقون فيها... إن نزار خالد و من معه لم يؤمنوا لحظة واحدة بأنهم يتعاملون مع شعب له ذرة واحدة من الكرامة. و لذلك فإن الشيء الوحيد الذي كان يشغل بالهم هو كيف يمكنهم التحايل على النصوص الصماء في القانون ليبرروا أمام الرأي العام المحلي و الدولي أن ما قاموا به مطابق للقانون، و يتمكنوا بذلك من تسخير كل مؤسسات الدولة لتحقيق ما يريدون. الذين كان يشغلهم هو النجاح في مخادعة الناس و التلاعب بمشاعرهم. و هذا ما كان يجتهد علي هارون و تواتي و من على شاكلتهما في تدبيره. أما ما يترتب على هذا العمل الشيطاني المغشوش من تعسف في استعمال السلطة و توريط لمؤسسات الدولة في ارتكاب مخالفات و جرائم ضد الانسانية و جرائم حرب فهذا بالنسبة لوزير الدفاع غير مهم لأنه في النهاية سيوسع دائرة الانزلاق في أوساط قواعد الموظفين الصغار و يجعلهم أكباش فداء يتم تقديمها عند الحاجة لامتصاص أي احتجاج طارئ من المجتمع الدولي. إن اللواء خالد نزار في غمرة الغرور بالسلطة المطلقة في الجزائر لم يفكر أبدا أنه سيسأل يوما عما يفعل. فالضحايا من الشعب بالنسبة له فليكونوا ثلاثة ملايين أو حتى عشرة ملايين... سيسحقهم بالدبابات و يبيدهم بالطائرات، هذا ما عبر عنه الجنرال سماعيل العماري و الفريق محمد مدين في مارس 1992... و إذا عجز الجيش الوطني الشعبي لسبب من الاسباب أو تمردي عناصره فإنه سيأتي بجيش من الخارج ليسحق الجميع كما عبر عن ذلك اللواء قايد صالح في ماي 1992. المهم هو أن تحافظ القيادة الانقلابية على الشرعية الزائفة التي تمكنها من الاستئثار بالسلطة على كل ما يمت للجزائر بصلة؛ فيكونوا باسم هذه الشرعية هم من يحدد للجزائريين حقوق المواطنة و هم من يحدد لهم دينهم و هم من يوزع عليهم رزقهم و كلامهم و سجنهم و تعذيبهم و قتلهم و اتهامهم و العفو عنهم... إنهم يقولون للشعب الجزائري بلسان الحال: نحن ربك الأعلى. هذا هو المنطلق الحقيقي الذي أسس عليه نزار و من معه كل خياراتهم عندما قرروا تفكيك الدولة الجزائرية. فنزار لم يكن يعنيه ما يشعر به الرئيس الشاذلي من الإهانة و الإكراه و لا ما يشعر به باقي الجنرالات الذين لم يستشاروا في المؤامرة مسبقا من المرارة و لا ما يعبر عنه الشعب من الاستياء على تعليق المسار الديمقراطي الناشئ و ضرب إرادته عرض الحائط. المهم هو أن يشارك الشاذلي في مسرحية الاستقالة أمام الشعب و يشهد عليها المجلس الدستوري و يضمن مباركة الدول الغربية لخيانته بالإبقاء على عضوية جمهوريته في منظمة الامم المتحدة. و بهذا ظن أصحاب هذه المؤامرة أنهم اكتسبوا الحصانة التي تمنعهم من احتجاج فئات الشعب الجزائري المضللة و في نفس الوقت اكتسبوا الشرعية في قمع أي احتجاج من طرف الفئة التي أدركت أبعاد الخيانة التي وقع فيها نزار و من معه.

لقد كانت الاستقالة في تفاصيلها حدثا تافها و مسرحية سيئة الاخراج كتبها و أخرجها و وزع الادوار فيها وزير الدفاع اللواء نزار خالد و مستشاروه ظنا منهم أنها ستسهل عليهم المهمة القذرة التي

تطوعوا لتنفيذها من أجل إرضاء شعبهم الحقيقي و دولتهم الحقيقية. لقد قال خالد نزار و بلهجة الضابط الفرنسي المفتخر أمام محكمة الجنايات بباريس: لولا منعي للاسلاميين في الجزائر من الوصول الى الحكم لغزوا فرنسا و أوروبا. أنتم مدينون لي بحياتكم. و لو فعلتم مع هتلر ما فعلته أنا مع الا سلاميين لجنبتم أنفسكم الحرب العالمية الثانية..... فبالنسلة لخالد نزار الهدف الاستراتيجي الذي يسيطر على وجدانه هو الحفاظ على أمن فرنسا – حتى و إن لم يدرك ذلك لأنه يتحرك بقوة اللاشعور في نفسه – إنه حلم الطفولة القديم الذي غرسه فيه أبوه متقاعد الجيش الفرنسي الوفي و الذي هيأه ليكون ضابطا فرنسيا محترفا في الجيش الفرنسي فشاءت ا لأقدار أن يخدم فرنسا من موقع الحركي في الجيش الوطني الشعبي.

بالنسبة للرئيس الشاذلي بن جديد، فقد شاهده الشعب الجزائري و هو يقول بأنه استقال بملء إرادته. و ما زال يتبجح بذلك إلى وقت قريب. فهل كان الشاذلي صادقا؟....بالطبع لا. لقد كذب الشاذلي على الشعب الجزائري في هذه المسرحية مرتين.

الكذبة الاولى: عندما ادعى بأنه استقال، بينما تصريحات نزار وعلي هارون و شهادات كثير ممن لهم علاقة بالموضوع تؤكد أن القرار الثابت الذي حسم فيه نزار و العربي بلخير و العماري و جماعتهم في غفلة من الشاذلي هو إلغاء الانتخابات أما الشاذلي فكان مخيرا بين الموافقة على إلغاء الانتخابات أو تقديم الاستقالة لتفادي الحل الثالث الذي كان من تحصيل الحاصل و بالتالي لم يكن له خيار و لا إرادة كما يدعي.

و الكذبة الثانية: هي عندما ادعى بأنه استقال من اجل المصلحة العليا للبلاد. و هذه الكذبة وحدها ترقى لمرتبة خيانة الأمانة. لقد كان الرئيس الشاذلي يعلم أكثر من غيره بأن نزار و جماعته تآمروا عليه و لم يلتفتوا حتى لكرامته كرئيس للجمهورية صرح منذ أيام أنه غير مستعد للاستقالة أو التنازل عن الرئاسة حتى في ظل برلمان إسلامي و حكومة إسلامية، و هذا مسجل بالصوت و الصورة.. إن الشاذلي كان حقيقة تحت وقع الصدمة كما قال نزار خالد و لكن ليست صدمة انتصار الفيس في الانتخابات و إنما صدمة الغدر الذي تعرض له من الذئاب التي تربت في حضنه. لقد حاصروه و عزلوه عن العالم قبل أن يفاجئوه و هو يحلم أحلام اليقظة بعرضهم الخسيس فأذهلوه. إن الشاذلي لم يكن رئيس دولة من الناحية العملية عندما تقدم له نزار بالعرض. لقد كان رهينة لا يملك السلطة على نفسه فكيف سمح لنفسه بالتصرف في مصير شعب كامل... في هذه المرحلة كان الشاذلي يرى بأن الاستقالة هي الخيار الأمثل للحفاظ على حياته و لم يفكر لحظة واحدة في المصلحة العليا للجزائر. لقد جرد الشاذلي نفسه من لقب الرئاسة قبل أن يوافق على الاستقالة و بالتالي يكون قد وقع عليها بصفته مواطنا مختطفا من طرف نزار و عصابته و ليس بصفته رئيس دولة.....

السلوك الطبيعي لرئيس الدولة في مثل هذه الحالات يقتضي أن يرفض الاستقالة تحت الإكراه و يضع المتآمرين عليه أمام الأمر الواقع فإما أن يتراجعوا و يستعيد هو المبادرة و يحيلهم على العدالة للتحقيق المعمق في هذه الخيانة العظمى و يتصرف مع الوضع على أرض الواقع بما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد بالتعاون مع الهيئات و الشخصيات المخلصة، فيحقق بهذا أعظم انتصار للمصلحة العليا زيادة على دعم رصيده الشخصي في خدمة الوطن. و قد حصل هذا مع شافيز رئيس فنزويلا. و إما أن يتجرؤوا على اغتياله فيفقدوا شرعية التحكم في مؤسسات الدولة و الجيش فيأخذ الشعب المبادرة لرد الاعتبار لسيادته و يحاكم الانقلابيين كمجرمين خارجين على القانون بالتعاون مع كل الجزائريين عسكريين و مدنيين. و مهما كانت الخسائر بالنسبة للخيار الثاني فإنها لن تكون كبيرة بالمقارنة مع ما حصل منذ سنة 1992 إلى اليوم. كما أن توحد الشعب الجزائري في مواجهة الفئة الخائنة في صفوفه و الانتباه الى المؤامرة المسمومة التي تستهدفه من فرنسا وحدهما يشكلان مكسبا عظيما لا يقدر بثمن... فأين هي المصلحة العليا فيما يزعمه الشاذلي؟

لقد أخبرني اثنان من الحرس الرئاسي الخاص للشاذلي بن جديد أنه أرغم على الاستقالة و بطريقة مهينة أيضا حتى قبل أن يظهر الشاذلي على شاشة التلفزيون الجزائري يوم 11 يناير 1992، و لكنني تمنيت أن أسمع الشاذلي بن جديد أو غيره من المعنيين بالموضوع أو ممن تكلموا عنه خلال العشرين سنة الماضية يزعم بأن الشاذلي كانت عنده أي فرصة للتواصل أو التشاور مع أي إنسان جزائري أو أجنبي في أمر هذه الاستقالة بما في ذلك أقرب المقربين إليه من جبهة التحرير أو الجيش. و لكن أحدا لم يجرؤ على ادعاء ذلك إلى غاية كتابة هذه السطور، مما يؤكد لنا بأن الشاذلي كان فعلا مختطفا حتى و لو حاول هو نفي ذلك هروبا من المسؤولية.

هناك طرف ثالث لا يتكلم عنه أحد في هذه المسرحية التافهة التي تسببت في تدمير الجزائر، و هو دور المجلس الدستوري. فقد كان نزار و جماعته خارجون على القانون و متآمرون على الشعب الجزائري و دولته و رئيسه و مع ذلك فإن غاية ما كان يريده المجلس الدستوري من المجرمين الخارجين على القانون هو أن يوفروا الجانب الشكلي للمسرحية و لا يتركوا أثرا للجريمة. فهم يعرفون أن الشاذلي كان مكرها و أن نزار كان خائنا و أنهم هم شركاء في مؤامرة دنيئة لتضليل الشعب الجزائري و الكذب عليه. و مع ذلك لعبوا الدور كاملا غير مبالين بما يتسبب فيه ذلك من إخراج قيادة الجزائر من الشرعية الشكلية الحقيقية القائمة التي تضبط العلاقة بين مختلف المسؤولين على مؤسسات الدولة الى الشرعية الشكلية المزيفة التي تجعل شرعية القوة هي المتحكمة في العلاقة بين المسؤولين مما يعني أن هذا المجلس هو الذي أضفى الشرعية على عملية نقلنا من شعب تحت سلطة دولة شكلية إلى شعب تحت سلطة أمراء الحرب المباشرة.

لقد كانت خيانة نزار و التواطؤ الجبان للشاذلي و الشراكة الإجرامية للمجلس الدستوري ثلاثة غابات من الخيانة بكل دلالاتها فرقت الشعب الجزائري شيعا بين ساذج صدق المسرحية و اعتبر الأمر لا يعنيه و مستهدف أعلن تمرده على السلطة الغير شرعية و مخدوع تذرع بحفظ الأمن و انتهازي يدل على القتيل و يمشي في جنازته و مرتزق يخدم من يدفع له أكثر و لم يبق من أهل الحق و العقل إلا طائفة قليلة ضاع صوتها الخافت في صخب الوعيد و الزئير و العويل و النواح... و كانت الضحية هي الجزائر.... الجزائر بكل ما تحمله من مقومات النهوض المادية و المعنوية و البشرية.

لماذا نعود للحديث عن مآسي طوتها السنون في هذه الذكرى؟ ليس لاجترار المرارة من جديد بكل تأكيد، و إنما للتنبيه إلى دورة جديدة من هذه المآسي التي تلوح في الأفق. لقد كانت مسرحية الاستقالة حدثا تافها إلى درجة أننا لا نتذكره عندما نعدد الكوارث التي انزلقت إليها بلادنا منذ سنة 1992، و لكنها كانت هي الشجرة اليابسة التي تحجب عنا غابات المآسي التي ضعنا فيها بعد ذلك. لو أننا تعاملنا مع تلك المسرحية التافهة بالجدية التي يقتضيها المقام و ألزمنا كل واحد من المسؤولين حده لما وقع لنا ما وقع. و لذلك فإن لا مبالات الشعب الجزائري بالاصلاحات الهزيلة التي أعلن عنها بوتفليقة و عصابته لن تغير شيئا من المصير السيء الذي يراد به. فهذه الاصلاحات البائسة و الانتخابات المزيفة سلفا ليست سوى الشجرة اليابسة التي التي تخفي خلفها غابة من المؤامرات تهدف إلى تقديم الجزائر وطنا و شعبا و دولة كهدية للحلف الأطلسي من خلال تحويلها في ظل البرلمان القادم مستثمرة أوروبية خاصة للطاقة بكل أنواعها قبل أن تكون لديها حتى القدرة على تحقيق أمنها الغذائي مما يعني أن الشعب الجزائري سيتحول إلى جالية في وطنه. لأن أمنه و سيادته سيكونان من اختصاص أصحاب المستثمرة. لقد تشدق كثير من الجزائريين بعبارات السخرية من شعوب صغيرة و ضعيفة في الخليج مثل قطر و الكويت و عمان و البحرين رغم أن لها مبررات موضوعية لمقايضة أمنها بالتنازل عن سيادتها الوطنية. فماذا سيكون مبرر الشعب الجزائري العظيم للتنازل عن سيادته و مقابل ماذا؟ إن كل جزائري مطالب بالاجابة على هذا السؤال اليوم و نحن في شهر يناير 2012 و قبل أن يضفي الشرعية على صفقة بوتفليقة مع حلف النيتو و عندها سيندم الشعب الجزائري كله حين لا ينفع الندم. و من أشكل عليه فهم ما أقول فليستشرف ما وراء شجرة الاصلاحات الفارغة وليتأمل قليلا في الحديث الجاري عن مشاريع الطاقة الأوروبية القادمة في الصحراء الجزائرية و القادمة من نيجيريا الى أوروبا عبر الصحراء الجزائرية. وللحديث بقية على كل حال... **انتهى المقال**

إن الشاذلي بن جديد محسوب على التيار الوطني المحافظ الذي رغم بُغْضِهِ لرموز الصحوة الإسلامية الحديثة كأشخاص فأنه لا يحمل عداوة تقليدية للإسلام والمسلمين عامة بل إنه من التيار الذي يمثل عمقا اجتماعيا طبيعيا لأي مشروع سياسي إسلامي. ولكن الشاذلي شأنه مع التيار الوطني كشأن الفقيه ومراني مع الجبهة الإسلامية للإنفاذ، فالأخيران ردا المبادرة للاستئصاليين في السلطة على حساب الجبهة بخرجتهما المتلفزة والشاذلي رد المبادرة للتيار الفرنكوشيوعي في السلطة على حساب التيار الوطني الأصيل بإعلانه الاستقالة لا سيما و أنه كان يملك السلطة القانونية التي تخول له عزل نزار خالد و المتآمرين معه وتعيين غيرهم من الجنرالات الوطنيين العاملين أو المتقاعدين. وكم كنت أود أن الشاذلي لم يخضع للمتآمرين واضطرهم إلى اغتياله وعندئذ فإن نزار خالد وبطانته لن يتمكنوا من التحكم في القوات المسلحة ويسخروها لقهر الشعب تحت غطاء دستوري زائف ويحاكموا المعترضين على تهورهم بتهمة المساس بأمن الدولة. إن اغتيال الشاذلي على خلفية إصراره في المضي بالمسار الديمقراطي إلى غايته كما تعهد به أمام الشعب لو حصل لم يكن ليمر كما مر اغتيال بوضياف، لأن اغتيال الشاذلي كان سيعطي شرعية التمرد لأغلبية ضباط الجيش و التحامهم مع الشعب ضد وزير الدفاع و الخونة المتواطئين معه ، أما اغتيال بوضياف فقد كان قضية تصفية حساب بين طرفين لم يشركا الشعب و لا الجيش في صفقتهما السرية و لا يعرف أحد إلى الآن الاتفاق الحقيقي الذي حصل بالضبط بين بوضياف و الذين جلبوه من منفاه لا كيف استأمنوه لا كيف غدروا به.

وبعد خلع الرئيس واستباحة حرمة الدولة الجزائرية من طرف هذه الشرذمة من الضباط السامين السفهاء، اكتملت عندي تفاصيل الصورة و أصبحت أنا شخصيا مقتنعا بأن من واجب كل جزائري عاقل حر ومخلص هو أن يتصدى لهذا الاستعمار المقنع بكل ما يستطيع من قوة وحكمة. وأنا لا أتحفظ في القول بأن الرئيس الشاذلي بن جديد لم يستقل وإنما أرغم على الاستقالة تحت التهديد وبعد تعرضه للإهانة، لأنني استقبلت في مكتبي عنصرين من حرسه الشخصي كانا مدربين سابقين لدى مديرية التكوين البدني العسكري والرياضي التابعة للكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال أذكر اسم واحد منهما هو الملازم الأول محمد الاخنش الذي كان الحارس الشخصي للرئيس الجديد محمد بوضياف أيضا أثناء عودته من المغرب كما كان الآخر يدعى الملازم الأول سليم. وكان الاخنش يلبس بدلة رياضية فاخرة (صالحة للفصول الأربعة) لفتت انتباه نائبي الملازم الأول بن بوزيد الذي كان مدربا سابقا معه فسأله: من أين لك هذا اللباس الرياضي يا صاحبي؟ فأجابه الاخنش: إنه نصيبي من تركة ذلك الرخيص الذي طالما امتهن كرامتنا، ودارت الأيام عليه فشفينا غليلنا منه. لقد أخرجناه من غرفته بلباس النوم كالكلب و تقاسمنا ملابسه الداخلية (يقصد بذلك رئيس الجمهورية). كان هذا يومين قبل إعلان الاستقالة و

لذلك كنت أرجو أن يتخذ الأخ عبد القادر حشاني - رئيس الجبهة في ذلك الوقت - موقفا حازما ضد إقالة الشاذلي وحاولت أن أشجعه على أخذ المبادرة قبل فوات الأوان لحماية الدولة الجزائرية وليس لمصلحة حزبه. فقد كان كلام الأخنش بالنسبة لي إيذانا بوقوع انقلاب على الرئيس الذي يمثل في نظري الضمانة الوحيدة لاستقرار الجزائر في ذلك الظرف، و لذلك أردت أن أضع عبد القادر حشاني في الصورة لأنني كنت أعلم أنه على تواصل بالرئاسة من أجل ضبط الترتيبات اللازمة للمرحلة القادمة التي كان من المنتظر أن تكون فيها الجبهة الإسلامية شريكا في الحكم لجبهة التحرير على الأقل. و قد كنت واثقا من أن الرئيس و عبد القادر حشاني كانا يعملان في نفس الإتجاه الذي يطمح إليه كل غيور على الجزائر باعتبارهما رجلين وطنيين مخلصين، فأرسلت في نفس الليلة الأخ (محمد براهم) إلى عبد القادرحشاني ليخبره بأن بعض العسكريين مستعدون للقضاء على العناصر الانقلابية في القيادة العسكرية إذا كان مستعدا هو و شركاؤه لتحمل المسؤولية في تسيير الأزمة وإعادة الوضع إلى طبيعته. و رغم أن الوضع كان يخضع لحظر التجول ليلا إلا أن الأخ محمد ذهب إليه و أخبره بالأمر . و جاءني برده القاطع قبل طلوع الشمس و بحضور الأخ النقيب محمد حلفاوي و قال لنا بأن الشيخ عبد القادر لا يريد أن يتحمل قطرة دم واحدة... وبقي على ذلك الموقف حتى بعد أن أعلن الرئيس الاستقالة تحت الإكراه ... ثم اعتقل هو أيضا بعد إصدار بيان طالب فيه الجيش بالدفاع عن إرادة الشعب . و دخلت الجزائر مرحلة الضياع.

التنازع و الفشل

كانت مجموعات من الضباط وضباط الصف والرتباء الملتزمين موزعة داخل المؤسسة العسكرية على المراكز العصبية حيث كانت عناصر القوات الخاصة منها مبثوثة في أطقم الحراسة القريبة والشخصية للقيادات العسكرية العليا ومؤسسات الدولة وهيئاتها الإستراتيجية وكان بإمكان هذه المجموعات تحقيق الشلل الإستراتيجي الكامل للنظام والإطاحة بسلطته خلال بضع ساعات (أو على الأقل أفقداه السيطرة على الوضع دون إشراك الأطراف السياسية الفاعلة على الأرض) وذلك بالتصفية الجسدية للعناصر الفاعلة في القيادة العليا للجيش. فقد كان طقم الحراسة الشخصية لوزير الدفاع وطقم التشريفات لقائد الأركان وطقم التشريفات لقيادة القوات البرية وطقم الحراسة لدى رئاسة الحكومة والكتيبة المكلفة بأمن الإذاعة والتلفزيون وأطقم الحراسة على مستوى القيادات الجهوية وكثير من قادة الوحدات الفرعية و مفرزات تأمين المطارات العسكرية مستعدين لتنفيذ أي عمل أطلبه منهم لتجنب الدخول في مواجهة مع الشعب. ولكن حجم هذه القوات لم يكن في تقديري يضمن التحكم في الوضع بعد العملية. ولذلك، رغم تحفز بعض العسكريين و رغبتهم في القيام بأي عمل ضد القيادة العسكرية فقد كانت المبادرة من طرفي إلى هذه الخطوة الخطيرة متوقفة على استعداد طرف سياسي قوي من أنصار المشروع الإسلامي أو الوطني قادر على تحمل المسؤولية في تسيير الأزمة وتأمين استقرار الوضع بعد الإطاحة بالسلطة العسكرية القائمة من جهة، وتجنيد عدد محدد من المواطنين الأصليين في بعض المناطق الحساسة من العاصمة وضواحيها للمساعدة على التحكم في الموقف الأمني بسرعة وبأقل خسائر ممكنة. وقد كنت مستعدا للتعاون الإيجابي مع أي قيادة سياسية لإنقاذ الجزائر من الهاوية التي كانت تتجه إليها وتمنيت أن يكون السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي قادرين بالتعاون مع قيادات سياسية أخرى على تأمين الحد الأدنى من متطلبات النجاح في هذه العملية ولكنهما فشلا في تحقيق ذلك. فبعد عزل الرئيس وإلغاء المسار الانتخابي وحل البرلمان واعتقال الشيخ عبد القادر حشاني كان من المفترض أن يكون يوم 09 فيفري 1992 آخر مناسبة للاحتجاج يدعو إليه عبد الرزاق رجام الناطق الرسمي باسم الجبهة ويتم التعاون فيه مع السعيد مخلوفي ومن انضم إليهم من القوى السياسية للضغط على الانقلابيين بالتراجع عن مؤامرتهم. ولكن تم تأجيل الموعد مرة بعد مرة إلى أن اقتحمت قوات الأمن المنزل الذي كان السعيد مخلوفي يجري فيه لقاءاته في منطقة أولاد إيعيش يوم 28 فيفري1992 وألقت القبض على النائب الأول للملياني المدعو حسان كعوان الذي وجد فيه بالصدفة واعتقلت صاحبة البيت الحاجة غنية[48]. وقبل أن أتمكن من التَّحقّق مما حدث كانت فرق من جهاز

---

[48] مجاهدة و رئيسة التنظيم النسوي التابع للجبهة الإسلامية للإنقاذ

الأمن الرئاسي تحاصر الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال و ضواحيها لتعتقلني وتنقلني إلى المكان المجهول المسمى مركز استنطاق الإسلاميين ببن عكنون.

بعد اعتقالي وعلى مدى سنوات، نصبت محكمة لنفسي وتتبَّعت القضية من جذورها ومشّطْتها تمشيطا دقيقا لتحديد المسؤوليات في هذه التجربة المريرة وهيَّأ الله لي أسباب اللقاء بكثير من العناصر الفاعلة في الأحداث قبل الاعتقال و بعده.

ولم أكن في حاجة لمراجعة ملف النظام الجزائري وموقفي منه لأنه استنفذ مني ما يقرب من خمسة عشرة عاما لم يدخر فيها العسكريون (ممن عرفتهم أو سمعت عنهم) جهدا للإصلاح والنصح والإخلاص حسب ما تيسر لكل واحد منهم حتى استيقنت من أن شفاء الجزائر الوحيد والأوحد هو التخلص من هذا النظام بأي طريقة، لأنه لم يكن يعيقها عن الحياة الطبيعية فحسب بل كان يقتات على حساب وجودها المادي والمعنوي و الأدبي؛ والشعب الجزائري في ظل هذا النظام سائر إلى التخلف والزوال بخطى حثيثة. ولذلك فإن موقفي لم يكن تمردا عارضا على القيادة العسكرية أو خيانة لها كما يتهيأ لبعض الناس، بل إنه امتداد طبيعي لموقف مؤسس ومخلص تعرفه القيادة العسكرية المتغطرسة نفسها كما يعرفه معظم ضباط وجنود الجيش الوطني الشعبي. فقد كنت أعلن على الملأ ومنذ إرهاصات الأزمة الأولى أن أي محاولة للانحياز إلى هذا الطرف السياسي أو ذاك خارج إطار الشرعية الدستورية سيفقد القيادة العسكرية شرعيتها بموجب القانون ويعطي الحق لكل عسكري شريف أن يجتهد في الوفاء لتعهداته التي أقسم عليها يوم توليه مسؤولياته والمتمثلة في خدمة الوطن وتخليد أمجاد الشهداء واحترام القوانين و النظم. ولم يكن هذا الموقف بدافع من الانتصار لحزب بعينه بل كان حرصا على تمكين الشعب الجزائري من تحقيق التحول الجاري في نظام الحكم بالطرق السياسية السلمية التي تبناها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد مأساة اكتوبر 1988. وقد كان على العدالة العسكرية أن تحاكم الضباط السامين الذين اعتدوا على القائد الأعلى للقوات المسلحة وعلى رئيس الجمهورية الجزائرية الذي يمثل رمز السيادة الوطنية و صمام الأمن والاستقرار بدلا من مقاضاة الضباط المرؤوسين الرافضين للغدر و الاستبداد والظلم والفساد. وقد سألني قائد أركان الجيش اللواء قنايزية عبد المالك عن سبب تدخلي في الأمور التي يعتبرها هو من اختصاص القيادة العليا وحدها فأجبته بكل وضوح: لقد أمرتم الجيش بقمع الشعب في أكتوبر1988 كما كرّرتم ذلك في جوان 1991 وكنا نعلم أنكم مخطئين و لكن دستورية الإجراءات وقانونية التعليمات العسكرية رغم شكليتها أَلْزَمَانَا بالاجتهاد في تنفيذ الأوامر بأقل الأضرار، أما اليوم فقد تمّ الدّوس على الدستور والقانون معا فبأي شرعية تطالبون المرؤوسين من الضباط و الجنود بالتورط في هذه المغامرة؟... ومع ذلك أكّدتُ له بكل جدية بأننا سنبقى مستعدين للخدمة العسكرية في صفوف الجيش الوطني الشعبي

بكل صدق و إخلاص في هذا الظرف الصعب الذي تمر به بلادنا إذا تداركت القيادة الموقف وقدمت المصلحة الوطنية العليا على الطموحات الشخصية. وسوف أعود إلى اللقاءات التي جمعتني بالقيادة العليا سنة 1992 في حينها إن شاء الله ليتأكد لكل ذي عقل أن الإرادة الشريرة للدوائر النافذة في تلك القيادة لم تكن تستهدف الحزب السياسي المسمّى الجبهة الإسلامية للإنقاذ كتنظيم بل كانت تستهدف القضاء على الهوية الوطنية الجزائرية التي استعصت على جحافل الغزو الفكري والثقافي والعسكري للدولة الفرنسية النازية.

لقد وصلت بعد مراجعة متأنية وتحقيق في الملابسات التي صاحبت ظهور الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر إلى حقائق مؤسسة على نظر دقيق في ملابساتها أجملها فيما يلي:

لقد اعتمد السعيد مخلوفي ونائبه عبد القادر شبوطي في حملتهما لحماية الجبهة من غدر النظام في صيف 1991 على مجموعات من مناضلي الجبهة الإسلامية ومجموعات أخرى كان قد جندها منصوري الملياني وبعة عز الدين وغيرهم ممن كانت لهم طموحات غير معلنة لا تتفق مع أهداف السعيد و صاحبُه، و كان من المفترض أن تقوم هذه المجموعات بالمساعدة في ضبط النظام أثناء المظاهرات والتدخل بِشعارات خاصة لتفادي الصدام بين المحتجين والعسكريين عند اللزوم. كان هذا بمناسبة إضراب الجبهة في ماي 1991. و لكن الموقف في تلك المناسبة لم يتطلب تدخل هذه المجموعات. باستثناء محاولة فاشلة[49] للمخابرات من أجل إحباط الاتفاق الذي حصل بين قيادة الجبهة و رئاسة الجمهورية و ذلك عن طريق جماعة محيي الدين وريث التي أرادت استغلال هذه الفرصة للقيام بعمل عسكري مع مجموعة من ضباط الصف على مستوى قيادة القوات البرية بعين النعجة.

وقد فرَّ كثير من مناضلي الجبهة تجنبا للاعتقال بعد حملة القمع التي تعرضوا لها بعد الإضراب في شهر جويلية 1991والتحقوا بالسعيد مخلوفي الذي شكّل منهم مجموعات غير مسلحة التحق بعضها بالجبال و بقي بعضها في المدن ولكنهم عادوا كلهم من جديد إلى العمل السياسي بعد الإفراج عن المعتقلين والسماح للجبهة بخوض الانتخابات في ديسمبر 1991. بل إن ظهور رئيس الجمهورية شخصيا على شاشة التلفزيون و تأكيده على تمسكه بتكريس إرادة الشعب بكل شفافية جعل قيادة الجبهة ممثلة في الشيخ عبد القادر حشاني تتحفظ في التواصل مع السعيد و عبد القادر شبوطي فضلا عن غيرهم من المشبوهين.

---

[49] أثناء عملية الإضراب حاول محيي الدين إقناع الرقيب الأول مولاي علي الذي كان قائد مركز الحراسة الرئيسي بمقر قيادة الاركان بعين النعجة بالقيام بعملية استيلاء على أسلحة و ذخيرة من مخزن الأسلحة و لكن مولاي اتصل بي و استشارني في الموضوع فحذرته من القيام بأي عمل مع هؤلاء الحمقى.

أ ما عنا صر الهجرة و التكفير المتطرفة بشقيها المحلي و الأفغاني فقد استفزهم ترشيح الجبهة للكفاءات المثقفة في البرلمان و فوزها في الدور الأول من الانتخابات فغلبهم اليأس من فرض أنفسهم على الجبهة سلميا فقرروا فرض الأمر الواقع عليها بالتآمر على صعيدين:

الأول تمثل في المبادرة إلى القيام بعمليات عشوائية لفرض الأمر الواقع و اختلاق حالة الحرب قبل أوانها ومن هذه العمليات كمين نصبته مجموعة القصبة لدورية الشرطة في شارع بوزرينة قام به محمد علال و جماعته ثم الإغارة التي قام بها حسين متاجر وجماعته على مخزن الأسلحة التابع لفرقة الدرك في بني مراد و أخيرا ذبح تسعة (9) جنود في إغارة على الأمرالية البحرية بالعاصمة بالتواطئ مع ثلاثة من ضباط الصف العاملين بقيادة السعيد القارئ. وقد استطاعت أجهزة الأمن رغم تدخلها المتأخر استرجاع أغلب الأسلحة المسروقة (على غرار عملية قمار) وقتل عدد من المشاركين في هذه العمليات واعتقال أغلبهم مما ساعدها من خلال الاستنطاق و التعذيب على كشف و تفكيك شبكة المجموعات المجندة من طرف السعيد مخلوفي والتي لا علاقة لها بما جرى في تلك الفترة بتاتا.

أما الصعيد الثاني الذي تحركت عليه هذه العناصر فقد تمثل في التآمر المباشر على السعيد مخلوفي لضرب مصداقيته لدى الشباب المجندين معه من مناضلي الجبهة. فقد قام منصوري الملياني بإيعاز من المحيطين به من عناصر التكفير والهجرة و حلفائهم الأفغان بالإشراف على اجتماعات سرية للطعن في عدالة السعيد مخلوفي والتشكيك في علاقته بضباط الجيش و ضعف التزامه بالمنهج السلفي و تحفظه في التكفير واتفقوا على مبايعة الملياني كأمير لجماعتهم وطلبوا من السعيد وشبوطي وبعة عز الدين الانضمام إليهم فرفضوا. وقد اعتمدوا في ترويج أباطيلهم على شباب أغرار من التيار السلفي وطلبة العلم الشرعي العصاميين الطموحين للإمامة أمثال عبد الناصر علمي وأخيه عمر علمي واستغلوا موقف عبد القادر حشاني من السعيد بعد أحداث قمار، فاضطربت مواقف الشباب الذين سبق للسعيد تجنيدهم خاصة من ضواحي العاصمة وتراجع أغلبهم عن التعاون معه. وقد حاول السعيد أن يستعيض عنهم بتوثيق التعاون مع قاسم تاجوري وعبد الرزاق رجام وحسين عبد الرحيم لاحقا ولكنهم خذلوه أيضا فبقي يراوح مكانه في الوقت الذي كانت أجهزة الأمن جادة في اعتقال الشباب الذين سبق له تجنيدهم.

وفي الوقت الذي كانت إحدى خلايا تحالف الملياني مجتمعة في بلدية بن زرقة (حراقة) بتاريخ 6 فيفري 1992 داهمتها فرق من قوات الأمن وألقت القبض على بعض الحاضرين وكان من بينهم نور الدين (أمين سر الأمير محي الدين وريث) الذي أفاد مستنطقيه بكل واردة و شاردة عن جماعته وعلاقاتها وخاصة ما تعلق بالاجتماع الأخير.

التقى في هذا الاجتماع رؤساء خلايا الهجرة والتكفير العاملة في شرق العاصمة تحت إمارة محيي الدين وريث (واسمه الحقيقي محمد وارث) وكان معهم من العسكريين ضابطا صف هما مولاي علي ومحمد قنوني كما حضر الاجتماع حسن حطاب ونائب الطيب الأفغاني المدعو زكريا. وقد تناول جدول الأعمال التخطيط لأخذ المبادرة من السعيد مخلوفي حيث سيتم تنفيذ عمليات بالتعاون مع ضباط الصف الذين سبق لحسن حطاب الاتصال بهم سنة 1989 و بدون علم السعيد مخلوفي و لا عبد القادر شبوطي ولا غيره من الضباط باعتبارهم طواغيت سابقين غير مؤتمنين على إدارة شؤون الدولة الإسلامية المزعومة. وقد قال محيي الدين وريث للرقيب الأول مولاي علي: ما الفائدة من جهادكم إذا كنتم ستبقون مرؤوسين في ظل الدولة الإسلامية الجديدة لنفس القيادة التي تحكمكم في دولة الطاغوت؟ فقال له مولاي: لقد استشرت النقيب شوشان في المبادرة إلى استعمال السلاح من قبل فقال لي: إذا بادر أي واحد منكم إلى استعمال السلاح بدون استشارة فسأطارده بنفسي ومن كان ضامنا لمكانه في الجنة اختصرت له الطريق إليها بطلقة في الرأس. (هذا ما صرح به المرشح خليل عبد القادر في محضر استنطاقه واعتبره سفهاء المخابرات حجة لإثبات إمارتي لجيش إسلامي داخل الجيش الوطني الشعبي).

ومن المعلومات التي أفاد بها نور الدين أجهزة المخابرات إسم الشاب طاجين ناصر الطالب الضابط في المدرسة العليا للمهندسين ببرج البحري والذي كان أول من اعتقل من العسكريين. وقد احتاط الأمن العسكري جيدا لعملية اعتقاله إذ نظم أمرا بمهمة لهذا الطالب خارج المدرسة ثم اختطفه واستنطقه دون أن يشعر به أصحابه. ثم قاموا بتتبع هادئ وذكي لجميع عناصر الخلية التي كانت تنشط في مدرسة المهندسين بالتعاون مع محمد وارث دون أن أعلم أنا شخصيا عن هذه الخلية شيئا قبل اعتقالي. لكن طاجين ناصر و المرشح عبد القادر خليل كانا على علاقة مع الرقباء الأوائل مولاي علي ومحمد قنوني وسوالمية محمد الأمين مما سهل على المخابرات وضع خطة محكمة ألقي القبض فيها على أكثر من سبعين ضابط و ضابط صف دفعة واحدة أغلبهم من القوات الخاصة تمّ الإفراج عن بعضهم فيما بقي أكثر من ستين رهن الاستنطاق لمدة أسابيع.

أما على المستوى المدني فبعد إلقاء القبض على نور الدين تمكنت أجهزة الأمن من تحديد الهوية التي تنكر فيها المدعو زكريا من جماعة قمار وجدّت في مطاردته إلى أن اعتقلته في مطار غارداية واستفادت من استنطاقه المأوى الذي يختبئ فيه الطيب الأفغاني في بلدية قمار بمنطقة الوادي ونظام حراسته مما سهل عليها الإغارة عليه واعتقاله بعد اغتيال حارسه المدعو بشير. كما استفادت من استنطاق نور الدين معلومات هامة مكنتها من تفكيك المجموعات الموالية للسعيد بالغرب الجزائري واعتقال المسؤول عنها المدعو النيل محمد ومعرفة المكان الذي تتم فيه اللقاءات فاقتحمته يوم 28 فبراير1992 بأولاد يعيش واعتقلت فيه

النائب الأول للمدياني المدعو حسن كعوان الذي كشف تحت التعذيب عن مشاريع المدياني و طموحاته و علاقته بالسعيد ومن معه.

وعندما التقيت بالسعيد مخلوفي يوم 29 فيفري1992 كان محبطا جدا واقترح علي الفرار من الجيش تفاديا للاعتقال الجزافي الذي يستهدف الإسلاميين من طرف المخابرات وتشكيل معارضة مسلحة بالتعاون مع من أثق فيهم من ضباط الجيش على أن يهيأ لأهلي خروجا آمنا من الجزائر. لقد كانت تلك الكلمات آخر ما سمعته من الأخوين السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي وكانت ليلة الفاتح من مارس1992 في بيت على سفوح جبال الشريعة المطلة على العاشور أحسست من خلالها بخيبة أملهما أمام تطورات الأحداث رغم وفائهما وإخلاصهما فكان جوابي لهما صريحا وواضحا وما زلت أذكره. لقد قلت: لقد التقينا من أجل تجنيب شريحة واسعة من شعبنا إبادة جماعية وقد تمكنا إلى حد الآن من تعطيلها وأنا لن أفقد الأمل في تحقيق ذلك. أما إذا فرضت علي هذه الحرب القذرة فإنني أفضل أن أكون فيها عبد الله المقتول لا عبد الله القاتل.

و في يوم 2 مارس 1992 أرسلت الرقيب الأول علي شارف في إجازة لتفقد باقي العسكريين في مختلف الوحدات القتالية لإطلاعهم على تطورات الأحداث تجنبا لوقوعهم في المحظور. وأثناء خروجه من الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال تم اختطافه من طرف الأمن العسكري في إطار الخطة المعتمدة بناء على استنطاق الرقيب الأول محمد الأمين سوالمية وطاجين ناصر. وباستنطاق الرقيب الأول شارف علي وصلت تحريات المخابرات إلى النقيب أحمد شوشان يوم الثلاثاء 3 مارس 1992 ووضعت النقيب بن زمرلي احمد والملازم الأول زلة نعمان والنقيب حلفاوي محمد وضباطين آخرين من المحافظين تحت المراقبة وبعد استنطاقهم تأكدت القيادة العسكرية أن غالبية الضباط المرؤوسين يتقاسمون نفس القناعات و المواقف من تصرفات القيادة وأن الاعتقال على هذا الأساس سيحدث أزمة داخل المؤسسة العسكرية فقررت توقيف الاعتقالات وحصر التحقيق والاستنطاق في أنصار المشروع الإسلامي المعروفين وإطلاق سراح الباقين فاستقر الأمر على تسعين عسكري أغلبهم ضباط صف و منهم 24 ضابطا بين ملازم ونقيب.

وبعد اعتقال مجموعة من أنصار المشروع الإسلامي داخل الجيش و تشديد الرقابة على العسكريين بدون استثناء و حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ أصبح الإعلان عن الحركة الإسلامية المسلحة ضرورة لمقاومة الإرهاب الذي تمارسه السلطة العسكرية و لكن السعيد مخلوفي وجد نفسه أمام الأمر الواقع وكان منصوري المدياني أَوْفَرَ عناصر الحركة الإسلامية المسلحة حظًّا، لأن أعوانه نجحوا في تضليل الشباب

المتطوع لحمل السلاح و أوهموهم بأن الملياني يمثل الجناح السلفي في قيادة الحركة وأنه الرجل الميداني المناسب لقيادة الجهاد فاجتمع حوله خليط من عناصر الهجرة والتكفير والمنتسبين للأفغان ولفيف من الراتعين في مراعي الانحراف الخلقي والمغرورين من أبناء التيار الإسلامي في محاولة لفرض أنفسهم على قيادة الحركة. لكنه لم يلبث أن وقع الملياني في شباك الأمن واعتقل هو و حوالي 400 من أتباعه ليقوم عناصر الهجرة والتكفير بعده بتشكيل مجموعاتهم المسلحة المستقلة والتي كانت أهمها مجموعة محمد علال المدعو "ليفيي". و قد انتهت إمارتها إلى عبد الحق لعيايدة الذي أعلن رسميا عن تأسيس الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1993.

أما السعيد فقد تنازل عن إمارة الحركة الإسلامية المسلحة لعبد القادر شبوطي واكتفى هو بقيادة مجموعاته المسلحة المنتشرة في منطقة مفتاح وخميس الخشنة و بومرداس و تيزي وزو والتي تنشط تحت شعار حركة الدولة الإسلامية ثم انتقل بعدها إلى منطقة بشار. و بقي عبد القادر شبوطي وفِيًّا لمبادئه ورفض الانضمام لإمارة الملياني لعلمه أنه غير مؤهل لمثل تلك المسؤولية من جهة ولأن البطانة المحيطة بالملياني حديثة عهد بالالتزام ولا حظ لها من التربية والعلم والشرعي زيادة على ما هي عليه من شبهة التكفير والهجرة. وقد بقي مرابطا إلى أن توفاه الله بين مجموعة من الجزائريين الشرفاء بداية سنة و 1994 دفنه جمال أمير جماعة الاربعاء بالقرب من الشّبلي. أما عز الدين بعة فقد قتلته الجماعة الإسلامية المسلحة التي اغتالت بعد ذلك السعيد مخلوفي ونخبة من خيرة أبناء الحركة الإسلامية بتواطئ مفضوح مع دوائر أمنية مما جعل قواعد المقاتلين تتمرد على قياداتها المشبوهة ويقوم بعضها بقتل جمال زيتوني لتنقسم هذه الجماعة إلى كيانات مستقلة يقاتل بعضها بعضا. ومن المجموعات التي ظهرت في هذه المرحلة من تاريخ الازمة:

1 ـ الجماعة السلفية للدعوة و القتال بقيادة حسن حطاب

2 ـ رابطة الدعوة والجهاد ـ بقيادة سيد علي بلحجر

3 ـ كتيبة الأهوال ـ بقيادة عبد الرحيم

4 ـ الجماعة الاسلامية المسلحة في الشرق بقيادة عبد الرشيد

5 ـ حركة الباقين على العهد ـ بقيادة عبد الرحمان ابي جميل

6 ـ الجماعة الاسلامية المسلحة ـ بقيادة عنتر زوابري بعد مقتل زيتوني

7 ـ جماعة حماة الدعوة السلفية لاتباع رابح قطاف

8 ـ جماعات أخرى نسبت إلى قيادتها الميدانية المحلية في الجنوب و الغرب خاصة.

الجزء الرابع

الدور الحقيقي لجهاز المخابرات في الأزمة الوطنية

الإعتقال

مركز التعذيب والاستنطاق بن عكنون

أسبوعين من التحقيق لدى جهاز المخابرات

في ضيافة المدرسة التطبيقية لتدريب ضباط الاحتياط بالبليدة

الاعتقال

كانت الساعة تشير الى الخامسة بعد الظهر من يوم 3 مارس 1992، خرجت من مسجد الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال بعد أن صلّيت العصر و توجهت إلى مكتب الرائد عبد الحميد مسؤول أمن الجيش الملحق بالأكاديمية والذي كان بيني وبينه موعد سابق في إطار المتابعة العادية لملفات المرؤوسين.

دخلت المكتب فوجدت معه مجموعة من الضباط بالزّيّ المدني والذين كان بعضهم يراقب تحركاتي منذ أن كنت خارج المبنى و لكنني لم أُعِرْهُ اهتماما. بادرني الرائد عبد الحميد قائلا على غير عادته: حضرة النقيب القيادة العليا في العاصمة تطلبك وقد بعثوا فرقة من ضباط الأمن الرئاسي ليرافقوك. قلت : خيرا إن شاء الله. فقال لا أحد يعرف، حتى قائد الأكاديمية العميد غدايدية لم يتمكن من معرفة السبب. قلت: إذن أذهب إلى البيت لأغير ثيابي (كان هذا المشهد خارج وقت العمل الرسمي) فنظر إلي الرائد عبد الحميد و قال بتردد: حقك علي كضابط شريف لم أعرف عنك إلا الخير أن أفعل أي شيء تطلبه مني متعلق بخصوص أهلك و أولادك و لا يمكنني أن أفعل أكثر من ذلك... وهنا تدخل رئيس فريق الأمن الرئاسي العقيد بن عبد الله قائلا: لا حاجة لهذا الكلام فالوقت داهمنا وقد تم إخلاء ساحات الأكاديمية تماما ويجب أن تصحبنا بهدوء لا نريد لفت انتباه أحد. في نفس الوقت تقدم نحوي ضابطين في يد كل منهما مسدس في وضعية قتال فيما اقترب الثالث ليضع القيد في يدي اليمنى ويشده إلى يده اليسرى. عندها تأكدت بأن الأمر متعلق بعلاقتي بالسعيد مخلوفي و عبد القادر شبوطي و لكنني لم أشعر بأي فزع من ذلك الموقف الصعب، لأنني كنت مؤمنا بأن ما قمت به لم يخرج في جوهره عن إطار الواجب الوطني الذي لا خيار لي في القيام به حتى و إن خالفت من الناحية الشكلية الإطار القانوني الذي لم يصبح في تصوري قادرا على حماية الجزائر من المؤامرة الخسيسة التي تتعرض لها من داخل قيادة الجيش نفسها... خرجت معهم من المكتب دون تعليق لنجد ثلاث سيارات مدنية من نوع (جيتا) توقفت الوسطى أمام عتبة المكتب لنندفع فيها ووجدت نفسي بين الضابطين مشدود اليدين إليهما فيما وجه الثالث سلاحه صوبي من المقعد الأمامي. إنطلقت بنا السيارات الثلاث بسرعة جنونية عبر الطريق الساحلي الرابط بين شرشال والعاصمة. وكانت مجموعات الإسناد وتأمين المسير منتشرة عبر الطريق، كلما مررنا بإحداها بلّغت عن سير المهمة. وقد كنت معصوب العينين ولكنني كنت أسمع جميع التقارير الشفوية لأن شبكة الاتصال كانت على نظام الدارة المفتوحة. فبعد أن قطعنا مسافة قصيرة على الطريق السريع انعطفنا إلى بلدية مفتاح حيث تم تغيير الفريق المرافق ونُقلتُ إلى عربة شحن مدرعة (صندوق فولاذي) لتنتهي بي الرحلة بعد أقل من ساعة إلى مركز استنطاق الإسلاميين بن عكنون حيث اكتشفت حقيقة السلطة

الفعلية في الجزائر وتعرفت على طبيعة عناصرها وحاورتهم وجها لوجه بدون وساطات ولا أقنعة واتخذت منهم موقفا مبدئيا، إنهم ليسوا تنظيما إرهابيا بالمعنى السياسي فقط وإنما هم عصابة من نوع المافيا بالمعنى التام للكلمة، وهذا ما قلته لهم بالحرف الواحد عندما كنت بين مخالبهم.

مركز التعذيب والاستنطاق بن عكنون[50]

لن أتعرض إلى تفاصيل هذا المركز وإنما أكتفي بما لا بد منه لتوثيق الانزلاق الذي تهاوت فيه الجزائر بعد تفكيك مؤسسات الدولة الشرعية.

إن هذا المركز مؤسسة رسمية أنشئت بعد إعلان الجبهة عن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991على أنقاض ما كان يسمى المركز الرئيسي العسكري للتحريات CPMI وهو مصدر السلطة بالنسبة للمديرية العامة للوقاية والأمن و له شبكة من المراكز الفرعية في مختلف النواحي العسكرية تبسط نفوذه الإرهابي على الجزائر كلها دولة و شعبا و وطنا. و تم تعيين المقدم ناصر رئيسا مؤقتا على هذه المؤسسة خلفا للعقيد فارس[51] الذي كان يديرها منذ نشأتها. و ناصر هذا ضابط لا قيمة للشرف ولا للدّين ولا للوطنية عنده إلى درجة جعلتني أعلن في جلسة محاكمتي العسكرية وبدون تحفظ بأنه يستحق الإعدام لأنه يشكل خطرا على أبسط معاني الإنسانية. و منذ شهر أفريل 1992 تم تعيين المقدم عثمان طرطاق أو أيوب و هو الاسم الحركي للواء بشير صحراوي الذي عينه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للأمن الداخلي سنة 2011 و هو المرشح لخلافة الفريق محمد مدين على رأس جهاز المخابرات الجزائرية رغم أن كل الجرائم الفظيعة في الجزائر وقعت عندما كان هذا الضابط على رأس هذه الورشة الدموية التي تم تجميد عملها ابتداء من سنة 2001 بعد انكشاف أمرها ليتمّ تفكيكها تماما سنة 2004 في محاولة لمحو آثار جريمة الحرب التي تورطت فيها هذه السلطة الخائنة في حق الشعب الجزائري.

و لكن كل الرؤوس المجرمة لهذه المؤسسة الرئيسية و فروعها تمت إعادة نشرهم من جديد في مواقع النفوذ خاصة في جهاز المخابرات ابتداء من مارس سنة 2011 بعد الثورات الشعبية التي سميت بالربيع العربي.

و رغم أن ضباط هذا المركز كانوا يملكون سلطة مطلقة في الجزائر تمكّنهم من استخدام جميع وسائل الدولة المادية و المعنوية و القانونية و البشرية كما يشاؤون دون حسيب و لا رقيب، إلا أن الآلة الجهنمية التابعة مباشرة للمؤسسة كانت تعتمد على:

---

[50] قال لي النقيب جرو الذيب جابالله أحد نواب قائد المركز: أنت في مركز استنطاق الإسلاميين و لكنني لم أسمعها من غيره. و أكد لي كل ضباط المخابرات الذين التقيت بهم لاحقا بأن اسمه الرسمي هو المركز الرئيس العسكري للتحريات CPMI

[51] العقيد فارس هو كنية الرائد بلبحري الذي كان رئيس المركز قبل أن يخلفه المقدم ناصر مؤقتا في انتظار استلام المقدم صحراوي بشير المدعو عثمان طرطاق قيادة المركز رسميا ابتداء من افريل 1992

1 ـ مجموعات التدخل السريع التي تسمى سرايا الموت و التي وضعتها المديرية العامة تحت تصرفهم المباشر. وهي عبارة عن مفرزات خاصة تلحق بمجموعات التدخل السريع للقيام بعمليات الاقتحام والاختطاف وعمليات تطعيم الحرب. ويعتمد أساسا في تشكيل هذه القوات على مجندين من عناصر القوات الخاصة بدأ تحويلهم إلى صفوف الأمن منذ سنة 1990 أو عملاء سابقين للمخابرات يتم تدريبهم بعد توريطهم في جرائم و قضايا فساد..بل لقد بلغني من داخل الدائرة الضيقة لهذه الورشة الجهنمية أن هذه الهيئة الإرهابية تستعمل بعض المرتزقة من أصول فلسطينية و صحراوية تمت تنشئتهم في الجزائر تحت إشراف محترفين من ضباط المخابرات. و قد شاركوا في اشتباكات عديدة مع مصالح أمنية أخرى من أجل تأمين انسحاب الجماعات المسلحة التابعة لجهاز المخابرات عندما تقع في اشتباك غير محسوب مع وحدات الشرطة و الدرك و الجيش. كما أن حضورهم في بعض مجازر السجون في باتنة وسركاجي والبرواقية و بوغار غير مستبعد. ولا أعتقد أن أحدا غيرهم قادر على تنفيذ عمليات إجرامية بالكفاءة العالية التي حصلت بها المجازر في ضواحي العاصمة أو عمليات اغتيال قاصدي مرباح و محمد بوضياف. واستعمالهم اللّثام أثناء تنفيذهم للمهام القذرة لن يمنع من تحديد هوياتهم ما دام بعض ضباطهم الرئيسيين المشرفين على مهامهم القذرة معروفين بأسمائهم و سيرتهم الذاتية ابتداء من الفريق محمد مدين و اللواء سماعين لعماري و اللواء كمال عبد الرحمان و اللواء بشير صحراوي وانتهاء بالعقيد عبد القادر حداد المعروف بناصر الجن و اللواء جبار مهنا... و غيرهم من الثعابين العقداء الذين يخادعوا شعبا كاملا بشخصياتهم المدنية في الوسط الجامعي و الثقافي و الدبلوماسي.

2 ـ مصلحة الاستنطاق و الضبطية القضائية

و هي عبارة عن مجموعات من الضباط الأحداث المؤطَّرين بالقدامى من إطارات أمن الدولة المنحل متخصصة في التعذيب والاستنطاق. ويتم تكوين هؤلاء الضباط في أكاديميات ذات تاريخ عريق في الأمن على مدى خمس سنوات بعد الثانوية العامة ليتخرجوا مهندسين تطبيقيين في فنون التعذيب والاستنطاق وتحرير المحاضر المدينة لضحاياهم بتهم يحار فيها القضاة (هكذا قدم لي الرائد جرو الذيب جاب الله نقيبا مهندسا في التعذيب منهم) و رغم الفرق التنظيمي بين المصلحتين إلا أن الضباط يتداولون على ضحاياهم في نفس الزمان و المكان حتى يصعب التمييز بين المسؤول عن الضبطية القضائية و المسؤول عن الاستنطاق. و من خلال متابعتي لسير عملية استنطاقي تبين لي أن رئيس مصلحة الاستنطاق في شهر مارس 1992 كان النقيب جرو الذيب جاب الله و رئيس مصلحة الضبطية القضائية كان الرائد عبد القادر غانم و هذين الضابطين رغم تواضع رتبتهما إلا أنهما كانا السلاح الذي ارتكب به جهاز المخابرات

جرائم التصفية في حق آلاف الجزائريين خاصة الرائد عبد القادر الذي كان يتطوع للتواجد في كل مكان تشتم فيه رائحة الدم و كان طرفا في أغلب الأعمال القذرة التي ارتكبتها هذه المؤسسة المارقة.

3 ـ خلية الأركان

أما خلية أركان المركز فمكونة من ضباط من مختلف الأسلحة تابعين لمديرية أمن الجيش مؤهلين في التخطيط والمتابعة لعمليات القمع وتفريق الجماهير والمطاردة و قد تلقى أغلبهم دورات تدريبية خاصة في إيطاليا ويوغسلافيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويزود مقر الخلية بمنظومة معتبرة للإعلام الآلي تتابع عليها ملفات الهيئات والأشخاص من رئيس الجمهورية إلى أحقر معني بالأمن في الجزائر. وعلى جدران المقر مخطط بياني دقيق لانتشار نقاط ومراكز المراقبة التابعة للمديرية العامة للوقاية والأمن بمنطقة الجزائر العاصمة و ضواحيها إلى البليدة. و كان على رأس هذه المصلحة رئيس المركز السابق الرائد بلبحري المدعو العقيد فارس الذي كان كثيرا ما يساعد مرؤوسيه في تعذيب الضحايا بكلامه البذيء. و هذه المصلحة هي التي تدير حركة الجواسيس و العملاء في كل مكان و توزع عليهم المهام حسب ما يقتضيه الموقف. و قد لاحظت أن أكثر من 11 نقطة جوسسة تحيط بمسجد السنة في باب الواد وحده. و قد كان الجواسيس و العملاء يدخلون علينا في مركز التعذيب بلحاهم و ثيابهم الأفغانية بدون تحفظ عائدين من المهام التي نفذوها بقوائم اسمية يقدمونها لفرق الموت لتقوم باختطاف الضحايا.

ويعتبر هذا المركز أعلى هيئة أمنية في الجزائر وأقدر سلطة على محاسبة الآخرين ومعاقبتهم بدون استثناء من رئيس الدولة إلى أبسط أفراد الشعب. وهي المؤسسة الوحيدة التي تستمد شرعيتها من نفسها ولا تحتاج لتبرير ما تفعل. بل إنها الفاعل المجهول الذي لا يترك أثرا ولا يمكن إثبات وجوده إلا من طرف من يعرف العاملين فيه بأعيانهم. ومع ذلك فإن المسؤول الأعلى المشرف تنظيميا على هذا المركز اعترف لي في مناسبة أخرى بأن هناك دوائر أمنية تابعة للدرك والشرطة والجيش تملك هامشا للمبادرة فيما لا يتعارض مع إرادة هذه المؤسسة السيّدة.

إن هذه السيادة هي التي شجعت المدير العام للمخابرات المتحالف مع نزار سنة 1991 على المجازفة باختطاف قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم ما يشكله ذلك من خطر الانزلاق إلى المواجهة مع ملايين الإسلاميين وإرغام الشاذلي بن جديد على الاستقالة سنة 1992 رغم مخالفته للدستور واعتقال اللواء بلوصيف سنة 1987 رغم ما يشكله من خيانة لثورة التحرير واستقدام بوضياف وإقالة الفريق المختلط من العمداء الذي نفذوا الإنقلاب سنة 94 وتجريد اللواء العماري محمد من مهامه مداراة لبوضياف والسماح بتعيينه قائدا أعلى بعد مقتل بوضياف وتنصيب زروال والإذن له بمفاوضة عباسي مدني ثم إلغاء

المفاوضات على لسان أويحي وإقالة زروال ثم أخيرا تنصيب بوتفليقة رئيسا 1999 وتكليفه بتنفيذ مشروع الوئام المدني والذي سيُلْغَى إذا لم يساهم في تكريس سيادة جهاز المخابرات الذي لا يُسأَل عما يفعل.

إن هذا المركز ليس له عنوان رسمي ولا يتعرف على وجوه الزبانية العاملين فيه غير ضحاياهم الذين من المفترض أن لا يعرف مصيرهم أحد بعد دخول المركز. ولكن من طرائف تجربتي المريرة أنني أعرف بعض الضباط العاملين في هذا المركز معرفة جيدة قبل اعتقالي وأشرفت على تدريب بعضهم ومع أنهم مُوقِنون من براءتي إلا أن محضر استنطاقي كان مثقلا بثلاثة عشرة مادة للحكم بالإعدام حسب قانون القضاء العسكري.

إن أخطر ما يتميز به العاملون في هذا المركز هو اقتناعهم الراسخ بأن ما يقومون به عمل غير شريف ومخالف للقانون ومضاد للمصلحة العليا للجزائر فضلا عن مخالفته للقيم الإنسانية. فهم لا يعذبون ضحاياهم من أجل استنطاقهم لجمع المعلومات وتحرير المحاضر فقط بل إنهم يجدون لذة في تعذيب ضحاياهم جسديا ومعنويا ونفسيا فيمكنك أن تتصور أي مشهد خسيس فيه إهانة للنفس البشرية وإهدار لكرامة الإنسان لتجد أبشع وأخس منه في هذا المركز. كما أن الضباط المشرفين على التسيير يُفصِحون عن حقيقتهم التي لا يجرأون على إظهارها خارج حصنهم في بن عكنون. فالجزائر عندهم ليست سوى مصدر استرزاق. أما الولاء فهو لمن يدفع أكثر ولا يهمهم أن يكون مَنْ ولا مَاذا يريد. فقد قال لي الرائد عبد القادر غانم بكل جدّية و إصرار و على مسمع من العقيد اسماعين العماري و المقدم بشير صحراوي و النقيب جرو الذيب و النقيب عبد النور المزابي أن مصير الجزائر لا يعنيهم والمهم عندهم أن يحافظوا على الامتيازات التي اكتسبوها وأنهم مستعدون من أجل ذلك أن ينفذوا أوامر فرنسا أو إسرائيل. كما أنهم لا يخفون حقدهم على أمجاد الجزائر وتاريخها فهم يسبّون كل ما يمت لثورة التحرير بصلة سبا شنيعا لا يستثنون قيما ولا شهداء ولا مجاهدين بل يشتمون الشهداء الأبطال بالاسم إمعانا منهم في الحقد وإيمانا منهم في ذلك الموقف بأنني أمثّل الخلَف الشرعي لأولئك الشهداء الأمجاد المتشبثون بالقيم الوطنية. لقد كان ضحاياهم يستغيثون بالله وينطقون بالشهادة تحت التعذيب المميت فتبلغ بهم النشوة مداها وهم يصرخون "أُعْلُ هُبَلْ". هذا ليس مشهدا خياليا و إنما هو واقع عاشه الرقيب شارف الازهر على مرأى و مسمع من زملائه المصْلوبين حوله و هو ينطق بالشهادة و كان جلادوه بما فيهم عبد القادر و عبد النور يردّون عليه: أعل هبل!!!... لقد كانت بيني و بين هؤلاء الوحوش جولات سجال حاولوا فيها استنطاقي بالتعذيب و التهديد و الوعيد فاستنطقتهم باستخفافي بالموت وسبرت غورهم بالتحدي وأنا أشهد جازما و إلى اليوم بعد عشرين سنة من الحادثة، أن أولئك الزبانية في حالهم التي كانوا عليها كفّار بالله وبالوطن وبالشعب وبالإنسانية وأن النظام الذي يقوم على مثل هؤلاء لا يمكن أن يكون سوى نظاما إرهابيا لا أمن فيه ولا أمان وأن أيّ محاولة

لإصلاح الدولة في ظل وجود هؤلاء الشواذ خارج طائلة المساءلة والقانون تضييع للوقت وإهدار للجهد بدون طائل، وقد قلت لهم ذلك وأنا تحت سطوتهم الهمجية وبصوت مرتفع جعل الرائد عبد القادر غانم يضربني بحقد شديد على عاتقي بهراوة ضخمة ضرْبةً مازِلْتُ أشعر بألمها بعد أكثر من عشرين عاما. إن هذا التشخيص مبني على ما سمعته بأذني ورأيته بعيني وعشته بنفسي في تلك الفترة الكالحة من الزمن وأنا أعرف المعنيين بأشخاصهم ولا أحمل لهم حقدا رغم كل ما حصل بل إنني تمنيت أن يكون لهم فيما آلت إليه الجزائر من الخراب عبرة وأن يتداركوا أنفسهم بالإصلاح والتوبة قبل أن تجري عليهم سنة الله التي لا تعطّلها مراسيم البشر و لكن كما قال الشاعر:

لقد أسمعتَ لو ناديتَ حيًّا ***** و لكن لا حياة لمن تنادي

و قد بلغني من عقيد داخل قيادة المخابرات أنني منذ أن تحدثت عن حقيقة هذا المركز و ما يجري فيه و كشفت أسماء القائمين عليه فإن القيادة العسكرية قامت بمحو آثاره تماما بحيث لا يمكن تعقب آثار وجوده حتى من خلال وثائق البنية التنظيمية لوزارة الدفاع و لا مراسيم إنشائه و لا موقعه الجعرافي فقد تم تغيير كل ما يتعلق بهذا المسلخ الرمز الذي سيبقى وصمة عار في تاريخ الجيش الوطني الشعبي. بل لقد تمت إحالة كثير من الزبانية العاملين فيه على التقاعد المبكر بين 2000 و 2004 فيما تم تعيين الباقين في وظائف أمنية مستحدثة. و لكن أين ستخفي قيادة المخابرات جزّاريها ابتداء من المقدم طرطاق بشير الذي اصبح لواء و الرائد الشاذ عبد القادر غانم و العقيد جرو الذيب جاب الله الذين أُحِيلا على التقاعد ثم أُعِيد إدماجهما من جديد و الرائد البرّيّاني المسعور عبد النور و الأمير الإرهابي المقدم حسين بولحية الذي أصبح قائد قطاع الأمن في الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة و خلفهم الأسوأ في الفروع الأخرى للمركز و القائمة مازالت طويلة. إن الإصرار على ترقية هذه الوحوش البشرية إلى أعلى الرتب العسكرية و تعيينها في مناصب المسؤولية السامية و حمايتها من المتابعات القضائية بترسانة من القوانين الباطلة أكبر دليل على أن السلطة القائمة في الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خارجة على قوانين الأرض و متمردة على قانون السماء و معادية للقيم الإنسانية و خائنة للوطن و أن الجزائر في ظل هذه الشرذمة تسير نحو الهاوية بخطى ثابتة.

أسبوعين في ضيافة المخابرات

كنت معصوب العينين عندما توقفت بنا السيارة المصفحة. وعلى بعد خطوات منها فك الضابط المرافق القيد من يدي وانصرف. في نفس الوقت بدأ الصياح و الكلام البذيء من حولي، فنزعت العصابة لأجد نفسي في مكان شديد الظلام لم أتمكن من تحديد وجهتي فيه. فتساءلت مستغربا: ما هذا؟ أأنا حقا في مؤسسة رسمية أم مختطف من طرف عصابة من المافيا؟ وهنا صاح أحد الزبانية المرتزقة (يدعى العنابي): إغلق فمك وإنزع السروال وإلا نزعته لك بنفسي (بلع فمك ونحي السروال والا انجي انهبطهولك)!

لا بد أن أتوقف عند هذه اللحظة من هذا المشهد المأساوي لأنها ذات أهمية قصوى في فهم ما يجري في الجزائر. فما سمعته من الجندي المرتزق المدعو العنابي لم يكن معبِّرا عن رأيه الشخصي وإنما كان ترجمة واضحة لسلوك مؤسسة رسمية يفترض أن تكون أشد الأجهزة تحرِّيا وحرصا على كرامة الشخصية الوطنية. وعندما يعطى الأمر لمستخدم حقير من جهاز المخابرات بإهانة نقيب محترم من نخبة الجيش الوطني الشعبي اعتُقِل بناء على شبهة في وضع استثنائي، فإن المقصود بالإهانة والإحتقار ليس الشخص نفسه وإنما هيبة المؤسسة التي ينتمي إليها. فجهاز المخابرات في الجزائر رغم خضوعه تنظيميا ورسميا لسلطة وزير الدفاع الوطني إلا أنه عمليا وواقعيا صار جهازا مستقلا بذاته تماما ولا يعترف بالسيادة لأي مؤسسة دستورية خارج إطار التوافق أو التحالف أو القوة، ولذلك فإن معاملتي بذلك الشكل لم تكن بسبب الذنب الذي ارتكبته كما يظنه البعض و إنما لأنني أصبحت عنصرا مزعجا للمتآمرين على الشعب الجزائري في هذا الجهاز. و يتضح ذلك من خلال تعامل هذه المؤسسة مع جميع الوطنيين منذ عهد الثورة. فهذا الجهاز لم يعر أي اعتبار لمقام شخصيات وطنية و تاريخية مثل عبان رمضان و كريم بلقاسم و خيضر و غيرهم عندما اعترضوا على خيانته لعهد الشهداء و لم يعط اعتبارا لكرامة رئيس الجمهورية الذي يمثل سيادة الشعب كالشاذلي بن جديد عندما رفض أن يستمر في التآمر معهم على الشعب ولا لوزير دفاع وطني ومجاهد كمصطفى بلوصيف و لا لشخصية وطنية تاريخية استأمنوها لتكون رئيس دولة لهم مثل محمد بوضياف... كل الاعتبارات سقطت خلال شهر العسل الطويل الذي جمع قيادة المخابرات مع حزب فرنسا. فكيف ينتظر عاقل أن يكون لكرامة المواطن البسيط أو المعارض السياسي اعتبار عند عناصر هذا الجهاز الخائن.

إن مأساة الجزائر بدأت من هنا ولن تنتهي إلا بمعالجة الداء في موضعه. فأنا كنت ضابطا مرؤوسا ولكنني كنت صاحب مبادرة في ترقية القدرات القتالية للجيش الوطني الشعبي ولم أكن أتحفظ في الصدع

بما أراه حقا دون خوف من بشر ولا تردد لأنني كنت أؤمن بأن لكل مؤسسة وظيفتها التي تساهم بها في صنع النجاح الوطني، وأن الوقوع في الخطإ من طرف مواطن أو هيئة رسمية ليس عيبا كما أن الاعتراض على الخطأ و استنكاره أو التصدي للتّمادي فيه واجب عيني من صميم المواطنة الحقّة و ليس جريمة حتى لو كان مخالفا للبروتوكولات القانونية. لأن القانون إذا فقد فعاليته عمليا أصبح عائقا أمام تحقيق المصلحة و العدل و تجاوُزُه ليس أكثر من افتئات لا شيء على صاحبه ما لم يترتب على ذلك مفسدة صريحة... ولكن أن يقيم جهازٌ رسمي سلطته المطلقة على أنقاض كرامة شعب بأكمله ويوُهِم عناصره بتفرُّدِهم بالوطنية فهذا وضع شاذّ لن ينعم فيه بالطمأنينة لا رئيس ولا مرؤوس، ومن ثم فإن التبرير له مهما كانت أدلته القانونية لن يخرج من دائرة التواطئ على الخيانة والفساد... خاصة إذا كانت القوانين من وضع المذنبين أنفسهم على قاعدة المقولة الشعبية: الرشام حميدة و اللعاب حميدة..أو مقولة الشاعر: فيك الخصام و أنت الخصم و الحكم.

إن إدراكي لهذه الحقيقة هو الذي جعلني أجيب العنابي الذي لم أكن أراه في الظلام بل كان في وعيي يمثل جهاز المخابرات: الآن تأكد لي أنني مختطف من طرف عصابة من المافيا و ليس من طرف مؤسسة وطنية وسأتعامل معكم على هذا الأساس. وإذا لم تعرفوا النقيب شوشان من قبل، فهذه فرصتكم لفعل ذلك.

قد يستغرب البعض هذا الموقف الخرافي اعتقادا منهم أنني أتقمص دور بطل مزيّف... و هذا غير صحيح. و لولا حرصي على بعث الأمل في قلوب الأجيال الصاعدة و إقناعها بأن الشر حقير و الباطل ضعيف لا سبيل لهما على الخير و الحق إلا من خلال لحظات الضعف التي تنتاب طلاب الحق أثناء صولة الباطل لما ذكرت هذه المشاهد في هذا المقام. لقد تذكرت في تلك اللحظة الحرجة ما قصه علي عمي المجاهد محمد الأخضر شوشان منذ أكثر من عشرين سنة عندما تم اعتقاله من طرف الأمن العسكري خلال الحملة التي استهدفت سنة 1964 ضباط قيادة الولاية السادسة الأبطال الذين حرروا الجزائر بتهمة فصل الصحراء المنسوبة إلى العقيد محمد شعباني رحمه الله. إنه نفس السلوك الخسيس و نفس المعاملة الحقيرة و نفس الأشخاص الشواذ و كأن الزمن توقف في الجزائر سنة 1964... و لذلك فإن ردي على العنابي كان يعبر عن موقف مبدئي من هذه الحثالة البشرية و لم يكن رد فعل على ما تلقيته من الإهانة على يد ذلك الجندي الحقير... أنا لم أشعر لحظة واحدة بالاحترام تجاه جهاز المخابرات رغم تعاملي معه كمؤسسة وطنية، لأنني كنت أعتبره جزءا من الخلل في جهاز الدولة الجزائرية المستقلة منذ نشأته و كنت أرى أن من واجب جميع المخلصين لعهد الشهداء التعاون على إصلاحه و وضع حد لشره المستطير.

لقد كنت في تلك اللحظات متحفزا للدفاع عن نفسي حتى الموت لأنني كنت مقتنعا بأنني لن أخرج حيا من تلك الأقبية... لن أكون أحسن حظا من عبان رمضان و لا كريم بلقاسم و لا خيضر و لا شعباني... و قضيتي مع هذا الجهاز لا تختلف عن قضاياهم في شيء من ناحية المبدأ و إن اختلفت عنها في التفاصيل. و لكن في هذه اللحظة انبعث الضوء من كاشف قوي خطف بصري، وقبل أن أتحول عنه سمعت صوت الرائد عبد القادر غانم من داخل غرفة صغيرة في طرف القاعة الفسيحة وهو يقول باستهتار: أنت نقيب في الجيش، وهنا لا قيمة للجيش ولا لضباطه. وفي نفس الوقت هجم علي من أطراف القاعة مجموعة من الجنود وكان أشرسهم العنابي فكان أول من دخلت معه في معركة دامية ليتدخل العقيد ناصر قائد مركز التعذيب بالنيابة وهو يصيح: (حابين تقتلوه قبل ما يهدروا معاه)؟ أتريدون قتله قبل أن تتحدث معه القيادة؟ عندها تفرقوا عني، وألقى الرائد عبد القادر أمامي مشمعا أزرقا قذرا وهو يقول: هذا هو لباسك الرسمي والوحيد. فتأملت وجهه جيدا بعد أن سمعت صوته وتذكرت أنني أعرفه منذ سنة 1987 عندما كان متنكرا في شخصية ملازم أول مكلفا بالتفتيش لدى المديرية العامة للتموين (Control Resident). فسألته: هل كان لهذا المهرجان لزوم يا عبد القادر؟ فانتفض العقيد ناصر قائلا: (يا الرب حتى اسماواتكم يعرفها) يا إلهي! إنه يعرفكم بأسمائكم!... أدخل إلى الغرفة والبس المشمع فلا حاجة لك بهذه الثياب النظيفة بعد اليوم. ثم سمعته يقول بدارجة فرنسية (كتفولو يديه هذا دونجورو) قيدوا يديه إنه خطير.

وضعوني في زنزانة انفرادية من الإسمنت الأملس طولها أقل من مترين وعرضها متر واحد وارتفاعها حوالي خمسة أمتار، بابها من الفولاذ به ثقبة قطرها 5 سنتمتر وفي طرف الجدار الأعلى كوة لمصباح لا ينبعث منه الضوء إلا نادرا. كنت أفترش الإسمنت وألتحفه لمدة أسبوع ثم سرب لي أحد الجنود بطانية بعد ذلك. ولم يسمح لي بالخروج لقضاء الحاجة إلا مرة كل يوم ولمدة دقيقة في مكان لا سترة فيه ولا باب وتحت مراقبة السجان. ولذلك اضطررت من البداية إلى الامتناع عن الأكل والشرب و قضاء الحاجة إلا لضرورة قصوى.

وعندما دخلت رواق الزنزانات أول مرة كانت الآهات تتعالى مرعبة والأنين ينبعث من كل مكان. ومن زنزانتي كنت أسمع المساجين يُضربون ويُهانون حتى أثناء قضاء حاجتهم، وكنت أراهم يساقون للتعذيب من ثقب الباب ويعودون نصف عراة وهم ملطخون بالدماء وغير الدماء يشكون إلى الله هوان الإنسانية على هذه الوحوش البشرية.

عندما وجدت نفسي وحيدا مقيد اليدين في الزنزانة توجهت إلى الله وصلّيت المغرب والعشاء جمعا ثم اضطجعت وبدأت أقرأ القرآن لأدفع الهواجس التي غزتني... إلى أن انتبهت على صوت الأقفال تفتح والسجان يصيح في وجهي: (أخرج هبط راسك) أخرج أنزل رأسك...!! ثم ألقى على رأسي كيسا أسود وأخرجني من الزنزانة ثم دفعني في سيارة مصفحة انطلقت بنا في رحلة وهمية دامت 5 دقائق تقريبا. والحقيقة أن السيارة كانت تدور حول المكان المقصود والذي لا يبعد عن الزنزانة سوى أمتارا معدودة. سلكنا أروقة وصعدنا درجا واخترقنا مكاتب... لنصل في النهاية إلى غرفة الاستنطاق فأجلسوني على كرسي وثبتوني عليه بقيود ونزع أحدهم الكيس عن رأسي فوجدتني محاطا بمجموعة من الضباط عرفت بعضهم. وكان أول المتدخلين العقيد ناصر حيث بادرني: ليس عندنا وقت. لقد عرفنا كل شيء وجماعتك اعترفوا بكل شيء. والأحسن لك أن تعترف وتخبرنا عن اسم قائدكم الأعلى. لقد اعترف السعيد مخلوفي بكل شيء.

كان ما رأيته وسمعته كافيا لتأكدي من عبثية هذه المؤسسة وخروجها عن القانون وخطرها على مستقبل الجزائر ولذلك قررت التعامل معها بحذر ومسؤولية ووضعت نصب عيني المصلحة العليا للوطن دون غيرها.

لقد كان أول ما قلته: أريدكم أن تعرفوا شيئا يظهر أنكم لم تفهموه بعد. أنا لست السعيد مخلوفي ولا واحدا من العسكريين الذين اعتقلتموهم من قبل. بل أنا نقيب في الجيش الوطني الشعبي بكل ما تحمله الكلمة من معنى و أعرف تاريخ جهاز الأمن العسكري جيدا، وأنتم تعرفون أنكم لستم أحرص مني على المصلحة الوطنية. فإذا كنتم تريدون الخير لهذا البلد حقا فعليكم التوقف عن هذا العبث فورا وتدارك الأمر قبل أن يخرج عن السيطرة. ودعونا نتكلم كضباط وبكل مسؤولية لخدمة بلادنا. أما إذا أصرّيتم على التعامل معي بنفس الطريقة و نفس العقلية التي تعودتم عليها فاعلموا أن الجثة التي بين أيديكم ليست سوى جزة من الصوف لن تأخذوا من نفضها سوى الغبار.

اشتاط بعضهم غضبا وردوا علي بكلام قبيح وضربني بعضهم في مواضع مختلفة من جسدي ودفعني أحدهم فتدحرجت على الأرض وأنا مثبت على الكرسي ثم أقامني أمام موضع هندسي ناتئ في جدار الغرفة وهو يقول: أتدري ما هذا؟ إنه ورشة الصدمة القاتلة... ضربة واحدة تكفي لتفجير جمجمتك... أتدري ما هذا؟ (مشيرا إلى بقايا دم ونخاع يلطّخ الموضع) إنه مخّ الرائد عبد المجيد الخائن. لا شك أنك تعرفه وسوف نلحقك به... لقد كان هنا قبلك... وهكذا تداولت علي الأيدي واختلطت علي الأصوات وتلقيت الضربات من كل اتجاه وأنا مقيد الرجلين واليدين، إلى أن وجدت نفسي في ورشة التعذيب الرئيسية التي يعذب فيها ضباط وضباط صف وجنود من القوات الخاصة عراة ونصف عراة

منهم المعلق من رجله ومنهم المثبت على مجسم... يعذبون بأساليب سادية تدل على الشذوذ والانحراف الذين تتميز بهما هذه المؤسسة. ومن لطف الله بي أن تعذيبي اقتصر على الضرب والكهرباء والإرهاق النفسي ولم يكن في تلك الورشة القذرة.

وقد هالني أن أرى ضباطا ملتحين يلبسون اللباس الأفغاني يدخلون ويخرجون إلى هذا المركز ويتبادلون الحديث عما يفعلونه خارج الأسوار من تحريض وكتابة على الجدران ويخبرون ضحاياهم بما يقومون به من تضليل للمواطنين ويذكرونهم بالمساجد التي كانوا يرتادونها متنكرين في الزي الإسلامي...

كانت الساعة الثالثة صباحا تقريبا عندما جاءت التعليمات بتحويلي إلى قاعة محاذية لغرفة العمليات ووجدت في زاوية منها المقدم بشير صحراوي جالسا خلف مكتب عادي وكان صامتا لا يتكلم. في حين استمر باقي الضباط في محاولة استنطاقي أمامه بما فيهم العقيد ناصر الذي كان أجبنهم وأشدهم بذاءة وإباحية ولكن دون أن أجيبهم بشيء... حتى التَّأَوُّه لم يسمعوه مني رغم الألم الذي كان يقطع جسدي. وفي لحظة ما، دخل الرائد عمار قطوشي المكلف بالأمن لدى الأمانة العامة لوزارة الدفاع وتقدم نحوي وهو يقول: يا بن... أهذا أنت... أما زلتم تتحدثون معه؟ وسحب مسدسه الفضي ووضع فوهة الماسورة على ناظري الأيمن قائلا: لو كان الأمر بيدي لأطلقت عليك رصاصة في الرأس أيها... فأجبته باحتقار: لو كانت فيك ذرة من الشرف لما قلت هذا الكلام... ولو كان مسدسك بيدي الآن لما استأذنت أحد في قتلك أيها الجرثومة. فصاح العقيد ناصر: إحذر! إنه يريدنا أن نقتله قبل أن يتكلم... وأبعده عني بقوة وهو يقول: والله لن يخرج من هنا حيا... سنقطعه تقطيعا. وهنا تلاحق باقي الضباط إلى الغرفة من جديد واستأنفوا دورة التعذيب إلى أن قام المقدم بشير طرطاق من مكانه فتأخر الجميع. وقد بدا من تصرفه أنه صاحب التدبير الفعلي داخل المركز. وكان أول ما قاله بصوت الواثق من نفسه: إسمع يا شوشان. أنا متأكد من أنك ابن فلاّق. وأن هذه الأساليب لن تنفع معك. ولكنني أنا أيضا فلاّق وأعرف كيف أجعلك في النهاية تتكلم. فوفّر على نفسك لأن ذلك أَرْيح لك... لقد أتيت بالمرأة التي كنتم تجتمعون في بيتها (وكان يقصد المجاهدة الحاجة غنية التي كان السعيد مخلوفي يجري لقاءاته في بيت تملكه ولا تسكن فيه على سفوح جبال الشريعة) وقد تعرّفتْ عليك (وهو كاذب في ذلك لأنني لم أر هذه المرأة المجاهدة في حياتي و لم أعرف حقيقتها إلا في سجن البرواقية) وسوف تقابلها الآن وإذا أنكرتَ معرفتها أنت فإننا سنفعل فيها كذا و كذا..... حتى نتّفقا على الحقيقة . أما إذا أصرّيت على الإنكار فسآتي بزوجتك الآن أمامك ونفعل بها ما يجعلك تعترف رغم أنفك... وهنا تكلمت لأول مرة منذ أن بدأ التعذيب وقلت: أوّلا زوجتي ليست

صحفية في جريدة الصباح[52] حتي تستطيع أنت الوصول إليها حيّة وثانيا أنا لم أنكر شيئا حتى تحتاج إلى تهديدي بالاعتداء على عرض جزائرية حرة فضلا عن زوجتي. فو الله لو مكّنني الله منكم ما تركت أحدا منكم يعيش لحظة واحدة.... أما بالنسبة للسعيد مخلوفي الذي تدعي أنه اعترف بكل شيء، فو الله لو فعل ما يسيء إلى الجزائر لقتلته بنفسي دون الحاجة إلى استشارة أحد. و لكنني أشهد بأنه أشرف منكم وأنه كان أعلم بحقيقتكم مني لأنني لم أكن أتصور أن ضابطا جزائريا يتعامل مع ضابط مسؤول مثله بأساليب الاستعمار ويهدده بهتك عرضه وامتهان كرامته بدون سبب... فقاطعني قائلا: وما زلت تقول بدون سبب؟

قلت: نعم بدون سبب. و هل تعتقد أن الأسباب التي تتذرعون لها تبرر ما تفعلونه؟

قال: ألا تعتبر التدبير لانقلاب سببا كافيا لإعدامك؟

قلت: إذا كنت تقصد الانقلاب على الرئيس الشاذلي بن جديد فالقيادة العسكرية هي التي دبرت الانقلاب ونفذته وبالتالي فهي أولى بالإعدام مني. أما إذا كنت تقصد تمرد العرفاء على هذا الانقلاب فإن واجب القيادة أن تتعامل بحكمة مع الوضع الذي ورطت فيه الجيش وإلا فإنها ستفقد السيطرة على الأوضاع وأنا لا أصدق أن يكون اللواء نزار خالد وضباط الجيش الفرنسي أشد حرصا وإخلاصا للجزائر من الرئيس الشاذلي بن جديد وضباط جيش التحرير.

قال: وهل بوضياف من ضباط فرنسا.

قلت: و أين كنتم عندما حكمت القيادة على بوضياف بالخيانة منذ ثلاثين سنة ، لقد حرصتم على تكريس ذلك في وعي الشعب كله بالحق أو بالباطل.... و إقناع الناس بأنه رجل وطني شريف لن يتحقق لكم خلال ثلاثين يوما؟

كان الضباط الآخرون يشتمونني ويتحفزون لضربي وأنا أتكلم، وكان طرطاق يمنعهم وكأنه يريد أن ينفذ إلى الخلفية التي بنيت عليها موقفي وقد كنت صادقا معه رغم وعيي التام بخبث قصده. وعندما بلغ الحوار هذا الحد تقدم نحوي الرائد عبد القادر غانم وهو يزمجر قائلا: أنتم ربكم الله و رسولكم محمد ونحن ربنا نزار و نبينا بوضياف!! أفهمت؟

---

[52] أغلب ضباط المخابرات المجرمين متزوجين بصحافيات في الجرائد الفرنكوفولية الخاصة (الصباح، الوطن، الامة، العبارة..) والاذاعة و التلفزبون

قلت: أنا لا أتحدث عن ربِّك ولا عن نبيك أنت حر ولا يهمني أمرك. أنا أتكلم عن الجزائر المستقلة التي حررها الشهداء أمثال مطصفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي والمجاهدون أمثال الشاذلي بن جديد و أبي وأمي... وهنا لم يتمالك عبد القادر نفسه وهجم علي وهو يقول: أنا أبي ليس مجاهدا! ينعل (يقصد يلعن) دين الشاذلي ومصطفى بن بولعيد ودين المجاهدين والشهداء انتاعكم ودين الجزائر التي تعرفها. الجزائر انتاعنا (يقصد جزائرنا) هي (اللي نتفرشكو فيها ونديروا فيها راينا) التي نتمتع ونعبث فيها ولا يهمنا أن تكون فرنسية أو شيوعية أو يهودية؟!. المهم البترول والغاز والدراهم... فقاطعته غاضبا: أنتم إذن مرتزقة ولستم جزائريين؟ وإذا كنتم رجالا حقيقيين فقولوا هذا الكلام للشعب وسترون ما سيكون مصير الخونة أمثالكم... وقبل أن أسترسل رفع هراوة ضخمة كانت بيده وأنهال بها على عاتقي بحقد شديد فأحسست بالدوار وفقدت الوعي.

لست أدري إن كان التعذيب قد تواصل بعد ذلك، ولا أعتقد أنني كنت قادرا على الكلام لأنني كنت أشعر بالغثيان وبأن جسدي كله تفكك. وقد أخبرت بأنني أخذت وجبة متكاملة من التعذيب اعترفت خلالها بأن قائدي هو العقيد بن زمرلي المدير العام السابق لسلاح الهندسة العسكرية، رغم أنني لم أعرف هذا الضابط من قبل. كما علمت لاحقا بأن الفترة التي قضيتها تحت تأثير التعذيب المستمر كانت أكثر من 24 ساعة. نقلت بعدها إلى زنزانتي.

أخذوني بعد أن أفقت إلى نفس الغرفة بعد أن أعيد تنظيمها وسمعت صوت طرطاق وهو يقول: لو لم أردهم عنك البارحة لقتلوك يا شوشان، أنت لا تعرفهم. إنهم يستمتعون بالقتل. وعلى كل حال لقد قررت أن نبقى وحدنا حتى نتكلم كضباط، أليس هذا ما تريده؟ استرح قليلا وسنتكلم بعد أن تقابل بعض قيادات الجيش الذين يريدون رؤيتك. ثم واصل بنبرة استخفاف فيها تهديد: الجميع يعرفونك واشتاقوا إلى رؤيتك. لم يتوقعوا أن تكون قائد الانقلاب عليهم.

بعد قليل دخل ضابط بلباس مدني وهو يقول: لقد جاؤوا. ثم دخل مجموعة من الضباط السامين على رأسهم المدير العام لأمن الجيش العميد كمال عبد الرحمان. كنت أعرفه منذ أن كان ضابطا في الهندسة العسكرية بشرشال والتقينا مرارا عندما كان رئيسا للمكتب الجهوي للاستطلاع بورقلة برتبة نقيب كنت أنا في ذلك الوقت ملازما أولا في الفيلق 18 للمغاوير بحاسي مسعود ثم عرفته عندما كان قائد أركان للواء العاشر للمشاة ولذلك تعرّفت عليه من أول نظرة.

قال لي: وقعت في أيدينا يا شوشان. لقد كنت تريد أن تقتلنا. أليس كذلك؟

قلت: لا أحد يريد قتلك يا حضرة العقيد.

قال: إذن فأنت تعرفني.

قلت: نعم أنا أعرفك جيدا ومتأكد بأنك عبد مأمور لا تملك من أمر نفسك شيئا.

قال: فمن الذين حكمت عليهم بالقتل إذن؟

قلت: أنا لم أكن أريد قتل أحد، ولكن القيادة العليا هي التي تريد توريط الجيش في قتل المدنيين وهذا أمر يرفضه الكثير من العسكريين. وعندما يصل الأمر إلى درجة يفكر فيها العرفاء والجنود في أخذ المبادرة للتمرد ورفض الأوامر يمكنك أن نتصور حجم الخطأ الذي ترتكبونه. ولذلك فأنا أنصح القيادة أن تتراجع عن موقفها وتعالج الأمور بحكمة قبل أن ينفرط عقد الجيش كله.

قال: أنت واثق من نفسك أكثر من اللزوم يا سي شوشان. وأنا لم أتوقع منك هذا الكلام. على كل حال أصحابك قبضنا عليهم والأحسن لك أن تفيد الجماعة بكل ما تعرف.

قلت: إذا لم توقفوا الاعتقالات وتطلقوا سراحنا خلال أسبوع فإنكم لن تتحكموا في الوضع أبدا. وتذكر يا حضرة العقيد أنني نصحتكم في الوقت المناسب وبرأت ذمتي ولكم أن تفعلوا ما بدا لكم.

قال: النقيب احمد بن زمرلي وبوحادب والآخرون الذين تعوّل عليهم كلهم في الطريق إلى هنا وأنا أريدك أن تخبر الجماعة عن اسم قائدكم الأعلى قبل طلوع الشمس. فإذا لم تفعل، تكون قد جنيت على نفسك... وهنا جاء ضابط مسرعا وهو يقول: الشاف جاء!! (لقد جاء الرئيس). فخرج العقيد كمال وتوجه إليّ المقدم ناصر قائلا: أعرف كيف نتكلم مع القيادة وإلا...(تكلم مع القيادة بأدب وإلاّ..). وفي نفس الوقت تقدم الرائد عبد القادر وأمسك بالكرسي الذي أجلس عليه من الخلف (و أنا مثبت بالقيود على الكرسي على مستوى الرجلين و اليدين) ، ثم انبعث ضوء قوي من كواشف عديدة منعتني من رؤية القادمين و لكنني تمكنت من رؤية الجانب السفلي من هندامهم وكان بعضهم يرتدي الزي المدني وبعضهم الزي العسكري وعاد العقيد كمال عبد الرحمان معهم وهو يحدثهم عني و أدّى لهم المقدم ناصر التحية العسكرية.

وقف الوفد قريبا مني وتوجه إلي سيدهم و هو يقول: أهذا هو النقيب شوشان الذي يريد الانقلاب علينا؟ حاب يرد الشاذلي بن جديد؟ (حابين اديروا دولة اسلامية؟ راكم تحلموا!!) أتريدون إقامة دولة اسلامية؟ إنكم تحلمون.... (روحوا ديروها في السعودية والا في الإمارات ميش في الدزاير) إذهبوا وأقيموها في السعودية أو في الإمارات و ليس في الجزائر. (واش حاسبين ارواحكم؟ اشحال تكونوا ثلاثة ملاين، ست ملاين؟) ماذا تظنون أنفسكم؟ كم يكون عددكم؟ ثلاثة ملايين ستة ملايين؟ أنا مستعد لأمحيكم من الأرض ويعيش أولاد الجزائر الحقيقيين مثلما يعيش أبناء عمومتكم في الخليج... لم أتمالك نفسي

وأجبته قائلا: أنا لا أتسوّل وطنيتي منك ولا من غيرك لأنني جزائري حرّ ومولود في مركز من مراكز الثورة، أما القتل فالظاهر أنك لا تعرف عنه شيئا!! فلو قتلت ثلاثة ملايين جزائري فإن رائحة جثثهم كافية لهلاكك أنت و من يبقى معك.

قال: فكر في مصيرك. هذه قضية أكبر منك. و ركلني بقوة... ثم التفت إلى من معه وهو يقول بنبرة غاضبة وبكلمات عامية وفرنسية: (يستحيل أن يكون العقيد بن زمرلي رئيسه. أنطقوه بالقوة حتى يبوح باسم قائده الحقيقي. لا يمكن لنقيب أن يتزعم ضباطا سامين من مختلف الأسلحة في الجيش. ثم انصرف غاضبا ومعه العقيد كمال عبد الرحمان والوفد المرافق.

مباشرة بعد خروج الوفد انهال علي الرائد عبد القادر ضربا بهراوته وهو يقول: أتعرف من كان يتكلم معك؟ إنه بوضياف (يا واحد الرخيص). ألم نقل لك أنه رسولنا؟ الآن أجهز عليك سواء تكلمت أم لم تتكلم... لم أكن واثقا من صدق الرائد عبد القادر، كما أن حالة الإرهاق التي كنت أعاني منها لم تسمح لي بتبين صوت المسؤول الذي كلمني ولكنني كنت جازما إذا لم يكن المتكلم محمد بوضياف كما زعم عبد القادر، فإنه اللواء محمد مدين (توفيق) المدير العام للوقاية والأمن بكل تأكيد. لأن العقيد كمال عبد الرحمان وضباطه لا يمكن أن يتأدّبوا بذلك الشكل أمام أحد غيره باستثناء اللواء خالد نزار الذي لو كان هو المتكلم لعرفته فورا. و لكنني علمت مؤخرا من مصدر أثق فيه و بالدليل القاطع أن الذي تكلم معي لم يكن بوضياف و إنما كان العميد محمد مدين في ذلك الوقت... ثم انضم إلى عبد القادر النقيب جرو الذيب جاب الله وضابط آخر متخصص في التعذيب الكهربائي كأنه من الصِّرْب لأنه كان أَزْعَرًا، أزرق العينين، أشقر الشعر و لم ينطق بكلمة واحدة خلال عملية الاستنطاق. وبعد أن يئسوا من إرغامي على الكشف عن قائد الانقلاب المزعوم تدخل العقيد سماعين العماري الذي عاد متأخرا و حاول التظاهر بالعقل و التدين و بقي يستجوبني طوال الليل إلى أن تجاوزت الساعة الثالثة صباحا اقترح عليّ خلال استجوابي أن أتهم أي ضابط سام برتبة جنرال و ذكر لي بالاسم العميد حشيشي زين العابدين والعميد لمين زروال والعميد عبد المجيد شريف واللواء عبد المالك قنايزية... فرفضت رفضا قاطعا رغم شدة التعذيب الذي استمر حتى فقدت الشعور بالألم وأصبحت أحملق فيهم وكأنهم يعذبون شخصا آخر. ولم استعد وعيي تماما إلا في الزنزانة رقم 5.

لست أدري كم مر عليّ من الوقت قبل أن يعيدوني بنفس الطريقة إلى قاعة الاستنطاق. وكان في هذه المرة النقيب جرو الذيب ومعه عبد النور هما الضابطان المكلفان باستنطاقي (و عبد النور أصله من بلدية بريان/ ولاية غرداية و هو الميزابي الوحيد في جهاز المخابرات كله و قد تمت إحالته على التقاعد برتبة

رائد نهاية التسعينات). وأول ما بادرني به النقيب جرو الذيب كان تقديمه للجنة التي كلفت باستنطاقي وكان منهم ملازم أول اسمه علي مهندس دولة في التعذيب الكيماوي، متخصص في التطهير وتصفية المعلومات ومهندس آخر متخصص في التعذيب الإلكتروني برتبة نقيب قضى خمس سنوات في موسكو وسنتين في يوغسلافيا مع 8 سنوات خبرة وهو المعروف ب: الروجي (الأحمر) وهو الوحيد الذي لم ينطق بكلمة واحدة و كل ملامحه تشير إلى أنه ليس جزائريا.

لم يخفني التعذيب ولا الموت، لأنني كنت أشعر بأنني في أعلى مقامات الصدق مع الله والوفاء للوطن (وإني أسأل الله صادقا اليوم وأنا في سعة من أمري أن يقبضني وأنا على مثل تلك الحال من الصدق والإخلاص). ولكن عزَّ عليَّ أن تستمرّ يدُ الغدر والخيانة في اغتيال الأحرار والعبث بمصير شعب أبِيّ كالشعب الجزائري. فقررت أن أتعامل مع تلاميذ أوساريس وماسو بأسلوب رجال ثورة التحرير، وذلك بتعويم المعلومة بدلا من كتمانها.

لقد كنت أعرف النقيب جرو الذيب جاب الله جيدا لأنه قضى معي أكثر من سنتين كطالب متخصص في الدفاع الجوي في الأكاديمية العسكرية لمختف الأسلحة بشرشال وتخرجت قبله برتبة ملازم في القيادة العسكرية مع تخصصي في سلاح المدرعات قبل أن ألتحق بالقوات الخاصة. ولذلك فإنني لم أجد كلفة في الكلام معه وقلت له متهكما: ما شاء الله عليكم، بدلا من أن تبعثوا الضباط ليتهندسوا في الذّرّة والسلاح النووي صرفتم عليهم بالعملة الصعبة ليعذبوا الشرفاء من أبناء الشعب الجزائري... وماذا لو قلت لك أنكم لستم في حاجة إلى استنطاقي للحصول على اعترافي؟ فإذا كان غرضكم إدانتي فأنا مستعد لأعترف بكل ما نسب إلي من طرفكم لتحكموا علي بالإعدام وتهنأوا بجزائركم اليهودية كما وصفها عبد القادر. أما إذا كان غرضكم معرفة الحقيقة فأنا مستعد أن أكتبها لكم كما هي دون الحاجة إلى كل هذا.

أجابني وهو ينظر إلى المهندس: الآن أصبح كلامك واضحا ويمكننا أن نتكلم بلغة واحدة، ثم انصرف إلى الغرفة المجاور وعاد و في يده حزمة من الأوراق التي وضعها أمامي وقال أريدك أن تقرأ هذه المحاضر أولا وتبدي لي رأيك فيها. وعلى ضوء ذلك سنحدد وجهة التعامل معك. والأحسن لك أن تفيدني بكل ما تعرفه عن محتوى هذه المحاضر. فقلت: إطمئن، سأفعل وإن كنت لا أعتقد أن الحقيقة ستُغيِّر من الأمر شيئا.

كانت المحاضر تحتوي على كل كبيرة وصغيرة تتعلق بحياة الضباط وضباط الصف المعتقلين وفيها اعترافات مضحكة لعرفاء وجنود خطّطوا لقلب نظام الحكم و تآمروا مع الجبهة الإسلامية لنشر التقتيل في أوساط المواطنين والقوات المسلحة منذ سنة 1988 (قبل ظهور الجبهة) وغير ذلك من الكلام الذي لا

يصدقه عاقل وكأن الوقائع تتعلق بدولة الطوقو أو جزر القمر. كما كانت فيها تفاصيل عن اللقاءات التي جمعتني بالسعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي وفيها ذكر لضباط غافلين لا علاقة لهم بهذه الأمور بتاتا. ولكن تلك التفاصيل المتناثرة في أبعاد الزمان والمكان والحال، صِيغَتْ بطريقة تظهرها في شكل مؤامرة لقلب نظام الحكم. ولكن محرّري المحاضر نسوا أن يغيروا التواريخ ويوزعوا الأدوار على المتهمين بطريقة تنسجم مع ما طبخوه، فبقيت على أصلها المتناقض. فكان القائد المفترض للكتيبة المكلفة بالاستيلاء على مقر الإذاعة والتلفزيون خلال إضراب الجبهة مثلا، متربصا في موسكو في ذلك الوقت. وكان أغلب الضباط المعتقلين أقدم مني رتبة و خدمة في الجيش ولم أكن أعرف عن علاقتهم بالسعيد مخلوفي شيئا، فضلا عن التآمر معهم على انقلاب عسكري. أما ضباط الصف فرغم كونهم ممن سبق لي تدريبهم وقيادتهم إلا أن اثنين منهم فقط سبق لهم إثارة الموضوع معي في مقابلة شخصية وتصريحاتهم تدل على أنني حذرتهم من التواصل مع المدنيين أو أخذ المبادرة في التمرد... إلى غير ذلك.

ومنذ أن قرأت المحاضر استقر في ذهني أن جهاز المخابرات قرر تدراك فشله في ضبط مسار الأحداث من خلال تقديمي قربانا للقيادة العسكرية بتصفيتي جسديا، وأن الغرض من حملة الاعتقالات السرية ليس إفشال انقلاب محتمل من طرف العسكريين المعتقلين وإنما هو السعي لتعزيز شرعية الانقلاب المجنون الذي تورط فيه وزير الدفاع وبطانته خدمة لفرنسا، والتمترس خلف اتهام قيادة الجبهة الإسلامية بالتآمر مع العسكريين المعتقلين للاستيلاء على الحكم بالقوة. وبناء على هذه القناعة عزمت على الثبات على ثلاثة مبادئ في مواجهة التحقيق:

1 ـ أن لا يتضرر من هذه القضية من لا علاقة له بها خاصة قيادات الجبهة الإسلامية باعتبارهم المستهدف الأساسي من طرف جهاز المخابرات.

2 ـ أن أضع القيادة العسكرية في الصورة الحقيقية للموقف ما دامت الأزمة في بدايتها و أقيم الحجة على المخلصين من عناصرها بتقديم الدليل على حقيقة المؤامرة، لأنني إلى ذلك الحين كنت أراهن على استحالة أن تتواطأ القيادة العسكرية كلها على الخيانة العظمى.

3 ـ استدراج المخابرات إلى فكّ الحصار عن القضية والكشف عنها بأعترافي الكامل بكل الاتهامات الموجهة إلي دون التنبيه إلى ما فيها من تناقضات وإغرائها بتقديمي إلى المحاكمة بملف ثقيل.

وهكذا استرسل بعض الضباط في ذكر أسماء الضباط من مختلف الأسلحة عشوائيا لتفادي الهلاك تحت التعذيب و كان جهاز المخابرات في كل مرة يعتقل ضباطا جددا لا علاقة لهم بالإسلاميين بتاتا مما أوقع القيادة العسكرية في حرج شديد ونبّهها إلى الانزلاق الذي دفعها إليه جهاز المخابرات، خاصة بعد

تمرد مجموعة من ضباط الصف التابعين لفوج الصاعقة الرابع المتمركز في ثكنة بني مسوس المحاذية لمقر المديرية العامة للمخابرات نفسه ليلة 12 مارس 1992 وتمكنهم من التحصن بجبال الزبربر على مشارف العاصمة وإصدارهم لبيان توعدوا فيه القيادة بالانتقام وحرضوا فيه زملاءهم على التمرد. فاتخذ وزير الدفاع قرارا بوقف الاعتقال فورا وأصدر منشورا وزاريا يوهم فيه العسكريين بأن النقيب أحمد شوشان والضباط المعتقلين معه موقوفون على ذمة التحقيق أمام مجلس تأديب عسكري وسيعودون قريبا إلى وظائفهم ، و قد أكد ذلك وزير الدفاع السابق نزار خالد في إفادته أمام محكمة الجنح بباريس في 3 جويلية 2002.

فكان أول ما فعلته في اليوم السابع من الاستنطاق هو إقراري بالمسؤولية على كل ما تضمنته تلك المحاضر من تفاصيل. وكان لهذه الخطوة أثر كبير في وجهة التحقيق حيث تم تحويلي بعد ذلك من غرفة الاستنطاق إلى غرفة العمليات وطلب مني المقدم ناصر تحرير اعترافاتي بخط يدي ففعلت ذلك خلال خمسة أيام. وكان الرائد جرو الذيب جاب الله يراجع ما أكتبه في كل مرة و يطلب مني تعديله وفق ما ينسجم مع تصوره لمجريات التحقيق ويحاول إقناعي بأن مراجعاته قائمة على ما لديه من معلومات عن الإسلاميين والتي يستقيها من منظومة الإعلام الآلي في قاعة العمليات. وهي شبكة كمبيوترات مزودة بطابعة وأجهزة تلكس تستقبل الرسائل على مدار الساعة. وكان من بين ما علمته بهذه المناسبة أن عناصر الهجرة والتكفير متابعين بدقة من طرف المخابرات. وأن المعلومات الشائعة عنهم لدى المواطنين غير صحيحة. حيث ما زال الهاشمي سحنوني على رأس قائمتهم وأن التوبة المعلنة من طرف هذه العناصر ليست حقيقية. كما أن جماعة الأفغان الجزائريين تخضع لنفس النظام وأن عددهم حوالي 760 عنصرا. وقد قرأت بنفسي ملف أحدهم جاء فيه في القسم المخصص للعلاقات وأماكن التواجد في الجزائر: (وهو يقضي أغلب وقته في بيت عمته الكائن في العنوان... والتي تربطه علاقة عاطفية بابنتها وهي محل ثقته الأول). ومن أهم ما استفدته في هذه المرحلة هو اكتشافي للاستثمار البشري الذي قامت به المخابرات الجزائرية في حرب أفغانستان حيث كانت تلك الحرب حماما حقيقيا من حمامات التزكية للجواسيس المكلفين باختراق الحركة الإسلامية والتحكم في توجيهها.

وبعد أن اطمأن المحققون إلى الوجهة التي أخذها التحقيق وركزوا على إثبات إدانتي كقائد للانقلاب اقترحتُ على جرو الذيب جاب الله كتابة رسالة أوجهها إلى وزير الدفاع اللواء نزار خالد أوضح له فيها أمورا مهمّة لا تعنيني كشخص ولكنها تعني مستقبل الجيش الوطني الشعبي وتداعيات الأزمة. فزودني بعد الانتهاء من صياغة المحضر بأوراق وقلم وأمر السجان بإضاءة زنزانتي. فسوّدت رسالة مطولة إلى وزير الدفاع وبيضتها قبل يوم من مغادرتي مركز الاستنطاق يوم 18 مارس 1992. وقد ضمنتها نقاطا عديدة منها:

1- أنني لا أكتب الرسالة استجداء للعفو ولا تراجعا عن موقفي المعارض لقرار القيادة وإنما استكمالا لواجب النصح وإبراء لذمتي.

2- أن قرار القيادة تجاه الأزمة السياسية خاطئ يجب عليها التراجع عنه بالطريقة التي تراها مناسبة وإلا فإنها ستتحمل المسؤولية على ما تؤول إليه الأوضاع كاملة، و أن إصرارها على التمادي في هذا المسلك الدموي خيانة لعهد الله والشهداء وعناصر الجيش الوطني الشعبي ليس لها فيه عذر. كما أن هذا القرار لا يعكس الكفاءة المهنية والحنكة السياسية لضباط الجيش الوطني الشعبي.

3- أن ما قمتُ به من اتصالات مع السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي اجتهاد ما زلت مقتنعا بجدواه اقتضته المصلحة العليا للجزائر والحرص على شعبية الجيش ووطنيته. وأن الغرض منه هو حقن دماء الجزائريين مدنيين وعسكريين. مع التأكيد على استعدادي للقضاء على القيادة العسكرية لو تيقنت من أن ذلك يضمن لباقي الشعب الجزائري السّلم والاستقرار و ينهي الأزمة.

4- أنني مستعد للتضحية بحياتي متطوعا وبكل رضا إذا كان ذلك يمكّن القيادة العسكرية من تداركها للموقف وإعادة الأمور إلى نصابها.

5- إن تقديري الميداني للموقف انتهى إلى استحالة انتصار الجيش الوطني الشعبي في هذه الحرب المعلنة على شريحة واسعة من الشعب حتى لو ساعده فيها الحلف الأطلسي وحلف وارسو مجتمعين وحتى لو استعمل فيها السلاح النووي. وأن أقصر طريق للانتصار فيها هو إطفاء نارها قبل أن تشتعل. وهذا ما زال ممكنا ويسيرا إذا توفرت الإرادة المخلصة. والذي دفعني إلى هذا الاستنتاج هو معرفتي كمحافظ سياسي بمعدن الجمهور الجزائري البسيط الذي عشت في نفوس الآلاف من شبابه ومعرفتي كضابط ميداني بطبيعة أرض الجزائر المنحازة للمظلوم. وسردت مشاهد من الواقع ذكرت منها:

أ- كنت في جلسة عمل مع الرائد رشيد كواشي قائد القطاع العسكري ببسكرة بمناسبة صياغة مقترح الناحية العسكرية الرابعة المتعلق بإصلاح الدستور سنة 1984. وكانت كتيبتي تنفذ مسيرا ميدانيا عبر جبال القنطرة. وبعد انتهاء الجلسة أردت الالتحاق بجنودي. فحدّدت مكان تواجدهم تقريبيا ورافقني الملازم الأول بن عامر بن جانة بسيارة لندروفير إلى سفوح السلسلة الجبلية. ورغم أن عدد أفراد الفوج المتحرك كان يفوق 500 فردا بكامل عدتهم وكان الجو صحوا فإنني لم أستطع رؤيتهم إلا بعد استعمال نظارة الميدان وبعد جهد، وكأنهم بعوضة حطت على ظهر فيل. فتساءلت يومها: ماذا لو كان عددهم عشرة من جنود العدو؟ وماذا لو كانوا يتحركون في عمق جبال الأوراس؟ عندها تيقنت أن الجزائر بتضاريسها بلد مشجع على التمرد والثورة وأن على المعنيين بأمن الجزائر واستقرارها أن يحرصوا على تجنّب

أسباب التمرد ابتداء واحتوائه إذا تعذر ذلك في أضيق دائرة ممكنة قبل استئصال نواته بطرق قتالية مبتكرة فعّالة. لأن احتياطي العالم كله من المتفجرات لا يكفي لمطاردة مجموعة صغيرة في منطقة كهذه بالطرق القتالية المعهودة. (و قد قمت منذ ذلك الحين بناء على هذا التصور بتقديم مقترحات من أجل ترقية مستوى الأداء القتالي للقوات الخاصة، ابتداء من جزأرة برامج التدريب وتعريبها بعد أن كانت روسية محضة حتى في الجانب المعنوي والسياسي من التكوين). وأرشيف مدرسة القوات الخاصة كفيل بإثبات ذلك.

ب- كان اليوم جمعة وكانت الساعة تشير إلى الواحدة بعد الزوال تقريبا وكنت أهم باجتياز الطريق المؤدي إلى ساحة الشهداء بالعاصمة.... أوقف شرطي المرور السيارات وأذن لنا بالعبور وكان من بيننا غلام في الثالثة عشر من العمر تقريبا، يحمل سجادة كأنه متوجّه إلى المسجد. وبعد اجتيازنا الطريق، نهره شرطي من عناصر التدخل السريع المنتشرين على طول الرصيف قائلا: إسمع! ممنوع الصلاة خارج المسجد هل فهمت؟ إذا صليت في الطريق سأقتلك... توقف الغلام فجأة والشرر يتطاير من عينيه غضبا وهو يردد: تقتلني؟ أنت تقتلني؟ هيا!! أقتلني إذا كنت رجلا!.. ثم نشر سجادته على الرصيف وبدأ يصلي. وتوقف المارة وكادت الأمور أن تتأزم لولا تدخل بعض المواطنين الذين أحاطوا بالطفل حتى أكمل صلاته وانصرف. علمت بعد ذلك أن الحكومة أصدرت قانونا يمنع الصلاة خارج حدود المساجد. وهذا إجراء يمكن تفهمه، على عكس الاستفزاز الصادر عن الشرطي المتحفز للشرّ... ولكن سلوك ذلك الطفل كان نذيرا غير مقصود منه لكل من يعنيه الأمر مثلي بأن التمادي في التهديد والاضطهاد من طرف أجهزة الأمن سيفقد الناس طعم الحياة. وعندها ستجد الدولة نفسها في مواجهة مواطنين لا يهمهم أن يقعوا على الموت أو يقع الموت عليهم. فهل يتمنى عسكري شريف أن تؤول الأمور في وطنه إلى هذه النهاية؟ وما جدوى وطنية الجيش وشعبيته إذا أعلن الحرب على شعبه ومؤسسات وطنه؟ إن كل المؤشرات تدل على أن هذا ما قامت به القيادة العسكرية إلى حد الآن، وأن الاستمرار في هذا التوجه سيكون على حساب الفعالية القتالية للجيش وتنامي روح الانتحار لدى الشعب.

6- أن أغلبية الضباط المرؤوسين غير متحمسين لتنفيذ مشروع القيادة العسكرية وسوف يقتصر عملهم على التنفيذ الحرفي تجنبا للعقوبة دون تبني المهمة أو المبادرة لإنجاحها. وهو ما يجعل الوضع الأمني معرضا للانتكاس في أي لحظة مهما كان حجم الإنجازات ويفرض على قيادة الجيش تبني رد الفعل بدلا من العمل العسكري المخطط والتورط في حرب أهلية تهلك الحرث و النسل.

7- أنني أتعهد شخصيا بالتكفل بالقضاء على أي تمرد مسلح على الدولة الجزائرية مهما كان توجهه إذا ما توصلت القيادة العسكرية إلى حل توافقي للأزمة يشترك فيه الرئيس الشاذلي بن جديد وقيادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ (ويمكن لوزير الدفاع أن يتأكد من جدية ما أقول بالعودة إلى القيادة الميدانية التي سبقت لي الخدمة معها).

8- بعد أن اقترحت على القيادة إجراءات لتصحيح الوضع حملتها المسؤولية الكاملة على كل ما يترتب عن التمادي في حربها ضد الشعب.

وقد جاءت الرسالة في أكثر من عشرين صفحة تضمنت استطرادات كثيرة توضح وجهة نظري وتبرهن على أن تقديري للموقف قائم على دراسة ميدانية عسكرية احترافية ودقيقة ولم أعتمد في موقفي من الأزمة كما ادعاه اللواء خالد نزار في أكثر من تصريح على قناعتي الإسلامية الراسخة. وقد أثبتت الأيام أن موقفي كان انتصارا لكرامة الشعب الجزائري وحقن دم أبنائه دون تمييز من أي نوع.

قبل يوم من مصادقتي على محاضر الاستنطاق ألحق بزنزانتي أحد أنصار الجبهة الإسلامية. وهو طالب جامعي من مدينة الونزة اسمه مشري إبراهيم . وقد بدا مندهشا من حالتي النفسية و معنوياتي المرتفعة رغم ما كان يسمعه عني من بقية المعتقلين. ولما استأنس بي قص عليّ قضيته. لقد عرّفه قريبه وهو مساعد عامل في الحرس الجمهوري بمساعد متقاعد آخر، أياما قبل موعد الانتخابات المقررة في ديسمبر 1991. وقد سلّمه المساعد المتقاعد مخططا هندسيا لمباني معزولة وطلب منه الاجتهاد في وضع خطة لنسفها بطريقة عِلْمية. ورغم أنه لم يفهم شيئا عن الموضوع ولم يبدأ البث فيه إلا أنه وجد نفسه في اليوم التالي معتقلا ومتهما بالمشاركة في تفجير إقامة الرئيس بعنابة ومتلبسا بما اعتبر المخطط العمراني لإقامة الرئيس بحوزته. وقد طلب منه الضابط الذي استنطقه تسجيل اعترافه بأن قريبه العسكري قدم له المساعد المتقاعد وأن الأخير سلمه مخطط الإقامة الرئاسية الذي ضبط بحوزته وطلب منه وضع مخطط لتفجيرها ففعل.

ومنذ أن سجل المحضر وصادق عليه مكتوبا منذ أكثر من شهرين لم يتعرض لأي تحقيق آخر ولكنه بقي محتجزا في المركز إلى ذلك اليوم. في حين أن المساعد المتقاعد اعتبر مختلا عقليا وأطلق سراحه. أما المساعد العامل قريب مشري فقد تعرض لتعذيب تنوء به الجبال حسب قوله والظاهر أنه فقد إحدى عينيه دون أن يعترف بالتّهم الملفقة ضده وبقي تحت التعذيب إلى أن أعلن الشاذلي عن استقالته يوم 11 يناير 1992 فكفّوا عن تعذيبه و نقلوه إلى العلاج. وقد وعدوهما بالإفراج عنهما بعد الشفاء التّام من آثار التعذيب. ومن خلال ما وضّحه لي هذا الطالب من تفاصيل لا أذكرها الآن كلها، تبين لي أن عملية التفجير كانت مبرمجة من طرف دوائر في السلطة لاغتيال الرئيس إذا رفض الموافقة على دوره في مسرحية

الاستقالة وقد كان مشري إبراهيم وقريبه الضحيتين المفترض اعترافهما بالجريمة أمام الرأي العام للتغطية على المجرم الحقيقي. ولكن هذا السيناريو البديل أصبح لاغيا ولا حاجة إليه بعد استسلام الرئيس لإرادة خالد نزار. فرجّحتُ أن يُطلق سراح مشري وقريبه بعد حين. ولذلك فقد سلَّمت له مسودة الرسالة وقرأتها عليه راجيا منه إن كتبت له النجاة أن يكون شاهدا على الحقيقة في يوم من الأيام.

وفي اليوم الذي صادقت فيه على محضر الاستنطاق أحضر جرو الذيب[53] معه ضابطين برتبة ملازم سبق لي أن دربتهما وبقيا معنا يستمعان إلى آخر مراجعة للمحضر. وبعد أن انتهينا قدمني إليهما قائلا: هل تعرفان حضرة النقيب؟ قالا: نعم لقد كان المدير العام للتكوين البدني العسكري والرياضي في الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة. قال: هل توقعتما أن تجداه هنا؟ قالا: أبدا... مستحيل أن يكون النقيب شوشان وراء ما يحدث. قال: كيف يظهر لكما وهو بين أيدينا. هل يستطيع أحدكما أن يستنطقه إذا كلفته بذلك؟ فقال أحدهما: عليّ أن أعيد التدريب يا حضرات لأنني لم أعد أفهم شيئا. هل كنت تخدعنا يا حضرة النقيب؟ الحمد لله أن القيادة قبضت عليك. فأجبته قائلا: أنت ما زلت صغيرا على فهم هذه الأمور أيها الملازم، إحرص دائما على الاستفادة ممن هو أقدم منك. أما ما تعلمته مني فيكفيك أن تعلم بأن القيادة تتمنى أن يتعلمه كل ضابط في الجيش. وعندما أخرج أنا من هذا المكان سيؤكد لك قائدك ما قلت ولن يملك أن يقول لك غير ذلك.

ومن سوء حظ ذلك الملازم أنه وجد نفسه معي وجها لوجه بعد ثلاث سنوات في يوم 31 مارس 1995 داخل المصفّحة التي اختطفت فيها من سجن الحراش على أيدي المخابرات. وكانت بيننا دردشة سأعود إليها في حينها.

---

[53] النقيب جرو الذيب جاب الله من مواليد تبسة التحق بنفس الدفعة التي انتمي إليها سنة 1978 (دفعة الرائد المجاهد عبد الرحمان بن سالم). متخصص في الدفاع الجوي تخرج بعدي بستة أشهر برتبة ملازم يوم 5 جويلية 1981 التحق بمديرية أمن الجيش في نهاية التسعينات و كان أحد نواب المقدم بشير صحراوي المدعو عثمان طرطاق في مركز التعذيب بين عكنون. أحيل على التقاعد برتبة عقيد سنة 2004 و لكن أُعيد تجنيده من جديد بعد عودة طرطاق سنة 2010 و قد تم تكليفه بملف الجنوب و هو الساعد الايمن للواء بشير صحراوي المدعو طرطاق.

في المدرسة التطبيقية لتدريب ضباط الاحتياط بالبليدة

كانت الأمور على الأرض تتطور بسرعة مذهلة. فبعد مرور أسبوع على اعتقالنا، وفي ليلة 12 مارس 1992 تمردت أول مجموعة من القوات الخاصة. فقد تمكن الرقيب الأول مولاي علي ومعه ثلاثة عشر من ضباط الصف بالتعاون مع حسن حطاب و عبد الكريم بن زرقة من الانسحاب من فيلق الصاعقة الرابع المتمركز في ثكنة بني مسوس التي يقع في محيطها مقر القيادة العام للمخابرات. وقد استطاع أحد عشر منهم اختراق الأطواق الأمنية المختلفة والتحصن بجبال الزبربر فيما وقع اثنان منهم في قبضة المخابرات ومعهم سائق مدني اسمه زنيتر محمد وكانت بحوزتهم عدة قتالية أذكر منها قاذفين للصواريخ المضادة للدبابات (رب ج - 7) و معها ستة قذائف ورشاشين متوسطين مع ستة آلاف طلقة وأحد عشر مسدسا رشاشا من نوع كلاشينكوف ومعه ستة عشر ألف طلقة متنوعة وعشرات القنابل اليدوية ونظارات ميدان ومسدسات شخصية. وسأعود لتفاصيل هذه العملية في وقتها إن شاء الله. كما تزامن هذا التمرد مع تمرد ضباط صف من مدرسة الصحة بسيدي بلعباس، وتشعبت بجهاز المخابرات عمليات التحقيق واتسعت رقعة الاعتقالات وتسارعت دون أن يظهر في الأفق ما يدل على احتوائها. فقررت القيادة العسكرية الوقف الفوري للاعتقالات والتعامل مع القضية بطريقة مختلفة. فكان أول ما قامت به هو تحويل أربعة وعشرين منا إلى سجن المدرسة التطبيقية لضباط الاحتياط بالبليدة وتهيئة الظروف المناسبة لزيارتنا من طرف وزير الدفاع اللواء نزار خالد الذي أصدر منشورا يوضح فيه أن التحقيق معنا جار في ظروف حسنة وأنه سيطلق سراحنا قريبا. ولكن تدهور صحته المفاجئ وحاجته إلى السفر حالا دون ذلك وألغيت الزيارة. وجاءتنا التعليمات للاستعداد لمقابلة قائد الأركان اللواء قنايزية عبد المالك وكان في انتظاره معنا المقدم الجيلالي بشيشي مدير المدرسة والرائد عبد القادر المدير الجهوي لأمن الجيش بالبليدة وقد تأثرا كثيرا لمعرفتهم الجيدة بنوعية الضباط المعتقلين خاصة و قد كان الأول مدرسا لمادة التكتيك و الثاني رئيسا لمكتب أمن الجيش بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال. وحضنا المقدم بشيشي على الصراحة مع قائد الأركان وحاول جهده أن يكون شريفا في أداء مهمته كعسكري مسؤول. ورغم أنه لم يقدم لنا شيئا خارج الإطار المسموح له به من طرف القيادة، إلا أنه كان ضابطا محترما لنفسه وجديرا بالتقدير. وبعد انتظار طويل جاء الخبر في آخر المساء بإلغاء الزيارة إلى أجل غير مسمى ووضعت المدرسة في حالة استنفار قصوى رغم أن معاملتنا بقيت على حالها خاصة وأن ضابط الأمن الملحق بالمدرسة كان من طلابي السابقين وصهرا لأحد جيراني السابقين – النقيب أوبشير محمد- وكان ضابطا عاقلا اسمه العائلي بوزيان، فقضينا أياما أقل ابتلاء قياسا بمعاناتنا في مركز الاستنطاق بن عكنون.

وفي مساء اليوم الأخير من شهر مارس 1992 اقتحم علينا السجن مجموعة من ضباط مركز الاستنطاق ببن عكنون وكان من بينهم الرائد عبد القادر غانم و عبد النور المزابي وحاولوا ترويعنا بالتهديد وضرب بعض الضباط و ضباط الصف رغم مناشدتهم من طرف الضابط المكلف بحراسة السجن بوقف استفزازاتهم، فدخل معهم بعض ضباط الصف و الطلبة الضباط في معركة انتهت بانسحابهم لأنهم كانوا قلّة. وطلبني الرائد عبد القادر غانم فخرجت إليه إلى مدخل السجن. فقال لي بنبرة مليئة باللؤم والتشفي: تمنّيتُ أن يكون عندك في الدنيا ما تكافئني به على البشارة التي أنقلها إليك. ولكن لا بأس حتى إذا كافأتني في الآخرة سأقبل ذلك منك... المهم أن الضربة الصحيحة نزلت على رأس أكبر من رأسك. لقد عزلنا العميد محمد العماري (الشيكور انتاعكم) وهو الآن تحت الإقامة الجبرية وعيّنّا العميد خليفة رحيم مكانه. ثم أضاف: ألم أقل لك أننا نحن الذين نحكم وأن بوضياف هو ربنا؟ والله ما رضي بوضياف برأس أقل من جنرال... الرؤوس الصغيرة لم تملأ عينه... والله ما تهنّا (ما هَنَأَ له بال) حتى تقربنا له برأس العماري... لا بد أنك مرابط ودعوات والديك هي التي نجتك من الإعدام.

أذهلني الخبر فبقيت أنظر إليه وهو يتحدث و أحسست كأن بوصلة إدرا كي قد تعطلت... ثم تداركت نفسي وحاولت التعامل مع الخبر على أنه من قبيل الحرب النفسية لهذا الفضولي الخبيث. وقلت له ببرود: لا تفرح كثيرا فقد يكون الدور عليك في المستقبل لأن في جزائركم كل شيء ممكن. وانصرفت إلى داخل السجن. وقد تأكد لي لاحقا أن ما قاله الرائد عبد القادر كان صحيحا عندما علمت أن العميد خليفة رحيم عُيِّن رسميا قائدا للقوات البرية خلفا للعماري ووضع الأخير تحت تصرف وزير الدفاع.

الجزء الخامس

الانزلاق إلى حمام الدم

السجن العسكري ببشار

اختلاق الأزمة الأمنية (تفجير المطار نموذجا)

المقابلة الأولى مع العميد أحمد قايد صالح قائد الناحية العسكرية الثالثة ببشار.

مقابلة قائد أركان الجيش الوطني الشعبي اللواء قنايزية عبد المالك

التمرد الأول في صفوف الجيش

السجن العسكري ببشار

صدرت التعليمات بتحويلنا إلى السجن العسكري ببشار. وتم ذلك جوا من مطار بوفاريك العسكري في ظروف أمنية متوترة وكان الرائد عبد القادر مكلفا بملف النقيب شوشان وجماعته. ولذلك فقد لازمني طوال الرحلة وأكد لي بأنه لولا البلبلة التي أحدثها اعتقالي في صفوف الجيش لما خرجت من مركز التعذيب حيّا. وهددني بقتلي داخل السجن العسكري إذا حاولت إثبات براءتي من التهم المنسوبة إليّ أو التراجع عن الإفادة التي وقعت عليها في محضر الاستنطاق. وبقي على هذه الحال حتى انتهينا من محاضر الاستماع الأولى أمام قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية ببشار.

وصلنا إلى مطار بشار العسكري ونقلنا مباشرة إلى المحكمة العسكرية فوجدنا وكيل الجمهورية العسكري في استقبالنا ومعه ضابطين احتياطيين برتبة مرشح. وقد أخبرني أحدهما أنه أكمل خدمته، ولولا خوفه من عرقلة إجراءات خروجه لرفض القيام بمهمة قاضي التحقيق في تلك الظروف. وقد كان ضباط الأمن وعلى رأسهم الرائد عبد القادر يهددون المتهمين بالانتقام وإعادتهم إلى مركز التعذيب ويضربونهم حتى يصادقوا على المحاضر بالصيغة التي حررها الجلادون في مركز التعذيب بن عكنون، وقد كان موقف وكيل الجمهورية السلبي تجاه التجاوزات حتى تجاه الضابطين المكلفين بالتحقيق الأوّلي يعزز سطوة ضباط الأمن المرافقين على المحكمة، مما جعلني أرفض حتى المثول أمام قاضي التحقيق في البداية لإجبار وكيل الجمهورية على التدخل. فقابلته في جلسة مغلقة أقنعني خلالها بأننا ما زلنا تحت تصرف المخابرات وأن بإمكانهم نقلنا إلى مركزهم على مستوى الناحية العسكرية الثالثة خارج مدينة بشار حيث لا قانون ولا شهود وأنهم قادرون على نقله معنا إذا لمسوا منه أي اعتراض على سلوكهم. واقترح علي بالمقابل المصادقة على محاضر التحقيق كما هي حتى نصبح تحت مسؤولية المحكمة ووعدني بأنه سيبذل كل ما في وسعه لتمكيننا من حق الدفاع عن أنفسنا و الاتصال بالقيادة العليا إذا طلبنا ذلك. وهكذا بقينا محشورين يومين في قاعة المحكمة نقلنا بعدهما إلى السجن العسكري حيث وجدنا صندوقا حديديا كبيرا ينتظرنا في ساحة جانبية من السجن تكدسنا فيه أكثر من شهرين لا نرى النور إلا نادرا إلى درجة أن لا أحد من نزلاء نفس السجن شعر بنا. فاخضرَّت لحومنا وشحبت أجسامنا. وكنا في البداية 63 ضابطا وضابط صف ثم تلاحق المساجين بعد ذلك مدنيين وعسكريين حتى تجاوز عددهم المئتين وضاق بهم الصندوق ولم يجدوا مكانا ينامون فيه.

لقد تمكنا من تسخير كل صغيرة و كبيرة من أجل تخفيف وطأة السجن على أنفسنا. فاتفقنا على تعيين أكبر الضباط سنًّا ليكون أميرا علينا ونظمنا كل شؤوننا داخل الصندوق ولذلك فإن الأثر الكبير

كان على أجسادنا نظرا لسوء التغذية وحاجتنا إلى الماء والشمس والحركة أما معنويا فقد كان الجميع على مستوى عال من التوكل على الله والثقة بالنفس.

كانت تلك الظروف فرصة ثمينة بالنسبة لي، تعرفت فيها على وجوه جديدة واطلعت فيها على كثير من التفاصيل التي بصّرتني بحقائق الأمور وساعدتني على التعامل مع الأزمة بكل مسؤولية وثقة على المستوى الشخصي أساسا ومع الآخرين كذلك. و رغم أن تلك الفترة كانت مزدحمة بالمشاهد المتناقضة على مستوى السجن إلا أن مِن أهمِّ ما يجدر بي التعرض إليه مما استفدته في تلك المرحلة الحساسة هو:

- اختلاق الأزمة الأمنية (قضية تفجير مطار هواري بومدين)

- مقابلتان مع القيادة العسكرية على أعلى مستوى.

اختلاق الأزمة الأمنية[54] (تفجير المطار نموذجا)

إلى هذا التاريخ[55] بقيت الأزمة سياسية محضة رغم حملات الاعتقال التعسفية العشوائية ورغم حدوث تمردات داخل الجيش وأعمال عنف محدودة لم يتعد ضحاياها 85 قتيلا بما فيهم 65 مدنيا قتلوا على أيدي الجيش في مجزرة قمار وحدها خلال شهر ديسمبر 1991. ولذلك فقد اعتمدت القيادة العسكرية أسلوب الفوضى الخلّاقة من أجل التحكم في الوضع. فبدلًا من احتواء الأزمة السياسية بالتعامل على قاعدة (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وحصر المسؤولية في إطارها السياسي الضيق، أصرت بدافع من الغرور والطغيان إلى توسيع دائرة التوريط لتشمل شرائح عريضة من المواطنين الأبرياء وبث الرعب في أوساط الشعب. وقد تسبب هذا في تأسيس الأرضية الخصبة للأزمة الأمنية المزمنة التي قصمت ظهر الجزائر والتي بنيت في الحقيقة على ركيزتين رئيسيتين. الأولى هي انتقال عدد كبير من المواطنين إلى السرية خوفا من الاعتقال التعسفي في البداية ليجدوا أنفسهم بعد تعقد الأزمة أمام خيار وحيد هو حمل السلاح ويشقوا بذلك مسلك العنف لمن بعدهم من ضحايا الفزع من إرهاب الدولة بكل أشكاله. أما الثاني فهو أن اعتقال الأبرياء العشوائي تطلب مبررا قانونيا لإضفاء الشرعية عليه ولو شكليّا مما دفع أجهزة الأمن إلى تلفيق التهم الباطلة للمعتقلين وافتعال قضايا لا وجود لها في الواقع فاستدرجوا إلى دوامة التعذيب لانتزاع الاعترافات فلم يستفيقوا من سكرتهم إلا على آلاف من ضحايا الإغتيالات السرية الذين يرمز إليهم اليوم بالمفقودين. وفي نفس السياق توسعت تلك الأجهزة في الربط التعسفي بين الانتماء إلى حزب سياسي أو تيار فكري أو علاقة شخصية وبين الانتماء إلى جماعة مسلحة لتجد نفسها بمئات الآلاف من اللاجئين والمعتقلين والمساجين تتراوح أعمارهم بين سن 14 و 100 سنة ذكورا وإناثا و لا غرابة في ذلك فقد اعتقل شيخ من واد سوف عمره أكثر من 100 سنة لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يمشي ولا يدرك شيئا، بتهمة التهريب وتزويد جماعة إرهابية بالسلاح وقد مات في سجن البرواقية بين أيدينا بعد اعتقاله بأسبوع وقبل أن يقدم للمحاكمة ليكون شاهدا على العبثية التي تم بها تسيير الأزمة. إن هذا الجنون يظهر جليا في حادثة تفجير مطار هواري بومدين التي سأكتفي بسرد ما بلغني عنها من المعنيين بالموضوع أنفسهم وأترك النظر فيها للتاريخ.

---

[54] لم أجد طرفا من الطبقة السياسية الجزائريا حريصا على تفجير الأزمة بل بالعكس كانوا كلهم مستعدين للتنازل من أجل المحافظة على الأمن و السلم باستثناء اللواء نزار خالد وزير الدفاع الذي أصر على أخذ المبادرة من طرف واحد لفرض منطق المواجهة المفتوحة و حاول بكل الطرق و الوسائل تحويل الأزمة من طبيعتها السياسية إلى أزمة أمنية مزمنة.

[55] بداية شهر افريل 1992

في يوم 20 ماي 1992 التحق بنا في السجن مجموعة من المدنيين المتهمين بمساعدة المتمردين من القوات الخاصة التابعين لثكنة بني مسوس بالعاصمة. وكان من بينهم أمير الجماعة المسمى الحاج عراب الذي سأعود إلى الكلام عن شخصيته بتفصيل عند الكلام عن عملية التمرد.

ففي يوم 26 مارس 1992 أُلقِيَ القبض على الحاج عراب و تم تعذيبه ببشاعة اعترف على إثره لأجهزة الأمن بتفاصيل خطة مفترضة لتفجير المطار وعن كل أعضاء الجماعة التي تخطط لهذه العملية بما فيها حسين عبد الرحيم وسوسان ويوسف بوصبيع. ولكنه أخبرهم أيضا بأن الجماعة تنوي فعل ذلك دون التسبب في خسائر بشرية وتريد أن تشتغل على طريقة المافيا الإيطالية باستعمال الهواتف النقالة والمثبتة على السيارات في اتصالاتها وتقوم بعمليات ضد أهداف استراتيجية. واستطاعت أجهزة الأمن بناء على اعترافات الحاج عراب أن تلقي القبض على أكثر من خمسين شابا أغلبهم لا علاقة لهم بالموضوع ولكنها لم تلق القبض على المعنيين الحقيقيين رغم علمها بهم وتركتهم يتجولون بكل حرية بسياراتهم وجوالاتهم دون أن يعترضهم أحد (ولكن دون أن يخبرهم الحاج عراب بأنه كشف مخططهم لأجهزة الأمن). وقد بقيت هذه الجماعة بجميع عناصرها ومن انضم إليهم لاحقا مراقبة من طرف أجهزة الأمن دون أن يشعروا بذلك.

* إلى هنا يبقى السؤال المطروح هو: كيف سمح لهذه الجماعة بتنفيذ تلك العملية البشعة رغم وجود عناصرها تحت الرقابة المباشرة لأجهزة الأمن؟

التقيت بيوسف بوصبيع الذي يفترض أنه هو واضع القنبلة في المطار حسب الرواية الرسمية. كان من المفترض أن ينفذ فيه حكم الإعدام مع رفاقه السبعة حوالي أفريل 1993 ولكن تأجل تنفيذ الحكم فيه هو بالذات لأسباب إجرائية فكان لقاؤنا بطلب منه في عيادة سجن البرواقية أثناء خضوعه لفحص المراقبة الذي يجرى عادة قبل تنفيذ حكم الإعدام ثم تقابلنا بعدها مرارا. وقد بلغه قبل ذلك أنني أدنت عملية التفجير ووصفت المسؤولين على تنفيذها بالمجرمين الأغبياء فساءه كلامي.

قال لي هذا الرجل: رغم أنني سمعت عن مروءتك ممن أثق فيهم إلا أنني لست متأكدا من عدم انتسابك للمخابرات. ولكنني مع ذلك واثق من أمانتك وحبك للخير وأريدك أن تعلم وتخبر من نتوسم فيه الخير من أصدقائك الضباط بأن القنبلة التي انفجرت ليست هي القنبلة التي كنت أحملها وأن المكان الذي انفجرت فيه ليس هو المكان الذي كنت أريد وضعها فيه. القنبلة التي كنت أحملها كانت حشوة بارودية تقليدية الصنع خالية حتى من الشظايا لا يمكن أن تحدث الدمار الذي خلفه التفجير والمكان المقرر لوضعها كان تحت برج المراقبة وليس في قسم الركاب. قلت: وكيف ألقي القبض عليك؟ قال: القي القبض علي

في المطار وأنا أحاول وضع القنبلة. قلت: إذن فقد كنت متابعا. قال: أظن ذلك لأنني منذ أن اقتربت من دورة المياه المحاذية للبرج تم الهجوم علي وأصبت بطلقات نارية ولم أعد أذكر شيئا. ولم أسترجع الذاكرة إلا أمام هيئة الاستنطاق مع حسين عبد الرحيم و سوسان. قلت: وكيف سمحت لنفسك بتفجير مبنى فيه أناس أبرياء، أتعتبر هذا جهادا؟ قال: لقد قلبنا الأمر في هذا طويلا وكان غرضنا لفت انتباه العالم إلى القضية ولذلك فإن الحشوة كانت ستحدث هلعا كبيرا ودخانا كثيفا في المطار ولكنها لم تكن لتتسبب في تدمير المبنى أو سقوط قتلى. قلت: وكيف فكرتم في تنفيذ عملية كشفها النظام منذ شهر مارس؟ وهنا اندهش الرجل وقال: ومن قال لك هذا؟ قلت: هل تعرف الحاج عراب؟ قال: نعم. قلت: ألم يخبركم بأنه كشف مخططكم وبلغ عن أسمائكم؟ قال: لا أبدًا. وهل ذكر أسماءنا؟ قلت: نعم. بل ذكر حتى وضعيات جلوسكم وأنتم تتكلمون عن الموضوع متسترين بالاجتماع من أجل عقيقة المولودة الجديدة لبعض إخوانكم. قال: الآن تيقنت من صدقك. لقد خدعنا من داخل صفنا قبل أن يخدعنا النظام. قلت: وكيف لم تحاولوا التأكد من الأمر طوال هذه المدة بعد أن تم القبض على العشرات من تنظيمكم؟ قال: إنهم لم يكونوا من تنظيمنا ولا يعرفني أحد منهم. ولكن الحاج عراب وفّر لنا مكان الاجتماع في بيته الذي اشتراه بأموال المتبرعين من أنصار المشروع الإسلامي ولم نتوقع أنه كان مهتما بالموضوع لأنه لم يكن يعنيه في شيء. وقد تحفظنا فترة من الوقت ولكننا لم نلمس أية ردة فعل من النظام ضد الأفراد المعنيين بالخطة فانخدعنا. كما أن الجماعة التي خططت للعملية ليست هي التي أخذت المبادرة لتنفيذها. قلت: أتعني أن حسين عبد الرحيم لم يأمركم بذلك؟ قال: حسين عبد الرحيم لم يكن أميرا علي في هذه المرحلة. القرار اتخذ من طرف إمارة الجماعة الإسلامية في الوقت الذي كان على رأسها محمد علال. قلت: وكيف استطعت الوصول إلى المطار؟ قال: لقد رافقني إلى المطار سيد أحمد مراد العريف السابق في الحرس الجمهوري وقد استغل علاقته الشخصية مع عناصر الحواجز الأمنية لتسهيل الوصول إلى المطار. قلت: وهل ألقي عليه القبض؟ قال: لا. قيل لي أنه تمكن من الفرار بعد أن ألقي علي القبض ثم سافر إلى إيران ومنها إلى أفغانستان بعد ذلك. قلت: وهل اكتشف أمره؟ قال: نعم. هو متهم معنا في القضية. قلت: وكيف خرج إذن؟ قال: والله يا سي أحمد لقد بلغني أنه سافر من نفس المطار بعد أيام من العملية وعاد بعد ستة أشهر وتم تنصيبه أميرا على الجماعة الإسلامية بعد ذلك (وهو المدعو جعفر الأفغاني) ولكنني لن أحمّل نفسي وِزْر اتهامه بشيء لأنني مقبل على الله في أية لحظة ويكفيني ما تحملته إلى حد الآن. قلت: أتخاف الله في اتهام شخص مشتبه في أمره ولا تخافه في اتهام شعب كامل بالكفر دون بينة يا يوسف؟ قال: أشهد علي أنني لا أكفر أحدا بعينه ولكنني أكفر النظام الذي يمنع المسلمين من الاحتكام لشريعة الإسلام. قلت: وإذا قلت لك بأن داخل هذا النظام من هو أحرص منك على مرضاة الله والتضحية في سبيل دينه وأقدر على مواجهة الفساد فيه وهم جنود وضباط من مختلف الرتب؟ قال: والله لو تأكد الإخوة من وجود

أمثالكم في الجيش لما تعجلوا في المغامرة بمواجهة هؤلاء الطغاة. ولكن قدر الله وما شاء فعل. قلت: وهل هناك إخوة من جماعتك معنا في سجن البرواقية. قال: نعم ولكن أترك لي فرصة الحديث إليهم قبل أن تكلمهم أنت لأن بعضهم يظنون أنك من ضباط المخابرات وقد يسيؤون الظن بك. ولكن يمكنك الكلام مع جمال العسكري لأنه ابن جنرال في الجيش ولن يتحرج في الكلام معك لأنه شجاع ويعرف كل شيء عن عمل الجماعة.

ورغم أنني التقيت بيوسف في مناسبات أخرى وحدثني بكل ما يعتلج في صدره إلا أنه لم يتمكن من الاتصال ببقية المجموعة إلى أن قتل في أحداث البرواقية في نوفمبر 1994 كما أنني لم أبق طويلا بعد ذلك في سجن البرواقية حيث تم تحويلي إلى سجن الحراش. ولكن مع ذلك فقد التقيت بجمال العسكري وتحدثت معه مطولا وأكد لي كل ما قاله يوسف رحمه الله وبتفصيل أكبر. و عندما علمت ان جمال العسكري استثني من الاستفادة من إجراءات المصالحة سنة 2006على غرار المتهمين في قضايا الإرهاب رغم أنه ابن جنرال سابق و الجميع يعلم أنه لم يتورط في قتل أحد، تأكدت أن السلطة ترفض أن تمكن أي شاهد من المعنيين بقضية المطار من الكشف عن الحقيقة كاملة.

و من خلال هذه المعلومات الموثّقة في محاضر الاستنطاق لدى أجهزة الأمن والتي لا يزال بعض الشهود عليها أحياء ومنهم الحاج عراب نفسه وجماعته يتضح جليا أن أجهزة الأمن كانت تتابع حركات المنفّذين المفترضين بدقة وقد تمكنت من إلقاء القبض عليهم خلال أقل من أسبوع بعد الحادث رغم تواجدهم في أماكن متفرقة من الوطن، بل و اعتقلت اثنين منهم قبل تنفيذ العملية نفسها[56].

* وبقي على التاريخ أن يكشف لنا سر إمهال حامل الحشوة البارودية حتى يصل إلى المطار ثم سر تحولها إلى قنبلة من المتفجرات البلاستيكية الكاسرة شديدة المفعول التي لم تستعملها الجماعات الإرهابية لا قبل هذه العملية ولا بعدها ثم سر إعدام متهمين في القضية مقبوض عليهم قبل تنفيذ العملية بشهور مثل منصوري الملياني.

و من خلال تعليقات بعض الإخوة و الأخوات على هذه الشهادة عبر قناة المصالحة و إذاعة وطني أمثال السيدة أمينة أخت حسين عبد الرحيم و أحد نوابه المدعو جمال رصاف المقيم في بريطانيا و أمير الجماعة الإسلامية المسلحة و مؤسسها عبد الحق لعيايدة ، تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن لهذه العملية مشهدين. الأول حقيقي لم يتم الكشف عنه و لم يتم التحقيق فيه و لا التعرض له من طرف العدالة

[56] تم اعتقال سوسان أسبوعا قبل العملية و اعتقل الملياني قبل ذلك بأسابيع

الجزائرية و لا من طرف الإعلام الجزائري فضلا عن الأمن، و هو أن القنبلة التي انفجرت في قاعة المسافرين هي قنبلة شديدة الإنفجار وضعها إرهابي رسمي معروف الهوية دون أن يعترض طريقه أحد و لم تنشر صورته رغم أن المطار الدولي يخضع لحراسة مشددة من طرف المخابرات و أعوان الأمن و مراقب بالكاميرات من كل زاوية و كان يكفي أن يعرض شريط الكاميرات ليرى كل العالم من الذي وضع القنبلة و فجر المطار. و مع ذلك فإن هذا الإرهابي مازال حيا يرزق و يعيش في ألمانيا و كان تابعا لجماعة إرهابية غير معروفة الهوية التحقت بالجماعة الإسلامية المسلحة بعد العملية حسب تصريحات أمير الجماعة الإسلامية المسلحة في ذلك الوقت عبد الحق لعيايدة بعضلة لسانه في حواره مع نور الدين خبابة صاحب إذاعة وطني في شهر فبراير 2012. فالجريمة الحقيقية إذن لم يتم التحقيق فيها إلى غاية كتابة هذه المذكرة و المجرم الحقيقي حر طليق يتمتع بجميع الحقوق رغم أن إمكانية القبض عليه و إثبات التهمة عليه متاحة لمصالح الأمن الجزائرية.

الوجه الثاني للعملية هو القنبلة البارودية التي حاول يوسف بوصبيع وضعها تحت برج المراقبة و الذي تم القبض عليه بعد إصابته في عين المكان برصاصات قاتلة و تم على أساس ذلك اعتقال حسين عبد الرحيم و جماعته الذين أعدموا رغم أنهم لم تكن لهم علاقة بالموضوع بل لقد تم اعتقال حسين عبد الرحيم بينما كان يجري اتصالات بمختلف الجماعات لمعرفة المسؤول عن العملية، كما أكد ذلك زميله جمال رصاف في شهادة صوتية منشورة في موقع إذاعة وطني.

المقابلة الأولى مع العميد أحمد قايد صالح[57] قائد الناحية العسكرية الثالثة ببشار

(قائد أركان الجيش الوطني الشعبي منذ سنة 2004)

بعد اعتقالنا في شهر مارس تمردت مجموعات من الجبش الوطني الشعبي كما سبقت الإشارة إليه وكان من بينها تمرد مجموعة من الفوج 40 للمدفعية التابع لفرقة المدرعات 40 التي يقودها العميد بوغابة رابح والمتمركزة في قطاع العمليات الشمالي للناحية العسكرية الثالثة كما تمردت مجموعات أخرى من الناحية العسكرية الثالثة. مما جعل العميد أحمد قايد صالح يجمع ضباط الناحية ويتوعدهم بالعقاب الشديد إذا فكروا في التمرد وقال لهم: لو تمرد الجيش كله فإن القيادة لن تتردد في استئجار جيش من الخارج لفرض سلطتها على الجميع. هذا ما نقله لنا قائد أركان فوج المدفعية 40 الذي حضر التجمع قبل أن يعتقل من طرف المخابرات ويلحق بنا في السجن مع المتمردين من الناحية العسكرية الثالثة. وقد سمعه أكثر من ثمانين عسكريا غيري. في هذا الوقت بالذات زارني المبعوث الخاص لوزير الدفاع النقيب الأزهر داخل السجن العسكري وحضر اللقاء الرائدان وكيل الجمهورية العسكري والمدير الجهوي للأمن العسكري وقدم لي النقيب الأزهر عرض وزير الدفاع اللواء نزار خالد. كان العرض متمثلا في صفقة أقوم بموجبها بمساعدة القيادة في اعتقال السعيد مخلوفي أو قتله مقابل أن يطلق سراحي مع كل من معي وتؤمن لي إقامة مكفولة في الخارج مع أولادي على حساب الدولة إن خشيت الانتقام من طرف الإسلاميين[58]. وقال لي: إذا وافقت على العرض فإنك لا تحتاج إلى العودة إلى الصندوق وسنطير فورا إلى العاصمة. وكان ردي صريحا وواضحا حيث قلت: لم يكن أحد من آبائي عميلا لأحد، ولا يمكن أن أكون أنا كذلك. أما الغدر فلو كنت أقبله لنفسي لأظهرت الموافقة على عرضكم وغدرت بكم بعد ذلك انتقاما لما لحقني منكم من الظلم. فأنا معترض على سياسة القيادة في معالجة القضية مبدئيا ولست مستعدا للمساومة على موقفي بأي ثمن.

وقد حاول مدير الأمن العسكري أن يعرِض الصفقة بمبادرة منه دون حضور النقيب الأزهر على النقيب مخلوفي عامر ابن عم السعيد مخلوفي الذي كان مسجونا معي وهدده بالاعتداء على شرف أهله إذا

---

[57] عرفت الفريق أحمد قائد صالح من خلال مواقف سابقة عندما كان قائدا لقطاع العمليات المركزي بين بشار و تندوف سنة 1982 و عندما كان مديرا لمدرسة ضباط الاحتياط بالبليدة حيث حاول نائبه الرائد رشيد التوسط في عملية تجنيد كنت مسؤولا عليها و عندما رفضت التورط معه حاول ابتزازي فرفعت القضية للمقدم أحمد قائد صالح فوبخه و شجعني على موقفي الرافض للفساد.

[58] و هذا رد كاف على الذين يعتقدون بأن خروجي من الجزائر سنة 1995 كان طلبا لحياة أسعد في الخارج أو تهربا من مشقة المواجهة في الداخل. الدافع الوحيد لخروجي كان تجنب التورط في سفك الدماء البريئة التي تعود عليه الجميع أثناء وجودي في السجن و لم يقبلوا التراجع عنه بعد الاتصال بهم.

لم يقبل العرض. وقد بلغني أن النقيب مخلوفي عامر تم اغتياله مباشرة بعد خروجه من السجن العسكري ببشار ولكن لم يتسن لي التأكد من الخبر بنفسي إلى اليوم.

بعد هذا اللقاء و في الأسبوع الأول من شهر ماي 1992 استدعاني قائد الناحية العسكرية الثالثة اللواء أحمد قائد صالح وسألني عن حقيقة الدعوى المرفوعة ضدي وعن أسباب ظاهرة التمرد التي تفشت في قواعد الجيش وأمور أخرى. وقد كان وكيل الجمهورية حاضرا معنا. فبينت له أولا بأن الدعوى المرفوعة ضدي هي حق يراد به باطل. فالوقائع التي تأسست عليها القضية هي ثمرة التسيب التي يعاني منه الجيش الوطني الشعبي منذ سنوات وأنا لست مسؤولا عنها لا من قريب ولا من بعيد. وعلاقتي بالموضوع هي علاقة الضابط المسؤول الحريص على معالجة المشاكل الداخلية للجيش في الإطار الذي يحفظ على الجيش تماسكه وشعبيته ووطنيته وهويته التي ضحى من أجلها ملايين الشهداء. أما الذين اتهموني فهم أؤلئك الذين يريدون أن يحولوا الجيش إلى آلة قمع لا هوية لها ولا عنوان، لذلك يريدون أن يفصلوه عن عمقه الشعبي والوطني فيصبح كالسمكة خارج الماء يتصرفون فيه كما يشاؤون. وقد تم البدء بتصفية الضباط المرؤوسين الموثوقين لدى القيادة ومن ذوي التوجه الوطني كما استهدفت القوات الخاصة التي تعتمد عليها القيادة في حمايتها القريبة ببث البلبلة في صفوفها لتبرير تعويضها بعناصر المخابرات والدرك ليسهل على القيادة السياسية الجديدة تطهير الجيش من كل ما يمت للوطنية ومبادئ ثورة التحرير بصلة. وأنا متأكد من أنك مستهدف شخصيا مع ضباط آخرين.

أما بالنسبة للتمردات فاعلم يا سيادة اللواء بأن العرفاء وضباط الصف بعد الإهمال الذي تعرضوا له والعجز الذي لمسوه في القيادة أصبحوا يبحثون عن البدائل بأنفسهم ولذلك وقعوا ضحية للوضع المتأزم الذي لم يتسببوا فيه فجرفهم تيار التذمر العام في البلاد والذي إذا لم يتم التعامل معه بحكمة فإنه سيأتي على الأخضر واليابس. وهل يجدر بي بعد أن رجعوا إلي للمشورة قبل أن يتورطوا، أن أسلمهم لمن سيؤكد لهم شرعية التمرد بسلوكه الإجرامي. لقد جاءني هؤلاء العسكريون وهم على وشك التورط مع مدنيين في تمرد مسلح وجدوا كل ما يبرره في سلوك القيادة وتعاملها الخاطئ مع الأحداث. فماذا كنت تريد مني أن أفعل؟ أن أسلمهم لمخابرات لا تحسن شيئا غير هتك أعراض الجزائريين وامتهان كرامتهم؟ سيتمرد آخرون غيرهم بعد ذلك ولن يثقوا في أحد... على كل حال، لقد اجتهدت في معالجة هذه القضية بكل تبصر، وما زلت مقتنعا بأنها الطريقة المثلى في معالجة هذه القضية. أما إخلاصي ووطنيتي فأنا لست بحاجة إلى ضباط المخابرات لإثباتهما وأنت سيادة اللواء أولى بمعرفة ذلك. وإن كنت نسيت فما زالت عندي رسالة التهنئة التي تلقيتها منك سنة 1982 عندما كنت رأس السهم في قطاع العمليات الأوسط وطلبت منكم المرابطة في الثغر الأمامي إلى أن ينتهي مشكل الحدود الغربية للجزائر، في الوقت الذي كان فيه الضباط

المتحمسون لقتل المدنيين اليوم يُزَوِّرون شهادات الإعفاء من الخدمة لتجنب البقاء في منطقة العمليات وهم اليوم ضباط سامون يتزلفون للقيادة كأنهم أبطال.

كان اللواء قايد صالح يستمع إلي بصبر جميل ولكن بحذر كبير، وكنت أعرف شخصيته جيدا. وبعد أن بلغت هذا القدر من الحديث تدخل قائلا: عجبت لأمرك، ألم تكن تثق في قيادتك؟ ألم تقل أنك تثق بي أنا شخصيا؟ قلت: ومازلت أثق بك وبكل المخلصين[59]. قال: فلماذا لم تتصل بي عندما علمت بهذه الأمور الخطيرة وتعفي نفسك من هذه المسؤولية؟ قلت: لقد عرفتك وأنت برتبة رائد[60] وكنت مستعدا لتنفيذ أوامرك دون نقاش وأخبرك بكل شيء دون تحفظ لأنني كنت مقتنعا بقدرتك على حمايتي وتحمل المسؤولية على الأوامر التي تصدرها. أما اليوم فأنا متأكد بأنك لا تستطيع أن تشفع حتى لنفسك وأنت برتبة لواء لأن اسمك مكتوب بقلم الرصاص كما أكد لي ذلك ضباط الأمن في مركز الاستنطاق. وهذا الأمر لم يكن خافيا على أحد على كل حال. فكيف تريدني أن أقامر بحياة شباب أبرياء وضعوا ثقتهم في؟

صمت اللواء قليلا ثم قال وهو يتأهب للنهوض: مع أنني أتفهّم الظروف المحيطة بقضيتك فإن ما وقعت فيه أنت بالذات يا شوشان خيانة للثقة التي وضعتها القيادة فيك. لقد كنت أتمنى أن تُتاح لي فرصة زيارتك وأنت قائد ناحية عسكرية بعد تقاعدي من الخدمة واستمتع بالحديث معك عن ذكريات 1982، ولكن للأسف خاب ظني فيك والظاهر أنك ستقضي باقي حياتك في السجن، هذا إذا لم يعدموك. قلت:

---

[59] نعم لقد كان احمد قائد صالح و كثير من الضباط السامين على قدر مقبول من الوطنية و الإخلاص إلى سنة 1992 و لولا الإستقطاب المجنون بين وهم الخلافة الراشدة و حلم الجزائر الفرنسية الذي ألغى فضاء الجزائر الحقيقية لكان بالإمكان احتواء أولئك الضباط و تجميع الأغلبية الساحقة من الجزائريين حول المشروع الوطني الذي استشهد من أجله رجال الجزائر و حرائرها. و لكن الاستقطاب الجامح في ذلك الوقت أفقد الناس عقولهم فانقسمت الجزائر إلى معسكرين ليس على أساس الدين و لا الهوية و لكن على أساس المصالح و الطموحات و تحولت الأزمة من أزمة نظام سياسي إلى أزمة اجتماعية أمنية و تفاقمت إلى أن أصبحت قبل سنة 2000 أزمة مزمنة متعددة العقد يستعصي على الحكماء حلها. و الله المستعان.

[60] كان ذلك سنة 1982 أثناء قيامي بمهمة الحراسة الأمامية لفيلق الصاعقة 12 المكلف آنذاك بتطهير الحدود الجزائرية المغربية من التواجد الأجنبي. و قد كانت فترة مليئة بالذكريات و المغامرات. و قد اضطررت مرة لإجبار الطائرة المروحية التي كانت تقل العقيد محمد بتشين و الرائد شلغوم عندما اخترقت المجال الجوي لقطاع العمليات المركزي التابع للقائد صالح ؛ و وقعت اثناء ذلك ملاسنة بين الرائد شلغوم و الرقيب الأول محمد بلعجيمي الذي كلفته بالمهمة . و رفضت السماح لهما بمغادرة موقع تافاقونت رغم تقديمهما لنفسيهما حتى حضر الرائد أحمد قائد صالح. فطلبا منه معاقبتي على تعريضهما للخطر. فكان رده : ربما سأعاقبه لأنه لم يفجر طائرتكما في السماء. و بعد أن اطلع على الظروف الصعبة التي نعيشها في ذلك الصيف القائظ أمر فورا بتزويدنا بكل ما يسهل علينا الحياة الميدانية. و قد عاد إلينا بعد أيام بمناسبة عيد الأضحى و وزع علينا هدايا و حلويات لرفع معنوياتنا. أنا أذكر هذا إنصاقا لهذا الضابط الذي كان يحتقر ضباط فرنسا حتى و لو كانوا أقدم منه رتبة و منهم نائبه في ذلك الوقت الرائد مخازنية. و لكنه تحول إلى عبد مطيع لنزار بعد أن أصبح جنرالا.

أنا أيضا كنت أتمنى أن يتحقق ذلك ولكن ليس على حساب الشرف العسكري. قال وهو ينصرف: لم أتوقع أن يأخذ مني اللقاء كل هذا الوقت وسأعود للحديث معك في وقت لاحق.

دامت المقابلة ساعة كاملة تقريبا تأكدت خلالها من أن الطرف الحريص على تقديمنا قربانا للقيادة هو جهاز المخابرات تحديدا للتغطية على فشله في تقدير الموقف وتوريط القيادة في هذه الأزمة. واستقر رأيي على التعامل مع الوضع بكل إيجابية. فنصحت كل العسكرين بتجنب لغة التحدي والاستفزاز التي غذّاها فيهم اليأس من إمكانية التصالح مع من امتهنوا كرامتهم بمركز الاستنطاق وبدأت أفكر مع بعض الضباط في الطريقة المثلى لفك الحصار المضروب علينا. وقد كان لتلك الزيارة أثر حسن على المساجين، حيث صدرت تعليمات بتغيير ملابسنا وتزويدنا بالماء الكافي للاغتسال كما شعر ضابط المناوبة المكلف بحراستنا بنوع من الارتياح واعتذر لي عن القسوة التي كان يتعامل بها مع المساجين خوفا على نفسه. ومن الطريف أنه كان من الضباط الذين أشرفت على تدريبهم سنتي 90/1989.

وخلال الأسبوع الأخير من شهر ماي 1992 استدعاني مدير السجن ليخبرني بأن قائد أركان الجيش سيزورنا في السجن وعليّ أن استعد لمقابلته وطلب مني أن أوصي المعتقلين معي بعدم إثارة الشغب أثناء الزيارة والإلتزام بالانضباط العسكري حتى يجنبوه المشاكل. فطلبت من جميع العسكريين أن يبرهنوا على انضباطهم ويدافعوا عن أنفسهم بكل شرف إذا أتيحت لهم الفرصة. وفعلا حصل ما توقعته. فقد طلب اللواء قنايزية قائد أركان الجيش مقابلة مجموعة من الضباط و مجموعة أخرى من ضباط الصف لمدة دقائق حاول أن يشعرهم خلالها بالذنب و وبخهم فيها على التمرد على القيادة حسب ما أخبروني به في ذلك الوقت. ثم استدعيت إلى جلسة خاصة دامت ساعة تقريبا وحضرها كل من اللواء أحمد قائد صالح والعميد بوغابة رابح والعميد معزوزي والمقدم ممثل جهاز المخابرات ووكيل الجمهورية العسكري الرائد قندوز وتكفل مدير السجن النقيب لعرابي جمال بخدمة الحاضرين فكان يدخل ويخرج وقد سمع مقتطفات من الحوار.

مقابلة قائد أركان الجيش الوطني الشعبي اللواء قنايزية عبد المالك
(وزير الدفاع المنتدب حاليا)

كانت هذه المقابلة حاسمة في مسار قضيتنا لعدة اعتبارات منها:

ـ أن اسم اللواء قنايزية عبد المالك من الأسماء التي اقترحت عليَّ من طرف الجلادين في مركز التعذيب ببن عكنون لاتهامه بتدبير الانقلاب المنسوب إليَّ. وهو ما يدل على أنه ليس من النواة الصلبة لمشروع اللواء نزار خالد. ولكنه بحكم انتمائه ومنصبه في هذا الظرف الحساس يمكنه التأثير بفعاليه في القرارات المتعلقة بالجيش.

ـ أن اللواء قنايزية رغم انتمائه لضباط الجيش الفرنسي من أصل جزائري فإنه لم يكن شخصية دموية شرسة الطبع ولا عدوانيا مثل خالد نزار وعباس غزيل ومحمد العماري. بل إن استخفاف نزار خالد به وتمرد العماري عليه لم يكن خافيا على عامة العسكريين بسبب ليبراليته التي عرف بها حتى في حياته الخاصة والعائلية. وهذا ما يجعله أقل تهوُّرا عندما يتعلق الأمر بالعنف والقتل.

ـ أن الفترة التي زارنا فيها اللواء قنايزية كان وزير الدفاع نزار خالد في حالة صحية سيئة كما كان خلالها العميد العماري معاقبا من طرف رئيس السلطة الجديد محمد بوضياف وموضوعا تحت تصرف وزير الدفاع بدون مهمة. ولذلك فإن اللواء قنايزية كان في موقع قوة تسمح له بأخذ المبادرة بحرية أكبر في القضايا الخاصة بالجيش.

كانت لي معرفة سابقة بجميع الحاضرين في اللقاء، ولذلك قمت بتفحص الحضور في القاعة ثم توجهت بالتحية العسكرية مباشرة إلى اللواء قنايزية الذي لم يكن يتوسط المجلس و كأنه تعمد ذلك لحاجة في نفسه، فقدمت نفسي وفق نظام الخدمة في الجيش.

كان قائد الأركان يبدو هادئا ومركزا وكان أول ما قاله: إذن فأنت فعلا النقيب شوشان! ثم استدرك: أقصد كنت نقيبا قبل أن تتمرد. ثم أردف متسائلا: ما الذي دفعك إلى التمرد علينا؟ ألم نوفر لك فرصة للتكوين والسكن والحياة المريحة؟ ما الذي حصل لعقلك؟ ماذا تريد؟ أتريد أن تفرض علينا الإسلام بالقوة؟ نحن مسلمون خير من جميع العرب. وقد عشت مع الجيش المصري ورأيت الجيوش العربية كلها، إننا أكبر الجيوش محافظة على تعاليم الإسلام. فلماذا تريد أن تستورد لنا إسلاما جديدا وتتآمر مع الحركة الإسلامية على القيادة التي وضعت فيك ثقة عمياء؟... إن الجرثومة المصرية التي أنشاها البنا في مصر لن نسمح لها أن تعيش في الجزائر... سنستأصلها مهما كلفنا الثمن... فإما نحن وإمّا هُم. إنني أعذر

كل العسكريين المغرر بهم والمتورطين معك في هذا الأمر نظرا لضعف تكوينهم المعنوي والسياسي، ولكنني لا أجد عذرا لضابط مثلك يشهد له كل من عرفه بالكفاءة العسكرية العالية، وهذه ستكون حجة عليك. لقد أحرجت جميع قياداتك وأثرت البلبلة في صفوف زملائك من الضباط. ألا ترى أين أوصلت نفسك؟ ومع ذلك فإنك لم تستطع أن تفعل شيئا؟ هل ظننت أنك في بوركينا فاسو؟ أليس هذا مبررا كافيا لشعورك بالخجل والندم على ما بدر منك؟... لقد أخبرني قائد الناحية[61] أن لديك ما تقول. تكلم أَسْمِعني ما عندك! وإن كنتُ لا أعتقد أن منه جدوى. تفضل!

كنت أستمع إليه وأنا واقف، وكنت حريصا على أن يحافظ على هدوئه حتى يعطيني فرصة لإيصال وجهة نظري إليه. وقد بدا الحاضرون وكأن على رؤوسهم الطير. ولو أنني حاولت الرد عليه أثناء سرده للأسئلة لانحرفت المقابلة على ما كنت أريده منها.

وبعد أن أفرغ اللواء ما في جعبته وطلب مني الكلام ظللت صامتا حتى أذن لي بالجلوس، فقلت: سيادة اللواء، أرجو أن تصبر عليَّ حتى أكمل كلامي لأن عندي على كل ما أقوله أدلة دامغة. ولكن الأمر ليس كما وصفته. فتدخل اللواء قايد صالح وقال بنبرة مشجعة: تكلم يا شوشان، سيادة اللواء يريد أن يسمع منك كل شيء. وكن صريحا كما فعلتَ معي. قلت:

أوَّلًا، أريد أن أؤكد لسيادة اللواء أنني أتكلم معه بصفتي نقيبا في الجيش وأنني لن أتنازل عن هذا اللقب أبدا لأنني اكتسبته عن جدارة واستحقاق ما زلت أتمتع بهما. كما أن التواطئ مع الحركة الإسلامية واستيراد الإسلام من الخارج لا ينطبقان علي أنا بالذات. فأنا ولدت في المركز 24 للثورة من والدين مجاهدين وتربيت في أحضان المدرسة الوطنية من طور الحضانة إلى أن أصبحت نقيبا. كما أنني لم أكحِّل عينيَّ بمنظر خارج الجزائر منذ ولدت، ورفضت الابتعاث إلى الخارج حتى لا يُشْهَر في وجهي هذا السيف في موقف كهذا. أما خيانة الثقة التي وضعتها القيادة في، فإنها افتراء باطل لا دليل عليه، والاعتراض على القيادة فيما يضر بالمصلحة الوطنية ليس خيانة للثقة بل هو من صميم الوفاء والإخلاص للقيادة وللوطن على حد سواء. وقد اعترضت على أمور كثيرة قبل هذه المناسبة وحررت تقارير عديدة وساهمت بفعالية في تقويم برامج التدريب وقدمت استقالتي من الجيش 3 مرات [62] احتجاجا على ما اعتبرته خطأ لا يسكت

[61] يقصد العميد أحمد قايد صالح

[62] طلب الاستقالة بالنسبة للضباط في الجيش يقدم إلى رئيس الجمهورية و وزير الدفاع الذي له وحده الصلاحية في قبوله أو رفضه و يعاقب من يتقدم به إذا لم يكن قادرا على تقديم المبرر الكافي لقراره و لذلك فإن اغلبية طلبات الاستقالة تقدم على اساس الاسباب الصحية حتى عندما يكون السبب الحقيقي غير ذلك تجنبا للعواقب الوخيمة المترتبة عليه. و لكن جميع الطلبات التي تقدمت بها كانت على خلفية رفض التعسف في استعمال السلطة خارج إطار أنظمة الخدمة في الجيش. و

عليه. وقادتي كلهم يعرفون هذا عني، وإذا أنكروا ذلك فبيني وبينهم الوثائق والمستندات[63]. إن الذين خانوا الثقة هم أولئك الذين يصرون على تعديل كل المشاريع والتقارير المرفوعة إلى القيادة وتحريف الأوامر والتعليمات الصادرة عنها لتصب في خدمة مصالحهم الشخصية وتحقق أهداف الانتهازيين على حساب المصلحة العليا للوطن... من الذي غرر بالقيادة وأوهمها بأن الجيش مؤهل لمواجهة عصيان مدني يا سيادة

كان هذا بالنسبة لي كضابط مرؤوس وجه من وجوه الوفاء للوطن والنضال من أجل الإصلاح من داخل اجهزة الدولة الجزائرية. طلبت الاستقالة من الجيش أربع مرات رفضت كلها . و كان أول طلب قدمته سنة1981 على إثر قرار النقيب رابح بوغابة مدير مدرسة القوات الخاصة ببسكرة إنزال عقوبة جماعية بالسجن في حق الضباط المتربصين لأن بعضنا ارتكب مخالفة. فرفضت الدخول للسجن بطريقة تعسفية و طلبت الاستقالة من الجيش. فاستدعيت من طرف النقيب عمار بلقاسمي مدير التدريب و طلب مني التراجع عن الاستقالة مقابل الغاء العقوبة. الثانية كانت من الفيلق 12 للصاعقة سنة 1982 عندما اتهم احد الزملاء الضباط (الملازم الامام يونس) بطريقة تعسفية بالانتماء إلى جماعة الاخوان المسلمين (جماعة عبد الله جاب الله) من طرف جهاز المخابرات و تم شطبه من الخدمة و تحويلة الى سجن الناحية العسكرية الخامسة فقررت الاحتجاج على هذا الإجراء التعسفي لدى قائد الفيلق النقيب عبد الحميد بلبشير. و لما تبين لي أنه جزء من المؤامرة قدمت استقالتي، و حذا حذوي الملازم الاول ميلود مقدم و الملازم زروقي حسان فاحيلت القضية إلى قائد القوات الخاصة المقدم لمين زروال فاستدعانا. و بعد أن تفهم حقيقة الوضع قام بالاجراءات اللازمة لرد الاعتبار للملازم الإمام يونس و بقائه في الخدمة فسحبنا طلبات استقالتنا بناء على ذلك. المرة الثالثة كانت سنة 1985 على إثر قرار قائد الفيلق 12 للصاعقة النقيب عبد الرزاق شريف منح إجازة لجندي خارج الإطار الذي حددته لتساوي الجنود في كتيبتي فصادرت اجازة الجندي و عاقبته على محاولته الحصول على اجازة لا يستحقها بوساطة من أمه فتدخل قائد الفيق لفرض الأمر الواقع عليَّ فتمسكت بموقفي و قدمت استقالتي رسميا فاستدعاني قائد الفيلق على خلفية ذلك ليتفهم في الاخير موقفي و يلغى اجازة الجندي و يوافق على العقوبة التي اقترحتها رغم ما تسببت له فيه من الإحراج. أما المرة الرابعة فقد كانت من حاسي مسعود سنة 1986احتجاجا على تعسف الرائد خالد دباس قائد الفيلق في استعمال سلطته حيث طلب من قيادة الناحية معاقبتي بالسجن على إثر اعتراضي على سلوكه الغير مسؤول في حق جنود الفيلق الثامن عشر للمغاوير و منعي ضابط الحفارة من تطبيق أوامره السفيهة ، فرفضت تنفيذ العقوبة رغم موافقة قيادة الناحية العسكرية الرابعة عليها و قدمت استقالتي احتجاجا على التعسف في حقي فاستدعاني قائد الناحية العقيد محمد بتشين و استفسر مني الموضوع و انتهت المقابلة بإلغاء العقوبة و فتح تحقيق حول تصرفات الرائد دباس و عدت أنا إلى مهامي كقائد للكتيبة الثالثة في الفيلق الثامن عشر بحاسي مسعود.

[63] رغم مصادرة وثائقي الرسمية بعد اعتقالي فقد بقي في حوزتي ثلاث رسائل تهنئة تثبت ما أقول أولها كان سنة 1982 على الحدود المغربية الجزائرية و أنا ملازم قائد فصيلة على إثر المهمة الناجحة التي قام بها الفيلق الثاني عشر للصاعقة في قطاع العمليات المركزي و لا أظن أن ضابطا غيري حصل على شرف التهنئة على تفانيه في القيام بواجبه و الرسالة موجودة بنصها الكامل في ملحق الوثائق. و آخرها رسالة تهنية تلقيتها أياما قبل اعتقالي منحت لي اعترافا من القيادة كلها من وزير الدفاع إلى قيادة القوات الخاصة بالنجاح الباهر لمشروع التكوين الخاص لضباط الجيش الوطني الشعبي الذي قمت بإنجازه فكرة و تخطيطا و تحضيرا و تنفيذا و تتويجا بمبادرتي الخاصة رغم عراقيل الانتهازيين و أصحاب القلوب المريضة و دون وقوع أي خسائر بشرية أو مادية.

العميد؟ إنه ليس أنا بالتأكيد. بل إنني رفعت إلى القيادة تقريرا مفصلا في الوقت المناسب بينت فيه أن الجزائر مقبلة على تحول سياسي جذري يضع الجيش أمام تحد كبير يتطلب من ضباطه قدرة عالية على التحكم في النفس ومغالبة التردد بحكمة وأرفقته ببرنامج متكامل لتأهيل الضباط في هذا المجال. وقد سلمت الملف إلى العميد عبد المجيد شريف قائد الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال ووافق عليه مبدئيا وعرض الفكرة على قائد القوات البرية العميد محمد لعماري الذي أقر الفكرة وطلب منا تقريرا مفصلا عن الموضوع وأعطاني الضوء الأخضر شخصيا في إنجاز المرافق المطلوبة حتى قبل إقرار المشروع رسميا. ولكن المشروع الذي اقترحته تم تعديله على مستوى مديرية التدريب للأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة ليصبح مشروعا لتكوين موظفين مرتزقة اقتصر على التكوين البدني والمهني بدون تأهيل نفسي ولا معنوي. إن اللجنة التي عدلت المشروع كانت تريد أن يتخرج من الأكاديمية العسكرية سادة عسكريون فرنسيون وليس ضباط جيش وطني شعبي. وعلى رأس هذه اللجنة الرائد بوزيد والنقيب بوزيدي[64] الذين يحقدان على كل ما هو عربي أو إسلامي أو وطني في الجزائر. وقد اتصلت بمدير التدريب المقدم كليب ونبهته لخطورة الأمر فقال لي: لقد حذفنا الجانب السياسي من المشروع بأمر من القيادة. فراسلت مدير الأكاديمية العميد غدايدية فقال لي: موافقة القيادة على المشروع خطوة جيدة. ويمكننا مراجعة القيادة في الموضوع أثناء تنفيذه وبعث لي برسالة تهنئة نيابة عن قيادة الجيش. فسررت بذلك واعتبرته نجاحا لمؤسسة الجيش. أأكون أنا خائن ثقة والذين يضللون القيادة ويحاربون القيم الوطنية أوفياء؟

أنت نفسك يا سيادة اللواء كنت تأتي إلى المركب الرياضي للأكاديمية[65] دون أن يشعر بك أحد، وكنت أبعث من يصحبك إلى مخزن الألبسة والعتاد الرياضي. أليس كذالك؟ ما الذي منعني من اختطافك غير صيانة الثقة؟ يمكنك التحقق من ذلك باستدعاء صف الضباط الذين كانوا يصحبونك إلى المخزن، إنهم معي في السجن. يمكنك استدعاء الضباط وضباط الصف الموجودين في السجن. إن منهم من

---

[64] لقد كنت متوجسا من هذين الضابطين و تحركهما المشبوه مع ضباط آخرين ذهبوا ضحية لافكارهم الهدامة داخل الاكاديمية العسكرية بشرشال يعانون من عقدة عنصرية كريهة ضد العربية و الاسلام عززت عشقهم لكل ما هو فرنسي، و قد حذرت العميد غدايدية من مشروعهما و لكنه لم يستطع أن يفعل شيئا. و قد تأكدت مخاوفي لاحقا بعد ما ظهر شركاؤهم من العنصريين في الجيش على مستوى أعلى أمثال محمد تواتي و سعيد باي و مهنا جبار الذين دفعتهم العنصرية إلى اتخام منطقة القبائل بالأسلحة تحسبا لأي مبادرة انفصال ناجحة.

[65] تحتوي الكلية العسكرية على مركب رياضي عسكري متكامل و مجهز بأحدث المرافق للتدريب البدني العسكري و الرياضي من ضمنها مركب رياضي أولمبي كامل كانت بعض القيادات العليا يمارسون الرياضة فيه منهم اللواء قنايزية. و كان هذا المركب تحت مسؤوليتي عندما كنت أمارس مهمة مديرا للتكوين البدني العسكري و الرياضي في الأكاديمية قبل تعيين الرائد بوسطيلة.

كان في طقم الحراسة الخاصة بك أنت شخصيا وبقائد القوات البرية ومنهم من كان مرافقا شخصيا لوزير الدفاع وقادة آخرين. يمكنك أن تسألهم لتتأكد أن الذي دفعهم للتفكير في اغتيالكم والثورة عليكم هو فشل القيادة في إقناعهم بصواب قراراتها وليس التغرير بهم من طرف شوشان ولا علان وستتأكد أيضا من أن الذي منعهم من اغتيالكم وأجّل انفجار الوضع في الجزائر هو أنا وليس جهاز المخابرات. فكيف تصفني بخيانة الثقة يا سيادة اللواء وأنا الذي لو شئت لكنت أنت مكاني في هذا السجن؟... كان اللواء مسترخ فانتصب واشرأبت أعناق الحضور... فأكملت حديثي قائلا: اِعلم يا سيادة اللواء أن الذين عذبوني في مركز الا ستنطاق عرضوا علي أن أتهمك بأنك القائد الأعلى للتمرد مقابل تخفيف العقوبة عني ولكنني رفضت... وهنا ارتفع صوت المقدم ممثل المخابرات قائلا: لماذا هذا الكذب على القيادة! خاف ربي... ؟ فأجبته بصرامة: أنت لست في مركز الاستنطاق يا حضرة المقدم وأولى لك أن تطلب الإذن من اللواء قبل أن تتدخل. ودعني أزيدك أنهم اقترحوا علي اسم العميد حشيشي زين العابدين والعميد لمين زروال والعميد عبد المجيد شريف والعقيد بن زمرلي ولكنني رفضت. هذا هو ميزان الثقة الذي اتهمت على أساسه. و دعني أعطيك يا سيادة اللواء ما يطمئنك إلى أنني لست بحاجة إلى الافتراء على أحد وحتى يطمئن حضرة المقدم إلى أنني لست في حاجة إلى الكذب.

أولا: هل أُخبِرْتَ أنت كقائد للأركان بقرار اعتقالنا أو سببه أثناء استنطاقنا؟ أنا متأكد أنك لم تعلم بحقيقة الأمر إلا بعد أن تيقنت القيادة الفعلية من براءتك. هذا ما قالوه لي وأنت أدرى بالحقيقة. فمن هو الموثوق في هذا الجيش إذا كان قائد الأركان نفسه محل شبهة؟ ومن أين لي أن أعرف أنهم لم يخبروك لا أنت ولا اللواء قائد صالح؟... ثم وجهت الكلام إلى اللواء قائد صالح قائلا: لو أخبروك بأن الضباط الذين استدعوهم إلى العاصمة متهمون بالتمرد على القيادة لما تفاجأت بثلاث تمردات بعد ذلك. أليس كذلك يا سيادة اللواء؟ أنا لم ينزل علي الوحي بهذه المعلومات وإنما اكتشفت ذلك من خلال محاولة المخابرات إقناعي باتهامكم.

ثانيا: هل يعرف أحد من أفراد الجيش وربما حتى العمداء الجالسون معك الآن مصير العميد محمد العماري؟ سأخبرك أنا المسجون في صندوق حديدي منذ ثلاثة شهور ما حصل له. لقد حمّله بوضياف شخصيا المسؤولية على تمردنا وأمر وزير الدفاع بعزله من منصبه ومعاقبته واختار هو شخصيا العميد خليفة رحيم خلفا له. وهو الآن في الإقامة الجبرية تحت تصرف وزير الدفاع ولا يستبعد أن يقدم للمحاكمة معنا. هذه هي الحقيقة التي لا يعرفها حتى بعض العمداء في القيادة. والطريف في الأمر أنه لم يُعْفَ من مهامه بطريقة مشرفة كما يفعل بالضباط المحترمين وإنما تمت محاصرته وفُرِضَ عليه الأمر الواقع بالقوة. ولولا الخوف من البلبلة لَتَمَّ اعتقاله مثل ما فعل بنا ووضع معنا في الصندوق الحديدي. أنا لم أكن معه ولكن

الذين اتهموني بخيانة الثقة هم أنفسهم من نفذوا قرار الإقامة الجبرية في حق العميد محمد العماري وشمتوا به أمامي مثل ما شمتوا بي أمامكم وهم يتوقعون أن ينزلوا به حكما قاسيا بدلا مني.

أمر ثالث يا سيادة اللواء: لقد كنت حاضرا في الاجتماع الذي عقدته مع قادة الوحدات الفرعية بمدرسة العتاد بالحراش والذي أكدت لهم فيه بأن الشعب الجزائري إخوانكم وأن الجيش مكلف بحفظ الأمن ولا دخل له في الخلافات السياسية وأن إطلاق النار على المدنيين ممنوع ممنوع ممنوع ولا تعترفوا إلا بالأوامر المكتوبة والمصادق عليها من طرفي شخصيا أو من طرف قائد القوات البرية العميد محمد العماري. ولا تطلقوا النار إلا عند الضرورة القصوى فوق الحزام وأن كل من يخالف هذا الأمر مسؤول أمام القانون وأمام ربه. وأصدرت بهذه التوصيات تعليمة رسمية.

فلماذا لا يعتبر الذي أخذ المبادرة في إطلاق النار على المدنيين في ساحة الشهداء وساحة أول ماي وفجر الوضع خائنا للثقة بينما يعتبر الذي ذهب ضحية لتذبذب مواقف القيادة خائنا لثقتها؟ هل تعرف يا سيادة اللواء أن عناصر الفوج الرابع المحمول جوا تجاوزوا الحدود في النهب والسلب بمناسبة أحداث قمار إلى درجة أن الملازم الأول غوار وحده نقل أسلابه على متن الطائرة العسكرية هيركل- 130 من واد سوف إلى الأغواط ثم نقلها على متن شاحنتين عسكريتين من الأغواط إلى المسيلة. أنا أعلم أنه يمنع استعمال العتاد العسكري لأي غرض شخصي فكيف يستعمل هذا الصعلوك طائرة عسكرية لشحن ما سرقه من بيوت المواطنين بقوة السلاح. هل تصدق أن الرائد محمد أوبشير يستبيح المساجد ويخرب جدرانها بالرصاص ويستولي هو وجنوده على كل تجهيزات المسجد من سجاد ومكبرات صوت وغيرها؟ أتدري أن جنود الجيش الوطني الشعبي يعتدون على الجزائريات الحرائر في الحواجز؟ إنهم لا يفتشون الرجال وإنما يتعرضون للنساء؟ إلى أين نحن ذاهبون يا سيادة اللواء؟ وعن أي ثقة نتحدث؟ الذين خانوا ثقتكم هم الذين يتصرفون تصرفات المجرمين والصعاليك وتُوَجِّهُهم الجرائد الفرنكوفونية ويضللونكم بالتقارير الكاذبة والكلام المعسول.

إن كل هذا وغيره هو الذي دفع من فيه ذرة من رجولة إلى التفكير في فعل شيء تَبْرَأُ به ذمته وتقاطعت بعض أفكارهم مع السعيد مخلوفي ومن معه وفكَّروا فعلا في القيام بعمليات عسكرية ردا على ما يرونه من حقرة وفساد. وقد بلغني هذا الأمر ودرسته بكل تعقل واجتهدت فيه برأيي بكل إخلاص ومسؤولية. وما زلت أعتقد أنني على صواب لأن السياسة المعتمدة من طرف القيادة إلى حد الآن ستجر البلاد إلى الهاوية.

أما اتهامي بتشكيل جيش إسلامي وإقامة دولة إسلامية أكون فيها وزيرا للدفاع والتآمر على قلب النظام بالقوة، فكلها تهم باطلة لا أساس لها من الصحة. وعلى كل حال يمكنكم التأكد مما قلته لكم بطريقتكم الخاصة. فإذا تأكد لكم صدق ما قلته وعزمتم على تدارك الأمر وتصحيح الوضع فإنني أعدكم وعد رجال بأن المتمردين على القيادة على أساس مبدئي بما فيهم السعيد مخلوفي سيكونون أول المساعدين لكم وسنقف صفا واحدا ضد كل من يريد الشر بوطننا. ومن باب النصيحة أحذر القيادة العسكرية من سطوة جهاز المخابرات لأنه سيأخذها رهينة ويحول الجيش إلى جهاز شرطة يتحكم فيه سيد أحمد غزالي وبوضياف.

بدا لي كأن قائد الأركان لم يكن ينتظر مني ما سمع. وقد كان وكيل الجمهورية يكتب ما أقول. أما باقي الحضور فقد وجموا وكانوا يتبادلون النظرات كأنهم يتبادلون الرأي فيما يسمعون.

عندما توقفت تكلم قائد الاركان وقد ظهر عليه التعب: أتعتقد أن الذين تمردوا سيضعون السلاح؟ قلت: إذا تداركت القيادة الموقف فأنا أعدك وعد شرف بأنني سأقيم الحجة على المتمردين وأقطع عليهم العذر وأنا متأكد من القدرة على إقناع الشرفاء منهم. أما من أصر على الفتنة من المجرمين فأنا سأتكفل بهم مع نخبة من عناصر القوات الخاصة أختارهم بنفسي.

قال: لقد كنت أقود بنفسي الهجوم على المجموعة التي تمردت من ثكنة بني مسوس. لقد شارك في العمليات أكثر من 5000 جندي من مختلف الأسلحة مدعمين بالدبابات والطيران. وقد كنت من طائرة الهلكبتر أراقب الرقيب مولاي علي وهو يقاتل ببندقية رشاشة، لقد كان يُفْلِتُ من الرمي المباشر عليه من مختلف الأسلحة كأنه ساحر. لقد أحسست بالفخر أن يكون جنودنا مدربين بهذا الشكل. ولكنني تأسفت أن توجه هذه الكفاءة في القتال ضدنا. إننا خسرنا 84 قتيلا وجرحى كثيرين قبل أن نتمكن من القضاء عليه هو واثنين من زملائه. وقد استطاعوا تأمين الانسحاب لتسعة منهم. فإذا كان القضاء على كل واحد منهم يكلفنا فصيلة من الجيش فهذه ستكون مصيبة. أفهمت لماذا أحمِّلُك المسؤولية يا شوشان؟

على كل حال لقد سمعت منك ما يكفي، وأنا لن أعدك بشيء ولكنني سأنقل كلامك للسيد وزير الدفاع وننظر ما ستؤول إليه الأمور في قضيتكم.

ثم قام ووَجَّهَ الخطاب لمدير السجن قائلا: من الآن فصاعدا يتم التعامل مع النقيب شوشان ومن معه وفق القانون العسكري وهم تحت التصرف المباشر لقيادة الجيش ولا يحق لأحد التدخل في شأنهم من غير موافقة قائد الناحية العسكرية. مفهوم؟ ثم وجه الخطاب إلى قائد الناحية قائلا: يعاد التحقيق معهم وفق القوانين المعمول بها، فمن كان بريئا يعاد إلى منصبه ومن ثبت عليه شيء يحاسب وفق القانون.

وسآمر بتعيين وكيل جمهورية جديد يتكفل بالموضوع فور وصولي إلى العاصمة. لا علاقة للمخابرات ولا للدرك بهم نهائيا بعد اليوم هل هذا واضح؟ ثم وجه الخطاب لي وهو ينصرف قائلا: ستعاملون كمتهمين حتى يصدر الحكم في حقكم وستتمتعون بكل حقوقكم كمساجين عسكريين. وسنرى من هو في وضع الخضرة على الطعام. ثم خرج الجميع واصطحبني الحرس إلى الصندوق.

هل مرت هذه المقابلة دون تداعيات على الصعيد الشخصي؟ طبعا لا. ما أن شعرت المخابرات بأنني أدرت هذه المرحلة من المواجهة معها بنوع من الحكمة حتى اشتاط ممثل قيادة المخابرات غضبا و حرك آلته الإجرامية للانتقام مني بصفة شخصية. و استهدف أخي الدكتور محمد الطاهر الذي كان مدير كلية الشريعة الإسلامية في أدرار. و قد تمَّ تعيين أخي مديرا للكلية على إثر احتجاجات غاضبة للطلاب في أواخر الثمانينات طالبوا فيها بتغيير أدارة الكلية وتعيينه هو شخصيا مديرا لها. و قد تم اعتقال أخي في مقر عمله و لفقوا له تهمة التعاون مع الإرهابيين و أشياء أخرى من أجل نقله ليس إلى النيابة العامة و لا إلى السجن و إنما إلى الفرع السري التابع لمركز بن عكنون و المتواجد خارج مدينة بشار. و كان في حسبانهم تصفيته خارج إطار القانون بعد محو آثار اعتقاله. و لكن اللّٰه أراد غير ذلك عندما خرج رئيس مركز المخابرات في مهمة مستعجلة إلى العاصمة و كان نائبه واحدا من الضباط الذين يعرفونني جيدا و يعرف ما تمتع به عائلتنا من الوطنية و الإخلاص للجزائر و أدرك أن قضية أخي لا علاقة لها بالمخابرات و لا بالإرهاب فأحاله إلى وكيل الجمهورية العسكري في بشار فورا. فحقق معه نفس الضباط الذين حققوا معي و لم يسعهم إلا أن يؤكدوا على براءته من التهم المنسوبة إليه و يطلقوا سراحه. و قد أبدى له وكيل الجمهورية تأسفه على ما حصل معللا ذلك بملابسات الأزمة السياسية و الأمنية. و عاد أخي إلى عمله كمدير للكلية و لكنه طلب الإستقالة فورا و بقي أستاذا محاضرا فيها.

في الوقت الذي كان أخي فيه معتقلا كانت عائلته و أولاده مفزوعين في غربتهم في أدرار و كان عمي الأستاذ محمد الأخضر مطاردا و كان اثنان من أبناء عمومتي في المعتقل و وجد الوالد نفسه وحيدا تائها في وضع لم يخطر على باله أبدا. الدولة الجزائرية المستقلة التي ضحى من أجل إقامتها تختطف منه ولديه الوحيدين خلال طرفة عين بعد أن أفنى عمره في تربيتهما إلى أن أصبحا أصغر نقيب في الجيش الوطني الشعبي و أصغر دكتور دولة في الجامعة الجزائرية و دون أن تسمح له حتى بحق معرفة مصيرهما . لقد قال لي: لم أشعر بالقهر و الغربة في حياتي إلا في تلك الظروف. لقد اعتقلتنا فرنسا و نحن فلاقة و مع ذلك كان الناس يعرفون حتى الأماكن التي كنا نعذب فيها فكيف يحصل لنا في جزائر الاستقلال هذا الذي نراه. و لكنه قال لي: رغم ذلك كان يحدوني أمل في فعل شيء، و لأول مرة في حياتي دُسْتُ على كبريائي و اتصلت بوزير المجاهدين السيد السعيد عبادو الذي كان رفيق السلاح أثناء ثورة التحرير و

طلبت منه التحري عليكما. قلت له أريد أن أعرف أين أبنائي و لا يهمني إذا كانوا أحياء أو أمواتا... و كم كانت خيبة الوالد عظيمة عندما فوجئ بجواب السعيد عبادو: يا سي إبراهيم، ابننا أحمد طاح في فم السبع و لن يستطيع أحد الاقتراب منه. أما محمد الطاهر فسأبذل جهدي لمعرفة ما حصل له... يقول لي الوالد: منذ ذلك الحين يا ولدي تأكدت من أن الرجال الذين حرروا الجزائر لم تبق لهم كلمة في هذا البلد و أن الحركى و القومية هم الحكام الحقيقيون.

و من لطف الله بالوالد أن تم السماح للمحامين الاتصال بنا بعد زيارة قائد الاركان فعلم الوالد بوجودي في السجن العسكري ببشار فزارني فيه و لم يلبث أخي أن أطلق سراحه بفضل الله دون وساطة أحد.

و بعد أشهر زار قائد الناحية العسكرية الرابعة العميد سعيدي فضيل دائرة القرارة و طلب من المجاهدين حمل السلاح لمواجهة الإرهاب فقال له الوالد: هذه المنطقة نحن نعرف أهلها كبيرا و صغيرا ذكرا و أنثى فإما ان تتركوا الأمر لنا و نضمن أمن و سلامة الجميع فيها بدون حاجة إلى تسليح أحد و إما أن تتصرفوا فيها بمعرفتكم و لا تعتمدوا علينا في شيء فقد أدينا ما علينا و حملنا السلاح ضد الاستعمار و حررنا الجزائر منه. أما الإرهابيين الذين تتكلم عنهم اليوم فهم ابناؤنا و أخواننا و عشيرتنا و مادمت أنا أمين قسمة المجاهدين في هذه المنطقة فأنا أرفض أن يحمل أعضاء هذه القسمة السلاح باسمها تحت أي مبرر. و انتهى اللقاء بانسحاب الوالد من الاجتماع. و منذ ذلك الحين خرج الوالد عمليا من الأسرة الثورية بعد أن أصبحت أسرة للحركى و الانتهازيين و تعرض بيته الذي لا يعرف المجاهدون الحقيقيون مأوى غيره أثناء ثورة التحرير إلى التفتيش التعسفي من طرف الدرك و الجيش و ظهر للوجود مجاهدون مزيفون و وطنيون جدد لم يكن لهم وجود في عهد الثورة إلا في مشاريع الاستعمار.

بيت القصيد من هذا الاستطراد هو أن القضية لا تتوقف عند الأزمة السياسية أو الأمنية و إنما هي أعمق حتى من الأزمة الإجتماعية التي عصفت بالجزائر منذ الاستقلال. إنها عملية انقلاب شامل على جزائر - كانت تنمو رغم العوائق - بكل مقوماتها بما فيها البشرية بغرض إقامة جزائر أخرى لا يعرف هويتها غير أصحابها الذين قادوا الإنقلاب و أشاعوا الفساد و أطلقوا ايديهم في تصفية كل آثار الجزائر التي كان الشهداء و المجاهدون المخلصون يحلمون بها.

التمرد الأول في صفوف الجيش

سبق لي الحديث عن الاجتماع السري الذي عقده محيي الدين وريث و من تواطأ معه في 6 فيفري 1992 بضواحي بلدية بن زرقة و الذي كان سببا في فشل مشروع السعيد مخلوفي و اعتقال أنصار المشروع الاسلامي من العسكريين. وكان من بين المجتمعين الرقيب الأول مولاي علي والرقيب قنوني محمد الذان تمكنا من الإفلات من قبضة المخابرات.

وبعد اعتقالنا في بداية شهر مارس 1992 قام بعض ضباط الصف و الرتباء من فوج الصاعقة الرابع المحمول جوا بالاتصال بحسن حطاب عن طريق مولاي علي وطلبوا منه مساعدتهم على التمرد. وهنا أفتح قوسا عن مغزى التمرد في وعي العسكريين. (لقد كان بإمكان هؤلاء العسكريين النجاة بجلودهم و التواري عن الانظار دون الحاجة إلى تعريض أنفسهم للخطر كما كان بإمكانهم القيام بعملية استشهادية[66] داخل الثكنة يقتلون خلالها أكبر عدد ممكن من الجنود والضباط أو غير ذلك مما يعتبر بطولة عند بعض الناس. ولكنهم فضلوا الاتصال بحسن حطاب وجماعته ظنا منهم أنهم أصحاب مشروع إسلامي بديل عن السلطة المجرمة مما يجعلهم أعلم بما تقتضيه المصلحة وتنص عليه أحكام الشريعة الاسلامية. فكانوا يريدون الإنضمام إليهم وتزويدهم بأكبر قدر من السلاح والذخيرة). وعلى هذا الأساس اتفقوا معهم على توفير ثلاث سيارات مدنية وضربوا معهم موعدا على الساعة التاسعة والنصف من ليلة النصف من رمضان.

لم يتمكن لا محيي الدين وجماعته ولا المتواطئون معهم على سحب البساط من تحت السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي من توفير السيارات الثلاث إلا باللجوء إلى رئيس مكتب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدائرة حسين داي في العاصمة المدعو (الحاج عراب).

هذا الإنسان الذي ناهز الأربعين من عمره حكم عليه مرتين من طرف محكمة الجنايات وكان المفترض أن يقضي بقية حياته في السجن كأخف عقوبة له على جرائمه لولا أن الله تداركه بلطفه وأطلق سراحه بمناسبة العفو الشامل سنة 1990... كيف أصبح هذا الطليق رئيس مكتب في دائرة سكنية في العاصمة تعج بالأطهار من أبناء الصحوة الإسلامية؟ كيف اكتسب الجرأة على قذف الشيخ عباسي مدني

---

[66] جاءني طالب ضابط على أبواب التخرج و سألني عن شرعية القيام بعملية انتحارية يستهدف فيها قيادة الأكاديمية بعدما أمرت بإجراء دوريات مراقبة في منطقة شرشال و ضواحيها. فقلت: ألا تخشى أن أعاقبك؟ قال: أنا أريد أن أفهم. إذا كان ما يدور في رأسي حقا فأنت ستوافقني عليه و إن كان خطأ فأنا لا يهمني أن أعاقب. المهم أن لا أتورط في شيء غلط و مستعد لقبول أي قرار تتخذه بحقي أو أمر تأمرني به. قلت: ما دمت تعترف بأن هناك من هو أقدر منك على اتخاذ القرار المناسب فلا تبادر بأي عمل دون الرجوع إليهم و عندما تراني أنا أخذت المبادرة يمكنك أن تحذو حذوي.

بالكفر والشيخ علي بلحاج بالنفاق والأخ عبد القادر حشاني رحمه الله بالفسق على الملأ و هم صامتون؟ كيف كان محسوبا على حزب الجبهة الإسلامية؟ الله أعلم... وقد يجيب هو أو غيره من قيادة الجبهة يوما ما على ذلك لأنهم كلهم أحياء يرزقون.

المهم هو أن هذا الرجل جمع أكثر من مليار سنتيم باسم المعتقلين من مناضلي الجبهة. اشترى منها بيتا أنيقا في أرقى حي سكني في العاصمة بحوالي 400 مليون سنتيم وسيارة عائلية فاخرة من نوع باترول بأكثر من تسعين مليون سنتيم وسيارة شخصية أخرى من نوع رونو 18 توربو بحوالي 40 مليون سنتيم وكان يعيش هو وزوجته كسلطان مملوكي ويعتبره فقراء العاصمة المغفلون أميرا للجهاد على العاصمة وضواحيها. هذه هي حقيقته كما أثبتتها الوقائع وواجهه بها زملاؤه بحضوري وتحداه بها وكيل الجمهورية العسكري أمام المحكمة ببشار بالأدلة المادية والتي منها ما تبقى من تبرعات المحسنين المقدرة ب 900 مليون سنتيم نقدا ضبطت في بيته وأشياء أخرى.

وأنا لا أذيع بذلك سرا أؤتمنت عليه وإنما أوثق للتاريخ ما شهده آخرون غيري وسمعوه. كما أنني لا أريد بذكر التفاصيل التشهير بهذا الشخص في هذه الشهادة ولا استهدافه بالمحاسبة لأن هذا ليس من شأني. وأنا أعتذر مسبقا لمن يعنيه أمره من ولد أو عائلة مُذَكِّرا بأن قاعدة الحق الخالدة تقرر أن (لا تزر وازرة وزر أخرى). ولكن الضرورة ملحة لمعرفة العوامل الحقيقية التي ساهمت في تفاقم الأزمة التي عصفت ببلادنا و حيرت مآلاتُها أهلَ العقول.

فهذا الرجل اتصلت به جماعة محيي الدين و طلبوا منه تأمين نقل المتمردين على متن السيارات التي اشتراها بأموال أنصار المشروع الإسلامي... وحان الموعد المحدد... وطال انتظار المتمردين حتى اضطر بعضهم للعودة من حيث أتوا بأسلحتهم والعتاد الذي هربوه معهم فيما بقي آخرون معرضين للخطر لمدة ساعات.

لقد اتفق الحاج عراب مع صديقه الميكانكي مسعودي مولود المدعو (عميروش) على أن يعيره سيارة أحد الزبائن (رونو9) لنقل المتمردين على متنها كما اتفق الأخير مع صديق آخر (محمد زنيتر) على سياقة السيارة. ثم اتصل من جهة أخرى بشاب شريف صاحب نخوة ليس له علاقة بالجبهة بتاتا ولكنه ساهم في نقل الجرحى بسيارته الخاصة من نوع (جي9) في مجزرة جوان 1991 بساحات الاعتصام، وطلب منه مساعدته في نقل مجموعة من الإخوة. وبما أن الرجل كان عريسا تلك الليلة اعتذر ولكنه وضع السيارة تحت تصرف الحاج عراب. فتوفرت للمتمردين في آخر لحظة، سيارة (رونو9) سائقها محمد زنيتر الذي لم يكن يعلم شيئا عن العملية وسيارة (جي9) تطوع لقيادتها عبد الكريم بن زرقة أحد نواب محمد

وريث. وانطلقت السيارتان آخر الليل محملتين بثلاثة عشر مظليا فيما ترك ستة من المتمردين في حيرة من أمرهم مع ما تبقى من سلاح وذخيرة حتى اعتقلوا. أما أمير الجهاد في العاصمة الحاج عراب فقد بقي محتفظا بالسيارات التي اشتراها بأموال المساكين لقضاء حوائجه الخاصة وبات نائما في سبات عميق.

تمكن عبد الكريم بن زرقة الذي هو عنصر في جماعة محيي الدين وريث من نقل 11 مظليا مدججين بالسلاح والذخيرة إلى منزل على مشارف الأخضرية. ولكن محمد زنيتر الذي لم يكن يعرف شيئا عن وجهة المتمردين بقي يجوب شوارع العاصمة على غير هدى حتى طلعت الشمس. ولما أحسَّ باكتشاف أمرهم من طرف أحد الحواجز الأمنية أوقف السيارة في مكان مستور وحاول الاختباء هو ومن معه (العريف المتعاقد هلامي لخضر) و (الجندي المتعاقد محمد شردود) في أحد المنازل بعد أن جرَّدهما من السلاح تجنبا للشُّبْهة. و لكنهم لم يلبثوا طويلا حتى تم إلقاء القبض عليهم.

وباكتشاف السيارة تتبعت أجهزة الأمن خيط صاحبها (نوغي علي) واعتقلته فأخبرهم بأن سيارته كانت لدى الميكانيكي (عميروش) لتصليحها و أنه لا يعلم شيئا عما حدث. ولما كان الحاج عراب قد علم بما جرى فإنه طلب من صديقه (عمروش) الالتحاق بالمتمردين في موقع تمركزهم على مشارف الأخذرية حتى لا يتعرض للاعتقال و ذلك ما حصل فعلا.

لم تستطع أجهزة الأمن أن تصل إلى شيء وراء عميروش و محمد زنيتر غير تَوَرُّطِ الأول في توفير وسيلة النقل وتورط الثاني في سياقتها. وبقي الأمر على هذه الحال لمدة أسابيع، كان المتمردون خلالها يخططون للقيام بكمائن ضد دوريات الدرك والجيش فيما كان (عمروش) يفكر في الخروج من الورطة التي لم يحسب حسابها. وفعلا تمكن من زيارة أهله وتآمر مع صهره (محافظ شرطة في مطار الدار البيضاء) على الغدر بالمتمردين وأفاده بتفاصيل ما حدث مقابل العفو عنه. وهكذا وجد المظليون المتمردون الثلاثة عشر أنفسهم محاصرين من الجو والبر بأكثر من 5000 مقاتل من مختلف الأسلحة وخاضوا معركة مستميتة لكسر الطوق المضروب عليهم دون وجود مدني واحد من المجاهدين المزعومين. فنجا منهم تسعة وقتل منهم في المعركة ثلاثة (منهم مولاي علي) وتوفي الرابع (محمد قنوني) متأثرا بجراحه.

لقد عانى هؤلاء المتمردون زيادة على الغدر من كل أصناف الحرمان والحصار، فلم يتوفر لهم حتى الحد الأدنى من ضروريات المعيشة لا قبل العملية و لا بعدها و كان ذلك من الأسباب التي تذرع بها عمروش لتبرير خيانته و تسليم نفسه للسلطة. ولكنهم بعد عناء، التقوا بإمام مسجد بلدية الزبربر الشيخ عامر الذي ساعدهم في التعرف على المنطقة في بداية الأمر وانتهى بهم المطاف أخيرا إلى معاودة الاتصال بحسن حطاب من جديد عن طريق مسعودي المدعو الشيخ مبروك وشكلوا النواة الصلبة لجماعته لاحقا.

أما العسكريان المتمردان الّذان اعتقلا (هُلامي لخضر و شردود محمد) فقد حكم عليهما بالإعدام. ورغم أن السلطة تدعي أنها أوقفت تنفيذ أحكام الإعدام منذ أبريل 1993 فإنني أميل إلى أنهما أُعدما بعد ذلك بطريقة ما لأنهما اختفيا إلى الأبد منذ نقلهما من السجن العسكري ببشار إلى السجن المركزي بوهران بداية سنة 1993.

إن هذه التجربة المريرة التي عشناها في الشهور الأولى من تفجرالأوضاع دليل واضح على أن الاستعداد للمواجهة المسلحة مع النظام لم يكن جديا حتى من طرف ما يعرف بالتيار الجهادي في الحركة الإسلامية في الجزائر. ولذلك فإن العمل المسلح من طرف الإسلاميين لم يكن ثوريا بالمفهوم الصحيح للكلمة وإنما كان عملا ارتجاليا غلب عليه طابع رد الفعل الذي سهل كثيرا مهمة الأجهزة الأمنية في التحكم في مسار الأحداث وتوجيهها وفق أجندة السلطة الإنقلابية. وقد جاءت تصريحات القيادات العسكرية العليا مؤكدة لهذه الحقيقة حيث أن وزيري الدفاع والداخلية في حينها قدرا عدد المتمردين بأقل من أصابع اليد في البداية مما يدل على أن السبب المباشر في تفاقم الأزمة الأمنية لا يعود لتآمر مسبق من طرف الإسلاميين و لا من غيرهم على أمن الدولة كما يزعم المتورطون في ذبح الجزائر ولكنه يعود لسياسة الاستئصال المبيتة من طرف الدوائر الشريرة في النظام مما حول الأزمة من طبيعتها السياسية إلى حرب من أجل الوجود لدى شريحة واسعة من الجزائريين. وشتّان بين عمل يتم التخطيط له مسبقا وعمل يقوم على رد الفعل.

وقد تكررت هذه المأساة في صور مختلفة مع جميع العسكريين الذين تمردوا خلال الشهور الأولى من انفجار الوضع مما رسخ القناعة لدى العسكريين من أنصار المشروع الإسلامي والمتعاطفين معه بعدم جدوى العمل المسلح بالتعاون مع المدنيين فتراجع زخم التمردات.

بل إن إلحاق المدنيين بنا في السجن العسكري سمَّمَ العلاقة الأخوية التي جمعتنا على نصرة الحق فاختلفت القلوب وتنافرت النفوس. ومع ذلك فقد بقي على الصعيد الشخصي رجال لم تفتنهم المحنة عن قضيتهم الحقيقية فجعلوا مرضاة الله غايتهم ولولا أن قدر الله سابق في ما يجري بالجزائر لجزمت أن أولئك الرجال على قلتهم أهلٌ لتحقيق النصر المبين على الباطل مهما كانت صولته. ومن هؤلاء الرجال الأخ عيسى أوكديف الذي أحسبه رجل صدق والله حسيبه. وهو مواطن جزائري من العاصمة أب لبنتين وممن شاركوا في حرب الأفغان ضد الروس الشيوعيين. لم يعترف بتهمة الانتماء إلى جماعة الحاج عراب الذي ورطه فيها على خلفية مساعدته في التعرف على صاحب سيارة (جي9) رغم ما تعرض له من التعذيب على أيدي المخابرات والشرطة... وبعد تغير مسار التحقيق في قضيتنا على خلفية زيارة قائد الأركان لنا في

السجن، جاءني هذا الأخ وطلب مني إقناع الحاج عراب بالتراجع عن تصريحه في محضر استنطاقه بعلاقته معه، لأنه فعلا لم يكن جزءا من القضية. فقام الحاج عراب على الملأ وقال: أتريدونني أن أدفع الثمن وحدي؟ وحلف بأن يجعل الجميع يدفعون الثمن. وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة لأكثر من خمسين متّهَما. وقد اقترحت على عيسى أوكديف أن يطلب من قاضي التحقيق وبالتعاون مع المحامي طرح أسئلة على الحاج عراب أوقعته بتوفيق الله في تناقض كبير وأبطلت علاقة عيسى أوكديف بالقضية وكان ذلك سببا في استفادته من الإفراج المؤقت. وقد حملته رسالة شفوية إلى الشيخ أحمد سحنون رحمه الله وقيادة الجبهة الإسلامية أخبرتهم فيها بأنني صاحب الكلمة الفصل في هذه القضية وأنني مستعد مع أغلب العسكريين لاتخاذ الموقف الذي يرونه مناسبا لنصرة الحق ولسنا نبالي بعاقبة ذلك حتى ولو طلب منا القيام بعمل فدائي. وقد امتنع إلى ذلك التاريخ كل المحامين عن اعتماد الدفاع عني شخصيا أمام القضاء العسكري... وجاءني الرد من عيسى أوكديف يخبرني فيه أولا: بأن الشيخ أحمد سحنون ينصحنا بالتعقل وعدم الإقدام على أي عمل غير مسؤول ويعدني بالاتصال بي في أقرب وقت وثانيا: يخبرني بأن كل المؤشرات تنذر بالشر المستطير خارج السجن وأنه (أي الأخ عيسى) لن يسمح لأي مجرم بإهانته تحت أي مبرر. وفعلا بلغني بعد أشهر أن أعوان الأمن حاولوا اعتقاله عدوانا وظلما رغم أن قاضي التحقيق أفرج عنه، فأفلت منهم وقام بتلغيم بيت منعزل اعتصم فيه ثم أخبر عن نفسه بأنه موجود في المنزل فحاولت فرقة من التدخل السريع نسف المنزل قبل اقتحامه فاستدرجهم إليه ثم فجره مما أوقع في صفوفهم خسائر كبيرة و اعتقد الناس أنه قتل و لكن بعض من يعرفه من قريب أخبرني لاحقا أنه لم يقتل في هذه الحادثة و إنما أسر و تم تعذيبه حتى الموت. و على كل حال فقد أنهى معركته بشرف مع من استهدفوه عدْوًا بغير حق. أما الشيخ أحمد سحنون رحمه الله فقد طلب من الأستاذ المحامي مشري بشير[67] اعتماد الدفاع عني على حسابه الخاص. ولكن الأستاذ مشري رفض الأجر إكراما للشيخ أحمد سحنون، وبعد الإلحاح عليه قبل منه مبلغا رمزيا قدره خمسة آلاف دينار جزائري كمصاريف رحلة جوية

---

[67] ظُلم هذا الرجل إلى درجة دفعته للركون إلى السلطة. فقد كان خريج الزيتونة و من أول أساتذة الجامعة الجزائرية في معهد الآداب و تطوّع للدفاع عن الإسلاميين سنة 1976 أمام محكمة أمن الدولة و غيَّر اختصاصه من الأدب إلى دراسة الحقوق و بعد تخرجه شهد المواقف كلها في الدفاع عن مناضلي القضية الإسلامية في الجزائر و في مصر و تونس. و لكن الجناح النافذ في قيادة الجبهة الإسلامية لم يكن يرغب في أي مستشار قانوني يشعره بالوصاية فتنكر لكل الإسلاميين أصحاب السابقة و الخبرة في جميع المجالات و اعتمد على محامين يشعر بالوصاية المعنوية عليهم أمثال المحامي زويتة و المحامي مسلي رشيد. فنتج عن هذا السلوك الساذج تنافس مذموم بين النخبة المحيطة بالجبهة بلغت درجة تبادل الاتهام بالعمالة للسلطة و انتهت مع فوضى العلاقة بالجماعة الإسلامية المسلحة إلى عداء فِعْليّ دفع أمثال الاستاذ مشري بالاحتماء بالسلطة. و لو تمتع الإسلاميون بالحد الأدنى من الإنصاف و التعقل لما انتهى الجميع إلى الوقوع في حجر السلطة بطريقة أو بأخرى.

واحدة من الجزائر إلى بشار. ورغم أن أخي تمكَّن من توكيل المحامي بختي محمد جزاه الله خيرا على حسابه الخاص، إلا أن الأستاذ بشير مشري كان هو المشرف على عملية الدفاع في قضيتي. وأنا أذكر هذا الموقف المسؤول للشيخ أحمد سحنون رحمه الله ليس عرفانا بالجميل قدمه لي شخصيا في ظرف صعب فقط وإنما لأنه البقية الباقية من نبض الحياة في وعي الحركة الإسلامية المعاصرة. فالأمير المزعوم الحاج عراب تجندت من أجله اللجنة القانونية للجبهة الإسلامية بقضها وقضيضها برئاسة الأستاذ زويتة ورصدت له ميزانية لا تَقِلُّ عن مليون سنتيم لكل زيارة وكفالة عائلية لزوجته تتجاوز المليون سنتيم شهريا هذا ما كان ظاهرا للعيان. في حين اضطر أغلب العسكريين الغلابى للاستدانة من أجل تسديد مستحقات المحامين. أما الذين بقوا بدون محام فقد تطوعت اللجنة القانونية للجبهة في الأخير للدفاع عنهم. ورفعا للالتباس أقول لقد بقيتُ في السجن ثلاث سنوات وضربت في أرض الله الواسعة عبر دول إفريقيا ثلاث سنوات أخرى تقريبا وزُرْتُ المملكة العربية السعودية وانتهيت لاجئا في بريطانيا سنة 1997 و بقيت فيها 15 عاما حتى سنة 2012دون أن أتلقى مساعدة مادية في وقت الأزمة و لا بعدها، كبيرة كانت أو صغيرة من محسوب على الحركة الإسلامية أو من غيرها فَرْدًا كان أو تنظيما سياسيا أو جمعية خيرية ولله الحمد والمنة[68]. إن العبرة من هذا ليست بحالتي كشخص، لأنني خضت هذه التجربة بكل مسؤولية ووعي والحمد لله وإنما العبرة بآلاف الرجال المخلصين الذين طوَّحت بهم الأقدار في هذا الوضع الصعب بدون تجربة فقط لأنهم اختاروا بإخلاص الانتصار لحقٍّ الْتَبَسَ على طلابه فضربوا فيه خبط عشواء فكان جزاؤهم الإهمال إلى أن امتهنت كرامتهم وانتهكت أعراضهم حتى فتنوا ووقعوا في المحظور. فهل يستقيم على هذا الأمر من ينتظر منه إقامة الخلافة الراشدة؟ إن قراءة الأحداث بشجاعة ومسؤولية هي التي تجلي لنا الحقائق وتورثنا الاعتبار بالخطإ وتبعث فينا إرادة النهوض بقوة وثبات. وبدون ذلك سوف يبقى حال الإسلاميين كحال التي نقضت غزلها من بعد قوة.

[68] شاع بين الناس أن المناضلين ذوي التوجه الإسلامي يتلقون دعما خارجيا ماديا يساعدهم على الصمود و التشدد في مواقفهم. و أنا أشهد بأن من التقيتهم من الرجال الجزائريين الصادقين لا يتلقون دعما من أحد. بل إنهم لا يتلقون شيئا حتى من الإسلاميين الجزائريين الذين يجمعون الأموال باسم القضية الإسلامية في الجزائر. الإسلاميون لا يختلفون عن غيرهم من أصحاب القضايا. فيهم من يجمع المال باسم القضية ليخدم نفسه و فيهم من يضحي بكل شيء من أجل قضيته.

الجزء السادس

الانتماء الوطني؛ الغائب الأكبر في الأزمة الوطنية

الوجه الآخر للجيش الوطني الشعبي

موقع الجزائر في وعي المعنيين بالأزمة

المحاكمة

الوجه الآخر للجيش الوطني الشعبي

يعتقد كثير من الناس أن الجيش الجزائري جيش علماني ومعادي للإسلام. والمحزن أن الوقائع والأحداث اليومية توهم الناس بهذا الانطباع. كيف لا وضحايا الأزمة فاقوا ربع مليون قتيل خلال ثماني سنوات. وأنا لا أريد أن أدخل في جدل فقهي عن العلمانية لأن هذا ليس مقامه ولكنني أريد أن أثبت هنا ما كان قائما على أرض الواقع للتاريخ لأن ما سمعته عن الجيش بعد انفصالي عنه لا يعكس حقيقة ما كنت أعيشه و أنا في الخدمة. أما الْبَتُّ في الحكم على ذلك فأتركه لأهل الإِختصاص.

وأول ما أشهد به هو أن قانون الخدمة في الجيش المعتمد والذي اطلعت على نصوصه ليس فيه ما يتعارض مع أحكام الشريعة أو يدعو إلى مخالفتها. بل إنني لم أجد فيه ما يتناقض مع مكارم الأخلاق. أما فيما يتعلق ببروتوكولات الانضباط العسكري وتحية العلم وغيرها فإن حملها على طقوس الجاهلية من شرك وعبودية لغير الله وغيره من التأويل لا يقوم على أساس معتبر لا شرعا ولا وضعا. ومع ذلك يبقى الجيش جزءا من الشعب الجزائري، فيه الطيب والخبيث والانتهازي والمخلص، مما يوجب على المصلح الصادق في نظري أن يقدِّر الأمور بميزان المصلحة والمفسدة لا بميزان الكفر والإيمان.

و لا بأس أن أستعيد مشهدا واحدا من تجربتي في هذه المؤسسة.

عندما التحقت بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال سنة 1978 كانت منارة مسجد خالد بن الوليد التابع للأكاديمية هي الوحيدة في المنطقة لأن مسجد مدينة شرشال كان بدون مئذنة في حين كان مسجد الأكاديمية تحفة فنية رائعة. ورغم أنه كان مزودا بمكتبة إسلامية نفيسة أهداها الملك فيصل رحمه الله للمسجد إلا أن رواده من الطلبة كانوا قليلين جدا، ولا يتجاوز عددهم أصابع اليد في بعض أوقات الصلاة. ولكن منذ أن تولى قيادة الأكاديمية المقدم حشيشي زين العابدين سنة 1977 انطلق في جزأرة شاملة لهذه القلعة الوطنية الخطيرة التي بقيت تحت هيمنة اللغة الفرنسية ومناهج التدريب الروسية منذ الاستقلال وأطلق مشروع تعريب المناهج وجزأرة التأطير ورد الاعتبار لمقومات الهوية الوطنية في محيط الأكاديمية المترامي الأطراف فتزيَّنَت الأكاديمية بصور أبطال ثورة التحرير المجيدة وأقيم متحف الجهاد في قلب الأكاديمية وانتشرت الآيات والأحاديث والأمثال الداعية إلى مكارم الأخلاق وشريف الأفعال، فتحررت الإرادات واصطبغت علاقة العسكريين ببعضهم بصبغة الهوية الوطنية بكل أبعادها فازدحمت مديرية التدريب بالكفاءات الوطنية الشابة من كل التخصصات عشرات الأساتذة والمهندسين والخبراء في جميع التخصصات التقنية جاءوا من المؤسسات الوطنية المدنية والعسكرية ومن فرنسا وأمريكا وبريطانيا وألمانيا والرسامين والخطاطين وغيرهم جاءوا لأداء الخدمة الوطنية وتوظيف خبراتهم في جزأرة

هذه المؤسسة وتحويلها إلى نموذج مصغر للجزائر التي كان يحلم بها الشهداء. وقد انخرطنا ونحن طلبة في هذه العملية على حساب وقتنا الخاص تثمينا منا لهذا المسعى الوطني النبيل. لقد كان من ثمار هذه القيادة الرشيدة ذلك الانضباط الذاتي لدى الضباط والطلبة داخل الأكاديمية وخارجها ولم يصبح الذهاب إلى المسجد للصلاة عند سماع الأذان عائقا عن الاجتهاد والعمل كما كرَّسته القيادات الإديولوجية السابقة. فإذا رفع الأذان للصلاة تهافت الجميع إلى المسجد فإذا انقضت انصرف كلٌّ إلى عمله دون الحاجة إلى تذكير. فلم يكن المقدم حشيشي زين العابدين في حاجة إلى إعفاء لحيته وتطبيق الحدود على مرؤوسيه لحملهم على الالتزام بأركان دينهم ولا كان في حاجة إلى دفعهم إلى الإلحاد تيُّمنًا بالروس وترغيبا في علومهم. وقد حذا حذوه العقيد الهاشمي هجريس. ولكنَّ مَن جاءوا بعدهم كانوا أقل منهم وعيا وأضعف شخصية. والشاهد من هذا العرض هو أن الحكم المطلق على الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة خطأ فادح لا يساعد على التشخيص الدقيق لأبعاد الأزمة الوطنية ولا على تصور الحلول الناجعة لتجاوزها بل على العكس يضمن لكل المجرمين التمترس خلف هذه الحصن الوطني العتيد.

كان هذا هو حال الجيش قبل الأزمة و في مرحلتها الأولى، و لكن القيادة العسكرية الجديدة استغلت موقف الإسلاميين المتذبذب من قضية الانتماء الوطني و استثمرت فيه بطريقة خبيثة جعلت من الجيش اليوم منطقة محرمة على كل من له ذرَّة من الانتماء الإسلامي. و بعد تطهير الجيش من ضباط جيش التحرير ذوي الميول الوطنية المحافظة منذ سنة 1962 و الحملة التي استهدفت الضباط ذوي الميول الإسلامية و الوطنية سواء عن طريق التصفية الجسدية أو التهميش أو السجن أو النّفي و بعد تعديل القوانين الضابطة للسلوك و الهوية منذ سنة 1992 سنَّت القيادة مؤخرا قوانين تمنع الضباط من الزواج من البنات الجزائريات من عائلات إسلامية.

و لا بأس أن أثبت هنا تعليقي على نموذج من التعديلات التي تعرض لها نظام الخدمة في الجيش خلال الفترة الأخيرة.

تعليقات على القانون الأساسي للمستخدمين العسكريين

النقيب أحمد شوشان | صوت الجزائر | 2006/04/23

عندما طلب مني إبداء انطباعاتي على القانون الأساسي للمستخدمين العسكريين عادت بي الذاكرة إلى سنوات النضال الشريف و المخلص من أجل ترقية القدرات القتالية للجيش الوطني الشعبي من خلال رد الاعتبار لمقومات الخدمة العسكرية وعلى رأسها الشخصية العسكرية الجزائرية بما تتميز به من استعدادات ذاتية.. وأنا أعتبر هذه الانطباعات استثمارا شخصيا في مبادرة الإصلاح الوطني الشامل.

و قبل أن نتعرض إلى بعض التفاصيل لا بد من التأكيد على أن نص القانون الجديد كما هو منشور في وسائل الاعلام لا يختلف كثيرا لا في شكله ولا في مضمونه عن نص قانون الخدمة في الجيش المعمول به سابقا و يمكن اعتباره طبعة جديدة منقحة بعناية وفق ما قدّره القائمون على مراجعته كإجراءات ضرورية لإضفاء الطابع الاحترافي على الجيش.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن مشكلة الجزائر كلها و الجيش بصفة خاصة لم تكن مشكلة قوانين و لا نظم بل كانت دائما في مدى قدرة العسكريين و مستخدمي الدولة بجميع مستوياتهم على الفهم الصحيح والالتزام العملي المخلص بما تقتضيه نصوص القوانين و الأنظمة. و لذلك فإن إصدار هذا القانون رغم ما يكرسه من شرعية الحقوق و الواجبات فإن الإضافات الجديدة ستكون في نظري وسيلة قانونية إضافية يستعملها الوصوليون لتمرير مشاريعهم المسمومة و قمع كل مبادرة لاعتراض مشروعهم الذي يستهدف هوية الجيش الوطني الشعبي بالمسخ و التبعية.

و أكتفي في هذه العجالة ببعض الملاحظات التي بدت لي من القراءة السريعة لبعض نصوص هذا القانون:

- المادة 25

تظهر في نص المادة عبارة تمنع على العسكريين الدعوة إلى الدين. والمقصود بالدين هنا هو الاسلام لأنه الدين المعتمد الوحيد في مؤسسات الدولة الجزائرية بنص الدستور كما أنه مصدر من مصادر التشريع المعتمدة و التي لا يمكن إزالة صبغتها عن مضمون القوانين الوطنية. و لا شك أن المشرع الجديد استند إلى الأزمة الدموية التي مرت بها الجزائر كذريعة لتبرير ما ذهب إليه بعد أن تكرست في واقع الحال أكذوبة مسؤولية الإسلام على ما حدث. و هنا تكمن خطورة مثل هذه الإضافات المسمومة. فمنع الدعوة إلى الدين يشمل كل ما يحمله الإسلام من قيم الخير و يستهدف بالعقوبة كل من يدعو إلى الفضيلة و مكارم الأخلاق. و لا نذيع سرا إن قلنا بأن هذا المشروع كان قائما في أرض الواقع رغم مخالفته للقوانين و

الأنظمة منذ الاستقلال. فقد كان قانون الخدمة في الجيش مثلا، يجرِّم شرب الخمر و تناول المخدرات و يعاقب عليها و يمنع أي علاقة خاصة بالنساء دون رخصة قانونية حتى لغرض الزواج و يشترط في كل عسكري أن يكون مواطنا صالح السلوك و كل هذه القوانين مطابقة لتعاليم الاسلام نصا و روحا. و رغم ذلك فقد استبيح القانون و تجرأ كثير من العسكريين من مختلف الرتب على شرب الخمر و معاشرة البغايا. لكن مع ذلك كله فقد كانت نصوص القانون تساعد الغيورين على شرف الجيش الوطني الشعبي من جميع المستويات على ردع هذه الانحرافات بقوة القانون عندما تتوفر لديهم إرادة الاصلاح. و قد تعرض كثير من الضباط الشرفاء إلى مضايقات واتهموا في سنوات الأمن و الاستقرار بالتخلف و التطرف رغم أنهم دعوا إلى تطبيق القوانين لا أكثر. و يمكننا تصور حال البقية من هؤلاء الشرفاء بعد أن يصبح بإمكان المنحرفين و الشواذ اعتبار كل دعوة إلى الفضيلة دعوة إلى الدين و ما ينجر عن ذلك من الفساد داخل صفوف الجيش على غرار ما وقع في المجتمع المدني.

قد يزعم البعض أن في هذه العبارة استباقا وقائيا يهدف إلى منع التنصير أو التهويد الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة العسكرية بعد دخولها في تعاون عضوي محتمل مع الحلف الاطلسي. و هذا زعم مردود على الوصوليين وعشاق التبعية للأجنبي بدليل أن الجيوش التي أحرزت تقدما حقيقيا في قدراتها القتالية هي تلك التي حافظت على استقلاليتها التامة و أستمدت عقيدتها العسكرية و نظم الخدمة لجيوشها من عقيدتها الدينية و تاريخها العسكري رغم تواضعه و مقدراتها الوطنية ابتداء من بريطانيا و روسيا و انتهاء باسرائيل و الصين مرورا بالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و آخر العبرة في كوريا و إيران. أما مصر و ما يسمى دول جنوب المتوسط و الساحل الإفريقي فقد حكمت على نفسها عسكريا بالتبعية و ما يترتب عليها من التخلف إلى إشعار آخر.

ـ المادة : 39

في هذه المادة يوجب القانون على المرؤوسين الطاعة و يحملهم المسؤولية و لا يجيز للرؤساء إصدار الأوامر المخالفة للقانون.

و يثير هذا النص إشكالية حقيقية عندما يصدر القائد أمرا مخالفا للقانون كما يدل عليه واقع الحال. حيث يوجب القانون على المرؤوس طاعة القائد من جهة و يحمله المسؤولية من جهة أخرى. فلو أمر القائد مرؤوسيه بارتكاب جريمة قتل موصوفة فإن نص القانون يوجب عليه تنفيذها و في نفس الوقت يحمله مسؤوليتها ابتداء. و هنا عليه أن يختار بين عصيان الأوامر و تحمل المسؤولية التي قد تترتب عليها عقوبة شديدة تكلفه حياته، أو ارتكاب جريمة القتل و تحمل المسؤولية على ذلك في حال المساءلة أمام المحاكم. و كأني بهذه المادة مفصلة على مقاس الوضع الذي وجد فيه عناصر الجيش أنفسهم غداة الأزمة الدموية حيث أنها تكرس المنطق المنتكس الذي تم تسيير الأزمة به طوال عقد من الزمن و الذي فتح على عناصر

الأمن و الجيش بابا من الشر لم تفلح حتى إجراءات المصالحة في غلقه. لأنه منطق مخالف للعقل و الفطرة السليمة و العدل. و المفروض أن يسقط واجب الطاعة عندما يكون الأمر مخالفا للقانون على الأقل. لأن تنفيذ الأوامر لا ينحصر أثره بين القائد و مرؤوسه بل يتعدى في أغلب الأحيان إلى طرف ثالث يكون هو الضحية الحقيقية. و يوحي هذا النص للقارئ بأن المشرع تجاهل تماما بأن تنفيذ الأوامر العسكرية يتعلق بالقتال و ما يترتب عليه من عظائم الأمور التي لا يمكن استدراكها بمراجعة المحاكم مثل قضايا التجارة و الأحوال الشخصية. و أن من الأولى الاحتياط فيها بالاجراءات الوقائية و ليس بالحسبة و القضاء، كمراجعة القائد الأعلى قبل تنفيذ الأمر المخالف للقانون مثلا على الأقل أو غير ذلك من إجراءات الاحتياط التي تنقل المرؤوس من دائرة العبد المملوك الفاقد للأهلية إلى الانسان الراشد القادر على تحمل المسؤولية.

- المادة: 40

و هذه المادة أغرب من سابقتها حيث أن الأولى تحمل المرؤوس المجبر على الطاعة مسؤولية ما ينفذه من أوامر اما المادة 40 فإنها تعفي القائد من المسؤولية على ما يقوم به مرؤوسه. و معلوم أن كل مكلف مسؤول و القائد مكلف بمهمة المحافظة على الاستعداد القتالي الدائم لمرؤوسيه و هو ما يعني متابعة كل ما يقتضيه ذلك من إعداد بدني و معنوي و مادي و ما يلحقه من انضباط و حسن تسيير زيادة على مهامه في حالة الحرب . و هذا حيز واسع من حياة المرؤوس لا يستبعد فيه وقوعه في المخالفات كما لا يستحيل وقوع المسؤولية على القائد. و ما جاء في نص المادة يحكم بالاستحالة على أمر وارد جدا و يحدث في قانون الخدمة ثغرة يستغلها المنحرفون للتهرب من المسؤولية عندما يمارسون شذوذهم الشخصي خارج دائرة القانون.

المادة: 17

و هذه مادة مكررة من نظام الخدمة في الجيش سابقا تجدر الإشارة فيها للبس خطير لابدّ من إجلائه.

فالمادة تشترط في العسكري أن يكون مواطنا صالح السلوك.

والمشكلة ليست في لفظ المادة و لكن في مضمونها. فما هي مقاييس المواطنة و السلوك الصالح؟

ورغم أن المادة لم تتغير منذ صدور القانون سنة 1965 إلا أن مقاييس المواطنة و الصلاح تغيرت من النقيض إلى النقيض. فبعد أن كانت الثورة هي محور المواطنة في فجر الاستقلال إلى درجة أنّ كل من نصر الثورة فهو جزائري حتى ولو لم يكن من اصل جزائري و أنّ من حارب الثورة ليس جزائريا حتى و لو كان من أصل جزائري، صار زعماء الثورة يوصمون بالخيانة و جُرِّدوا من حقوق المواطنة عقودا من الزمن لأنهم اختلفوا مع بعضهم على الحكم و في نفس الوقت تمتع جنود الجيش الفرنسي بحقوق

المواطنة الممتازة - بعد أن صنفتهم ثورة التحرير مواطنين من درجة ثانية - لانهم اختاروا في الوقت المناسب الطرف الرابح في حرب الإخوة الأعداء. كما كان دعاة الانفصال في يوم من الأيام خونة و عملاء للاستعمار ليصبحوا اليوم رموزا للمواطنة.

و لكن المؤكد هو أن قيمة المواطنة انتهت إلى معنى الولاء للخزينة لأنها أهمّ ما يعني الجميع في جزائر اليوم كما تؤكده شواهد كثيرة. أما صلاح السلوك فأمْره أدهى و أمرّ و ذلك لأن المجتمع الجزائري كله دخل مرحلة متقدمة من التحلل الأخلاقي و الانحراف السلوكي واختزلت القيم كلها في وصفة واحدة هي المصلحة الشخصية. وهذه الحقيقة يدركها كل من يتابع التقارير الرسمية والصحافية الوطنية والدولية منذ سنة 1992 فإنه لا يرى مؤشرا واحدا يدل على أن انهيار بنيان القيم توقف منذ ذلك الحين. فالإنسان الصالح بالمقاييس المعتمدة اليوم في الجزائر هو الإنسان الفارغ الذي أسقط من اعتباره قيمة الوطن و الهوية و الدّين. هو الإنسان الذي يؤمن بأنه عابر سبيل لا حق له في التدخل في الشؤون العامة إلا بقدر ما يأذن به مالك الخزينة الوطنية مقابل الأجر الذي يتقاضاه على الخدمة المطلوبة منه دون مناقشة.

و لذلك كان المطلوب من المشرّع الجديد أن يحدّد المقاييس التي تضبط صفة المواطنة و مقتضياتها من جهة و تحدد معنى السلوك الصالح من جهة أخرى على أقل تقدير، حتى يتوقف تسرّب الوصوليين إلى مؤسسة الجيش من جهة و انتشار مزيد من الانحراف السلوكي بين عناصره من جهة أخرى.

موقع الجزائر في وعي المعنِيّين بالأزمة

منذ الإرهاصات الأولى للأزمة راودني الشك في المبررات المزعومة من طرف المعنيين بتفجيرها ولذلك بقيت شديد الحذر في التعامل مع تطوراتها رغم ما تَشبَّثْتُ به من الصدق والإخلاص في علاقتي بالأطراف المتنازعة. مبعث الشك الرئيسي كان إهمال العامل الوطني في تقدير الأمور لدى الأطراف المتنازعة رغم أنّ الأزمة القائمة كانت جزائرية بحتة. ولا يعني هذا أنّ هذا الطرف أو ذاك كان كله غافلا عن الطبيعة الجزائرية للأزمة، وإنما العبرة بمن ينتهي إليهم القرار وتعود إليهم الكلمة. فالدوائر الشريرة في السلطة تنكرت للجزائر تماما وفرضت نفسها كسلطة احتلال. أولا،على مستوى الدولة: باستباحتها لكل رموز السيادة في الدولة الجزائرية ابتداء من حلِّ السلطة السياسية ممثلة في الرئيس مرورا بحل السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني الشعبي وانتهاء بحل السلطة التنفيذية بإعلان الأحكام العرفية وتعيين ولاة عسكريين وإنشاء المحاكم الخاصة. وثانيا،على مستوى الشعب: ابتداء من احتقاره والحكم عليه بعدم النضج، مرورا بضرب نتائج الانتخابات التشريعية المعبرة عن رأيه عرض الحائط وانتهاء بضرب وحدته بتوريط شريحة منه في نزاع لا ناقة لها فيه ولا جمل لتشن الحرب نيابة عن المتعطشين للدم. وثالثا،على مستوى الهوية: حيث أعلنت هذه الشرذمة الحرب على الإسلام كحضارة وليس كدين فقط فحظرت شعارالإسلام حتى على مؤسسات التعليم المتخصصة كالمعاهد الإسلامية في الجامعات وضيَّقت على المصلين في المساجد ومنعت ارتداء الحجاب على الموظفات في المؤسسات العمومية وغير ذلك مما هو مشتهر. كما أن هذه السلطة جمَّدت قانون تعميم اللغة العربية وشنَّت آلتها الإعلامية المرتزقة حربا شعواء عن كل ما هو عربي تدعيما لمشروع الجزائر الفرنسية الملفوف برداء المتوسطية والأوروبية وغيرها من الأوهام.

إن هذه السلوكات الماثلة أمام أعين الناس وما خلفته من آثار وخيمة كافية للتأكيد على أن الجنرال خالد نزار ومستشاريه ومَن ظاهرهم على خيارهم الآثم لم يفكروا لحظة واحدة في أن هذه الأزمة جزائرية ويجب أن يتم التعامل معها في هذا الإطار. وأن الخصومة مهما بلغت خطورتها فإنها لا تبرر استئثار فئة من الشعب بالجزائر على حساب الفئة الأخرى لأن الجزائر وطن الجميع و سيبقى كذلك إلى الأبد. إن هذه الروح الشريرة الخائنة والعقلية البدائية هي التي استحوذت على رموز السلطة فاغتروا بما يمتلكونه من قوة عسكرية وثروة اقتصادية ودعم أجنبي خبيث وتوقعوا أنهم سيحسمون الحرب لصالحهم باستعمال سياسة الاستئصال وكأن الجزائر مشاع للصوص أو غنيمة حرب للغالب. وقد بلغ بهم الغرور في البداية إلى حد استهداف مؤسسة الجيش نفسها فانخرطت أجهزة المخابرات والدرك في عملية اعتقال لكل من يشْتَمُّون فيه رائحة الالتزام وبلغ الأمر ببعض القيادات إلى التصريح العلني أمام تجمع كبير للضباط بأن القيادة مستعدة لاستئجار جيش من الخارج لفرض الأمر الواقع على الجميع إذا تطلب الأمر. والغريب

أنهم ضموا إلى مجموعتنا في السجن ضباط قيادة الفوج40 للمدفعية كلها لأن مجموعة من ضباط الصف تمردت وفرت من الفوج آخذين معهم أسلحة وذخيرة. كما اعتقلت مجموعة من صف الضباط التابعين للفرقة40 لا يفرقون بين عقبة بن نافع والعربي بن المهيدي بتهمة الانتماء إلى الإسلاميين.

ولو أن النافذين في القيادة العسكرية كانوا يعتقدون بأن خصومتهم كانت مع جزائريين مثلهم وأن محاولة استئصالهم ستُؤَسِّسُ للحرب من أجل الوجود وتفتح دورة الاستئصال بين الجزائريين إلى أجل غير مسمى، لكان ذلك كفيلا بدفعهم إلى التروي والتصرف بحكمة تقوي فيهم هذا القاسم الوطني المشترك الذي كان من شأنه أن يكفل لكل جزائري كرامته وأَمْنه في وطنه وبين أهله بِغَضِّ النظر عن الاختلاف القائم بينهم.

أما الإسلاميون فإن ضعف المعنى الجزائري للقضية في وعي الغالِبين على أمرهم كان نتيجة لعدة عوامل أذكر منها:

ـ ضبابية المعنى الوطني في خطاب وأدبيات أغلب القيادات الإسلامية. ربما للتميز عن التيارات الوطنية التي لا ترفع شعار الإسلام. أو ربما لأن منابر الخطاب ارتبطت بالمساجد التي تعتبر أماكن للعبادة يحكمها ضابط العقيدة لا ضابط الوطن. ومهما يكن السبب، فإن التوعية الوطنية ضرورة تقتضيها حاجة المجتمع للاستقرار وتجاهلها في الخطاب التعبوي قصور كانت له عواقب وخيمة على المجتمعات الإسلامية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة.

ـ الخلفيات العالمية والأممية والإقليمية في التوعية السياسية لأنصار التيار الإسلامي، حيث تتخطى الدولة الجزائرية حدودها الوطنية في وعي البعض إلى المغرب العربي و شمال إفريقيا كما هو الحال عند بعض الحركات أو الأمة الاسلامية لدى السلفية العلمية بل والعالم بأسره عند الحالمين بالخلافة الراشدة مثل الجزائريين الأفغان وجماعة الهجرة و التكفير ويبقى التصور ضبابيا لدى الإخوان (جماعة حمس) رغم انغماسهم في ضحضاح النظام القائم. ولذلك فإن التعامل مع الأزمة الجزائرية المحلية قام على مراعاة مصلحة الدائرة الأوسع إقليميا أو أمميا أو عالميا وعلى حساب ما تقتضيه المصلحة الوطنية الجزائرية.

ولعل من الثمار المرة لهذا الغرس انضمام بقايا المسلحين في الجزائر إلى القاعدة و ربط مصير الأمن في الجزائر بعوامل لا قدرة للجزائريين على التحكم فيها بعد اليوم. و يجدر بي هنا أن أذكر بأن الشيخ مصطفى بويعلي الذي كان مجاهدا في ثورة التحرير وأسس أول حركة إسلامية مسلحة معارضة للنظام القائم في الجزائر سنة 1979 أصر على إضافة الضابط الوطني لشعار حركته فسماها: الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة حتى لا تختلط الأمور على أتباعه ولا تتجاوز الحركة مجالها السياسي الوطني إلى بعدها الإسلامي

الذي لا تحده حدود. و هذا دليل قاطع على البون الشاسع بين الوعي الوطني الذي كان يتمتع به المواطن الجزائري في الستينات و خُلُوفُه في التسعينات.

ـ تعدد المرجعيات الدينية واختلاف المرجعيات الإسلامية في حكم الوطنية ومفهومها بين من يعتقد أنها من بقايا الجاهلية أو مخلفات الصليبيين كعلماء الجزيرة العربية والمشرق و بين من يجعلها من مقتضيات النهوض من ذوي الميول القومية. وهذه من البلاوي العظيمة التي حلَّت بالجزائر منذ أن تمكن أعداء الدين والفضيلة من السيطرة على مراكز النفوذ في الدولة وأصبح الشعب الجزائري المسلم يلهث في كل اتجاه خلف العلماء و الفقهاء في البلدان الأخرى والذين لا يعرفون عن وضع الجزائر شيئا يذكرفيُفْتُون على السماع بما ليس له بالواقع أي علاقة فحدثت بذلك فتن عظيمة جعلت الشباب الجزائري يكفر بتاريخه العريق و يشكُّ في أمجاده الخالدة و ينخرط في تخريب وطنه بيديه متطلعا إلى سراب لا فائدة ترجى منه.

ـ ضعف التربية الوطنية لدى الشباب الجزائري بصفة عامة والذي يمثل الأغلبية الساحقة للتيار الإسلامي. ولذلك فإن شعور الشباب بالظلم و التهميش من طرف أعوان الدولة مبرر كاف في نظرهم لحرق المؤسسات الوطنية دون التفكير فيما يترتب على ذلك من الخسائر المادية أو ما تقدمه هذه المؤسسة بالنسبة لهم ولباقي المواطنين من خدمات ضرورية لحياتهم اليومية. لأن غرضه هو الانتقام من الدولة التي هي في نظره إدارة لتسيير شؤونه لا تربطها به علاقة غير ذلك ولا يفرق بين أن تكون هذه الإدارة وطنية أو إدارة احتلال. فإذا أضيف إلى هذا الفهم حكم شرعي ببدعية الوطنية أو تحريمها يمكننا تصور قيمة الوطنية في نفوس الشباب الجزائري المسلم.

ـ الدعاية المغرضة للإعلام الجزائري الذي جعل الوطنية حكرا على النظام الفاسد وأعوانه مما أفرغ الوطنية من معناها الحقيقي وزهَّد باقي المواطنين فيها.

ونتيجة لهذا القصور في الشعور بالمسؤولية لدى الطرفين تحول الصراع بين أبناء الشعب الجزائري المسلم من التنافس السياسي السلمي للتداول على تسيير مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة القائمة على الوطن الواحد الذي حرره شهداء ثورة التحرير المجيدة إلى حرب قذرة محلية استبيحت فيها الدماء والأموال وانتهكت فيها القيم والأعراض و تنازل الطرفان فيها عن كل المكارم من أجل النفوذ و البقاء و كانت الضحية الحقيقية هي الجزائر التي أصبحت فئات بعد أن كانت شعبا واحدا وأصبحت مناطق نفوذ بعد أن كانت وطنا واحدا و أصبحت سلطنات طائفية بعد أن كانت جمهورية ديمقراطية شعبية.

المحاكمة

أسميها المحاكمة مجازا لأنها كانت مهزلة حقيقية انسحَبَتْ منها هيئة الدفاع وكانت كلمتي فيها قصيرة لم أتطرق فيها للتُّهم المنسوبة إليَّ بتاتا.

كان لزيارة قائد الأركان أثر واضح على مجريات الأمور في قضيتنا حيث تم تعيين النقيب عبد الكريم للتحقيق معنا من جديد فقام بواجبه بمسؤولية عالية رغم أنه لم يستطع تجاوز محاضر التحقيق الأولى التي أقحمت في قضيتنا ملفات مدنية جنائية لا علاقة لنا بها لا من قريب ولا من بعيد. وانتهى بعد جهد وعناء إلى تصنيف القضية في آخر سلم الجنح [69] وقدمها إلى القيادة العسكرية التي بدأت تشعر بالورطة التي وقعت فيها فقررت تقديمنا للمثول أمام مجلس تأديب، و لكن الأمور استقرت على مثولنا أمام المحكمة العسكرية رغم وجود المحكمة الخاصة آن ذاك. وقد أكد ذلك وزير الدفاع اللواء نزار خالد بنفسه بمناسبة شهادتي ضده بمحكمة الجنح بباريس.

هذه التطورات أثارت حفيظة الدوائر الإجرامية في جهاز المخابرات فاستهدفت قاضي التحقيق النقيب عبد الكريم وعاقبوه بالسجن أقصى عقوبة عسكرية ممكنة في حق الضباط وهي 45 يوما سجنا لست أدري ما كان مصيره بعدها. أما نحن فقد قرروا الانتقام منا بطريقتهم الخاصة وهددونا بذلك أكثر من مرة.

وقد حاولوا استدراج بعض ضباط الصف للفرار من السجن في بشارلتبرير تدخلهم في قضيتنا من جديد كما استغلوا فرصة نقلنا إلى المحكمة العسكرية لتنفيذ وعيدهم فاكتشفنا مخططهم قبل مغادرة السجن فرفضنا الخروج وتبين لنا بعد ذلك أن وكيل الجمهورية اكتشف عبوة ناسفة داخل المحكمة كانت ستنسفها من الأساس و تقضي علينا جميعا. و قد تم توجيه التهمة لاحقا في هذه القضية لشقيق قاري السعيد أحد أمراء جماعة الجزائريين الأفغان. كما حاولوا استفزازنا يوم المحاكمة للدخول معنا في اشتباك يبرر لهم قتل من يريدون منا ولكن وكيل الجمهورية العسكري تفطن لمخططهم ولم يسمح لأحد منهم بالدخول إلى حرم المحكمة باستثناء المدير الجهوي لأمن الجيش الذي كان يتهارش مع صف الضباط داخل قاعة الجلسة.

وقد سبقت المحاكمة حملة إعلامية تولت كبرها جريدة الوطن والصباح الفرنكفونيتين نشرت خلالها جريدة الوطن التي يرأسها الصحفي صاحب الألقاب الزائفة عمر بلهوشات مقاطع كاملة من محضر استنطاقي في بن عكنون مما جعلني أحتج رسميا لدى الجريدتين عن طريق موكلي المحامي الأستاذ بختي و

[69] صنف قاضي التحقيق تهمتي كجنحة بناء على عدم التبليغ عن نشاطات مضرة بالجيش

طالبت جريدة الوطن بحق الرد ولكنها رفضت. ولست أضيف بهذا شيئا جديدا ولكنني أؤكد ما قيل عن تلك الجرائد المستقلة التي حصل مدراؤها على شهادات التقدير من فرنسا وأمريكا بأنها وسائل دعاية هدامة والعاملون فيها باختصار كذابون مرتزقة و لا شرف لهم أخلاقيا و لا مهنيا.

رئيس الجلسة كان قاضيا مدنيا على وشك التقاعد قيل لي بأنه فَقَدَ عقله بعد تلك المحاكمة وكان القضاة المساعدون ضباطا عسكريين اطَّلعوا مسبقا على محاضر الاستنطاق قبل موعد المحاكمة كما أن وكيل الجمهورية رافع بناء على محضر الاستنطاق الذي حرره جهاز المخابرات و ليس بناء على محضرقاضي التحقيق. وكان الإعلان عن غلق الجلسات بعد جلسة الافتتاح دليلا واضحا على المهزلة كما عبَّر عن ذلك الأستاذ بشير مشري بقوله آنذاك: إذا كان الرشام حميدة واللعاب احميدة فما الداعي لحضورنا. وطلب من هيئة الدفاع الانسحاب فانقسمت على نفسها. وقد تشكلت هيئة الدفاع من أكثر من عشرين محاميا أغلبهم أساتذة و على رأسهم الأستاذ مشري بشير أقدم المرافعين في القضايا الإسلامية والأستاذ رايس محام معتمد لدى هيئات القضاء الفرنسية والأستاذ مسلي رشيد والأستاذ زويتة على رأس هيئة الدفاع عن قيادة الجبهة الإسلامية والأستاذ بوريو والأستاذ بختي محمد وغيرهم.

حصلت خلال الجلسات خزعبلات من طرف بعض المساجين المدنيين وضباط الصف الذين بقوا تحت وطأة التجربة المرة التي عاشوها. فمنهم من حاول التشويش على المحكمة بتلاوة القرآن أو التكبير ومنهم من حاول التعبير عن آرائه ومشاعره بالهتاف بشعارات يتبناها، ولكن الجلسات التي استمرت من يوم 3 إلى 13 يناير 1993 أثبتت أن الضباط المتهمين كانوا فعلا من صف النخبة في الجيش الوطني الشعبي ولم يستطع وكيل الجمهورية العسكري أن يثبت دعوى واحدة معتبرة قانونا ضدهم. ورغم الأحكام القصوى التي طلبها إلا أن القرار جاء بعد أسبوعين من انتهاء الجلسات بالإفراج عن أغلب الضباط وضباط الصف مع الحكم عليهم بالمدة التي قضوها في السجن حفظا لماء وجه جهاز المخابرات الذي اعتقلهم، والحكم على مجموعة قليلة كنت أنا من بينهم بثلاث سنوات وكانت أقصى عقوبة بالسجن 5 و8 سنوات في حق النقيب أحمد بن زمرلي والملازم الأول زلة نعمان رحمهما الله.

عندما عدَّدَ وكيل الجمهورية التهم المنسوبة لي وأنهى مرافعته بطلبِ أقصى العقوبة في حقي ردَّ عليه الأستاذ مشري بشير ثم الأستاذ بختي كما تدخل الأستاذ رايس رغم أنه لم يكن مؤسسا للدفاع عني. وعندما أحيلت إليَّ الكلمة قلت للقاضي: ما ينبغي أن أقوله بخصوص هذه القضية يعني قيادة الجيش وحدها وقد سمِعَتْهُ مني بدون واسطة ولا أرى فائدة من نشر غسيل العسكر في هذا المجلس لأن الحاضرين

فيه لا يعنيهم هذا الأمر في شيء. وحتى القاضي أتحداه أن يدَّعي الحكم عليَّ بموجب القانون أو بما يمليه عليه ضميره المهني.

أما ما أَوَدّ تأكيده من هذا المنبر فهو أن الذين استغلوا هذه القضية لإهانة الشرفاء من أبناء الجزائر والاعتداء على أعراضهم لا يمكن أن يكونوا جزائريين أحرارا. وأذكر أمامكم الرائد عمار قطوشي والعقيد ناصر الذين زاراني في مركز التعذيب وشتم قطوشي أمي وأنا مقيد اليدين. وقد نذرت لله إن طال عمري لأقتلنه وفاء لجهادها من أجل تحرير الجزائر. ولكن الله انتقم لها منه وخلص الأرض من شره... فقاطعني وكيل الجمهورية قائلا: لقد استشهد الرائد وهو يؤدي واجبه الوطني فلا تشتمه. قلت: الواجب الوطني لا يؤدَّى بقمع المواطنين العزل وقتلهم وإهانة الشرفاء في الأقبية ومراكز التعذيب يا حضرة الرائد بل يؤدى بالتضحية من أجل الوطن وسلامة المواطنين وسعادتهم ولا أعتقد أن الجيش الوطني الشعبي يُرَادُ له أن يقوم بهذا الواجب منذ 11 يناير 1992.

لقد كانت المحاكمة شكلية تم تسجيلها وتحرير وقائعها للضبطية الإدارية فقط أما الأحكام فصدرت بناء على تقدير جزافي من طرف قيادة الجيش. ولذلك أصرت الدوائر الأمنية التي تستهدفنا على تصفيتنا جسديا خارج إطار القانون. وقد بلغني اغتيال 5 نقباء[70] من بين 11 المتهمين معي في القضية في ظروف غامضة لم يتم التحقيق فيها إلى حد الآن بعد، زيادة على محاولات اغتيالي في السجن واختطافي شخصيا من سجن الحراش بعد انتهاء مدة العقوبة وتهديدي بالقتل صراحة من طرف الرائد عبد القادر غانم في مركز التعذيب ببن عكنون سنة 1995 والتواطئ على اغتيالي مع أمير الجماعة الإسلامية المسلحة جمال زيتوني وصعاليكه بعد مغادرتي الجزائر إلى غرب إفريقيا سنة 1996.

بعد النطق بالأحكام قلت لوكيل الجمهورية على مسمع من الجميع: أَخْبِرْ مَن أصدروا الحكم بسجننا بأنهم وفّروا علينا مؤونة التورط في قتل شعبنا وهذا أمر نحمد الله عليه. أما إذا تعرضت الجزائر لعدوان عسكري أجنبي فلا يستحوا من العودة إلينا فنحن أولى بالدفاع عن بلدنا ضد أي عدوان أجنبي.

بعد النطق بالحكم مباشرة تم نقل المحكوم عليهم بالسجن إلى سجن بشار الشهير باسم لكاز الذي قضينا فيه حوالي شهرين ثم نقلت إلى سجن البرواقية مع خمسة من العسكريين. ونقل الباقون إلى سجن الشلف.

---

[70] النقيب محمد عمراني و النقيب محمد بن وارث و النقيب عامر مخلوفي و النقيب احمد بن زمرلي و الملازم الاول: زلة نعمان

الجزء السابع

في سجن البرواقية (قلعة الزمالة)

الاستقبال

الوضع العام في السجن خلال السداسي الأول من سنة 1993

تطورات الأحداث بعد السداسي الأول من سنة 1993

أخطر الأحداث في تاريخ سجن البرواقية (جريمة موصوفة ضد الإنسانية)

وقفات مع هذه المأساة

لقاءاتي مع معنيين بالعمل المسلح في سجن البرواقية

الاستقبال

عندما توقفتْ بنا الشاحنة في برزخ الاستقبال بين بوابة السجن الخارجية وباب السجن الرئيسي انتابني شعور باللامبالاة لأنني أحسست بأنني في نفس البيئة التي عشت فيها الأيام الأولى من اعتقالي. فأنت تشعر أنك في منطقة موحشة لا يضبطها قانون ولا ترى فيها للشعور بالمسؤولية أثر،لأنها منزلة بين المنزلتين. فأنت بالنسبة للجهة التي ترافقك قد دخلت السجن المُضِيف أما بالنسبة لإدارة السجن فأنت لم تدخله بعد. ومن ثم يمكن أن يحصل لك أي شيء من طرف ملثمين مجهولين خارجين عن القانون تحميهم السلطة الحقيقية الخفية ليتفرق دمك بين حراس السجن المرسل والسجن المستقبل. وهذه الصورة تتكرر في مخافر الشرطة ومراكز المخابرات ومقرات الدرك. فكل ما يحصل في منطقة الفراغ هذه تتظاهر الهيئات الرسمية بإنكاره ونفيه لأنه غير مقرر قانونيا ضمن الإجراءات ولا مسجّلا في سجل الأحداث في حين أن هذه المناطق البرزخية الموجودة في مداخل السجون كلها ومراكز الأمن الرئيسية محميَّة جيدا من طرف الإدارات المعنية بحيث لا يتسرب شيء مما يقع فيها ولا يبقى أثر لما يتعرض له المساجين و المعتقلون فيها مما يدلُّ على أن هذه الممارسات الإجرامية المخالفة للقانون والفطرة البشرية جزء لا يتجزأ من تقاليد النظام المعمول به في السجون والمخافر وأن كل الذين يحاولون نفي ذلك أو التشكيك فيه أو تبريره من السياسيين والإداريين والإعلاميين والحقوقيين شهود زور وشركاء في المسؤولية على استمرار تلك الممارسات المهينة لكرامة الإنسان سواء أدركوا ذلك أو لم يدركوه. في حين أن المفترض أن يطالب الجميع بالتحقيق الجاد مع المشجعين على هذا الشذوذ وتجريم مرتكبي هذه الممارسات قانونيا ومعاقبتهم بالصرامة التي تردع فيهم شهوة البغي على الآخرين. و قد تعرَّضْت شخصيا للاختطاف على أيدي المخابرات من برزخ سجن الحراش قبيل مغادرتي السجن و لولا وَعْيِي الكامل بطبيعة هذا النظام لكنت في عداد المفقودين. و أنا أتحدى أي مسؤول جزائري أن يجد لعملية اختطافي أي إشارة في السجلات الرسمية رغم أنها وقعت داخل السجن و بصفة رسمية و من طرف ضباط أعرفهم بالاسم . و لذلك سأكتفي بسرد ما حصل معي شخصيا بدون مبالغة في الوصف باعتباري ضابطا محترما ومعروفا بالتزامي وحسن سلوكي ولا يمكن لجزائري واحد أو جزائرية عسكريا كان أو مدنيا أن يدَّعي بأن له معي حسابا يصفيه من أي نوع كان؛ ولكم أن تتصوروا بعد ذلك حال المغمورين من المواطنين المدنيين الذين وقعوا في الخطإ لسبب أو لآخر عندما يتعرضون لنفس الوضع. وآمل أن تتضح بذلك الصورة لكل ذي عقل عن حقيقة المأساة التي انزلقت إليها الجزائر فتواجه هذه الظاهرة بما ينبغي من الجديَّة و الحزم.

لقد تعرضنا للضرب والإهانات من طرف حراس سجن البرواقية منذ أن وطئت أقدامنا أرضه؛ فبعد أن قيدوا أيدينا بالحديد ضربونا ضربا مبرحا بالقضبان الحديدية من عيار 14 مم لمدة ساعتين حتى لم

يبق واحد منا واقفا ثم ساقونا إلى زنزانات نصف مدفونة تحت الأرض تنتهي إليها شبكة مجاري الصرف الصحي للسجن؛ فالأرضية مبللة والرطوبة عالية جدا والمكان قذر والظلام دامس والرائحة الكريهة خانقة، وكدّسونا فيها. كنا في الليلة الأولى حوالي 20 سجينا في زنزانة لا يتجاوز طولها أربعة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار. وفي منتصف الليلة الثانية هجم علينا الحراس وأوجعونا ضربا ثم أخرجوني ووضعوني في زنزانة منفردة مثل الأولى ولكن أرضيتها بالإسمنت المسلح المشبع بالرطوبة وكأنها صفيحة من الثلج و قد شدوا يدي إلى رجلي في حلقة حديدية واحدة ثم ثبتوا الحلقة على وتد مغروس في الأرض فلم أكن أستطيع أن أتحرك وبقيت على تلك الحال ثلاثة أيام حتى اعتقدت بأن ظهري لن يستقيم بعدها أبدا. لقد كانوا يحررون يدي اليمنى مرة في اليوم لأتمكن من أكل أشياء لم أكن أعرف ما هي ولا ما طعمها. وبعد ثلاثة أيام ربطوني إلى نفس الوتد بسلسلة طولها حوالي مترين حتى أتمكن من الوصول إلى محل الخلاء المتواجد في طرف الزنزانة وبقيت على هذه الحال أسابيع إلى أن قررت الإضراب عن الطعام. فسمع بذلك باقي المساجين بعد أن التحق بهم بعض من كان معنا في القبو، فتضامنوا معي بإعلان إضراب عام عن الطعام وبدأوا يقرعون الأبواب والأواني بدون توقف ولم يتوقفوا عن ذلك إلى أن تعهدت إدارة السجن بفك العزلة عني. فانتقلت من ذلك الجحيم إلى الزنزانة الإنفرادية رقم 26 في الطابق الأول من المبنى المخصص للمساجين الإسلاميين بقيت فيها أكثر من ستة أشهر ثم انتقلت من زنزانة إلى أخرى مع باقي المساجين إلى أن استقر بي الحال في القاعة "أ" فبقيت فيها إلى أن وقعت الأحداث المأساوية في نوفمبر 1994 و بعدها تم تحويلي إلى سجن الحراش.

لقد كنت سجينا محكوما عليه حكما نهائيا، فلماذا استهدفني حراس السجن بهذا التعذيب القاسي بدون سبب ولا وجه حق و هم يعرفون أن المحكوم عليه نهائيا في جنحة يعتبر في حجز إداري و مجرد حبسه مع المحكوم عليهم في قضايا جنائية وحده خرق للقانون فما بالك بتسليط عقوبات إضافية عليه دون سبب؟ من أين استمدوا القدرة على فعل ذلك؟ وماذا ينتظرون أن أفعل بهم إذا نجاني الله من قبضتهم في يوم من الأيام؟ وكيف أجد لهم عذرا على أعمال لم يعذر فيها حتى البشر الذين عاشوا في العصور الحجرية. إن الجواب الوحيد على هذه التساؤلات هو أن هؤلاء المجرمين التابعين للعدالة الجزائرية المزعومة يظنون أنهم محميون من طرف النظام الذي يعتقدون أنه قائم على القهر والظلم والطغيان. وهم في هذا مخطئون من وجهين. الأول أن النظام خاضع لسنة المداولة حيث أن الدولة كما تدول للنظام تزول عنه وقد يتغير النظام الذي يعتمدون عليه يوما ما فيكونوا كبش الفداء الذي يتقرب به رؤساؤهم للحكام الجدد. والثاني هو أن الانتقام منهم سهل علي وعلى باقي المظلومين سواء بالقصاص العادل عند الشرفاء أو بالانتقام الجائر عند ضعاف النفوس. ولا شك أن كثيرا من المحسوبين على ما اصطلح عليه "فئة ضحايا الإرهاب وشهداء

الواجب" استهدفوا انتقاما لما مارسوه على المعتقلين و أهاليهم من تعذيب وظلم . والغريب في الأمر أن تلك الوحوش البشرية التي لم ترْعَ في مسجون مثلي إلاًّ ولا ذمة عندما كان في القَبْو أصبحت خرافا أليفة تتقرب مني وتظهر تعاطفها و احترامها لي بعد أن نجاني الله من نفق الضياع و خرجت إلى عالم الأحياء.

ورغم أنني قضيت في هذا السجن عامين حافلين بالأحداث و الذكريات إلا أنني سأكتفي بالتوقف عند ما لا يسعني إغفاله كشاهد على الأحداث.

الوضع العام في السجن خلال السداسي الأول من سنة 1993

لم يكن عدد المساجين الإسلاميين يتجاوز 300 سجين أغلبهم على ذمة التحقيق في انتظار المحاكمة ولذلك كانت حالة الترقب لدى الجميع هي السائدة وكان الأمل يحدو الجميع أن تنتهي الأمور إلى تسوية سياسية للأزمة وإن تباينت الرؤى في الصورة التي تؤول إليها تلك التسوية. وكان أغلب المعتقلين من العاصمة و ضواحيها إلى المدية. ورغم أن الكلمة الأخيرة في هذه المجموعة كانت ترجع إلى أميرها الاعتباري الشيخ عبد الرحمان إمام بلدية الأخذرية إلا أنها كانت مصنَّفة واقعيا إلى ثلاث فئات.

الأولى: فئة المعتقلين في مواجهات مسلحة مع أجهزة الأمن و الجيش

و هذه العناصر هي الفئة الفاعلة في هذا التجمع رغم قلَّة عددها، و تتكون من:

ـ مجموعة المحكوم عليهم بالإعدام بزعامة حسين متاجر أول أمير لجماعة الأخذرية ونائبه مسعودي مبروك و معهم محكوم عليهم في قضايا أخرى.

ـ مجموعة الجزائريين الأفغان ومن معهم بزعامة أحمد الود أول أمير سري للجماعة الإسلامية المسلحة و أغلبهم من ضواحي تيارت و البيض.

ـ مجموعة بوفاريك التابعة لمحمد علال - موح ليفيي- بزعامة فتح النور.

ـ عناصر الكتيبة الخضراء التابعة للشيخ عطية السائح بزعامة نور الدين حمارة من قصر البخاري.

الثانية: فئة المعتقلين من كوادر و مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاد و المتعاطفين معها

ورغم أن هده الفئة تمثل القوة الغالبة من حيث العدد إلا أنها وقعت بين مطرقة حراس السجن وسندان المجموعة الأولى و تتكون من:

ـ مناضلي الجبهة الذين ليس لهم علاقة بالعمل المسلح بتاتا و أغلبهم من العاصمة.

ـ مناضلي الجبهة المجندين في صفوف الحركة الاسلامية المسلحة بقيادة عبد القادر شبوطي و السعيد مخلوفي و أبرز زعمائهم عبد القادر سلام من القبة و الشيخ فضيلي جلول من البرواقية.

الثالثة: معتقلين من غير الجبهة الإسلامية للإنقاذ

وهي مجموعة قليلة جدا من المعتقلين من طرف أجهزة الأمن تعسفا رغم انتمائهم التنظيمي الرسمي لأحزاب أخرى كحال أحمد من حركة حماس ببلدية الأغواط والكبش من مناضلي جبهة التحرير في قصر البخاري وغيرهما.

وقد كان لهذا التصنيف أثر سلبي جدا، حيث صرف همة هؤلاء المساجين عن قضيتهم الجوهرية المتمثلة في مواجهة الاستبداد الذي يمثله حكم البشر وإقامة العدل الذي لا يبلغ غايته إلا بتطبيق شرع الله على الجميع، كما أنساهم خصمهم الحقيقي المتمثل في السلطة الطاغية التي ترفض التغيير. لقد كاد هدا التصنيف الخبيث أن يؤدي إلى تكريس طبقية حقيقية في هذا المجتمع الصغير فأصبح عناصر الفئة الأولى بمثابة النبلاء في مجتمع الإقطاع فجَهْلُهُم عِلْمٌ و قولهم فصلٌ وظلمهم قدرٌ لا مرد له، فقط لأنهم يزعمون أنهم من أهل الثغور وأن غيرهم اعتقلوا في منازلهم. بل إن أحد سكان بوفاريك ممن لا يفرِّق بين البعثة النبوية و ثورة التحرير قال للأستاذ المجاهد السعيد بسايح رائد المطالبة بتحكيم شرع الله في منطقة الأغواط: أنت أقل ولاء للإسلام من آخر صعلوك في بوفاريك.

لقد عَجِبْتُ لِمَا ينخر قلب هذه الجماعة من سرطان رغم مظاهر التقوى المتجلِّية في الإصرار على إعفاء اللحية والهتاف بشعارات الإسلام بغير مناسبة والمبالغة في الجهر بالدعاء والتضرع إلى الله و قراءة القرآن وتداول الرسائل الشرعية و غيرها مما فيه الخير الكثير. ولذلك حكمت على نفسي بعزلة اختيارية دامت أشهرا حاولت خلالها استعادة حفظ كتاب الله والتأمل فيه ودراسة ما تيسَّر لي الحصول عليه من مؤلفات علماء الإسلام الأوائل والمعاصرين الذين تفرغوا لخدمة أمتهم و تشخيص دائها. وقد تركزت دراستي على السيرة النبوية وفقه العقيدة ووفقني الله إلى تدريسهما لآلاف المساجين بعد ذلك.

تطورات الأحداث بعد السداسي الأول من سنة 1993

كانت آثار الدعاية الهدامة المنسوبة إلى عبد الحق لعيايدة أمير الجماعة الإسلامية المسلحة بعد محمد علال و ضابطه الشرعي عمر علمي من خلال أتباع الجماعة عاملا أساسيا في إثارة البلبلة داخل السجن خلال هذه المرحلة (ابتداء من ماي 1993). فقد انتشرت فتاوى ضباطه الشرعيين في أوساط المساجين كالنار في الهشيم، خاصة المتعلقة باتهام قيادة الجبهة وإطاراتها بالفسوق وفساد العقيدة والاختلاس[71] والتعريض بقيادة الحركة الإسلامية المسلحة واتهامها بالانحراف العقدي والجبن. فاشتدت وطأة التكفيريين والمتشددين على عامة المساجين الغافلين عن حقيقة ما يجري حولهم.

وبعد خروجي من العزلة فوجئت بشائعات عن عبد القادر شبوطي وعن السعيد مخلوفي وعني شخصيا بالعمالة للمخابرات والإنتماء إلى تيار الجزأرة فتحرَّيْتُ الأمر وعلمت أن مصدرالإشاعة سجين يدعى مسعودي مولود المتَّهم بالخيانة في عمليات الزبربر والذي حاول أن يدفع الشبهة عن نفسه فاستبق خروجي من العزلة بتلك الإشاعات خوفا من الفضيحة . وكان هذا عاملا كافيا لإ قحامي في السجال الدائر بين أنصار الحركة الإسلامية المسلحة والجبهة الإسلامية للإنقاذ كممثل شرعي للقضية بناء على معطيات المسار التاريخي للمشروع الإسلامي من جهة وأنصار الجماعة الإسلامية المسلحة الدخيلة على القضية المرتكزين في شرعيتهم على الصخب الإعلامي الذي تثيره صحافة السلطة عن العمليات المسلحة من جهة أخرى و قد وفقني الله لحسم الجدل العقيم الدائر حول القضية لصالح الحقيقة التي عشتها من خلال علاقتي بمختلف الأطراف و التي كانت ملتبسة على الجميع، و ذلك بعد نقاش مفتوح وصريح مع أقطاب تلك الفئات. وقد اعترف الجميع بنصيبهم من المسؤولية فيما آل إليه وضع الحركة الإسلامية عموما و أظهروا إرادة التعاون على تحقيق المصلحة داخل السجن وترك الباقي لمن هم خارجه من القيادات السياسية و العسكرية[72]. وقد تحقق ذلك في أرض الواقع حيث غاب التصنيف على أساس الانتماء للجماعات و عادت الألفة بين المساجين وتم تنظيمهم على أساس جغرافي لا علاقة له بالولاءات الفئوية حيث ترأس أهل الفضل و العقل على من يساكنونهم في البلديات و الولايات فاختار سكان العاصمة وضواحيها الشيخ عبد الرحمن

---

[71] و قد قال عبد الحق لعيايدة في حوار له مع إذاعة وطني سنة 2012 بأنه حمل السلاح بأمر من قيادة الجبهة الجبهة بعد توقيف المسار الانتخابي و هذا زعم باطل مردود عليه و تزوير مفضوح للتاريخ. بل إن جماعته الإجرامية كانت أشد عداء للجبهة الإسلامية كحزب و مشروع سياسي من السلطة نفسها و كان أول شرط لها للتراجع عن حكمها المعلن بالردة على قيادة الجبهة و استباحة دمها

هو حل الجبهة و دخول قيادتها و مناضليها كجنود في تنظيم الجماعة و هذا ما حصل فعلا تحت مسمى الوحدة سنة 1994.

[72] هذا ما اظهروه على الأقل في تلك المرحلة

إمام الأخدرية واختار أهل الوسط الأستاذ عبد المالك رئيس مكتب الجبهة على ولاية المدية واختار أهل الشرق الأستاذ أحمد بوقصة نائب الجبهة في البرلمان الملغى على ولاية تبسة واختار أهل الغرب الشيخ محمد عابد نائب الجبهة على ولاية غليزان واختار أهل الجنوب الأستاذ السعيد بسايح الذي انتخب بالإجماع أميرا عاما للمساجين. ومنذ أن تشكلت هذه الإمارة صيف سنة 1993 أصبح السجن مدرسة حقيقية حيث برمجت حلقات عامة يومية لتدريس العقيدة و السيرة النبوية والفقه وحفظ القرآن كما كلف أهل التخصصات بتعليم المساجين الكتابة والقراءة وأحكام التلاوة والأدب والحساب واللغات الأجنبية كما أقيمت مناظرات وندوات علمية شرعية وأدبية مفتوحة. وقد حاولت إدارة السجن التضييق علينا ولكن الموقف الموحد للمساجين جعلها تترك المبادرة لأمير السجن شريطة الالتزام بالإجراءات الأمنية. واستقر الحال على ذلك شهورا استفاد فيها الجميع علميا وتربويا ونفسيا وتجلى ذلك في مظاهر عديدة، منها أن السجناء الذين تجاوزت أعمارهم الستة والخمسين سنة جمعوا في القاعات الكبيرة بدلا من الزنزانات الصغيرة وتم تعيين شباب لخدمتهم ومساعدتهم على قضاء حوائجهم نخفّف ذلك من معاناتهم وأشعرهم بالأبوّة التي حرموا منها. كما أن الأمّيّين من المساجين تعلموا القراءة والكتابة وأصبحوا قادرين على قراءة القرآن من المصحف وقراءة رسائلهم بأنفسهم هذا زيادة عن روح التكافل والإيثار التي شاعت بين المساجين مما أثر إيجابيا على حراس السجن وإدارته وخفف من حدة التوتر داخل السجن. ورغم ذلك كله فقد كانت القضية حاضرة بكل تفاصيلها في قلب الحياة اليومية للسجناء من خلال الصحف والنشريات و البيانات المتسربة إلينا والتي كنا نناقش محتوياتها بموضوعية وشفافية عالية على ضوء السياسة الشرعية وفقه القتال القائمين على العلم مما يضع كل واحد منا على بيِّنة من أمره بعيدا عن الغفلة والغرور. كما كانت تصلني شخصيا معلومات عن التحولات التي كانت تجري داخل كواليس السلطة عن طريق مقدم من الحرس الجمهوري محسوب على العميد لمين زروال كان مسجونا في عيادة السجن و أطلق سراحه بعد تعيين زروال رئيسا للدولة. كما كانت تصلني أخبار عما كان يجري داخل الجماعات الإسلامية المسلحة من أمير الكتيبة الخضراء السائح عطية المدعو الخن رحمه الله. و قد انعكس الوضع الجديد في السجن إيجابيا على الجميع و انتقلت أخباره إلى خارج السجن إلى درجة جعلت أمير الكتيبة الخضراء النشطة في منطقة التيطري الشيخ السايح عطية يقبل اقتراحي بتجنب القيام بعمليات في منطقة البرواقية مساهمة منه في رفع المعاناة عن المساجين. وبقيت الأمورعلى نفس الحال إلى أن وقعت حركة التحويل المفاجئة من وإلى سجن البرواقية. حيث وفدت على سجن البرواقية مجموعة من سجن تازولت بباتنة وسجن سركاجي بالعاصمة تلاها تغيير على رأس إدارة السجن خلال السداسي الثاني من سنة 1994.

أخطر الأحداث في تاريخ سجن البرواقية (جريمة موصوفة ضد الإنسانية)

لعل من أخطر الأحداث التي وقعت في سجن البرواقية منذ تأسيسه، تلك المجزرة المروعة التي ارتكبها فوج التدخل السريع للدرك المدعوم بمئات من أعوان إدارة السجون ومختلف القوات العسكرية المحيطة بالسجن والتي أسفرت عن مقتل 51 محبوس 50 منهم قتلوا رميا بالرصاص وأكثر من ألف جريح دون أن يصاب دركي واحدا بخدش واحد يستحق الذكر. ويكفي أن أنقل هنا ما ذكرته في حواري مع موقع "صوت الجزائر"* عن هذه الحادثة.

س- تطرقتم في احدى المداخلات التلفزيونية الى مجزرة البرواقية التي وقعت في نوفمبر من عام 1994، هل لكم أن تكشفوا لنا وللقاريء الكريم ما حدث في هذه المجزرة - التي جرت بعد تدبير عملية فرار من السجن - حتى نستخلص نظرة وافية عن طبيعة المجازر وكيف تم؟

النقيب شوشان: **مجزرة البرواقية هي باختصار جريمة موصوفة ضد الإنسانية بالمقاييس المتعارف عليها في مواثيق حقوق الإنسان الشرعية والوضعية لأنها إبادة جماعية لا تبررها الأسباب المفتعلة التي تذرع بها القتلة.** وهي عمل جبان غادر بمقاييس أنظمة القتال وقواعد السياسة القديمة والحديثة لأنها استهدفت بالنيران الكثيفة مساجين عزل محاصرين في قلعة عسكرية حصينة ومحاطين بطوق ثابت من الوحدات القتالية من مختلف الأسلحة. وهي خيانة عظمى لأن الذين نفذوها هم المفوضون دستوريا بالسهر على أمن وحماية المواطنين الجزائريين من العدوان. أما الطامة الكبرى فهي أن يساهم التلفزيون الرسمي في تشويه الحقائق للتغطية على الجريمة الموصوفة التي تعرف حقيقتها هيئات الدولة المعنية من الرئيس إلى أعوان وزارة العدل.

بدأت إرهاصات الأحداث قبل عملية الفرار من سجن تازولت بباتنة ربيع سنة 1994 حيث تم تحويل دفعات من المساجين المشبوهين من باتنة والحراش وسركاجي وتيزي وزو. **وقد تمكن بعض المثقفين والأساتذة من تحويل سجن البرواقية بين 1992 و1994 إلى مدرسة حقيقية رغم ما يعانيه المساجين من تعسف وظلم فاهتم أغلب المساجين بترقية مستواهم الثقافي والمعرفي إلى درجة جعلت عمي مختار (57 سنة) يقول لزوجته لقد كتب الله علي السجن لأتعلم الكتابة والقراءة فقالت له إذن إبق في السجن أحسن لك وأصبحت نكتة تتفكه بها.** وقد تجاوز عدد المساجين السياسيين 1200 سجين سنة 1994 مما اضطر إدارة السجن لتعزيز الوضع المستقر الذي حققه السلوك الإيجابي لأولئك الإطارات خاصة خلال موسم الاعلان عن الحوار الوطني. ولم يرق هذا الأمر للخفافيش التي كانت ترصد الوضع فقامت فجأة بعملية التحويل المذكورة وغيرت إدارة السجن وبدأ مخاض الأحداث. واستهدفت أول

خطوة التشهير بالدعاة والأساتذة المؤطرين ثم شكلت إدارة السجن عصابة من المساجين القادمين من سجن سركاجي والحراش تربطهم على ما يبدو علاقة سابقة بالمدير شخصيا وأصبحوا الوسيط المعتمد بين الإدارة والمساجين وتجاوزت صلاحياتهم بعض حراس السجن بتوصيات من المدير. وكان من بين أفراد هذه العصابة عملاء لدوائر أمنية تم تحويلهم للقيام بعملية تصفية جسدية لإطارات الجبهة الاسلامية للانقاذ . وكانت الخطة كالآتي:

1- يتم التغرير ببعض المساجين المراهقين الذين تعرضوا للاحباط جراء ما تعرضوا إليه من تعذيب وإهانة في مراكز الاستنطاق أو ما وقعوا فيه من أخطاء في حق الأبرياء وإقناعهم بإمكانية الفرار من السجن بالتعاون مع حراس مفترضين دون التعرض إلى موضوع التصفية المبيت من طرف المدبرين للمؤامرة وقد تم فعلا تجنيد حوالي ثلاثين سجينا منهم الإبن البكر لمنصوري الملياني.

2- لضمان الامتثال التام للأوامر يتم الإعلان عن إمارة شرعية للمعنيين بالفرار يبايعون فيها الأمير على السمع والطاعة. وقد تم فعلا تعيين عبد الكريم صفصافي[73] أميرا للمجموعة ثم رقي إلى خليفة بعد مقتل أمير الجماعة الاسلامية المسلحة قواسمي الشريف الملقب بأبي عبد الله كما عين زيراوي حمداش عبد الفتاح[74] الملقب بأبي سليمان إماما وعين مراد من بلكور الملقب بالأفغاني أميرا للحرب وكان الرأس المدبر هو عبد القادر بوخشم. وقد اعترف لنا بهذه المعلومات بعض الضحايا المتورطين [75]بعد أن وقع الفأس في الرأس واكتشفوا أنهم كانوا ضحية عملية مخابراتية محبوكة.

س- مقاطعا: تقصدون هنا ترقية المدعو صفصافي من أمير إلى خليفة لقواسمي الشريف على مستوى السجن أم على مستوى الجماعة المسلحة بأكملها؟

---

[73] من سكان العاصمة. في الثلاثين من العمر. ظاهري المذهب في العقيدة و الفقه . عصامي التكوين ويزعم أنه تتلمذ على يد الشيخ أحمد الزاوي. تميز بفتاوى شاذة لفتت إليه الانتباه. لا يملك من الأمر شيئا في هذه القضية لأن أصحاب الكلمة الفصل فيما هم من عينوه.

[74] شاب في مقاعد الدراسة الجامعية يتمتع بطموح جامح للزعامة و لكنه متكلم لبق. يدعي أنه كان الضابط الشرعي لمحمد علال أمير أحد الجماعات الإسلامية المسلحة بالعاصمة. لديه جرأة عجيبة في الحكم على الآخرين بالتكفير و تصنيفم بما في ذلك أئمة أهل العلم السلفيين في العصر الحديث. و قد شكل فريقا من ذوي السوابق العدلية لتطبيق الحدود على المساجين. تأثر به مجموعة من الشباب الضائعين فكريا و عقديا و شكلوا تكتلا متطرفا يدّعي السلفية و هي منهم براء. كان محكوما عليه بالسجن المؤبد و لكن إطلق سراحه و أصبح من المتعاونين مع السلطة. يحمل اليوم عدة ألقاب إعلامية: رئيس صحوة المساجد و رئيس لجنة مكافحة التنصير و......

[75] منهم ابن منصوري الملياني رحمه الله

النقيب شوشان: على مستوى الجماعة الإسلامية طبعا لأنهم اعتبروا إمارة الشيخ محمد السعيد رحمه الله المعلن عنها آنذاك غير شرعية.

3- إختيار أشد المجندين تطرفا وتوزيعهم بالتعاون مع الإدارة على الزنزانات التي يسكنها الإطارات المستهدفون بالتصفية وقد تم تأجيل هذا الإجراء إلى يوم العملية.

4- بعد تنفيذ عملية التصفية يتم القضاء على المتورطين فيها ويعلن التلفزيون الجزائري أن عناصر من الجماعة المسلحة قتلوا عناصر من الجبهة في إطار الاقتتال الحاصل بينهما ولولا تدخل رجال الأمن الأشاوس لكانت المجزرة أفضع وهو بالفعل ما صرحت به مذيعة التلفزيون الرسمي زهية بن عروس[76] التي أصبحت فيما بعد وزيرة وسيناتورة في مجلس الأمة رغم أن رجال الدرك والأمن قتلوا خمسين سجينا أعزلا عمدا و بسبق الإصرار و الترصد فيما قتل عملاؤهم[77] سجينا واحدا من المتورطين في العملية. أما باقي المساجين بدون استثناء فقد كانوا بين جريح وصريع ولم يتمكن واحد منهم من الدفاع عن نفسه. ورغم العدد الكبير من الضحايا إلا أن الخطة فشلت لأن المستهدفين بالتصفية فيها نجوا من المذبحة بتدبير من الله. وقد ظهرت بوادر الفشل ليلة العملية عندما رفض أغلب الشباب المغرر بهم فكرة التصفية وتردد البعض منهم فوقع مخططو العملية في حرج كبير و عدلوا عن تسريبهم إلى زنزانات المستهدفين بالتصفية الجسدية من إطارات الجبهة والدعاة خوفا من افتضاح أمرهم. ولكنهم في منتصف ليلة العملية خرجوا من زنزاناتهم الثلاثة المفتوحة وأمروا مجموعة من ضحاياهم بالإقتراب من سور الحصن في حين بقيت مجموعة أخرى داخل العمارة. وفي هذه اللحظة بالذات خرج أحد حراس السجن وصرخ بأعلى صوته لقد أوقعوكم في كمين وسيقتلونكم جميعا أناشدكم الله يا إخوتي أن ترجعوا إلى زنزاناتكم. وكان هذا هو الصوت الذي أيقظ المساجين الآخرين وأصبح الجميع شهودا على ما وقع منذ تلك اللحظة إلى نهاية الأحداث. ولكن المتواجدين في القاعة (أ) وأنا من بينهم كانوا أقدر على معاينة الأحداث لأن نطاق العملية كان مفتوحا أمامنا.

رجع جميع المساجين إلى العمارة وأصر اثنان على الإقتراب من السور وهما الشاهدان الوحيدان المعروفان من الباقين ممن تورطوا في مأساة (قمار - واد سوف) تورطا مباشرا ولم يكن أمامهما سوى الإنتحار للتخلص من الضغط النفسي الذي يعانونه منذ اعتقالهما. وكان بالإمكان صرعهما أو قطع الحبل

---

[76] هذه واحدة من مئات الإعلاميين الجزائريين المجندين من طرف جهاز المخابرات الذين يقومون بمهمتهم كمخبرين من خلال وظيفة الإعلام الزائفة التي يستخفون بها. و قد أخذت المكافأة على عملها بتعيينها عضوا في مجلس الأمة بينما تعرض أصحاب الضمير المهني من الصحافيين إلى التصفية الجسدية أو التهميش.

[77] أحد القتلة كان عبد العالي الذي تعرض لاحقا للقتل على يد الدرك بدون مبرر غير طمس معالم الجريمة.

الذي حاولا تسلقه، ولو افترضنا جدلا أنهما تمكنا من الوصول إلى أعلى السور فقد كان من المستحيل عليهما أن يقفزا من ارتفاع أكثر من عشرة أمتار فوق الصخور الصماء ومع ذلك فقد كان بإمكان حراس السور والدوريات العسكرية للثكنات المحيطة بالسجن اصطيادهما حتى بعد تجاوز سور الحصن لأنهما أعزلان. ولكن حارسا مجهولا من أعلى السور اختار إطلاق النار عليهما بكل برود فأرداهما قتيلين وهما داخل السجن. كما تعرض عبد الفتاح حمداش زيراوي لإصابة منعته من العودة إلى عمارة السجن و ألقي عليه القبض من طرف الحراس كما قيل لنا. أما الباقون فقد طلبوا من المساجين فتح زنزاناتهم فلما رفضوا فتحوها عنوة ليصبح أكثر من ألف سجين يتجولون في أروقة العمارة. وقد حاول أحد المتورطين تحذير المساجين مما يراد بإطارات الجبهة قبل العملية و لما اكتشف أمره من طرف رفاقه حكموا عليه بالقتل بتهمة الخيانة و في الوقت الذي كان البعض منهم يحاولون الاقتراب من السور عالجه أحدهم بقضيب فولاذي على الرأس و تعاون اثنان على ذبحه حتى الموت رغم تعالي أصوات المساجين من وراء القضبان لتذكيرهم بحرمة ما يقومون به و دعوتهم لتقوى الله.

لم تطلع شمس اليوم التالي إلا والموقف واضح وضوح الشمس للجميع. حوالي عشرين سجينا على علاقة مشبوهة بالإدارة يحاولون الفرار، قتل منهم ثلاثة وبقي الآخرون محاصرين بإحكام مع أكثر من ألف سجين أبرياء في عمارة بدون ماء ولا طعام ولا كهرباء. ولم يسفر قصف العمارة بمئات الحشوات من الغاز المسيل للدموع والقنابل الدخانية عن خروج المساجين ثم فتح باب التفاوض على إخلاء العمارة بين الإدارة وقيادة فوج التدخل السريع للدرك من جهة ومنفذي العملية وبعض المساجين من جهة أخرى (منهم الدكتور محمد خليفي و الشيخ محمد بن قطاف و عبود أمير السجن المنصب بالقوة من طرف هده المجموعة خلفا للشيخ السعيد بسايح الذي فضَّل الانسحاب على تأجيج نار الفتنة) وكان ممثلوالمساجين يريدون حضور طرف مدني من ممثلي حقوق الإنسان يضمن لهم التمتع بحقوقهم في حين أصر الطرف الآخر ممثلا في قيادة الدرك على الاستسلام غير المشروط أو الإبادة الجماعية. وانتهت المفاوضات إلى الفشل وجاء الأمر الفصل على لسان قائد فوج التدخل السريع للدرك الوطني الذي أعلن بمكبر الصوت بعد منتصف الليل قائلا: ابتداء من الساعة الثامنة صباحا سأخلي العمارة بقتلكم إذا لم تخرجوا. وفعلا تم اقتحام الطابق السفلي للعمارة بعد منتصف الليل وتم إخراج الأَسِرَّة التي استعملت لِسدِّ المدخل من طرف حراس السجن تحت غطاء من القصف الكثيف بالغازات والقنابل الدخانية وحُشِر المساجين في الطابقين العلويين. وبعد الساعة الثامنة صباحا بقليل وجه أكثر من خمسمائة مسلح رشاشاتهم الخفيفة والمتوسطة نحو نوافذ العمارة وأبوابها وبدأ إطلاق النار لتعيش العمارة بمن فيها جحيما حقيقيا أثناء اقتحام الطابق الأول وتساقط المساجين بين قتيل وجريح وأصبح الجنود يرمون المساجين العزل المحصورين رميا مباشرا من

مسافة أقل من عشرين مترا داخل العمارة، ورغم صراخ وكيل الجمهورية الذي لم يحتمل بشاعة الموقف آمرا الدرك بإيقاف الرمي إلا أن حضرة الرائد المدلل قائد الفوج الهمام لم يصدر الأمر بإيقاف الرمي إلا بعد أن دخل وكيل الجمهورية شخصيا في قطاع الرمي بين جنوده المرتزقة المدججين بالسلاح الحربي و المساجين العزل وهدده هو و جنوده بالعقوبة إذا لم يتوقفوا عن الرمي. و مع ذلك فقد رد عليه قائد الدرك بكلام بذيء قبل أن يصدر الأمر بإيقاف المجزرة.

عندما توقف الرمي كان الجنود المتقدمون من مدخل العمارة قد وصلوا بمحاذاة الزنزانة رقم 28 التي تتوسط الطابق الأول من العمارة و التي كنت انتقلت إليها مع ثلاثة مساجين آخرين كلهم من مدينة المنيعة قبل بداية الاقتحام بناء على تقدير قتالي للموقف (محمد الزهار و بوصبع بوجمعة و عيسى جبريط) ولم يكن الجنود يتصورون أن نكون في ذلك المكان المتقدم لأن مئات المساجين اندفعوا نحو القاعة (أ) باعتبارها أبعد نقطة عن مدخل العمارة هربا من جحيم الرصاص فاكتظت بهم القاعة وما حولها من الزنزانات وبقي الكثير منهم خارجها يتزاحمون وظهورهم دريئات طرية للنحاس الملتهب و كان من بينهم الأخ عيسى جبريط الذي غادرنا لحظات قبل الاقتحام للبحث عن دواء ضروري له فقتل مع من قتل رحمهم الله. وبعد أن توقف الرمي نادى وكيل الجمهورية المساجين وأذن لهم بإخراج القتلى أولا بعد تفاوض دام دقائق ثم بدأ إخلاء العمارة.

كنت أنا و بوجمعة بوصبع و محمد الزهار في الزنزانة 28 في حالة تأهب قصوى نسمع ونرى دون أن يتفطن لوجودنا أحد من الدرك. وبعد أن بدأ المساجين في الخروج و أصبح وكيل الجمهورية يحول بينهم و بين المساجين أشرت إلى بوجمعة الذي كان واقفا بمحاذاة الباب (وفقا للخطة المسبقة التي اتفقنا على تنفيذها إذا اضطررنا الى الاصطدام بعناصر الدرك) أن ينبه وكيل الجمهورية إلى وجودنا حتى لا يضطرب الجنود ويطلقوا النار عشوائيا فاقترب أحد الجنود من مدخل الزنزانة وأذن لنا بالخروج.

توقعنا أن الكابوس قد انتهى نخرجنا لنلتحق بطابور المساجين الخارجين من العمارة تحت النظرات الحاقدة لأعوان الدرك. وما أن وضعنا أرجلنا على عتبة الباب الخارجي للعمارة حتى تلقفت القضبان الحديدية من كان أمامنا من المساجين ليمروا بصراط جديد بين العمارة والساحة المعدة للمحشر الجديد وطوله حوالي 300 متر يمر خلالها السجين بين صفين من حراس السجون حوالي 250 حارسا يضربونه بجنون فلا يصل إلى الساحة إلا صريعا مضرجا بدمائه ومجردا من جميع ثيابه فيتكدس بعضهم فوق بعض في منظر مريع يدل على الاحتقار البشع للذات البشرية عند القوم. ومن لطف الله بي أن أحد الحراس

المتعاطفين معي كان مكلفا بالتعرف على المحكوم عليهم بالإعدام[78] حتى يتم عزل من بقي منهم حيا عن باقي المساجين لإيهام الرأي العام بأن عملية التصفية لم تكن مقصودة فأخرجني من الصف مع واحد ممن كانوا معي (بوجمعة) وألحقنا بجناح المحكوم عليهم بالإعدام ونصحني بأن لا أجيب إذا ناداني أحد باسمي حتى تنجلي الأمور. وفي آخر عملية الإخلاء تم إخراج السجين عبد العالي وهو أحد العناصر النشطة المتورطين في عملية الفرار المفتعلة منذ إرهاصاتها الأولى وتم إطلاق النار عليه بكل برود أمام المساجين حسب ما أخبرنا به شهود العيان في أوانه مما جعل رفيقه يبادر إلى ضرب الحارس المدسوس الذي استدرجهم إلى هذه المؤامرة فأطلقوا النار عليه أيضا وأخرجوه إلى خارج العمارة وقتل بالسلاح الأبيض شر قتلة أمام مدخلها من طرف المجموعة الملثمة فاعتصم من بقي من المساجين داخل القاعة رقم (أ) وأغلقوا بابها على أنفسهم وكان بينهم عناصر ممن لهم علاقة بالعملية[79] خشية أن يلاقوا نفس المصير، فما كان من قوات الدرك إلا أن سربت إليهم سوائل ملتهبة من منافذ القاعة ثم قصفتها فتفحم أغلب المساجين فيما أصيب بعضهم إصابات بالغة وقد أخبرنا بعض الناجين[80] أن قوات التدخل أجهزت على بعض الأحياء من بينهم المحكوم عليه بالإعدام يوسف بوصبيع و لم ينج إلا من أسعفته رجلاه لمغادرة القاعة بعد تفجيرها. وقد جمعت بعد ذلك جثث واحد وخمسين سجينا أغلبها متفحمة في ساحة العمارة وبقيت ليلة كاملة في العراء تعبث القطط السائبة بما بقي منها من أشلاء لتنقل على متن شاحنتين صباح اليوم التالي وتدفن في حفرتين مختلفتين إحداهما في منطقة البرواقية والأخرى في مقبرة "تاخابيت" ضواحي المدية.

أما باقي المساجين فقد كدّسوهم عُرَاة حُفَاة في قاعات ضيقة لا تتسع لهم واقفين ملتصقين ببعضهم وعاشوا صورة من يوم الحشر العسير وبقوا على تلك الحال يومين أشرف بعضهم فيهما على الموت. وكان الحراس يخرجونهم بالضرب بالقضبان الحديدية ويدخلونهم به لضبط قوائم المناداة وكان المساجين يفضلون الضرب بالقضبان خارج القاعة هروبا من وضعية الوقوف عراة كما ولدتهم أمهاتهم لا يمكن لأحدهم تغيير وضعية رجله دون إيذاء أخيه. علما بأن بين السجناء من تجاوز عمره 75 سنة[81] ومعه أبناؤه وإخوته. وكان من بينهم مجاهدون وآباء شهداء ثورة التحرير الوطني بكوا بكاء مرا وهم يقلبون الذاكرة بين جلادي الجزائر المحتلة قبل سنة 1962 وجلادي الجزائر المستعمرة بعد 1992. وفي اليوم

---

[78] كنا 13 سجينا في زنزانة لا تسع أكثر من سجينين و بقينا وقوفا طول الوقت لأنه لا يمكن لأحد منا أن يجلس من الضيق و كنا نتناوب على ثقبة الباب لتاتفس الهواء. و أذكر من بين المحكوم عليهم بالاعدام . الدكتور محمد خليفي و الأستاذ الطاهر دادة و الأستاذ يعقوبي من الأغواط و بن سونة من المدية و كان معنا أعضاء الوفد الذي فاوض قيادة الدرك.

[79] منهم عبد القادر بوخشم مهندس العملية

[80] أخبرني بذلك الأخ مصطفى معيز و عبد القادر بوخشم لاحقا

[81] مثل عمي طويهر من الأغواط و الشيخ عبد القادر من البيض

الثالث وزع الحراس على المساجين سراويل خشنة مؤذية للجلد وخففوا من الإكتظاظ بحيث أصبح بإمكان كل سجين أن يجلس دون أن يمد رجليه أو يستلقي لينام **والقاعة التي التحقت بها في اليوم الثالث كان طولها أقل من عشرين مترا وعرضها لا يتجاوز 6 أمتار وفيها ثقبة واحدة للخلاء غير مستورة وبدون ماء وكان عددنا في البداية 400 سجين ثم أصبح حوالي 360 وكنا نفترش الإسمنت المشبع بالرطوبة والماء في البداية ونتغطى بسقف القاعة الذي يتسرب الماء من كل زواياه إذا ذاب الثلج الكثيف المتجمد عليه ومع ذلك فقد كانت هي أحسن القاعات حالا. لقد بقينا في هذه الوضعية أكثر من شهرين كانت وجبات العقوبة فيها أكثر من وجبات الأكل ولم نغتسل فيها مرة واحدة وكنا نوفر ماء الشرب للاستنجاء حتى خرجت من جلودنا الديدان الحية وتفشى الجرب في المساجين إلى درجة جعلت الحراس يخافون على أنفسهم من العدوى.** وعند ذلك فقط سمح لنا بالاغتسال بالسوائل المطهرة واتخذت بعض الإجراءات لعلاج الحالات المرضية المتقدمة وتم تزويدنا ببعض البطانيات والملابس وفتحت الزيارة بعد ذلك. وقد زارني في الأسبوع الثاني أو الثالث من الأحداث الأستاذان المحاميان مشري بشير ومحمد بغدادي بترخيص استثنائي من ديوان رئيس الجمهورية لمين زروال شخصيا للتساؤل عن حقيقة ما حدث ولم يكن مسموحا لأي هيئة أو شخص أن يدخل السجن أو يخرج منه في تلك الفترة إلا بترخيص من وزير الدفاع باعتبار السجن منطقة عمليات عسكرية. وقد استنكر الأستاذ مشري بشدة الوضعية المزرية التي رآني فيها ورفض مقابلتي فيها وهدد مدير السجن بالمتابعة ولم أتكلم معه إلا بعد أن ألبسوني حذاء ولباسا عاديا وقد أخبرتهما بما رأيت في ذلك الوقت وأكدت لهما أن قوات التدخل السريع هي التي قتلت خمسين سجينا بدم بارد أما السجين الواحد والخمسين فقد تعاون على قتله اثنان من المتورطين المشبوهين في العملية وقد تم قتلهما بطريقة ملفتة للانتباه أثناء خروج المساجين من العمارة من طرف رجال الدرك والفرقة الخاصة الملحقة بهم من الملثمين المجهزين بالسلاح الأبيض وأن المساجين يعانون من معاملة لا أتخيل لها مثيلا من الحقارة في تاريخ البشرية. وقد أخبرني الأستاذان بأنهما مكلفين باستقصاء الحقيقة لصالح قيادة الجبهة الإسلامية ومصالح الرئاسة حتى يكونوا على بينة مما حصل وسينقلانها لهم كما وصفتها وقد كنت أمينا في شهادتي وما زلت والحمد لله.

وقد تبين لنا بعد مراجعة التفاصيل مع بعض المتورطين والحراس ومن خلال محاضر التحقيق أن **8 جواسيس كانوا مندسين في صفوف المساجين اختفى منهم سبعة وأصيب واحد منهم بالخطأ مما جعله يعاتب إدارة السجن على إطلاق الرصاص عليه رغم إعطائه إشارة التعارف بينه وبينهم وكان ذلك على مرأى ومسمع من سجينين كانا يعذبان داخل مكتب رئيس الحرس** وقد تم نقل العميل خارج السجن فورا وأجريت معه مقابلة صحفية في ذلك الوقت قال فيها ما أملي عليه من شهادة الزور البينة باعتباره أحد

السجناء. كما أخبرني طبيب سجين من منطقة الشلف متخصص في القلب لا أذكر اسمه الآن و لكنه متهم بالارهاب على خلفية مساعدة عبد الناصر علمي استدعي للمساعدة في عيادة السجن أن **بعض الأشخاص المشبوهين من المتورطين في العملية كانوا تحت تأثير المخدرات** مما يدل على أنهم لا يمتون بعلاقة للمساجين السياسيين المستهدفين الحقيقيين في هذه العملية المفبركة كما أن هذه المعلومة لم تشر إليها الدعاية الرسمية التي من عادتها اختلاق القرائن لتشويه سمعة الإسلاميين.

هذه بعض الصور من مأساة البرواقية ولو استعرضنا شريط الأحداث كاملا لصعب على الناس تصديقها ولكن الشهود الأحياء على الأحداث يعدون بالمئات ولن تمحو الأيام مهما طالت ذلك الكابوس المرعب من ذاكرتهم.

س- وأنتم تقدمون هذه الشهادة الحية عن هذه المجزرة في حق السجناء العزل أشرتم إلى كون الهدف من تخطيطها كان النية المبيته في تصفية إطارات الجبهة الإسلامية والدعاة بتوريط سجناء سذج وحمقى ومغرر بهم لهم علاقة بالجماعة المسلحة.. هل نفهم من هذا أنه حتى داخل السجن العلاقة بين إطارات الجبهة ومقاتلي الجماعة كانت متوترة ومكهربة؟

النقيب شوشان: لم يكن هناك تصنيف للمساجين داخل السجن في هذه المرحلة فالجميع يعتبرون من مناضلي الجبهة والمتعاطفين معها رغم اختلاف وجهات النظر والقناعات الذي لم يكن له تأثير على العلاقة بين المساجين بعد حملة التوعية التي أشرت إليها سابقا، إلى أن تم غزو سجن البرواقية من طرف العناصر المشبوهة من السجون الأخرى. فالتوتر كان طارئا على السجن ولم تظهر علاقة المتورطين بالجماعة الإسلامية المسلحة المباشرة إلا بعد الأحداث. أما ما نراه اليوم من التوتر فهو الحصاد المر لموسم الأزمة الطويل الذي عاشته الجزائر في نظري.

وقفات مع هذه المأساة

من ا لذكريات المحزنة في مأ ساة البرواقية وغيرها أن الـسفهاء المتسببين فيها والطامعين في الاستفادة من غنائمها هم أول من يسارع إلى التنصل من المسؤولية على ما يترتب عنها من المغارم والنجاة بأنفسهم على حساب الآخرين بل و الاستئساد عليهم باسم الدين والوشاية بهم بدون مروءة و لا حياء. فعندما تأكدت الشرذمة المتسببة في المأساة من وقوعها في المكيدة التي دبرت لتصفية الرجال داخل السجن و استحالة خروجهم من السجن لم يدخلوا في معركة استشهادية كما يتشدقون و لا استسلموا كما يفعل الطير الحر إذا وقع في الشَّرَك. و إنما استأسدوا على إخوانهم المقهورين فكسروا أبواب الزنزانات الأخرى رغم اعتراضي الشخصي على سلوكهم الجبان و اختلطوا بباقي المساجين و هددوا من عارض سلوكهم بالقتل[82] و هم يصرخون : نحن الذين بايعنا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا. و لما وقعت الواقعة و بدأت قوات الدرك إطلاق النار و حان وقت الجهاد الحقيقي انسحبوا جميعا إلى الركن الخلفي من القاعة "أ" مُتَتَرِّسين بباقي المساجين الذين تساقط منهم العشرات ظلما و عدوانا. و لذلك لم يُقْتَل من المتورطين أحد في هذه المرحلة باستثناء اثنين كانا يريدان التخلص من حياتهما ابتداء. أما لما حان وقت الخروج فإنهم خاضوا معركة حقيقية ليكونوا في أول الصفوف للنجاة بأنفسهم و لم يرعوا حتى حرمة إخوانهم القتلى المصروعين تحت أرجلهم. و لولا قتل صاحبهم عبد العالي من طرف الدرك بدم بارد و بطريقة استفزازية و ما ترتب عليه من فوضى وقتل عشوائي لعادوا جميعا إلى قواعدهم سالمين. و الأدهى و الأمر أنهم في محاضر التحقيق شهدوا بأنني أنا المتسبب في التحريض على ما حصل لأنني كنت أعقد حلقات في فقه القتال لبعض المساجين. و هذا السلوك الجبان لم يفاجئني منهم لأنني لم أنخدع يوما بمظاهر الغلو و التنطع لا عند الإسلاميين و لا عند السلطة و لذلك كنت دائما استبق هذا النوع من المكائد الخسيسة بإجراءات استباقية بديلة. فقد سبق لي تقديم طلبات تحويل من السجن كما اتخذت بتوفيق من الله إجراءات عملية في الوقت المناسب لإبطالها. و لولا ذلك بعد عناية الله لوجدت نفسي متابعا بقضية أخرى كما حصل لبعض الإخوة الطيبين.

و قد أطلعني قائد فوج الدرك على المحاضر أثناء استجوابي بحضور وزير العدل نفسه العقيد السابق أحمد تقية و قاضي التحقيق المعين للبتِّ في القضية و أكد لي ذلك بعض الشباب المتورطين في العملية منهم ابن منصوري الملياني و اعتذروا لي على ما بدر منهم. و من المؤسف أيضا أن يجد بعض الأفاضل

---

[82] منهم الأخ عبد الله يس إمام مسجد المدنية بالعاصمة الذي هددوه بالقتل عندما طلب منهم أن يتحملوا مسؤولية ما فعلوا و يسلموا أنفسهم و يعترفوا بالذنب

أنفسهم رهينة في يد هؤلاء المغرورين يوردونهم المهالك و هم ينظرون. و قد زارني الأخ الفاضل محمد بن قطاف في وقت سابق عن الحدث ليستشيرني فنصحته بالحذر من مباركة سلوك هذه الشرذمة و لكنه غُلِبَ على أمره رغم رجاحة عقله و كبر سنه و تجربته كمجاهد في ثورة التحرير و مناضل مسؤول في جبهة الإنقاذ - و لعله كان طامعا في التأثير على أولئك الشباب - و قد تَرَأّس الوفد المفاوض باسم المساجين مع قيادة الدرك. فجاءني مستنصحا في آخر جولة من المفاوضات فقلت له: لا أعتقد أن من المفاوضات جدوى الآن و لكن أقيموا الحجة على وكيل الجمهورية و فاوضوه على ضمان سلامة الإخوة المساجين و لا تشترطوا غير ذلك. فإن لم يقبل منكم ذلك فإنهم يريدون إبادتنا و لا خيار لنا غير الدفاع عن أنفسنا قدر المستطاع. و فعلا ذهب الوفد للتفاوض و لكنه لم يعد و لم التق بالحاج بن قطاف إلا بعد الواقعة بأسابيع دون أن أجد جوابا مقنعا يبرر قابلية خضوع العقلاء للسفهاء في القضايا الخطيرة.

إن نصيب هؤلاء السفهاء من المسؤولية لا يسقط شيئا من مسؤولية النظام عن المجزرة التي ارتكبتها قوات الدرك في حق المساجين الأبرياء بجبن و خساسة خاصة إذا علمنا أن الخليفة المزعزم عبد الكريم صفصافي الذي بايعه المتورطون المغفلون ينعم بجميع حقوقه المدنية اليوم و إمامها عبد الفتاح حمداش زيراوي يتجول بجواز سفر جزائري في بلاد الحرمين و قد أصبح وسيطا للسلطة في مشاريع المصالحة المزيفة بينما أرامل المقتولين أمثال الأخ عيسى جبريط و أيتامهم و باقي المساجين إلى اليوم يعانون الفقر و الفاقة دون أن يلتفت إليهم أحد.

من الذكريات التي ما زالت عالقة بمخيلتي أيضا هي أن أمير الجماعة الإسلامية المسلحة سيد أحمد مراد الملقب بجعفر الأفغاني بعث لي رسالة مع أم أحد المساجين اسمه مولود بوشملة يعرض علي فيها الترتيب لتهريبي من سجن البرواقية لأن الجماعة في حاجة إلي على حد قول الرسول. و لم أكن أشك في صدق حامل الرسالة لأنني أعرف الشاب المعني جيدا منذ سنة 1991. كما أنني لم أكن أشك في مصدر الرسالة لأن التي حملتها تعرف سيد أحمد مراد كما تعرف ابنها تماما بحكم الجوار في السكن بين العائلتين. و لكن الذي أردت التأكد منه هو الغرض من الاتصال بي. و لذلك طلبت من أمير الجماعة الإسلامية عبر مرسوله أن يتصل بالسعيد مخلوفي و يطلب منه اسم الرجل الذي كان معه في مكان محدد و وقت محدد، حتى أستوثق من جدية العرض و صدق صاحبه. و لكنني لم أعرف الجواب إلا بعد اختطافي من سجن الحراش من طرف جهاز أمن الجيش حيث أبلغني العقيد بشير صحراوي المدعو عثمان طرطاق رئيس المركز العسكري الرئيسي للتحريات ببن عكنون بعضلة لسانه بأنهم قاموا بمحاولة استدراجي 5 مرات عن طريق المساجين كانت آخرها في سجن الحراش باسم السعيد مخلوفي نفسه و لكنهم فشلوا فيها جميعا. و أنا لا أريد اتهام الإخوة الذين استخدموا في هذه المحاولات أو سوء الظن بهم و لكنني أنبه إلى أبعاد

الانزلاق الذي وقعت فيه الجزائر خلال هذه الفتنة العظيمة و الطبيعة الشريرة للسلطة الحاكمة التي لا تتقيد بدين و لا بأخلاق و لا بمهنية و لا بضمير.

و مما أتذكره أيضا أن تضامن الإخوة معي عندما كنت في قبو المحكوم عليهم بالإعدام و احتجاجهم على تعذيبي ثم تعاوني مع باقي الدعاة على مساعدة الإخوة المساجين في تجاوز محنتهم، كل ذلك كان سببا في لفت انتباه إدارة السجن إلى حظوتي بين الإخوة، فاستدعاني مدير السجن آنذاك و هو مجاهد سابق في جيش التحرير و أبدى لي أسفه على وجود ضابط و ابن عائلة ثورية مثلي في السجن وسألني عن سر انقطاع الزيارة عني منذ اعتقالي. فأخبرته بأنني أرفض أن أخاطب والديَّ المجاهدين و أولادي الأبرياء من وراء القضبان. فقال لي إن هذا قانون يسري على الجميع. فقلت لو كان القانون هو الساري لما كنت أنا في هذا المكان أصلا. فقال ماذا لو رتَّبْتَ زيارة لأهلك في وقت خاص و سمحنا لك بالجلوس معهم؟. قلت إذا كان بإمكانك فعل هذا فلماذا تحرم مئات الآباء و الأمهات من احتضان أولادهم؟ قال: أنا لا أريد أن أفتح على نفسي بابا للمشاكل. قلت: أنا أشكرك على تعاطفك و أقدِّرُ لك هذا الشعور النبيل و لكن ضميري لا يسمح لي بالاستئثار بهذه الميزة عن باقي المساجين... و عندما اقترب موعد العيد استدعاني مرة أخرى فقلت لماذا لا تخفف على هؤلاء المظلومين في مناسبة العيد و تزيل الحواجز بينهم و بين أهاليهم و سوف لن تخسر شيئا ما دام القانون يسمح لك بذلك. فقال: القانون يسمح لي و لكن يحمِّلني المسؤولية على المشاكل إذا وقعت، و أنا بالنسبة لرجل مثلك أقسم لك بالله أنني مستعد أن أتحمل المسؤولية على ترتيب مقابلة لك مع أهلك في بيتي خارج السجن. و لكن من يضمن لي عدم وقوعي في مشاكل إذا تعلق الأمر بالآخرين؟ قلت إذا كنت موافقا مبدئيا فدعني أتدبر قضية الضمانات فأنت قد فعلت ما يليق بالرجال.

و فعلا التقيت بالأخ السعيد بسايح الذي كان أميرا على السجن آنذاك و أخبرته بما دار بيني و بين مدير السجن فاستشار باقي الإخوة فأكدوا على تعهد جميع الإخوة بالانضباط إذا أتيحت لهم هذه الفرصة فقابلنا مدير السجن و تكفل بعد ذلك الأخ السعيد و أمراء الولايات بالتنسيق مع مسؤول الحرس على وضع جدول زمني يمكن جميع المساجين من قضاء 20 دقيقة مع زائريهم في الساحة الأمامية للسجن خلال أيام العيد الثلاثة. و كان المدير وفيًّا لتعهده و الإخوة المشرفين كذلك فكان عيدا مميزا حقا و انتصارا للخير على الشرِّ في النفوس و هي المناسبة الوحيدة التي زارني فيها أولادي خلال أكثر من ثلاث سنوات من السجن و كانت مقابلتي لهم في مكتب المدير نفسه و لم تكن مقيدة بوقت بينما انتشر باقي المساجين في الساحة مع عائلاتهم لمدة تراوحت بين نصف ساعة و ساعة لبعض الحالات. و لكن هذا

الإنجاز كان سببا مباشرا في إحالة مدير السجن على التقاعد قبل أوانه و تعيين المدير الذي وقعت في ظله المجزرة.

آخر وقفة أجعلها مع الفساد الذي ارتبط ذكره عموما بالأنظمة و رموزها و لكنه في الحقيقة صفة لا هوية لها. فمن مظاهر الفساد التي كانت تنذر بفشل الإسلاميين في مواجهة النظام الفاسد هو استئثار ذوي النفوذ بالنعمة على حساب المغلوبين على أمرهم. و قد وقفت على هذه الظاهرة و أنا في السجن العسكري ببشار و غاظني تهكم مدير السجن بي عندما دعاني لرؤية بعض الزوار الذين ظننتهم أعضاء منظمة دولية لحقوق الإنسان فإذا بها زيارة عائلية لأمير الجماعة المسجونين معنا في السجن و عرفنا بعد ذلك أن المصروف الأسبوعي المخصص من طرف الجماعة و الذي لم ترض به زوجة الأمير المصون يفوق مرتب ضابط في الجيش. و في سجن البرواقية كان الشقيق الأعزب للأمير جعفر الافغاني المسجون معنا في سجن البرواقية مثلا يتمتع بما يتمتع به إبن أي جنرال من حيث اللباس و الأكل الذي يتزود به في كل زيارة و كذلك الشأن مع أصهار بعض الأمراء و معارفهم. أما إمام مسجد المدنية الأخ عبد الله تلميذ الشيخ أحمد حماني رحمه الله المفصول من عمله و القابع في نفس السجن فإن زوجته كادت تموت جوعا مع ابنتها لولا أن أحتالت جارتها على زوجها الأفلاني و اتخذتها غسالة عندها مقابل مرتب متواضع تمكنت به من زيارة زوجها بعد شهور من اعتقاله مما تسبب له في صدمة نفسية كادت تتلف عقله. و المشكلة أن هذه الآفة متفشية حتى في أوساط المتصدرين للعمل الإسلامي السياسي حاشى الرجال المخلصين لقضيتهم أمثال الشيخ على بن حاج[83] الذي لم تكن عائلته تتلقى شيئا من الأموال الطائلة التي كانت تجمع باسم المنكوبين باسم القضية، و حاشا صاحبه الوفي عبد القادر شبوطي[84] رحمه الله الذي لم يكن أولاده اليتامى يجدون طعاما في بيتهم فينزلون ضيوفا على بقية صالحة من الرجال يطعمونهم خفية مما يطعمون أولادهم و المقتول ظلما حسين عبد الرحيم[85] رئيس ديوان قيادة الجبهة الذي لم يجد أهله حتى المواساة من طرف الإسلاميين بكل أطيافهم... فعلى أي شيء يراهن الإسلاميون في معركتهم الضارية مع الفساد و الاستبداد إذا كان الجميع يتنفس هواء ملوّثا و يأكل طعاما مسموما؟... إنني أشعر بالاشمئزاز عندما أسمع بعض الناس يلقبون أنفسهم قادة و أمراء باسم الإسلام و هم المسرفون في توفير المتعة لأبنائهم

---

[83] أخبرني المحامي رشيد مسلي أن عائلة الشيخ علي بن حاج لم تكن تتلقى مساعدة إلى أن تم تخصيص مبلغ 5000 دينار شهريا لمساعدتها. في الوقت الذي كانت الهيئة الممثلة للجبهة في الخارج تجمع باسم الجبهة أموالا طائلة لمساعدة المنكوبين من مناضليها و لدي شهادات من جزائريين قدموا أموالا كبيرة للهيئة.

[84] أخبرني بذلك الأخ الذي كان يأمر أولاده باللعب مع أولاد عبد القادر شبوطي لاستدراجهم إلى بيته و إطعامهم. و قد التقيته في جنيف خلال زيارته لسويسرا .

[85] صرحت بذلك أخته أمينة في تدخل لها في حوار أجريته مع الأخ نور الدين خبابة على إذاعة وطني سنة 2010

و عائلاتهم بينما رجال الإسلام الحقيقيون الذين وهبوا كل شيء في سبيل القضية تطحن أجسادهم الأمراض المزمنة و يعتصر قلوبهم الخوف على مصير عيالهم الذين تركوهم للفاقة و العوز... و الأمثلة على هذه الحقيقة المرة[86] لا يخلو منها موقع يرتفع فيه الأذان و لا حول و لا قوة إلا بالله.

إن هذه الشهادة مؤلمة بكل تأكيد و يخشى البعض أن يستغلها أعداء المشروع الإسلامي في التشهير برجاله، و هو تخوف مشروع و لكنه أقل خطرا من قوله تعالى: "أتامرون الناس بالبر و تنسون أنفسكم و أنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون".

[86] مما أثر في نفسي بالغ الأثر الخذلان الذي لحق أعمدة الحركة الإسلامية في الشرق الجزائري في جيلهم أمثال سي الحواس و العربي النوي الذين كانا سادة الإسلاميين في باتنة و انتهيا في غربة و تهميش من طرف القيادات المزعومة للحركة الإسلامية لولا مبادرة رجال لا علاقة لهم بالقيادة و بالعمل الإسلامي الانتهازي المنظم انتشلتهم في آخر العمر.

لقاءاتي مع معنيين بالعمل المسلح في سجن البرواقية

السجن أعظم المحن التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان الشريف لأنها مجمع الأضرار و بوتقة الآلام. فالسجن يصيب الكريم بالبأساء بحرمانه من أهله و ماله و جاهه و وطنه و يصيبه بالضراء بما يتعرض له من التعذيب والأمراض المزمنة وسوء التغذية و يصيبه بالزلزلة في عقيدته و فكره و مشاعره تحت وطأة القهر وشماتة الأعداء وعجز الأصدقاء... و المحظوظ من وفقه الله إلى اغتنام الفرصة للتعلم من هذه التجربة القاسية والاستفادة من حُلْوِها ومُرِّهَا. وكان مما خفّف عليّ وطأة السجن لقائي بكثير من العناصر التي ساهمت في تفجير العمل المسلح، فاستطعت الحصول على تفاصيل كثيرة زادتني اطلاعا على ما كان يجري في كواليس الجماعات المسلحة مما ساعدني على تشخيص دقيق للأزمة الدموية التي أهلكت الحرث و النسل في الجزائر وعلّمتني أن القضايا العامة لا يمكن فهم تفاصيلها بعقل واحد و لا الشعور بحقيقتها بقلب واحد. و كان من بركات هذه التجربة عليّ، موقفي الثابت من النزاع المسلح الذي تجنبت التورط فيه عن اقتناع تام بمآلاته رغم قربي الدائم من بوتقته و لظاه. و المقام لا يتسع ولا يسمح بذكر جميع من التقيت بهم لأنهم مئات. و لكنني سأكتفي بمن في شهادتي عليه عبرة لغيره.

أحمد الود: طالب متخصص في الطب على باب التخرج ترك الجامعة و لبّى نداء الجهاد إلى جانب المسلمين المستضعفين في أفغانستان ضد الشيوعيين. و شهد له من عرفوه بالشجاعة و الصدق. و كان أول من بويع سنة 1991 كأمير للجماعة الإسلامية المسلحة المكلفة من طرف الحالمين بالخلافة الراشدة ممن عرفوا بعد ذلك بالأفغان العرب ثم القاعدة في القرن الواحد و العشرين.

التقيته في سجن البرواقية وكان بيني و بينه نقاش جاد وكلام طويل ذو شجون عن مسائل متعددة استفدت منها ما يلي:

1) أن هذا الشاب قطع مشوار دراسته والتحق بالجهاد الأفغاني مقتنعا بحق الشعب الأفغاني المسلم في الدفاع عن حريته و استقلاله و عاد من أفغانستان بعد سقوط النظام الشيوعي ليلتحق بأنصار المشروع السياسي في الجزائر دون تعصب لحزب بعينه. و لكنه بعد اعتقال أنصار الجبهة في شهر جوان 1991 بويع بالإمارة على الجزائريين الأفغان بتوصية من رؤوسهم المتواجدين إلى ذلك الحين في مضافة أسامة بن لدن بأفغانستان، و الذين أقنعوه فيما بعد بأن صناعة الجهاد حكر عليه هو و رفاقه و لا ينبغي ترك رايته للمغرورين بالسياسة أمثال عبد القادر شبوطي و السعيد مخلوفي. و لذلك انخرط مع زملائه في عملية تعبئة داخل صفوف الجبهة الإسلامية لسحب البساط من تحت أرجلهما ثم انتقل للتخطيط لعمليات عشوائية يأخذ بها المبادرة و يفرض الأمر الواقع

على جميع الإسلاميين. و لكن الأمر اختلط عليه منذ أحداث قمار و شعر بأن تحركاته مرصودة عن قرب و أن جماعته اخترقت خاصة بعد أن قتل أعز اصحابه أحمد القبايلي في اشتباك مع أجهزة الأمن ببلدية المنيعة في الجنوب الجزائري فاجتهد في الاحتياط لنفسه و ترك الإمارة عمليا بعد أن نازعه فيها منصوري الملياني و لكنه وجد نفسه وجها لوجه مع قوات الأمن التي حاصرته مع مجموعة من أقرب مساعديه منهم قريبه البشير فأصر على الاشتباك معهم طمعا في الشهادة و لكنه أصيب إصابات بليغة هو و زوجته و أدخلا السجن بعد أن تعرضا لعملية تعذيب مروعة و حكم عليه بالإعدام و على زوجته بالسجن.

2) لم يكن يبدو لي منه تأسف على أي شيء كأنه كان مقتنعا بأنه أدى ما عليه. و لكنه بكى بكاء مرًّا عندما أخبرته بأن مبادرته إلى تشكيل إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة و التآمر مع جماعة الملياني و أنصاره لضرب السعيد مخلوفي تسبب في إفشال المساعي التي كان يبذلها رجال لا يقلُّون عنه حمية للإسلام و لكنهم أعرف منه بواقع الأزمة و تعقيداتها و أقدر منه و من رفاقه على النجاح في إيجاد الحل لها. و قد أدرك في النهاية أن جماعته كانت ضحية مؤامرة لدوائر أمنية و قال لي بالحرف الواحد: يا ابن أختي، أنا مقتنع بأن ذمتي لن تبرأ حتى يسيل دمي في إصلاح هذا الأمر. و و الله لو علمت أن الحركة الإسلامية المسلحة كانت على هذا المستوى من الوعي لكنت أول أنصارها و لكنني خدعت بالإسلام و حسبي الله و نعم الوكيل.

3) رغم تحول نظرته تجاه الحركة الإسلامية المسلحة و اعترافه بالخطأ الذي ارتكبه بخضوعه لرفاقه في أفغانستان بقبوله إمارة الجماعة، إلا أن موقفه من السلطة ازداد حدة بعد اقتناعه من الاستغلال البشع لطموحات الجزائريين الأفغان من طرف النظام. و لعل ما تعرض له هو و زوجته من تنكيل على يد أجهزة الأمن كان له أثر سيء على موقفه. و لذلك تورط في عملية فرار يائسة داخل سجن البرواقية و قتل في مجزرة سركاجي مع عشرات المساجين فيما زعم أنه محاولة فرار أيضا.

4) رغم أنه أول أمير للجزائريين الأفغان و أحد أبطالهم إلا أنه كان ضحية لابتزاز العناصر المتطرفة في الجماعة الإسلامية المسلحة أمثال فتح النور و مسعودي المبروك و غيرهم من الذين يمتحنون ولاء الناس للإسلام بحظهم من الدموية و التهور. و قد استغل المذكوران سطوتهما على المساجين في بداية الأمر و حاولا إثارة الشبهات حولي بالتعاون مع الخائن عمروش الذي يعرفان قضيته جيدا و لكن غلبت عليهما شقوتهما و لا حول و لا قوة إلا بالله.

عبد القادر سلاّم: إسلامي متشدد من وسط العاصمة، من حي القبّة بالضبط. ربما لأنه ينتظر الموت في كل لحظة لأن قلبه يشتغل ببطارية. كان تكفيريا و لكنه تراجع و أصبح محاربا لجماعة التكفير و الهجرة. صديق قديم للشيخ علي بن حاج و أحد العناصر الفاعلة معه في تأطير مظاهرات أكتوبر 1988 بالعاصمة. تعاون مع السعيد مخلوفي و عبد القادر شبوطي في تجنيد الشباب قبل الإضراب ثم تراجع بعد ظهور الشائعات حولهما و دخل في تعاون مع جماعة العاصمة و لكنه ما لبث أن اعتقل. شاهد على كل الاجتماعات التي تجري في الأقبية بين مختلف الجماعات الإسلامية في العاصمة خاصة على مستوى القيادات. التقيته في سجن البرواقية و كان في وضعية إحباط متقدمة. حدثني عن كثير من الأمور المتعلقة بنشاط الإسلاميين في العاصمة.

حسين متاجر: أميرجماعة الأخذرية، محكوم عليه بالإعدام في قضية اختطاف محافظ الشرطة بالأخذرية و قتله سنة 1992. و كان له نفود في أوساط المساجين. قابلته في سجن البرواقية مرتين بترتيب منه مع حراس السجن. كانت المقابلتان في غرفة الانتظار للحمامات. و كان موضوع اللقاء متعلق بدفاعي عن السعيد مخلوفي و عبد القادر حشاني الذين يعتبرهما حسين متاجر مرتدين عن الإسلام. و كان يريد مني الكف عن الوقوف في وجه أدعياء السلفية الجهادية حتى لا يضطر إلى اتخاد موقف متشدد تجاهي قد يكلفني حياتي. فطلبت منه أن يتعظ بما هو فيه من المحنة و يسوق لي دليلا معتبرا على ردة عبد القادر حشاني أو السعيد مخلوفي فكان مما قاله: بعدما نفذنا عملية بني مراد و استولينا على الأسلحة و الذخيرة من مركز الدرك، اتصلنا بعبد القادر حشاني و قلنا له: أنت ولي أمرنا الشرعي و نحن رهن إشارتك فمرنا فأمرنا؟ بما تريد. أتدري ماذا كان جوابه؟ لقد أمرنا أن نرجع الأسلحة إلى الدرك. إنه أمرنا أن نستسلم للطاغوت بعد أن نصرنا اللّه عليهم. ألا ترى أنه أصبح من أولياء الطاغوت؟ ألا تعلم أن الولاء و البراء أساس الإسلام؟

قلت: أنت ادعيت بأن حشاني ولي أمرك، أليس كذلك؟ أولا: هل استشرته في تنفيذ عملية بني مراد؟ هل كنت تراه ولي أمرك قبل تنفيذها؟ ثانيا: إذا كنت تريد بولائك لعبد القادرحشاني وجه الله و تعتقد أنه أميرك، فلماذا لم تطعه في رد السلاح إلى الدرك، أو تبدي استعدادك المبدئي للطاعة على الأقل؟ هل فعلت أيا من ذلك؟... قال: لا، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق... قلت: لا أظنك عصيته طاعة لله لأنك لم تفكر في ذلك عندما قررت القيام بالعملية. قد تكون عصيته لأنه خالفك فيما تريد لأنك تعتبر نفسك أولى بالإمارة منه... أريدك أن تفكر في هذين السؤالين مليا قبل أن تجيب نفسك. لأنك رجل محكوم عليه بالإعدام و يمكن أن تساق إلى القتل في أي لحظة و لا ينفعك عندئذ غير الصدق مع نفسك أولا ثم مع الله أخيرا. أما بالنسبة لعبد القادر حشاني فالذي أعلمه بيقين هو أنه كان عارفا بالوضع

أحسن منك و ممن معك و قد أرسل إليكم من يحذركم من البقاء في البيت الذي تحصن فيه بعضكم بالقصبة في الوقت المناسب و لكنكم أصريتم على البقاء فيه حتى تم تطويقه ثم نسفه مع البيوت المجاورة من طرف قوات الأمن. هل تذكر ذلك؟... (قال: نعم). قلت: فأعد النظر في موقفك من الرجل و اتق الله في هؤلاء الشباب المغرورين و لا تثقل كاهلك بأوزارهم.

كان اللقاء الثاني وديا اعترف فيه حسين متاجر بالتسرع في الحكم على قيادات العمل الإسلامي المخلصين و قال إنه استشار من يثق فيهم خارج السجن فذكروني له بخير و أن موقفه من السعيد كان قائما على معلومات قديمة و أن الجماعة الآن على تواصل معه و متفهمة لمواقفه السابقة. و لمست خلال اللقاء معه تراجعا عن الموقف المتشدد الأول و استعدادا لمناقشة القضايا بكل شجاعة و قد تجسد ذلك على أرض الواقع في تحسن ملحوظ طرأ على سلوك المتطرفين تجاه باقي المساجين بصفة عامة و اطمئنانهم إلى رؤيتي للأحداث بصفة خاصة.

لقد كان موضوع النقاش محددا من طرف حسين متاجر و موقفه هو و اتباعه من قيادات العمل الإسلامي داخل السجن و خارجه فقط. أما موقفه من السلطة و أتباعها فلم يكن محل نقاش أصلا.

يوسف بوصبيع: من قدامى الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة التي أسّسها الشيخ مصطفى بويعلي رحمه الله، كتوم و شديد التحفظ فيما يقول و يفعل كأنه مقبل على الله من فوره. قوي النفس و لكنه لطيف العبارة. حكم عليه بالإعدام مع سبعة من المتهمين في قضية تفجير المطار الشهيرة، و لكن تأجّل تنفيذ الحكم فيه بسبب الإصابة البليغة في رجله. التقيته في جناح المحكوم عليهم بالإعدام عدة مرات و تحدثت معه في قضايا كثيرة متعلقة بعلاقته بالشيخ مصطفى بويعلي و جماعته ثم بعلاقته مع التكفير و الهجرة و الجماعة الإسلامية المسلحة. و لكن أهم ما استفدته منه هو تفاصيل عن علاقة الجماعات المسلحة ببعضها في العاصمة و قضية تفجير المطار التي سردت تفاصيلها في موضع متقدم من هذه الشهادة. و قد تم تنفيذ حكم الإعدام فيه بطريقة غير شرعية حيث تم الإجهاز عليه داخل القاعة "أ" في سجن البرواقية رغم أنه بقي حيًّا بعد نسفها من طرف الدرك. و الأخ محمد معيز الذي ما زال حيًّا يرزق من الشهود على أن يوسف كان حيا بعد تفجير القاعة و أن الإجهاز عليه تم بعد اقتحام القاعة من طرف عناصر التدخل السريع.

نور الدين خمارة: مهندس متخصص في الطبوغرافيا من قصر البخاري و النائب الأول لأمير الكتيبة الخضراء بمنطقة التيطري الشيخ عطية السايح. محكوم عليه بالمؤبد في قضية كمين لدورية تابعة لشرطة قصر البخاري. أخبرني عن نشأة الكتيبة الخضراء منذ أول لحظة و نشاطها المسلح و الدعوي

السلمي و علاقتها بالجماعات الأخرى و رفض قيادتها الانضواء تحت إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة و الحركة الإسلامية أيضا إلى أن اشتشهد أميرها السايح عطية. علمت منه تفاصيل دقيقة عن عملية الهجوم على ثكنة بوقزول ابتداء من التخطيط و انتهاء بالمصير المأساوي للعسكريين الذين تواطآ مع الكتيبة لاقتحام الثكنة. كما علمت منه المشادّاة التي وقعت بين الشيخ عطية السايح و أمير الجماعة الإسلامية المسلحة محمد علال المدعو (موح لفيي) على خلفية تكفيره للشعب الجزائري و كادت تؤدي إلى قتل موح لفيي لولا تدخل نور الدين و آخرين و أخبرني أيضا عن قصة العسكريين المتواطئين مع الجماعة الإسلامية المسلحة في الاستيلاء على ثكنة الرغاية. كما علمت منه أن عطية لم ينضم إلى إمارة الأفغان رغم أنه منهم و لذلك حاول المختار الذي حضر بيعة أحمد الود تشكيل جماعة ضرار للكتيبة الخضراء تابعة للجماعة الإسلامية انطلاقا من العبادية و لكنه فشل.

و قد التقيت بمسؤول الحركة الإسلامية المسلحة في الغرب الجزائري محمد النيل الذي حدثني عن مشاريع الحركة في الغرب الجزائري و إجهاضها من طرف أنصارمنصوري الملياني و تفكيكها من طرف جهاز المخابرات، كما حدثني المجاهد الحاج محمد عن نشاط الحركة في منطقة بشار و عين الصفراء و مشكلتها مع جماعة السعيد قاري.

السعيد بسايح: أستاذ ثانوي في مادة الرياضيات من منطقة الأغواط. يعتبر من رُوّاد الحركة الإسلامية في المنطقة و أعمقهم تجربة. واكب كل تطوراتها منذ السبعينات. تبنى التمرد المسلح على النظام في بداية الثمانينات و اعتقل عدة مرات و سجن. اعتقل في الحملة الجزافية لمناضلي الجبهة في بداية التسعينات رغم أنه لم يكن عضوا و لا مناضلا فيها و بعد أن قضى شهورا في المعتقل تم تحويله إلى السجن مباشرة بتهمة تكوين جماعة إرهابية. التقيته في سجن البرواقية وتعاونت معه على تخفيف وطأة السجن على ضحايا الأزمة. و قد عاش نزلاء سجن البرواقية أحسن أيامهم في الفترة التي كان فيها أميرا على السجن. و انزلق الوضع إلى الكارثة بعد عزله من طرف المسؤولين على أحداث البرواقية المأساوية. حدثني عن محاولة جماعة الملياني و عبد الناصر علمي استدراجه للتعاون معهم على حساب قيادة الحركة الإسلامية المسلحة.

أما **جماعة الجزائريين الأفغان** فقد التقيت بقيادات من جماعة البيض و تيارت و تلمسان و الجلفة و العاصمة و ضواحيها و الأغواط و الشلف و غيرها. حدثوني جميعا عن تجاربهم في هذه المحنة العظيمة و لكنني لم أهتم كثيرا بأسمائهم و أغلبهم ما زال حيا يرزق.

كما التقيت بأساتذة من مختلف أرجاء الجزائر **ممثلين للشعب على مستوى البرلمان المنتخب و المجالس الولائية و البلدية و مسؤولين في الإدارة و التعليم و أطباء و رؤساء مكاتب و أعضاء في المجلس الشوري**

الوطني للجبهة لكل منهم تجربته الخاصة مع العمل الإسلامي السياسي و المسلح و لكن المقام لا يتسع لذكر أسمائهم و كانوا كلهم مجمعين على أن العمل المسلح أمر واقع فرض نفسه على الجميع بشكل أو بآخر.

ديدي روجي أبو أمين: هذا الرجل الكهل مواطن مسيحي فرنسي أصلي عاش طفولته و شبابه نشّالا إلى درجة الإدمان. حيث أصبح لا يتحكم في حركة يده عندما يرى شيئا ثمينا حتى بعد أن تاب من آفة النشل و صَلُحَ حالُه . قضى في السجون الفرنسية أكثر من 14 سنة. إعتنق اليهودية في السجن الفرنسي بعد أن أقنعته حملة تبشيرية بقضية اليهود المضطهدين من طرف المسلمين الفلسطينيين ثم تصهين و سافر إلى تل أبيب و تجند في الجيش الإسرائيلي و قضي أكثر من سنة في الخدمة العسكرية تأكد خلالها أن المضطهدين الحقيقيين هم المسلمون الفلسطينيون فتعاطف معهم و ترك الخدمة في الجيش الإسرائيلي و عاد إلى فرنسا و احتكّ بالجالية الفلسطينية والجزائرية و أعلن إسلامه و تزوج من فتاة جزائرية الأصل من مستغانم و أنجب معها أمين و جهاد و حاول أن يعيش كمواطن فرنسي مسلم صالح .

تزامنت زيارته للجزائر مع إضراب الجبهة و هاله مظهر القمع الذي يتعرض له الإسلاميون فعرض على بعض مناضلي الجبهة الإسلامية في العاصمة تزويدهم بالسلاح للدفاع عن أنفسهم فقبلوا. ذهب من فوره إلى فرنسا و شحن مجموعة من المسدسات والبنادق القناصة على متن سيارة 505 كبيرة الحجم و دخل بها إلى الجزائر. و لما أراد تسليم الأسلحة تنكر له الجميع و لم يستقبله أحد في العاصمة. حاول الاتصال ببعض المهاجرين الذين يعرفهم في فرنسا فوجد محمد و أخاه من بسكرة فسافر إليهما. و لما أخبرهما بما جرى نصحاه بالتخلص من هذه الأسلحة في أقرب وقت. و أثناء خروجه من بسكرة لاحظ تسربا للوقود من خزان السيارة فاضطر إلى تركها لدى ورشة لتلحيم السيارات لإصلاحها و كان ذلك سببا في اكتشاف أمره و إلقاء القبض عليه من طرف فرقة الدرك و الحكم عليه بالإعدام و على المهاجرين الآخرين بالسجن (5 و10سنوات) من طرف المحكمة الخاصة.

مأساة هذا الفرنسي لم تتوقف عند هذا الحد. فقد استغلتها الدوائر الحاكمة آنذاك في تشويه سمعة قيادة الجبهة و ادعت أن قيادتها كلفته بهذه المهمة و أن بعض الأسلحة فعلا استعملت من طرف قناصة مجهولين رغم أن الأسلحة تمت مصادرتها كلها من طرف الدرك و لم يرها أحد غيرهم. كما طفت لغة الخشب إلى السطح من جديد على لسان حمالات الحطب لبعث أساطير السبعينات بأن الإسلاميين رجعيون و متواطئون مع فرنسا و إسرائيل. و كان الرد على هذا الاتهام الباطل بالمثل من طرف مسؤولي الجبهة في بلدية سعيدة، حيث زوروا وثيقة صادرة من الولاية (أمرا بمهمة) يحمل اسم ديدي روجي و معه اسم الفقيه أو المراني و نشروها في وسائل الإعلام لإيهام الرأي العام بأنه من الجماعة التي توظفها السلطة

ضد الجبهة. كما دخل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران على الخط بدعوى الدفاع عن مواطنه الفرنسي و حذر السلطة الجزائرية من تنفيذ حكم الإعدام فيه و بعث قساوسة خصيصا لزيارته و الاطمئنان عليه. و قد ألغي حكم الإعدام في حقه فعلا رغم إصراره على إسلامه و رفضه العودة إلى المسيحية. و قد كلفه رفض الارتداد عن الإسلام عذابا أليما يفوق الوصف صبه عليه شرذمة من الحراس الحسيسين بعد أحداث البرواقية. فزيادة على ما كان يناله كل المساجين من التعذيب و الإهانة كانت هذه الشرذمة تنفرد به في ساحة السجن و تنهال عليه ضربا بقضبان الحديد حتى لا يقوى على الحراك. ليس لأنه فرنسي أو لأنه مجرم بل لأنه مسلم. إن هذا ما استقر في وعي بعض الحراس من خلال التعبئة المسمومة التي كانوا يتعرضون لها باستمرار فأصبح الإسلام عندهم ذريعة كافية للعدوان. و هذا من أخطر الانزلاقات التي وقع فيها كثير من أعوان الدولة و أدَّت إلى التعسف في حق كثير من الأبرياء.

إن ذكري لبعض اللقاءات التي جمعتني بمختلف العناصر الفاعلة في الأزمة قبل و بعد تفجرها ليس من باب الترجمة لهم فهذا ليس مقام ذلك و لكنني أحاول أن أساعد المهتمين بهذه القضية على إعادة النظر في تصورهم لحيثياتها. فالعنصر الأساسي في تفجر الوضع في الجزائر كان و ما يزال في نظري هو عدم التواصل بين الجزائريين مما جعلهم غرضا سهلا في متناول أعدائهم في الداخل و الخارج. فالأغلبية الساحقة من الإسلاميين الذين التقيت بهم سياسيين و مسلحين يمكنهم بالتواصل المستمر بناء أرضية صلبة لإطلاق مشروع إسلامي وطني قابل للتطبيق و الاستمرار و تحقيق المقاصد الشرعية للإسلام دون حاجة للتنطع في احتكار مقوم من مقومات الشعب الجزائري كله. كما أن التواصل المستمر مع قيادات وطنية ذات نفوذ في دوائر النظام سيكون كفيلا بالحد من نفوذ الدخلاء المعادين لمقومات الشخصية الوطنية و يفتح آفاقا واسعة للتعاون في إطار القواسم المشتركة بين الجزائريين. و قد انتهى كثير من المعنيين بالأمر من الطرفين إلى الاقتناع بهذه الحقيقة و لكن بعد أن أصبحت معوِّقات التواصل بينهم أكثر تعقيدا.

<u>**قضية الحاج علي بن رقية:**</u> إن هذا الرجل ليس من الإسلاميين و لا من المسلحين و لكنه مثال للضحايا الحقيقيين في هذه الأزمة الوطنية رغم نصيبه من المسؤولية في بعض ما حصل له.

من مواليد سنة 1935 في بلدية المدية. مجاهد في ثورة التحرير. و بعد الاستقلال اشتغل بجد و جهد في التمريض و تصليح الأحذية و الخياطة و السياقة و البناء و انتهى به الأمر تاجرا في السبعينات و أنشأ بالاشتراك مع تاجر آخر أكبر سوق لبيع التجهيزات الكهرومنزلية و الإلكترونية في منطقة التيطري في الثمانينات و أصبح من أعيان المنطقة و تعرف عليه المسؤولون من خلال متجره الكبير رغم أنه لا يحسن الكتابة و لا القراءة (باستثناء قراءة رسم المصحف). بنى مسجدا في الحي الذي يسكنه و كفل

إمامه الحاج لحسن رحمه الله قبل أن تظهر الجبهة الإسلامية للوجود. و في سنة 1993 بعد أن شاعت الفوضى و عم الرعب منطقة الوسط طالبه مسلحون بدفع 100 مليون سنتيم نقدا فقال لهم أنه لا يملك هذا المبلغ، فأخذوا منه 50 مليونا عنوة و طالبوه بدفع الباقي خلال أسبوع و إلا قتلوه. فرأى من الأحوط له أن يخبر مصالح الأمن لأن المسلحين قالوا له إذا اعتقلت فقل الحقيقة. فاتصل بصديقه محافظ الشرطة بالمدية و أخبره بما حصل له و أنه سيضطر لدفع المبلغ الباقي حفاظا على حياته ما دامت الدولة عاجزة عن حمايته. و قبل أن تنقضي المهلة استدعاه محافظ الشرطة و أخبره بأن الأولى له أن يدخل السجن حفاظا على حياته حتى يتم التحكم في الوضع، فسلم أمره إلى الله.

و بدأت رحلة الحاج علي بن رقية من مخافر الشرطة و الدرك و المخابرات في المدية و لم يشفع له التبليغ عن القضية و لا علاقاته الخاصة بالمسؤولين و لا كبر سنِّه و لا جهاده في ثورة التحرير، فتعرض للضرب و الإهانة و التعذيب من كل صنف بتهمة تموين و دعم الإرهاب الباطلة. و كانت ثاني محطاته سجن البرواقية الذي سيق إليه مع الحاج بن رقية العشرات من أعيان المنطقة بنفس التهمة أغلبهم لم يكونوا من المصلين و لا من الذين يطعمون المسكين بل و من الذين شهروا السلاح على مناضلي الجبهة قبل أن تشهره عليهم السلطة نفسها مما جعل بعضهم يتعرض للانتقام من طرف بعض المساجين السفهاء بذريعة أنه تبوَّل واقفا. و أثناء وجوده في سجن البرواقية تقدمت عشرات الشاحنات العسكرية ليلا و استفرغت التجهيزات الإلكترونية من المحل التجاري الكبير و المقدر قيمتها على الفواتير الرسمية بثمانية مليارات سنتيم (8 مليارات)، فيما قدرت الخسائر الإجمالية ب 13 مليار سنتيم و نصف. و تمت العملية خلال ساعات الليل الطويلة و حالة حضر التجول الصارمة و حالة الطوارئ السارية المفعول و شعار (يجب أن يغير الخوف موقعه) و عيون المواطنين المتفرجة من خلف الستائر. و بعد الانتهاء من عملية إخلاء المحل انسحبت شاحنات الرائد حمانة و تم إضرام النار فيما بقي في المحل من الخردة قُبَيْل الفجر. و في الصباح قالت المصادر الرسمية أن الإرهابيين هم الذين فعلوا ذلك في ظروف يعرف العام و الخاص أن مصالح الأمن تحصي على المصلين خطواتهم و تقتحم على الأطفال و النساء مخادعهم في جوف الليل بحثا عن الإسلاميين المختبئين في الدواليب و ليس المتجولين ليلا بالشاحنات الثقيلة في قلب مدينة المدية.

محطة الحاج علي الثالثة كانت في سجن سركاجي و ما أدراك ما سركاجي و زبانية سركاجي.

و لكنه عندما وقف بعد تسعة أشهر من المعاناة أمام المحكمة الخاصة و ما أدراك ما المحكمة الخاصة لم تجد بدّا من تبرئة ساحته و إطلاق سراحه مع جميع المتهمين فيما عرف بقضية أغنياء التيطري... **فماذا عن رزقه المحروق و كرامته المهدورة و سمعته الملوثة و...؟** إن هذا ما لا ينبغي أن يفكر فيه الحاج علي عند

المتحكمين في آلة التدمير الذاتي للجزائر و الذين يقتلون الضحية و يمشون في جنازتها. و لذلك كان لا بد من إخماد صوته. فجاءه الخبر من بعض معارفه بأنه مستهدف بالاعتقال مرة أخرى من أجل تصفيته و عليه مغادرة المدية فورا في انتظار الحصول له على جواز سفر لمغادرة الجزائر. فهرب إلى العاصمة و بقي مستخفيا فيها إلى أن تم ترتيب تسفيره إلى السعودية بتأشيرة عمرة و منها إلى اليمن التي بقي فيها عدة سنوات هو و زوجته حتى طالته أيدي منقذي الجمهورية في الجزائر و خيره مسؤول الأمن لدى السفارة الجزائرية في اليمن سنة 1997 المدعو التهامي بين التجسس على الجالية الجزائرية في اليمن لصالح المخابرات الجزائرية أو التصفية فساعدته أجهزة الأمن اليمنية على مغادرة اليمن مع جزائريين آخرين تفاديا لوقوع مشاكل على التراب اليمني لينتهي المطاف بالحاج علي - الذي سهر الليالي الشاتية في جبال التيطري و وديانها من أجل استقلال الجزائر و بزوجته الحاجة التي طالما اشتغلت حمالة لمجاهدي ثورة التحرير - في جزيرة بريطانيا التي يفصلها عن الجزائر بحر و محيط و عدة أقطار حيث طلب اللجوء و حصل عليه سنة 2001 بعد مرافعات أمام مصالح الهجرة و اللجوء. و تكفلت بإطعامه و كسوته و إسكانه و بكل ما يلزمه للعيش الكريم حكومة المملكة البريطانية العظمى مراعاة لسنه و إشفاقا على حاله .

فهل اكتفى الأوصياء على أمن النظام الجزائري الراشد بتشريد هذا العجوز الذي تجاوز سنه السبعين و نفيه بعد مصادرة أمواله عن طريق القرصنة؟... كيف و هم يعتبرون ذلك إهانة لكبريائهم الزائفة و غرورهم المفرط. إنهم قادرون على شراء الذمم و إثارة البلبلة و تهديد أمن الشعوب في عقر دارها. فكيف يجار طريدهم و يرد له اعتباره و لو في حدود الإنسانية... لقد كانت أحداث سبتمبر 2001 الملعونة التي تبنَّتها القاعدة صك غفران للسلطة المجرمة على كل ما ارتكبته في حق الجزائر و شعبها و حقنة إضافية من الجنون على جنونها. و لذلك أدار الخونة آلتهم الإجرامية من جديد عن طريق الصحف الفرنكفونية و أصدروا أمرا عالميا بالبحث عن الحاج علي بن رقية بتهمة قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة التي اختطفت و اغتالت رهبان دير تيبحيرين ثم بتشكيل جماعة إرهابية في الخارج بالتعاون مع زوجته... و لم يكتفوا بهذا بل تواطأوا مع صحيفة بريطانية ساقطة لشن حملة تشهير ضد الشيخ المسكين أصيب على إثرها بالسكري هو وزوجته ظنا منه أن السلطات البريطانية ستعتقله بناء على ذلك الكلام الفارغ.

و جاء ميثاق السلم و المصالحة و كان الحاج علي أول المسارعين إلى مباركته و قام بالاتصال بلجنة المصالحة و وعده القائمون على لمشروع السلم بتسوية وضعيته و تعويضه على ما أصابه من التعسف. و استصدروا له جواز سفر جزائري و سلموه وثيقة الكف عن البحث عنه من طرف السلطات الجزائرية بعد أن أمضى محضر تحقيق لدى مباحث المخابرات و برمجوا دخوله إلى الجزائر بحيث تصادف مع نزول

رئيس الجمهورية إلى مطار هواري بومدين فكان من مستقبليه و ألبسوه في المطار بدلة رياضية تحمل شعار المصالحة الوطنية و قبل الرئيس بوتفليقة رأسه و زاره مسؤولون من الأمن في داره حتى ظن أنه في حلم. و لما عاد إلي بريطانيا لعب الدور الذي فشل فيه السفير الجزائري في بريطانيا و قام بحملة حقيقية لدعم المصالحة ثم استصدر جواز سفر لزوجته و عاد معها إلى الجزائر و قضى شهورا سعيدة بين أهله ثم بدأ إجراءات المطالبة بتعويضه عن الخسائر التي لحقته خاصة و أن المحضر الخاص بحرق محله يحمل المسؤولية مجهولين لا يعلمهم إلا الله و قائد الناحية العسكرية الأولى و أجهزة الامن الأخرى التي لم تتدخل ضد الزملاء اللصوص طبعا ليلة السطو على محل الشيخ علي. لكنه عندما أراد مغادرة الجزائر للمرة الثانية منع من الخروج على مستوى المطار و أخبر بأنه مطالب بالمثول أمام العدالة في قضية ذات طابع اقتصادي و اتضح بعد التحري أن القضية متعلقة بشيكات بدون رصيد و دعاوى رفعت في غيابه لا تقوم على أساس باعتبار أنه لم يمارس أي نشاط تجاري في الجزائر منذ اعتقاله سنة 1994. و لكن الإشكال في أن هذه القضايا لا يمكن البث فيها إلا بحلول موعد الدورة القضائية و بعد برمجتها في جدول الدورة و هذا بدوره لا يمكن القيام به إلا بتسليمه نفسه لوكيل الجمهورية و دخوله السجن.

و هكذا عاد عمي الحاج علي المسكين برجليه إلى السجن و هو يحلم بتصفية ملفه بعد أسبوع إن شاء الله. و فعلا مثل أمام المحكمة و صدر في حقه حكم بالبراءة من جميع التهم المنسوبة إليه. و مع ذلك لم يفرج عنه بذريعة وجود تهمة أخرى اكتشفتها العدالة الموقرة مؤخرا تقتضي بقاءه في السجن هذه المرة بأمر من وكيل الجمهورية. التهمة تقول أن الحاج علي بن رقية كان موظفا في شركة عمومية أفلست في عشرية الدم و تم حلها و تصفيتها من طرف العدالة و تبرئة أغلب الموظفين فيها و جميع المتهمين من التجار المتعاملين معها و أقفل ملفها في الوقت الذي كان فيه عمي علي مشردا - أي في وقت الخالوطة. و هذا كلام لا أساس له من الصحة لأن عمي علي كان تاجرا و لم يكن موظفا في مؤسسة عمومية أبدا. و بعد شهور من السجن جاء موعد الجلسة و وقف الحاج علي بن رقية المعتبر موظفا في الشركة العمومية حسب عريضة الاتهام أمام القاضي و حضر معه محاموه و شهود من المتهمين في القضية نفسها. و بدلا من البث في قضيته لم يجد رئيس الجلسة ما يبرر به هذه المهزلة غير قوله: أنت لم تمثل أمام قاضي التحقيق و لا يمكن البث في قضيتك قبل الدورة القادمة، يعني بعد سنة إن شاء الله. فالتمس له محاموه الافراج المؤقت لأنه رجل مسن و مريض يعاني من السكري زيادة على أن تهمته غير مؤسسة، و لكن المحكمة رفضت الالتماس ليبقى عمي علي في السجن إلى أجل غير مسمى ليس لأنه متهم بصفة رسمية كما يظهر و لكن فقط لأنه في غمرة الحلم بدأ النبش في قضية وقعت في اليقظة و نسي أن قرار دفنه في السجن صدر في الليلة

التي أحرق فيها محله من طرف مجهولين لن يتعرف أحد على هويتهم إلا بعد تطهير مؤسسات الدولة الجزائرية من جميع الفاسدين شريطة أن يتم ذلك في اليقظة و ليس في المنام.

و من أجل إزالة اللبس في هذه القضية اقترحت على ابن عمي علي توكيل الاستاذ فاروق قسنطيني للدفاع عنه باعتباره أحد ممثلي الرئيس في مشروع المصالحة حتى يكونوا على بينة مما تحت البساط الذي يقفون عليه و يعلموا ان تعهدات الشرف التي صرحوا بها للمواطنين تتطلب منهم الاختيار بين الوقوف في وجه الشرذمة المجرمة بحزم و صرامة أو الاعتراف العلني بالعجز و الانسحاب من دائرة الضوء. و قد قبل الاستاذ اعتماد الدفاع عن الحاج علي في شهر أوت 2008و أملي أن يبعث الإفراج عن هذا المواطن المظلوم الأمل في إمكانية التحول الإيجابي في مسار هذه الأزمة المقيتة و إلا فعلى عرابي الحكم الراشد و دولة القانون أن يخرصوا غير مشكورين.

إن حالة عمي علي عينة من مأساة شعب بأكمله. و رغم أنها قضية شخصية للحاج علي إلا انني لم استشره في نشرها لأنني أعتبرها جزء من مأساة أعيش في صميمها و أنا شاهد عليها رغما عني و عنه. و لذلك فأنا لا أسوقها للتسلية و لا للتعزية و لكن لأمكن المعنيين بهذه القضية من النظر إليها من زوايا مختلفة حتى تتضح الصورة الحقيقية للأزمة و تظهر ملامحها بجلاء. فلا يمني البعض أنفسهم بأنها قضية سياسية أو أمنية فحسب، بل هي منذ البداية مؤامرة خسيسة ضد شعب استعصى على المستعمر الأجنبي و أريد له أن يدمر نفسه بنفسه. و لينتبه الغيورون على الجزائر إلى ان تشخيص الأزمات لا ينبغي أن يقوم على الفرضيات و الاستنتاجات النظرية و تخيل القضايا خلف المكاتب من طرف الموظفين أو المتقاعدين الذين يملؤون فراغهم بالنظر في القضايا من مواقعهم المريحة و مناقشتها مع سماسرة السياسة و الإعلام و دوائر المخابرات و إنما يكون بناء على الاقتراب من الواقع الذي يعيشه الناس و تقليبه من كل الوجوه دون إهمال جزء من الصورة مهما كان تافها لأن القضية متعلقة بالدماء و الأعراض و الأموال و ما يترتب على المساس بها من آثار وخيمة على الكرامة و الشعور و الفكر.

قضى علي بن رقية ثلاث سنوات بعد نشر قضيته في هذه الشهادة و لم يتذكره رئيس المصالحة بوتفليقة الذي يسرح في كل مناسبة عشرات الآلاف من المجرمين و اللصوص و الشواذ و لم يطلق سراحه إلا بعد أن رق قلب مدير السجن الذي يقبع فيه لحال زوجته بعد أن زارها بنفسه في غربتها فاستخدم كل المخففات القانونية التي تسمح بإطلاق سراح الحاج علي من سجنه. و قد تكلمت شخصيا مع مسؤول الأمن الجديد الذي تم تعيينه لدى السفارة في لندن بشأن عمي علي و تأكد من عبثية التعامل مع قضيته و رتب إجراءات السماح له بالخروج من الجزائر للالتحاق بزوجته التي تعيش وحدها منذ أكثر من ثلاث

سنوات في بريطانيا و هذا بعد أن تواصل مع قيادة المخابرات على أعلى مستوى. مما يدل على أن الجميع يعرفون الحق و لكن الأهواء و الشهوات تمنع الناس من التواضع له.

الجزء الثامن

علاقة المخابرات الجزائرية بالجماعات الإسلامية المسلحة

في سجن الحراش

إختطافي من سجن الحراش

اللقاء الأول مع المدير العام لأمن الجيش

الهدنة بين السلطة و الجيش الإسلامي للإنقاذ

لقاء القطيعة

حدث ذو دلالة في الطريق إلى المنيعة

في سجن الحراش

لم يكن مقامي طويلا في سجن الحراش لأن مدة العقوبة المحكوم علي بها كانت على وشك الانقضاء و مع ذلك فقد كان محطة هامة في مسار تجربتي في هذه الأزمة. تعرفت فيه على أساتذة محامين مطلعين على عشرات الآلاف من الملفات المتعلقة بالإسلاميين و كان على رأس هؤلاء الأساتذة الأستاذ بشير مشري الذي التقيت به مجددا هناك و كان في ذلك الوقت المحامي المفضل للمتهمين بالانتماء للجيش الإسلامي للإنقاذ و الأستاذ رشيد مسلي الذي كان مرافعا مشهورا في أوساط المساجين في سجن الحراش خاصة المتهمين بالانتماء للجماعة الإسلامية المسلحة و الجبهة الإسلامية. و علاقتي بهما ما زالت مستمرة إلى هذه اللحظة. و من مخازي النظام في الجزائر أن يتعرض هؤلاء الأساتذة المحامون و أمثالهم إلى السجن و التهميش و التشهير و هم من أعرف الناس بحقائق هذه الأزمة و الأجدر بتقديم المشورة المخلصة و الصائبة لحلها بينما يعتمد في ذلك على المرتزقة و السماسرة الذين لا هم لهم سوى التطبيل و التزمير و التناحر على خطف الفتات من موائد الفاسدين، باستثناء من خلصت نيته في السعي للإصلاح .

و مما علمته في سجن الحراش و أرى أن من المفيد توثيقه في هذه الشهادة حادثتين اختصرهما فيما يلي:

1 ـ حاميها حراميها

أخبرني الأستاذ المحامي رشيد مسلي بأن موكله و هو مهاجر في فرنسا ممن عادوا إلى الجزائر للاستثمار فرضت عليه جماعة حسن حطاب ضريبة مقابل عهد أمان لمتجره الكبير في الضاحية الشرقية للعاصمة فقبل العرض. و بعد أشهر تعرض المتجر إلى هجوم ليلي من طرف مسلحين في زي إسلامي، فاتصل صاحب المتجر فورا بحسن حطاب الذي أرسل إلى عين المكان مجموعة من المسلحين الذين دخلوا في مناوشة مع المهاجمين و حاصروهم في محيط المتجر إلى أن تدخلت دورية من خفارة الحرس الجمهوري و ألقت القبض على من بقي حيا من المهاجمين. و في الغد بدأ المحامي إجراءات رفع الدعوى ضد المهاجمين علما بأن حراس المتجر المسلحين كانوا قد استدعوا من طرف مخفر الشرطة صباح ذلك اليوم و جردوا من سلاحهم بحجة فحصه و تجديد الترخيص لحامليه. و قد تم خطف أحد الحراس أثناء الهجوم و لم يفرج عنه إلا بعد التوافق على حل المشكلة. و لذلك فإن صاحب المتجر طلب من المحامي عدم رفع الدعوى و نسيان الموضوع لأن السلطات المعنية اتصلت به و وعدته بتعويض خسائره كلها فورا و نقدا و لكنهم حذروه في نفس الوقت من أن رفع الدعوى سيفقده كل شيء و أنه سيطالب أمام العدالة بتهمة

تموين الإرهاب زيادة على ذلك. المهم أن يغلق الملف و لا يعلم أحد بأن الشرطة هو أنفسهم اللصوص و قد استغلوا سلطتهم و نفوذهم من أجل ارتكاب الجريمة.

و هذه الحادثة في الحقيقة هي النتيجة الحتمية للخيار الذي تبنته السلطة في يناير 1992 كما كان يراه العقلاء الذين بحت أصواتهم في تحذير القيادة العسكرية من المغامرة. و لكن الغالبين على الأمر لم يكن يعنيهم سوى الانتقام التعسفي من الإسلاميين الذين هزموهم في المنافسة السياسية و المحافظة على الامتيازات التي يوفرها لهم النظام القائم. أما ما يترتب على ذلك من تسيب و انحراف و فساد في الدولة و المجتمع فهذا لم تكن عقولهم تستوعبه في غمرة الغرور.

2 - تهريب الأسلحة من الخارج

سمعت عن محاولات و مخططات تهريب الأسلحة من الخارج كثيرا و كنت مقتنعا شخصيا بأن ما سمعته مبالغ فيه إلى درجة مقرفة خاصة ما نسب إلى الجالية الجزائرية في أوروبا. و لكنني بعد خروجي من الجزائر تأكدت تماما من ذلك الاقتناع و علمت علم اليقين بأن المصدر الرئيسي لتسليح الجماعات الإسلامية كان من الجزائر نفسها. بينما تشكل قوات الأمن في الدول الإفريقية المجاورة (مثل مالي و النيجر و موريتانيا و تشاد و بدرجة أقل المغرب و نيجيريا) المصدر الخارجي الوحيد للتزود بالأسلحة المتوسطة و الثقيلة. أما محاولات التهريب من أوروبا فإنها كانت مرصودة بدقة حيث يمكن للمهربين أن يتجاوزوا كل حدود الدول بأمان ليجدوا أجهزة الأمن الجزائرية في استقبالهم لمصادرة تلك الأسلحة. أما ما أمكن تهريبه فهو استثناء لا يقاس عليه من جهة و كان في بداية الأمر قبل أن تستكمل المخابرات اختراقها لخلايا الجماعات المسلحة في الداخل و الخارج. و لا بأس من ذكر حالة واحدة ذات مغزى.

التقيت السيد (إبراهيم كنتور) أحد المناضلين القدامى المحكوم عليهم غيابيا في قضية تهريب باخرة الأسلحة على شاطئ (سيقلي) المنسوبة لحزب الرئيس السابق أحمد بلة في الثمانينات و قضايا أخرى متعلقة بانتمائه إلى تمرد حزب القوى الاشتراكية في الستينات. و قد اعتقل بتهمة التورط في تهريب أسلحة لصالح جماعة إسلامية في الجزائر سنة 1994. و قد أخبرني بأن شحنة من الأسلحة مرسلة من أوروبا اجتازت كل الحدود من فرنسا إلى الجزائر عبر المغرب و إسبانيا و لكن في موعد التسليم جاءت قوات الأمن إلى عين المكان و هو مرآب في مدينة مغنية الجزائرية و صادرت الأسلحة و تم تحميله هو المسؤولية على تهريب تلك الشحنة. و هذا يؤكد بأن المخابرات الجزائرية كانت على علم بأمر هذه الشحنة و المتورطين فيها قبل أن يغادروا أوروبا أصلا. و لكن المثير في قضيته هو أنه لم يتعرض للتعذيب أو الاستنطاق كما كان يحصل مع المتهمين في قضايا تافهة في ذلك الوقت، كما لم يتم التركيز معه على التهمة الأصلية المتعلقة بتهريب

الأسلحة و إنما طلب منه أن يشهد بالزورعلى قضايا أخرى لها علاقة بالرئيس الشاذلي بن جديد و أحمد بن بلة و آيت حمد حسين. و لست أدري إلى أين انتهت المساومة معه و لكنه في النهاية غادر السجن و عاد إلى فرنسا حيث يسكن هو و عائلته. و قد اتصل بي منذ مدة قصيرة دون أن يتسنى لي الحديث معه بشأن ما حصل معه بعد افتراقنا. و لكن قضيته تدل على أن قوة الشرذمة المتسلطة على مؤسسات الدولة في الجزائر تكمن في الأوهام التي تعيشها المعارضة التي في كل مرة ينوب طرف منها عن النظام في إضعاف طرف آخر لتخرج المعارضة كلها في المحصلة بخفي حنين و يبقى النظام الفاسد المترهل جاثما على صدر الشعب.

إختطافي من سجن الحراش

لو لم أتلق تدريبا عسكريا في حياتي لكانت تجربتي في مركز التعذيب بن عكنون و محنتي في السجن ببشار و البرواقية كافية لتأهيلي أمنيا. فكيف و قد نشأت في حضن الجهاد و قضيت زهرة شبابي (14 سنة) ضابطا عاملا في صفوف نخبة الجيش الوطني الشعبي.

لقد جازفت و أنا على بينة من أمري بنصرة الحق والتمرد على القرار الظالم الذي اتخذته القيادة العسكرية و لم أتراجع لحظة واحدة عن موقفي حتى و أنا تحت التعذيب و لن أتاسف بعون الله أبدا على ذلك الموقف الشريف. و قد كنت متأكدا من أن المجرمين الخونة في السلطة سيستهدفونني بالتصفية بطريقة أو بأخرى رغم علم القيادات العسكرية و الضباط و الجنود الذين عملت معهم بأن موقفي مع خطورته و حساسيته كان بناء على ما يقتضيه الوفاء لشهدائنا و قيمنا الوطنية التي هي أقدس من القوانين و النظم التي من المفروض أن تكون في خدمة الشعب لا في امتهان كرامته.

و قد أفشلت جميع المحاولات الخبيثة لاستدراجي و التي استخدم فيها مساجين من الإسلاميين المفترضين و استغلت فيها علاقتي بالسعيد مخلوفي و عبد القادر شبوطي و غيرهما. و لذلك كان لا بد لي أن أستبق الخيار الأخير و الذي لا يخرج عن حالتين. الأولى هي اغتيالي بعد خروجي من السجن مباشرة في حاجز مزيف. و الثانية هي اختطافي بعد الخروج من السجن و إشاعة التحاقي بالجبل ثم الإعلان عن اغتيالي في عملية اشتباك ارهابي مع مغاوير السلطة الأبطال. و قد حضرت البدائل اللازمة للتعامل مع كل حالة. و هكذا اتفقت مع الأستاذ بشيرمشري و الأستاذ رشيد مسلي بصفة فردية[87] على تحضير رسالة للإعلان عن اختطافي من طرف جهاز المخابرات مباشرة بعد خروجي من السجن و اتخاذ الإجراءات اللازمة لأرسالها فورا بالفاكس إلى أكبر عدد من وكالات الأنباء و جمعيات حقوق الإنسان. كما اتفقت

[87] من خلال تواصلي بالأستاذين كنت أعلم بأن بينهما خصومة غير معلنة ناتجة عن التنافس بين الأقران في نظري و لكنها تحولت إلى حرب باردة بين ممثلي طرفين من الاسلاميين تفرقت بهم سبل العمل المسلح في تلك الفترة. و كان الاستاذ مشري موكلا من طرف عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ و يعتبر عناصر الجماعة مجرمين بينما كان الاستاذ مسلي موكلا من طرف الجماعية الاسلامية المسلحة و المحسوبين على السلفية من الجبهة الإسلامية و لم أتمكن من الصلح بينهما رغم الثقة المتبادلة بيننا و لذلك اتفقت معهما كلًّا على حِدَة تأميناً للخطّة التي رسمتها و كان ذلك من حسن حظي لأن تنافسهما على الوفاء كان سببا في تعاونهما على انجاح المهمة. و قد عادا إلى الخصومةِ و تبادلِ التهم مباشرة بعد هذه الحادثة مع الأسف. أسجل هذا في شهادتي حتى يُؤخذ كلام الرجلين عن بعضهما بتحفظ و لا يعوّل عليه إلا بتأكيد طرف ثالث محايد، خاصة و قد اجتمعت عندهما قضايا الصّراع الدموي بين السلطة و الإسلاميين و يعرفان من الحقائق ما لا تعرفه أجهزة الأمن بحكم الثقة التي تمتّعوا بها لدى المتّهمين.

معهما على أن يكون كلاهما حاضرا داخل قاعة المحامين في الصباح الباكر لرصد عملية إخراجي من الزنزانة نظرا لاحتمال وجود عملاء في إدارة السجن يمكنهم إخراجي بطرق ملتوية. وهذا ما حدث بالضبط. فقد اتّضح أن مسؤول الأفراد في سجن الحراش لم يكن سوى عونا إداريا مجرما من أعوان المخابرات ملحقا بالسّجن.

و الحقيقة أنني لم أكن أحاول أن أتحدى قدري لأنني موقن بأن الأعمار بيد الله و لكن الذي كان يهمني هو أن أفضح المجرمين و أضعهم تحت طائلة المساءلة بقية حياتهم.

و قد غادر الأستاذ مسلي رشيد السجن بعد تأكده من خروجي من الزنزانة و ركب سيارته في انتظار خروجي مع الأستاذ مشري من باب الموظفين في الوقت الذي بقي الأستاذ مشري يتابع تنقلي بين مصالح السجن إلى أن استكملت جميع الإجراءات و تقدمت إلى سجل الخروج لإمضائه. و كان المفروض أن أمضي محضر الخروج في السجل و أغادر مع الأستاذ مشري الذي كان ينتظرني في ممر خروج الموظفين. و لكن مسؤول الأفراد الذي رافقني خطف من يدي استمارة الخروج بعد إمضائها بحركة بهلوانية و هو يقول و كأنه حقّق نصرًا عظيما: الآن أنت خارج السجن، و لكن الجماعة يريدونك. و هنا ظهر العقيد بن عبد اللّه و معه الرائد جروا الذيب و هما من مركز التعذيب بين عكنون و طلبا مني اصطحابهما دون أي حركة... في هذه اللحظة صرخ الأستاذ بشيرمشري مخاطبا المدير في مكتبه و الجميع يسمعون: لقد رأيت كل شيء و سوف أحمِّلك المسؤولية على سلامة مُوَكِّلِي. و حاول المدير الاعتراض على العملية لأن الأمر انكشف، فوجّه له العقيد بن عبد الله كلاما بذيئا و هدده آمرا إياه بالبقاء في مكتبه ثم أرادوا القبض على الأستاذ مشري فلم يجدوا له أثرا لأنه خرج من الباب الخلفي و انطلق مع الأستاذ مسلي على متن سيارته إلى مكان آمن من حيث أرسلوا الإعلان الصحفي الذي بثّته وكالات الأنباء من لندن و باريس فورًا و طالبت منظمة العفو الدولية الرئيس لمين زروال بالتدخل فورًا لوقف المهزلة.

أول ما بادرني به العقيد بن عبد الله[88] و هو يفتح فرجة في باب السجن هو قوله و هو يشرح لي الموقف: إسمع يا شوشان، لا تحاول أن تقوم بأي حركة لأن هذا يعني أننا سنرمي عليك تلقائيا. السجن محاصر كما ترى و رجالنا فوق سطح السجن و على شرفات المنازل و لن يستطيع أحد أن يقترب منك قبل أن نقتلك فلا داعي للمجازفة. فقلت: و من قال أنني أريد المجازفة، إذا كنتم لا تريدون خروجي من

---

[88] علمت لاحقا أن بعض الضباط ينتحلون رتبا غير رتبهم الحقيقية و قيل لي بأن بن عبد الله لم يكن عقيدا في هذه الفترة و لكن المؤكد هو أنه كان يقود فريق الإختطاف و كان تحت قيادته النقيب جروالذيب و ضباط آخرون مما يدل على أنه كان ضابطا ساميا على كل حال.

السجن فدعوني فيه. قال: هذه أوامر القيادة و هي غير قابلة للمناقشة. ثم فتح الباب و دفعني بمساعدة جرو الذيب داخل سيارة من نوع 505 كبيرة كانت ملتصقة بالباب تماما. بعدها انطلقت السيارة مخفورة بسيارات أخرى في اتجاه الطريق السريع.

في هذا الوقت كان أخي الدكتور محمد الطاهر مع باقي الزوار الذين جاءوا من كل أرجاء الجزائر لزيارة ذويهم المسجونين محشورين في مستودع محاذٍ لجدار السجن سِيقوا إليه من طرف الحراس منذ الصباح و بقوا فيه بضع ساعات حتى تمت عملية الاختطاف. و عندما اتّصل أخي بإدارة السجن و طلب مقابلتي، قيل له إن أخاك أمضى محضر الخروج وغادر السجن هذا الصباح. فحاول الاتصال بالأستاذ مشري لكنه لم يتمكن من رؤيته إلا بعد أيام قضاها هو و كافة العائلة في وضع لا يحسدون عليه.

بعد 5 دقائق تقريبا من السير على الطريق السريع توقفت السيارة فجأة خلف عربة مصفحة فظننت أنها نهايتي، و لكنهم حوّلوني إلى المصفحة و واصلوا السير. ووجدت نفسي في قفص حديدي داخل صندوق العربة المصفحة و في مواجهتي خلف القضبان أحد الضباط الذين دربتهم سابقا برتبة ملازم أول شاهرا سلاحه في اتجاهي. و بادرني بالحديث قائلا: اِبق مكانك و لا تنظر إلي و لا تتحرك. قلت: و ما لك مرعوب هكذا؟ ألا ترى أنني مقيد في قفص و بيني و بينك سياج حديدي؟ قال: من حقّك أن تقول ذلك، لأنك لا تعرف ما حصل في البلد بسببك. ألست أنت الذي بدأ التمرد على القيادة و شجع الإرهاب؟ إن البلاد قد احترقت و لم يعد أحد آمن فيها وأنت المسؤول على كل ذلك... فلم أتمالك نفسي عن الضحك من سذاجته و قلت متهكما: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تأخذ أنت بنصيحة مدربك و تتمرد أيضا، ألا تذكرني؟... فانتفض كالملسوع و هو يصرخ: لا تتكلم معي إنك تريد أن تقنعني بأفكارك... أنا عسكري و لا دخل لي في السياسة. قلت: إذن فقم بدور الحارس و لا تبد رأيك فيما لا يعنيك. و هنا فتحت فرجة من كابينة السائق ليتدخل ضابط لا أعرف اسمه و الظاهر أنه كان يسمع ما يجري فقال: دعه يتكلم فلن يسمعه بعد اليوم أحد... و فعلا خيم الصمت على الصندوق إلى أن فتح بابه في مركز التعذيب ببن عكنون.

كان في استقبالي مجموعة من الضباط العاملين في المركز و على رأسهم الرائد عبد القادر غانم الذي كدت أنكره لأن ملامحه تغيرت إلى درجة كبيرة فأصبح منظره مرعبا. كان كالح الوجه حادّ الملامح شعره كثيف غلب عليه الشيب و على وجهه ظلمة الشر و الجريمة. تقدم نحوي و قال و الحقد يطفح من أنفاسه: أصدّقتَ أن عقوبتك انتهت بالسجن ثلاث سنوات يا سي شوشان؟ لقد بقيت تحلم ثلاث سنوات في السجن، لقد تحسّنت صحتك و ظهرت عليك النِعمة في السجن أكثر مما كنت نقيبا في الجيش. أليس

كذلك؟... على العكس مني كما ترى، لقد أكل الشيب رأسي و ضاعت صحتي... و قاطعته قائلا: أنا أدّيت واجبي كضابط على أحسن وجه عندما كان الجيش جيشا و اخترت السجن على عذاب الضمير فنمت قرير العين و الحمد لله. أما أنت فقد اخترت طريق الذئاب و الضباع و حكمت على نفسك بالشقاء إلى الأبد... و كان أثناء كلامي معه يفتشني بعنف فأخذ كل نقودي و أقلاما ثمينة أهديت لي. و بعد أخذ صور لي أمر مرؤوسيه بتجريدي من ملابسي و أخذي إلى الزنزانة رقم (5) و هو يقول: لم تعد لك حاجة بهذه الثياب لأن الشباب أولى بها منك. سوف لن تحتاج إلى الثياب أصلا لأننا سننفّذ فيك حكمنا و نريحك من هذه الحياة... و لكن ليس قبل أن نقوم معك بواجب الضيافة. قلت: لو كان الأمر بيدك لكنتُ رميما منذ ثلاث سنوات و لكن الأمر كله لله لو كنت تفهم. و تقدم مني ملازمان و أمرني أحدهما بنزع ثيابي فطلبت منه السماح لي بفعل ذلك في مكان مستور فصحبني بعد تردد إلى الزنزانة و رمى مشمعا أزرقا قذرا داخلها و قال: سلمني ثيابك بسرعة قبل أن يأتي العنابي. و ما أن انتهيت من لبس المشمع حتى جاء العنابي يزمجر بكلامه البذيء و طلب من الملازم مغادرة المكان فورا و أغلق باب الزنزانة بعنف.

لقد فعلت ما كان ينبغي علي أن أفعله و لم يبق لي حول و لا قوة أبذلها لإنقاذ نفسي غير الثقة التامة في الله سبحانه. و لذلك انطلقت في تلاوة القرآن الذي استعدت حفظه كاملا في السجن بفضل الله و لم أتوقف عن ذلك إلا للصلاة في أوقات قدرتها تقديرا لأن الظلام دامس في الزنزانة. و على غير العادة كان المكان نظيفا رغم أن هندسته بقيت على حالها و كان هادئا و كأنّه خال من النزلاء. و كان آخر ما أذكره من التلاوة أواخر سورة الأعراف أخذتني بعدها غفوة.

استيقظت على صوت الأقفال فوجدت الزنزانة مضاءة، و لما فتح الباب كان العقيد بشيرصحراوي المعروف بلقب طرطاق منتصبا في الرِّواق و إلى جانبه الضابط الذي ساقني إلى الزنزانة. فنظر إليّ نظرة استغراب فيها تكلّفٌ و تظاهرٌ بالغضب لما رآني في تلك الحال المزرية و انهال على الضابط شتما و تعنيفا و هو يقول: أهكذا تعاملون النقيب شوشان؟ من أمركم بإلباسه هذه القذارة...؟ ثم التفت إلي و هو يُظهِر الأسف و يلقي باللوم على مرؤوسيه و حاول أن يمرر لي رسالة سريعة مفادها أن عملية الاختطاف كانت من أجل الحفاظ على حياتي و وعدني بالعودة للحديث معي بعد أن أصلح من شأني ثم أمر العنابي أن يحولني إلى زنزانة فسيحة في انتظار ذلك.

بعد أقل من ساعة عاد إلي طرطاق و اصطحبني إلى الزنزانة المحاذية حيث وجدت المدير العام لأمن الجيش العميد كمال عبد الرحمان في انتظارنا.

حاول العميد أن يتجاهل عملية الاختطاف و دخل مباشرة في محاضرة لإقناعي بخطورة الوضع في الجزائر و ضرورة التعاون مع القيادة العسكرية على إنقاذ البلد. و تعمدت اختصار الطريق عليه مقاطعا: يا سيادة العميد: لقد التقينا منذ ثلاث سنوات و قبل أن تسيل دماء الجزائريين و حذّرت القيادة مما نتكلم عنه اليوم بلساني و كتبت لهم ذلك بخط يدي و العقيد طرطاق شاهد على ذلك. فماذا كان جزائي؟ تعذيب و سجن و محاولة اغتيال و في الأخير اختطاف من داخل السجن. و أنا لا أريد أن تخدع نفسك يا سيادة اللواء بمحاولة إقناعي بأن اختطافي كان للحفاظ على حياتي لأن المعاملة التي تلقيتها تدل على عكس ذلك تماما. فإن كنتم ترغبون في التخلي عن اللّف و الدوران و التعامل مع الأمور بجد و إخلاص من أجل المصلحة العليا للجزائر فأنا مستعد لجعل الماضي خلف ظهري و التعاون معكم على ذلك بدون مقابل. أما إذا بقيتم على دينكم الأوّل فإما أن تعيدوني إلى السجن و إما أن تغتالوني. و أنتم تعرفون أنني أعيش منذ ثلاث سنوات في الفائدة... و افترقنا على أن نلتقي في صباح يوم الغد.

كان هذا أول مؤشر لنجاح الخطة التي وضعتها مع الأستاذ مشري لإفشال عملية الاختطاف و كان عليّ أن أدفع بالأمور إلى نهايتها لاختراق الحصار الذي سيضرب علي من طرف المختطفين فقررت أن آخذ المبادرة في توجيه تطورات القضية.

عندما غادر العميد كمال عبد الرحمن الغرفة اصطحبني طرطاق إلى زنزانة فسيحة و نظيفة كأنها غرفة بدون نوافذ و وجدت فيها سريرا جديدا و فراشا مريحا و سجادة و مصحفا و أخبرني بأن هذا ما تسمح به الظروف في الوقت الحاضر و إذا رغبت في أي شيء فعليّ طلبه من الحارس بدون تردد. و أمر الحارس بأن يوقظني عندما يسمع الأذان ثم انصرف.

في صباح اليوم التالي استأذن علي الحارس بالدخول و قدم لي طقمين فاخرين من اللباس الداخلي و لباس رياضي من النوع الرفيع و توابع النظافة و غيرها و سألني إذا كنت أحتاج إلى الاغتسال فاستغربت منه ذلك لأن المكان لا يتوفر على مثل تلك المرافق و لكنني صحبته إلى الباب الخارجي للزنزانات ثم توقفت عنده خشية أن يعتبروا ذلك محاولة فرار... إلى أن حضر العقيد بن عبدالله الذي أخبرني بأن القيادة سمحت لي باستعمال المرافق الخاصة بالضباط. و كانت تلك أول مرة أغادر فيها الزنزانة دون عصابة و دون قيد و دون خفارة. و بعد أن عدت إلى الزنزانة وجدت على الطاولة فطورا لم أتناوله طوال خدمتي في الجيش و زودني الحارس بجميع الصحف الجزائرية الصادرة في ذلك اليوم و اليوم الذي قبله و لم تشر واحدة منها إلى عملية اختطافي رغم أن وكالات الأنباء و الصحف الأجنبية تكلمت

عن الموضوع. و لكن تللك الجرائد كانت عبارة عن بيانات و محاضر أمنية تعكس الواقع الدّموي الذي كانت تعيشه الجزائر.

قبل وقت الغداء زارني المدير العام لأمن الجيش العميد كمال عبد الرحمان و أخبرني بأنه قادم هذه المرة بصفته رسولا من القيادة العليا ليخبرني بأنها تحتاجني للمساهمة في مشروع التفاهم مع الإسلاميين و أن المصلحة تقتضي أن أسكن في إقامة محروسة من إقامات الدولة في ضواحي العاصمة أتمتع فيها مع عائلتي بكل حرية و تتكفل الدولة بكل ما يلزمني و لا تمنعني من استقبال أو زيارة أحد. و كان جوابي على العرض مختصرا، بالنسبة للمساهمة في أي مشروع مصالحة جاد فأنا مستعد لأكون طرفا فيه بدون تحفظ و بدون مقابل. أما بالنسبة للإقامة المحروسة فأنا ليس عندي كلام غير الذي قلته: إطلاق سراحي بدون قيد و لا شرط. و بقي الوضع على حاله من الأخذ و الرد أسبوعا كاملا حاولوا خلاله إلزامي بالتبليغ عن المتّصلين بي من المسلحين و غير ذلك من الأمور و انتهينا أخيرا إلى إطلاق سراحي دون التزام بشيء شريطة أن أستجيب للدعوة إذا طلب مني الحضور لمناقشة مشروع الوفاق الوطني و مساهمتي فيه. بعد ذلك سُمح لي بالاتصال بأهلي لطمأنتهم و اتخاذ إجراءات سفري من العاصمة إلى غارداية جوّا و منها إلى القرارة عن طريق البر.

أثناء تنقلي إلى مطار هواري بومدين تأمّلت كثيرا لذهول الناس عما يجري حولهم من الفظائع؛ و كأن لسان حالهم يقول: أنج سعد فقد هلك سعيد. و شعرت و أنا أنظر إلى الناس في العاصمة و في المطار بأن الأزمة لم تعد أزمة صراع على السلطة كما كانت سنة 1992 بل تطورت لتصبح أزمة متعددة الأبعاد اعتاد فيها الضحية على الجلاد و أصبح المواطن مستعدا للابتسام للجلاد بوجهه و البكاء على الضحية بقفاه طلبا للسلامة و هو أمر لم أعهده في الشعب الجزائري قبل اعتقالي و لا حتى داخل السجن. و هو في الحقيقة ما كنت أخشى وقوعه نتيجة الإنحياز العلني و التدخل المباشر للجيش في الصراع الحاصل بين السياسيين على السلطة. و خطورة ذلك لم تكن تكمن في حرمان الجبهة الإسلامية من ثمرة نضالها السياسي بقدر ما كانت تكمن في مسخ قيمة المواطنة في وجدان الجميع ظالمين و مظلومين و ما يترتب عن ذلك من فساد على جميع المستويات.

كان أول ما فعلته بعد وصولي إلى القرارة هو الاطمئنان على مصير الأستاذين مشري بشير و مسلي رشيد فاتصلت بهما و أخبرتهما بما جرى و علمت أنهما بخير و تواعدت على اللقاء بهما. و لكنني طلبت من الأستاذ مشري أن يكون رفيقي في المسيرة المقبلة و الشاهد على كل ما يحصل بيني و بين السلطة. و كان أول لقاء جمعني به في مدينة غارداية بعد حوالي شهر من إطلاق سراحي. و بعد أن أخبرته

بما جرى منذ اختطافي سألته عن تفاصيل الوضع الميداني المتعلقة بالإسلاميين خاصة فيما يخص العلاقة بين الجيش الإسلامي للإنقاذ و الجماعة الإسلامية المسلحة فأكد لي ما كنت عرفته داخل السجن بشكل عام و ما استفدته من الأستاذ مسلي عن وضع الجماعة فاتفقنا على التواصل بالهاتف و طلبت منه تبليغ رسالة إلى قيادة الجيش الإسلامي مفادها أنني مستعد للتعاون معها إذا كانت ترغب في توحيد العمل المسلح و ترشيده لخدمة المصلحة العليا للجزائر. أما الأستاذ مسلي فقد بقي التواصل بيني و بينه عن طريق الهاتف و لم ينقطع إلا بعد دخوله السجن . و من المؤنس في خضم هذه المأساة أن أشهد بأن هذه الفترة التي عشتها في القرارة بعد خروجي من السجن كانت عرسا استمر اكثر من شهر لم تنقطع فيه الزيارات عني يوما واحدا سافرت بعده إلى المنيعة و منها إلى الجزائر العاصمة.

اللقاء الأول مع المدير العام لأمن الجيش

بعد شهر و نصف تقريبا بعد إطلاق سراحي استدعيت من طرف قيادة أمن الجيش فأخبرت الأستاذ مشري بذلك و سافرت إلى العاصمة حيث التقيت بالعميد كمال عبد الرحمان و العقيد بشير صحراوي و تحدثنا في جلسة مغلقة عن الوضع الأمني و تطورات مشروع الوفاق الوطني الذي أطلقه الرئيس لمين زروال و اتفقنا على ضرورة وقف النزيف الدموي كما أكدت على استعدادي التام للوساطة بين قيادة الجيش و أمراء العمل المسلح شريطة اعتراف القيادة العسكرية بنصيبها في المسؤولية على تفجّر الأوضاع و استعدادها للتفاوض على حل الأزمة دون شروط مسبقة. و تواعدنا على اللقاء بعد ترتيب الظروف المناسبة و موافقة القيادة العليا على ما تمّ البث فيه بيننا. و قد استبشرت خيرا بهذا التحول الذي أبدته القيادة رغم التحفظ الذي بقي يراودني كلما فكرت في محاولتهم تصفيتي عدة مرات و بطرق خبيثة من قبل.

بعد مغادرة مركز الاستنطاق ببن عكنون توجهت إلى الأستاذ مشري الذي اشترطت قبل قدومي أن أقيم عنده فترة وجودي في العاصمة، و أخبرته بما جرى فاستحسن الأمر و أخبرني بتطورات الوضع في عملية التفاوض مع القيادة السياسية للجبهة و مشروع الهدنة المعروض عليها و المتعلق بالجيش الإسلامي للإنقاذ. و قد كان الأستاذ مشري يتألم كثيرا للوضع المزري الذي وصلت إليه العلاقة بين عناصر قيادة الجبهة و الخلاف الحاد في وجهات النظر بينها. كما أخبرني بالموقف المتردد لقيادة الجيش الإسلامي تجاه المبادرة التي عرضتها عليه قيادة المخابرات، و المتمثلة في مساعدته على مواجهة عدوان الجماعة الإسلامية المسلحة مقابل وضع السلاح بعد ذلك و ضمان حق الجبهة في النضال السلمي من أجل مشروعها السياسي. فطلبت منه تبليغ رسالة إلى مدني مزراق أمير الجيش الإسلامي مفادها: الأصل أن لا يورّط نفسه في التفاوض مع السلطة منفردا ما دمت أنا سأكون وسيطا عن قريب بين القيادة العسكرية و السعيد مخلوفي و بعة عز الدين و محمد السعيد و رابح قطاف و محمد بن شنوف و حسن حطاب و غيرهم، و لكن إذا كان مكرها على قبول العرض كما بدا لي، فعليه أن يشترط على أصحاب العرض الموافقة على تعييني مراقبا أو مشرفا على العملية للنظر في طبيعة المساعدة المقدمة من طرف السلطة و ضمان التزامها بتعهداتها. و قد جاءني الرد سريعا بعد لقائي الثاني بالأستاذ مشري و الذي خلاصته أن مدني مزراق ارتاح إلى الخيار الأول و رفض العرض من أساسه. فطويت من جهتي هذا الموضوع نهائيا فيما استمر فيه الآخرون سرّيّا بالطريقة التي تناسبهم و خاصة أنني لم أفكر في علاقة هذا القرار بفشل التفاوض بين قيادة الجبهة و الرئيس لمين زروال ربما لحسن ظني بأمير الجيش الإسلامي في ذلك الوقت.

قبل خروجي من بيت الأستاذ مشري متوجها إلى المطار جاءه رسول و سلمه ظرفا سميكا و بعد انصرافه قدّمه لي الأستاذ و هو يقول: هذا مبلغ من المال أرسلته لك قيادة الأمن لتستعين به على مصاريف السفر و العيد الأضحى على الأبواب و هم يقدرون ظروفك. قلت: صحيح أنا لم أكسب سنتيما واحدا منذ دخولي السجن و لكنني لا أريد مالا مقابل ما أقوم به في هذه القضية بالذات. و بعد إلحاح من طرف الأستاذ مشري لإقناعي بأن هذا المبلغ من حقي طلبت منه فتح الظرف و تعويضي عن ثمن التذاكر لأنني أخذته سلفة من أحد الأقارب. ثم انصرفنا إلى المطار.

الهدنة بين السلطة و الجيش الإسلامي للإنقاذ

يكتنف الغموض مشروع الهدنة التي حصلت بين الجيش الإسلامي للإنقاذ و السلطة و التي تطورت فيما بعد إلى أن أصبحت ميثاقا للسلم و المصالحة. و تحاول الأطراف الرئيسية المعنية بهذه الهدنة تقديمها للرأي العام في صور شتى حسب ما تقتضيه مصلحتها الخاصة متذرعة في ذلك بسرية حيثيات الموضوع و التزامها بشروط الاتفاق. في حين أن الشعب الجزائري أَوْلى بمعرفة تفاصيل هذه القضية كاملة غير منقوصة لأنه المعني الأول بتداعياتها. و أكبر دليل على حقه في ذلك ما تعرض له من إبادة على أيدي المعارضين لتلك الهدنة داخل السلطة و خارجها.

فالهدنة في أصلها كانت عرضا مدروسا من طرف ذكي في السلطة رغم أن كل التصريحات توحي بأنها مبادرة اتخذها الجيش الإسلامي للإنقاذ من طرف واحد و تبنتها السلطة بعد سنتين.

و الذي أعلمه عن هذه القضية بعد النظر فيما اجتمع لدي من معطيات هو أن عمليات الاختراق التي نجحت فيها أجهزة الأمن ابتداء من نهاية سنة 1991، بقدر ما كانت مفيدة لها في جمع المعلومات و توجيه الأحداث ميدانيا بقدر ما زادت من زخم العمل المسلح و تنوعه و اتساع دائرته لأن آلاف العملاء و الجواسيس و العيون لم يكونوا في الحقيقة سوى جيشا من المحرّضين الحريصين على توريط أكبر عدد ممكن من المواطنين في الأزمة حفاظا على رواتبهم و تماشيا مع نغمة الطابور السياسي للدفاع عن الجمهورية الفرنسية في الجزائر. و هكذا وجدت القيادة العسكرية العليا نفسها عاجزة عن التحكم في الدوامة التي أدارت عجلتها، فقرر طرف قوي فيها إعادة النظر في معالجة الأزمة بطريقة أكثر نجاعة و أقل دموية بينما أصر طرف آخر على مواصلة سياسة الاستئصال. و إذا كان الناس متفقون على أن الفريق محمد العماري كان هو رأس الحربة في الطرف الاستئصالي منذ أن عاد إلى القيادة بعد مقتل الرئيس محمد بوضياف فإنه لا أحد يصدّق بأن المدير العام للمخابرات اللواء محمد مدين كان رأس الحربة في الطرف الثاني و أنا لا أريد أن يُقْرأَ كلامي خارج إطاره الصحيح فالقضية تعني إعادة نظر في استراتيجية التعامل مع الأزمة و لا شيء آخر. و قد بدأت الحرب الباردة بين الطرفين منذ ذلك الحين و كسّر الفخار بعضه بعضا في صمت و تسبّب ذلك في ضحايا داخل السلطة و خارجها و كان البقاء فيها للأقوى. و رحل الفريق محمد العماري و جوقته من الجنرالات سنة 2004 بعد هزيمة نكراء أمام خصمه الفريق محمد مدين.

و لتوضيح الصورة أنبه القارئ إلى أن في الحرب الباردة قد يكون خصمك فيها بين جنبيك. فالمرؤوسين للفريق محمد العماري في صفوف الجيش ليسوا بالضرورة في صفه و العكس صحيح كذلك بالنسبة للمخابرات.

و قد استَبَقَت الدوائر الاستئصالية في السلطة التحول الجديد و حاولت فرض منطقها الدّموي بتصعيد العمليات القتالية في كل الإتجاهات و تكثيف عمليات التمشيط العشوائية و نسف مناطق بأكملها من الوجود و تسريب أسلحة و ذخائر للمتطرفين في الجماعة الإسلامية المسلحة و استهداف أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصريا من السياسيين و المسلحين لعرقلة أي مسعى سياسي لحل الأزمة. و بالفعل فإن كل المساعي التي بُذِلتْ في هذا الاتجاه آنذاك و مهما كانت مخلصة فإنها كانت تظهركذرٍّ للرماد في العيون إذا ما عُرِضت على الواقع الدموي التي كانت تعيشه البلاد. و قد كان الرئيس لمين زروال آنذاك يحاول التوفيق بين الفريقين و يجمع بين النقيضين و تقلّب في موقفه بين الطرفين فلما أعجزه ذلك حاول أن يستحدث منزلة بين المنزلتين فلم يجد لها متسعا إلا في بيته فاستقال ناجيا بنفسه و أغلق بابه و فمه أيضا حتى لا تتسرب منهما أسرار الدولة الخانقة.

و قد بدأت الهدنة مبكرا بما عرف بعرض الرئيس زروال على شيوخ الجبهة سنة 1994 و الذي كان بإيحاء من المدير العام للوقاية و الأمن و تبناه زروال رغم معارضة الطرف الاستئصالي في الجيش و لكنه تخلى عنه تحت الضغط سنة 1995.

أما المدير العام للمخابرات فقد رمى شباكه في جميع الاتجاهات لتدارك الوضع بالطريقة التي يتصورها. فكان صيده الوحيد في البداية مدني مزراق أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ في الشرق الجزائري. و قد كان الجيش الإسلامي في ذلك الوقت يعاني من مشكلتين؛ الأولى توافد أعداد هائلة من المتطوعين بلغت بضعة آلاف تمكن الجيش الإسلامي من تأطيرها و هيكلتها و لكنه لم يستطع تسليحها و لا تموينها فضلا عن توظيفها في عمليات قتالية. وأصبح آلاف المجندين عبئا ثقيلا على حوالي 400 مسلح يمثلون الجيش الحقيقي العامل تحت إمرة مدني مزراق. و الثانية هو استهداف الجيش الإسلامي من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة بتحريض و دعم مباشر من الدوائر الاستئصالية في قوات الأمن و الجيش.

و مما تضمنه مشروع ما سمي بالهدنة لاحقا:

1 ـ إعلان الجيش الإسلامي عن وضع السلاح يقابله العفو عن عناصره.

2 ـ تشكيل و تسليح مفرزات قتالية من عناصر الجيش الإسلامي المتطوعين تحت إشراف إطارات ميدانية عسكرية للقضاء على الجماعات الدموية المتطرفة التي كانت تستهدف عناصر الجيش الإسلامي بصفة خاصة.

3 ـ بعد التحكم في العمل المسلح تتم مناقشة حق الجبهة الإسلامية في النضال السياسي من أجل دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية. و يخيّر عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ المشاركين في استتباب الأمن بين الالتحاق بالجيش الجزائري أو الانتقال إلى الحياة المدنية.

4 ـ و ربما غير ذلك من الشروط التي لم أطلع عليها.

كانت هذه المبادرة مؤشرا واضحا على التوجه الجديد لقيادة المخابرات في التعامل مع الأزمة و لكن رفضها من طرف الدوائر الاستئصالية في القيادة العسكرية كان ينذر بحرب طاحنة بين خصمين تقليديين داخل المؤسسة العسكرية يمثل فيه الفريق العماري ضباط الجيش الفرنسي السابقين خلفا لنزار خالد من موقعه كقائد أركان للجيش و بصفته الضابط الأعلى رتبة بينما يمثل فيه اللواء محمد مدين بقايا ضباط جيش التحرير من موقعه كمدير عام للاستعلامات و الأمن و المستأثر في خزانته بالصندوق الأسود للدولة الجزائرية الطائرة. و قد دامت هذه الحرب الصامتة منذ استقالة الرئيس لمين زروال و لم تضع أوزارها إلا بعد المعركة الأخيرة التي اجتثت جميع ضباط الجيش الفرنسي السابقين من الجيش الوطني الشعبي و ملحقاته بما في ذلك مديرية الدرك و لم يبق منهم في المواقع الرسمية للجيش سوى اللواء قنايزية الذي كان مهمشا من طرف نزار خالد و محمد العماري و الذي عُيِّن لاحقا كوزير منتدب للدفاع.

و أعتقد أن مدني مزراق كان ضحية لحداثة سنه و جهله بشخصية شركائه في الصفقة و طبيعة العلاقة بين قيادات الجيش و وظائفهم في سلم المسؤولية على غرار باقي الغطّاسين من قيادات التيار الإسلامي. فقد بلغني أن مفاوضاته لم تقتصر على صاحب العرض الأول بل تعدته إلى خصمه الذي مثله العميد شريف فضيل الذراع الأيمن للفريق محمد العماري و العميد اسماعين لعماري الذي انحاز إلى قيادة الأركان رغم أنه الرجل الثاني في جهازالمخابرات طمعا في الإدارة العامة للجهاز في ظل تغول الفريق محمد العماري على الجميع. فأَعْفَى مدني مزراق بسلوكه الأحمق صاحب العرض الأول من التزاماته و تنكر الفريق محمد العماري علنا للتفاوض الذي جرى بينه و بين ممثليه و قال عبر شاشة التلفزيون الرسمي لا خيار للجيش الإسلامي غير الاستسلام أو القتل.

و لم أجد تفسيرا غير هذا لإعلان مدني مزراق الهدنة من طرف واحد و بدون قيد و لا شرط و التمسك بها رغم استهداف مواقعه من طرف محمد العماري بالأسلحة المحرمة دوليا، مما جعل مدير المخابرات يقرر توظيف هذه الهدنة بكل حرية و ارتياح و بدون التزامات من أي نوع في مشاريع تزكية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ ترشحه الأول للرئاسة. أما مدني مزراق فقد خرج من الصفقة بخفي حنين رغم الشقشقة التي أحدثها في حملات الاستحقاقات الرئاسية لاحقا و قد تجاذبه في نظري شعوران: الأول هو

الاعتراف بأنه أعفى مدير المخابرات من أي التزام بتفاوضه الفاشل مع ممثلي العماري الذي خسر المعركة و أن الموافقة على إعفاء عناصر الجيش الإسلامي من المتابعة رسميا على لسان رئيس الجمهورية بعد إعلانهم الهدنة من طرف واحد يعتبر صدقة من طرف اللواء مدين محمد. و الثاني هو أمله في أن يثمن مدير المخابرات شجاعته في إعلان الهدنة دون شروط و التزامه بها رغم قدرته على الاستمرار في العمل المسلح و يتفضل عليه مقابل ذلك بالسماح لأتباعه بالنضال السياسي في إطار القانون المعمول به في الجزائر بناء على الأصل الأول للعرض. و لكن التحولات التي صاحبت الربيع العربي نسفت كل آمال مدني مزراق.

و لست أذيع سرا إن قلت هنا بأن الشيخ عبد القادر حشاني رحمه الله كان أشد المعارضين لجميع المشاريع التي طرحت لأنه كان على دراية بالصراع الدائر بين معسكرات النفوذ داخل السلطة و كان يطمح إلى التفاوض مع الغالب في آخر جولة. كما كان الشيخ علي بن حاج و اثنان من القادة المسجونين من المعترضين عليها أيضا ربما لأسباب أخرى بينما كان موقف الشيخ عباسي مدني رئيس الجبهة و باقي أعضاء القيادة بما فيها الجيش الإسلامي للانقاذ يتأرجح بين التردد و الموافقة لالتباس الأمر عليهم.

فمشروع الهدنة التي انتهت طبعته الأخيرة إلى مشروع السلم و المصالحة كما أشرت إليه منذ سنة 1999 لم يكن مبادرة من الرئيس و لا من الجيش الإسلامي للانقاذ بل كان مبادرة من المدير العام للمخابرات الفريق محمد مدين و بقي كذلك إلى حد كتابة هذه السطور رغم المبادرات الجانبية التي تخللته و لا أعتقد أن أحدا في السلطة بعد الفريق محمد العماري يمكنه التأثير على المسار الذي اتخذه هذا المشروع ما دام الفريق محمد مدين مصرّا عليه.

لقاء القطيعة

مما يشعرني براحة الضمير التامة أنني لم أتعامل بخبث مع أي طرف ساقتني الأقدار إلى التّعاطي معه في هذه المحنة و الحمد للّه، لا من موقع العدوّ و لا من موقع الصديق. فكانت علاقتي بالحركة الإسلامية المسلحة قائمة في نفس الوقت على التعاون الإيجابي فيما يحقق المصلحة للجزائر و على التحذير الصارم من أي سلوك يدفع نحو المفسدة. و الأحياء ممن عرفوني في هذه المرحلة يشهدون بأنني صارحتهم بأنني سأكون معهم ما داموا طلاب حق يريدون المصلحة و سأكون ضدهم إذا اختاروا الاعتداء على حق الآخرين. و قد هدّدت السعيد مخلوفي نفسه بالقتل إذا استعمل القوة في حسم النزاع بينه و بين عبد القادر حشاني كما هدّدت حسن حطاب و جماعته بالمطاردة إذا أخذوا المبادرة في استعمال العنف ضد النظام الحاكم و كان ذلك بالخطاب الصريح الفصيح الذي لا لبس فيه. و كذلك كان موقفي مع قيادة الجيش قبل اعتقالي و بعده. و أبناء نزار و العماري و جنيوحات و غيرهم من قيادات الجيش[89] الذين كانوا من بين طلبتي يشهدون أنني كنت أخاطبهم علنا بأنهم عسكريّون في خدمة الجزائر و ليسوا في خدمة آبائهم و لا قياداتهم. و أنّ طاعة القيادة تسقطها المصلحة العليا للجزائر و أن من يريد أن ينتصر لحزب سياسي فعليه خلع البدلة العسكرية و الانخراط فيه.

و من ثم لم تكن لدي مواقف مسبقة من أي جزائري، عسكريا كان أو مدنيا و تعاملت مع الجميع بناء على ما ظهر لي منهم و قامت به الحجة عليهم. فسلوك قيادة أمن الجيش معي أقنعني بأن هذه المؤسسة التي هي جزء لا يتجزأ من جهاز المخابرات بؤرة من بؤر الفساد في منظومة السلطة و لكنها القناة الوحيدة للتواصل بيني و بين القيادة العسكرية التي فيها عناصر غير شريرة يمكن التعاون معها على الحد الأدنى من المصلحة إذا أتيحت الفرصة لذلك.

و قد كنت على وعي تام بخطورة المسلك الذي أمشي فيه و لكنه كان الخيار الوحيد من أجل نفض الغبار على حقيقة الصراع و تمايز أطرافه ليهلك من هلك عن بينة و يحيا من حيي عن بينة. و على نفس الأساس كتبت بخط يدي بيانا مفصلا ضمنته تفاصيل ما جرى إلى ذلك الحين و ختمته بتوجيه نداء للشعب الجزائري و آخر لضباط و جنود الجيش الوطني الشعبي و آخر لعلماء المسلمين و دعاتهم و آخر للجماعات المسلحة. و سلّمت نسخة من البيان لأخي الدكتور محمد الطاهر و نسخة ثانية لابن عمي الدكتور عثمان شوشان و طلبت منهما إرساله إلى عنوان واحد محدد في حالة تعرضي للاغتيال أو انقطاع أخباري

---

[89] كان من بين الطلبة الذين دربتهم في الفترة بين 1989 و 1992 ثلاثة عشر من أبناء العمداء و الألوية تخرجوا كلهم سنة 1992 بعد اعتقالي.

عنهما أكثر من عشرة أيام. و كنت أستبق بذلك أي نيّة مبيتة لاغتيالي من طرف الدوائر المجرمة و توثيق الحقيقة التي يسعى المتورطون في الأزمة إلى طمسها و تزويرها و تحميل أطراف الأزمة المسؤولية على الملأ. أما إذا كتب الله لي السلامة فإنني سأتصرف بما تقتضيه المصلحة و يتطلبه واقع الحال و لا حاجة لنشر البيانين. و هذا ما حصل.

خلال هذه الفترة اتصل بي أمير الجماعة الإسلامية المسلحة في الجنوب محمود أبو طالب و حذّرني من التَّعرض للاعتقال أو الاغتيال على أيدي قوات الأمن لأنهم لن يترددوا في فعل ذلك على حد قوله إذا تم تنفيذ أي عملية من طرف الجماعة في المنطقة. و في مقابل ذلك عرض علي الالتحاق بجماعته و مساعدته في إمارة مسلحي الجنوب. فأخبرته بأن القيادة المركزية للجماعة الإسلامية ستعاقبه على الاتصال بي لأنها تفكر بطريقة مختلفة عنه تماما، كما أنني ما زلت بصدد دراسة الوضع و تقدير الموقف و إذا عزمت على القيام بشيء يعنيه فسأكون أنا من سيتصل به. و قد التقيت به مجددا في منطقة الزويرات بموريتانيا بعد أشهر و سأعود إلى ما جرى بيني و بينه في حينه. و الشهود على اللقاءين ما زالوا أحياء يرزقون.

كما بلغتني معلومات عن تواجد السعيد مخلوفي في منطقة بشار في ذلك الوقت و استقلاله بإمارته هناك بعد وفاة عبد القادر شبوطي و إرغام بعّة عز الدين على الالتحاق بالجماعة الإسلامية المسلحة.

و في نفس الفترة اتصل بي حسن حطاب عن طريق الأستاذ مسلي رشيد يطلب مني الالتحاق بالجماعة فاشترطت عليه أن نلتقي أولا لمناقشة الوضع و عرض تصوّري الخاص للقضية ثم يكون بعدها لكل حادث حديث. فقبل حسن حطاب الاقتراح و اتفقنا على ترتيب اللقاء مع نائب حسن حطاب العريف الأول السابق عبي المدعو عكاشة في عين طاية يوم الثلاثاء 26 سبتمبر 1995 ليصحبني إلى حيث يوجد حطاب.و لكن حسن حطاب اتصل بالوسيط لتأجيل اللقاء إلى يوم السبت ثم ألغاه تماما في الوقت الذي كنت فيه متوجِّها إلى المطار بناء على الموعد المضروب لمقابلته و طلب مني عدم الحضور لأن في ذلك خطر عليّ على حد قوله. و لم أجد تفسيرا لهذا السلوك من حسن حطاب غير اكتشافه المتأخر لتَوَرُّط أميره جمال زيتوني في علاقة مشبوهة مع دوائر أمنية، و هو ما أكده لي الوسيط الذي كان محل ثقة كاملة من حسن حطاب. لأن توتر العلاقة بين حطاب و زيتوني تصاعد منذ ذلك التاريخ و لم يتوقف إلا بمقتل الأخير و استقلال حسن حطاب بجماعته التي سماها لاحقا الجماعة السلفية للدعوة و القتال.

في نفس الأسبوع الذي أُلغِيَ فيه اللقاء مع حطاب استُدعيتُ من طرف المديرية العامة لأمن الجيش. و كانت في انتظاري في المطار فرقتان من فرق الموت يقود التي ركبتُ معها في نفس السيارة االنقيب حسين بولحية الذي أصبح مديرا جهويا للأمن في قسنطينة برتبة عقيد الى سنة2011، و يقود

الثانية الرائد عبد النور المزابي و كانت فرقتة مرافقة لنا. وصلت إلى مركز بن عكنون هذه المرة بعيدا عن مسلخ التعذيب و تم استقبالي من طرف الضباط باحترام كأنهم يستبقون التحاقي بهم بجوّ أخويّ ينسيني الذكريات المحزنة التي عشتها في ضيافتهم. و كانت أول الجلسات مثيرة للغاية لأنها انعقدت في المكتب الذي يُفتَرَض أن يصبح مكتبي و حضرها العقيد بشير صحراوي و دخل العميد كمال عبد الرحمان في الموضوع بدون مقدمات قائلا: هذا المكتب الذي أجلس خلفه سيكون مكتبك و ستكون مرؤوسا لي مباشرة و ستكون أول عقيد في دفعتك... إفتح باب الخزانة! هذه ليست أوراق للكتابة إنها أوراق نقدية يمكنك التصرف فيها بما يساعدك على القيام بمهمتك (خزانة مملوءة بالأوراق النقدية الجديدة)... قاطعته: و لكن ما هي هذه المهمة يا سيادة العميد؟... كان العميد متكئا فاعتدل ثم قال: المهمة تقوم على قاعدة: (انهيار السقف يتطلب نسف الأعمدة). و الأعمدة في العمل الإسلامي المسلح هم السعيد مخلوفي و محمد السعيد و عبد الرزاق رجام و بعة عز الدين و أمثالهم... هؤلاء يثقون بك و يمكنك استدراجهم للاجتماع معك و هذا هو المطلوب منك، و سيقوم بباقي المهمة غيرك ...

لقد أذهلني العرض إلى درجة أنني استغرب اليوم كيف سمعت هذا الكلام كله بهدوء. فأردت أن استوثق من جدية ما أسمع فقلت: يا سيادة العميد ألم نتفق على أن أكون طرفا في الوفاق بينكم و بين الجماعة؟ قال: هؤلاء لا ينفع معهم الوفاق. قلت: و لكنك تعرف أن الذين ذكرتهم بالاسم إطارات سياسيون مثقفون و كلهم جامعيون يمكن الوصول معهم إلى توافق بالحوار و التفاوض و أنا أضمن لكم ذلك إذا اعطيتموني الفرصة للتواصل معهم. و لو أنكم طلبتم مني وضع حد للمجرمين الذين يتبجحون بقتل النساء و الأطفال و يخربون المدارس كجمال زيتوني و أمثاله لتفهّمت طلبكم... و هنا قاطعني طرطاق منفعلا: دع زيتوني و شأنه، هو رجلنا و سنتكفل به نحن. أما أنت فمهمتك أن تلتقي بالسعيد و الجماعة الذين سنحدّدهم لك... عند ذلك نهض العميد كمال عبد الرحمان و هو يقول: المهم أنك موافق على الموضوع و ستدرس التفاصيل مع بشير (يقصد طرطاق) و سأراكم لاحقا لأن لديّ ما يشغلني الآن... ثم انصرف. و هنا اقتنعت بأن هذه المؤسسة ليست فاسدة فحسب بل بدائية في أسلوب عملها و لم يبق لي خيار غير العمل على كسر الطوق المحيط بي بهدوء تام.

سألني طرطاق إن كنت جاهزا لبدء العمل فأظهرت له الموافقة و قلت: أعطوني فرصة للاتصال بهؤلاء الجماعة و التفاهم معهم. فقال طرطاق: نحن سنُعِدُّ كل شيء و المطلوب منك هو تنفيذ التعليمات ليس إلّا. سنحدد لك غدًا موعدا مع عنصر اتصال يصحبك للقاء زيتوني و البقاء معه حتى تأتيك تعليماتنا. و فعلا تحدد الموعد على الساعة 11 صباحا و المكان غرفة في الطابق الثالث أو الرابع من نزل على شارع ديدوش مراد. ثم جاء النقيب حسين بولحية و صحبني مع فرقته إلى شارع محمد الخامس حيث

يسكن الأستاذ بشير مشري. و فعلا كنت في الموعد و لكن في الرواق و ليس في الغرفة و جاء عنصر الاتصال و كان شابا رياضيا ملتحيا و دخل الغرفة و حاول البحث عني في الرواق قريبا من الغرفة فلم يجدني وعاد من حيث أتى.

مباشرة بعد خروج عنصر الاتصال اتصلت بالأستاذ مشري، و كنت قد استبقت الحدث بإخباره عن عدم ارتياحي لأسلوب جماعة بن عكنون في العمل، فطلبت منه أن يتصل بالمدير العام للمخابرات و يخبره بأن الفريق المكلف بالعمل معي في جهاز أمن الجيش بدائي جدا و لا يمكنني الاستمرار في التعاون معهم لأنهم سيفشلون مهمتي بعنجهيتهم، و طلبت منه ترك المبادرة لي في الاتصال بالسعيد و غيره. و كان الردّ فوريا من طرف اللواء محمد مدين حيث بعث سيارتين تابعتين للمديرية العامة لتأمين نقلي إلى المطار فعدت إلى غارداية جوّا و منها إلى المنيعة بالبر حيث تركت عائلتي.

حدث ذو دلالة في الطريق إلى المنيعة

بعد الرحلة الجوية من العاصمة إلى غارداية أكملت رحلتي إلى المنيعة بالحافلة و كنت جالسا في المقعد الأمامي المقابل للسائق. و في أول مفترق طرق توقفنا عند حاجز للجيش. اقترب الملازم من الحافلة و ما أن رآني حتى تراجع إلى الخلف و هو يصيح كالمجنون موجها الخطاب لجنوده: انبطحوا إنه النقيب شوشان... لقد عرفته... إنه هو... فانتشر الجنود حول الحافلة منبطحين و أسلحتهم جاهزة لإطلاق النار في اتجاه الحافلة. فدبّ الذعر في أوساط الركاب و تسمّر السائق المسكين على مقوده و هو ينظر إليّ. فقلت: لا تخف و اخرج لهذا الحمار و قل له بأنني سأنزل بهدوء فلا داعي لترويع الركاب. و قد امتنعت عن الوقوف خشية أن يتصور أني أريد أن أقاتله فيرمي عشوائيا على الركاب المساكين. فنزل السائق و كلمه، فصاح الملازم السفيه : انزل و يديك على رأسك. فنزلت و أنا أسأل: أين المسؤول على هذا الحاجز؟ فردّ عليّ: أنا المسؤول، تقدم نحو المركز بدون كلام. و لما دخلت إلى المركز وجدت دركيًا برتبة مساعد أول و عسكري برتبة مساعد أعرفه فسألتهما: كيف تبقيان داخل المركز و تتركا هذا الولد الطائش يروع الناس؟ فضحك المساعد و قال: إنه ضابط يا حضرة النقيب و يتصرف بدون مشورتنا. قلت: لماذا أوقفني؟ أعندكم أمر باعتقالي؟ قال الدركي بعد مراجعة القوئم: لا. قلت: و ما المطلوب مني إذن؟ فأجابني الملازم الذي كان خلال هذه الفترة يستنفر القيادة بأنه ألقى القبض على عدو الجزائر الأول. المطلوب أن لا تتحرك حتى تصل القيادة. قلت: و هؤلاء المسافرين ما ذنبهم؟ قال: هذا أمر لا يعنيني. فطلبت من المساعد أن يذهب إلى الحافلة و يأتي بحقيبتي و يأذن للسائق بالذهاب ففعل.

و بعد نصف ساعة تقريبا وصلت قوة من الدرك و الجيش أرسلها قائد القطاع العسكري لولاية غارداية. فسألتهم بأي حق تعتقلونني؟ فقالوا: ستعرف عندما نصل إلى مقر القيادة. و وضعوا القيد في يديّ و عصبوا عيني و نقلت مخفورا بقوة عسكرية مختلطة كبيرة إلى مدينة غارداية حيث بقينا ندور أكثر من نصف ساعة في طرقات المدينة لتمويه الوجهة الحقيقية للقافلة إلى أن انتهينا إلى مقر قيادة مجموعة الدرك الذي أعرفه قبل أن يتخرط العاملون فيه في الخدمة.

وجدت في استقبالي الرائد الأخضر قائد مجموعة الدرك فعرفته و لكنه لم يذكرني. فسألني: الملازم يقول أنك نقيب فارّ من الخدمة. قلت: هذا الضابط من ضحايا صحفيات الوطن و الصباح و تعيينه في حاجز أمني خطر على أمن المواطنين يا حضرة الرائد. قال: إذا لم تكن فارًّا فناولني إجازتك.. قلت: أنا ليس عندي ما أقوله لك غير أن تطلق سراحي إذا لم يكن لديك أمر بالقبض عليّ أو تتحمل المسؤولية كاملة على ما يحصل. قال: و من هذا الذي يحملني المسؤولية؟ سأضعك في السجن و لن يسمع بك أحد. قلت: عجيب

يا سي لخضر! لقد كنتَ ضابطا مثاليا عندما كنت أمينا في مكتب المقدم حشيشي ذات يوم و لكن الظاهر أن هذه الأزمة جنّنت الجميع. ثم قلت: ناولني الهاتف و سأصلك بمن يحمّلك المسؤولية يا حضرة الرائد. و يمكنك أن تقول له بأنك ستضعني في السجن. و أنصحك أن تبعد السماعة عن أذنك لأنك ستسمع ما لا يَسُرُّك. فطلب مني الرقم وهو يقول: رقم من هذا؟ قلت: أُطْلُبه و اسْأَلْهُ. و هنا تناول الرائد سماعة التلفون و اتصل بقائد القطاع و استفسر عن رقم التلفون ليأتيه الخبر اليقين بعد خمس دقائق... لست أدري ما قيل له و لكن الرجل انقلب مرة واحدة و اتّجه إليَّ قائلا: يا أخي لماذا لم تخبرني من البداية؟ لقد أحرجتني يا سي شوشان و أنا أعتذر لك على ما حصل و و الله إن جميع المسؤولين على مستوى الولاية يعرفون بأنكم عائلة وطنية مجاهدة و لكن الأمور اختلطت علينا و لم نعد نفهم شيئا... أنا آسف جدّا على سوء التفاهم الذي وقع و الملازم الذي تسبب لنا في هذه المشكلة سيدفع ثمن غلطته... فقاطعته قائلا: الذي يهمني هو أن تَجِدُوا وسيلة نقل توصلني إلى المنيعة لأنّ أولادي في انتظاري. قال: فورا سأطلب لك سيارة أجرة. قلت: لن أركب مع أحد حتى تدفعوا له ثمن التذكرة نقدا كما دفعتها أنا نقدا لشركة نقل المسافرين. و فعلا حصل. و سبقتني التعليمات تحذِّر مصالح الدرك على مستوى ولاية غارداية من التعرض لي. و منذ ذلك الحين أصبح عناصر الأمن يعاملونني باحترام دون أن يفهموا شيئا.

هذا السلوك ليس معزولا طبعا، فقد سبقه حدث صغير من جنسه أثناء عودتي الأولى في بلدية القرارة. حيث تمّ توقيف والدي الحاج إبراهيم من طرف فرقة الدرك بطريقة تعسفية و سألوه عني و أمروه أن يبلِّغني بأنني إذا لم أتقدم إلى مقر فرقة الدرك للتبليغ و توقيع محضر لديهم فسيأتون لاعتقالي. فكلمتهم بالهاتف و وبختهم بطريقة فهموا منها أنني ما زلت في الخدمة فتعمدوا اعتراض طريق الوالد و اعتذروا له و أرسلوا معه التّحية. رغم أن الوالد رحمه الله كان في الحالتين مثالا للمجاهد المخلص المنضبط الجدير بالتقدير من طرف الجميع.

الشاهد في هاتين الحادثتين هو أن طغيان القيادة العسكرية لم يأت من فراغ. و إنما هو نتيجة لتفشّي القابلية للذُّل و الخسّة من طرف المواطنين و وضاعة النفوس عند الطبقة الوسطى من سُلّم القيادة و المسؤولية. فهذا الملازم الحقير أو مساعد الدرك لم يأمرهما أحد باعتراض الناس. و لكن النفس الوَضِيعة التي تطير فزعا عندما يتكلم الرصاص هي التي تُزَيِّنُ لصاحبها الاستئساد على المواطنين العزل. أما الرائد قائد مجموعة الدرك فهو لا يستشعر المسؤولية أمام الله و لا أمام القانون و لا يخضع لتأنيب الضمير كأنه سكران أو أبله بل إن كل ما يهمّه هو أن يفعل شيئا يشبع شهوات سيده و يرضيه عليه حتى و لو كان بالتعسف في اعتقال الأبرياء و سجنهم بل حتى قتلهم.

ما الذي تغيّر بالنسبة لي؟ لا شيء بتاتا. فأنا هو أنا أمام القانون قبل الحادثة و بعدها. و لكن الذي تغيّر هو الطبيعة المزاجية التي يتميز بها كثير من مستخدمي الدولة عسكريين و مدنيين.

و من هنا يجب علينا أن نفهم بأن التمني لا ينفع في تغيير الأوضاع شيئا و إنما الذي ينفع هو استنهاض الهمم و الصبر على الحق و احتقار الباطل و استنكاره مهما كانت صولته. فالمسؤول المتغطرس إذا لم يلتزم بالقانون كما هو معلن عنه في المواثيق الرسمية يجب على جميع المواطنين مقاطعته كخطوة أولى لتنبيهه ثم محاصرته لتخويفه فإن لم ينفع معه لا هذا و لا ذاك فيجب توقيفه عند حده بكل الطرق الممكنة حتى لا تقوم له بعد ذلك قائمة. و بدون ذلك فإن الفساد سيجدّد بعضه بعضا إلى أجل غير مسمى.

الجزء التاسع

عندما يضيق الوطن بمحبيه

الهجرة من الجزائر

كلمة عن المجاهد محمد الأخضر شوشان رحمه الله

رحلة الخروج

الهجرة من الجزائر

سمَّيتُها الهجرة لأنني لم أقرر التنازل عن حقي في المواطنة بعد، و إنما هي انسحاب مؤقت بِنِيَّة العودة إن شاء الله. فقد تأكد لي بما لا يدع مجالا للشك بأن بقائي في الجزائر لا يعني سوى أحد أمرين. فإما أن أقبل التعاون مع سلطة تصرّ على التعامل مع شعبها كسلطة احتلال عسكرية حقيقية و تعتمد في سياستها للأزمة كل الوسائل القذرة و بالتالي أساهم في قتل المواطنين استجابة لنزوات ذكور و إناث لا خلاق لهم و لا دين و لا ضمير. و إما أن ألتحق بجماعات مسلحة لا عهد لها و لا شعار غير القتل و التخريب تحت شعار الإسلام. علما بأن في الطرفين عناصر مخلصة و أخرى مضلَّله أو مكرهة و لكنها لا تسمن و لا تغني من جوع في المفازة التي توغّلت فيها الأزمة... فكنت مع الجزائر كحال من يقول: إنكِ لأحبُّ البلاد على قلبي و لكن قومك أبَوْا إلا أن يخرجوني منك.

و كان أول ما قمت به هو الاتصال بعمّي المجاهد الفاضل أبي عثمان محمد الأخضر رحمه الله و الذي غادر الجزائر سنة 1993 إلى إفريقيا، و ذلك من أجل استطلاع الموقف في الخارج قبل تحديد وجهتي في المستقبل. و من المفيد أن أقف مع هذا الجزائري الوفي لوطنه الذي ظلمته الدولة الجزائرية مثل ما ظلمت غيره من المخلصين ظلما يستوجب نقمة الله من القائمين عليها منذ الاستقلال.

كلمة عن المجاهد الأستاذ محمد الأخضر شوشان رحمه الله

أصغر أبناء العلامة الشيخ محمد الطاهر شوشان من مواليد سنة 1937 زاول تعليمه بمدرسة الحياة و حصل على الثانوية العامة بمعهد الحياة بالقرارة سنة 1954. تطوع لتدريس أبناء البلدة بدلا من الابتعاث إلى جامعة الزيتونة و هو في السادسة عشر من عمره قبيل اندلاع الثورة التحريرية. و منعه شقيقه الأكبر المجاهد الحاج إبراهيم من الالتحاق بجيش التحرير رغم إلحاحه إشفاقا على أمه المجاهدة الحاجة أم الخير بنت الحاج أحمد السّاسي رحمها الله التي لم يكن للثورة بجر تأزر إليه غير بيتها المتواضع في قصر القرارة قريبا من مصلىّ السوق. فتحدى هذا الشاب كل العوائق و التحق بجيش التحرير بمبادرته الشخصية عن طريق الحاج سلامة الذي جنّده لدى قيادة الولاية السادسة فكان أحد كتّابها و شارك في معارك مع قائدها العقيد محمد شعباني رحمه الله في جبل بوكحيل و جبال الكرمة. و بعد الاستقلال عُيِّن مسؤولا عسكريا و سياسيا في كل من غارداية و المنيعة حيث كانت عنده صلاحية تعيين المسؤولين المحليين و عزلهم و الحكم على الخونة و تأمين تسيير أموال الخزينة التي كانت تنقل بالشكارة في ذلك الوقت كما أخبرني بذلك المجاهد ضابط الجيش الوطني الشعبي مصطفى جبريط دون أن يفكر في اختلاس سنتيم واحد منها أو يسمح بذلك لأي مسؤول أو حتى الاستيلاء على بيت من بيوت المعمرين الفارّين الشاغرة في المنيعة. و قد تمّ اعتقاله لمدة أسابيع في الحملة التي طالت العقيد محمد شعباني و مساعديه سنة 1964 بتهمة العمل على فصل الصحراء الباطلة التي أعدم شعباني ظلما و عدوانا بسببها و بقي مساعدوه الذين يشكّلون اليوم الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين 18 سنة في السجن قبل أن يطلق الرئيس الشاذلي بن جديد سراحهم و يرد إليهم الاعتبار سنة 1982.

في هذه الحملة لم يُسجن المجاهد محمد الأخضر شوشان و لم يُعدم لأنه لم يكن من سكان بسكرة المستهدفين من طرف بومدين و جماعته و لكنه رفض الخدمة في المؤسسات السياسية للسلطة الحاكمة بعد ما تعرض له هو من إهانة و تعذيب في أقبية الأمن العسكري لمدة أسبوع و وفاء لقيادته التي يعرف إخلاصها للجزائر قولا و عملا في الحرب و السلم. فاعتزل السياسة منذ ذلك الحين و انخرط في سلك التعليم مربيًّا ابتداء من سنة 1965 و بقي فيه إلى سنة 1992و استكمل دراسته الجامعية خلال هذه الفترة في جامعة الجزائر.

تزوج هذا المجاهد الشاب من جزائرية من أصول مصرية شريفة من عائلة علان و أنجب معها أربعة رجال و أربعة حرائر كلهم يشكّلون اليوم أُسَرًا جزائرية مستقلة ناجحة رغم المعاناة و المأساة التي جرَّعَتْها لهم السلطة الخائنة في بلاد الشهداء. و لكنه مع ذلك لم يفكر حتى في استخراج شهادة الجنسية

لزوجته المولودة في الجزائر و التي لم تدخل التراب المصري من قبل. و رغم أن والديها و جميع عائلة علان اكتسبوا الجنسية الجزائرية بحكم إقامتهم المستمرة في الجزائر منذ القرن التاسع عشر و منهم شهداء و مجاهدون في ثورة التحرير، فإن هذه الجزائرية الأم لأكثر من 30 جزائري و جزائرية أصليين تعيش في الجزائر ببطاقة الإقامة المؤقتة التي تجدّدها في السنة مرتين بعد إجراء تحقيقات أمنية لا يتعرض لها حتى الأجانب منذ تفجر الأزمة سنة 1992.

و في سنة 1990 و اغترارا بما قام به الشاذلي بن جديد من مبادرات لردِّ الاعتبار للمواطن الجزائري و التي كان آخرها فتح المجال للتعددية السياسية، و نزولا عند رغبة كثير من المواطنين عاد الأستاذ محمد الاخضر إلى العمل السياسي كرئيس لمكتب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمنيعة ثم انتخب رئيسا لمكتبها الولائي بغارداية ثم عضوا لمجلس الشورى المنبثق عن مؤتمر الوفاء بباتنة سنة 1991.

تعرّض للاعتقال التعسفي بعد إضراب الجبهة في جوان 1991 ثم أطلق سراحه لتحضير الانتخابات البرلمانية. و بعد انقلاب يناير 1992 داهمت قوات الدرك و الجيش منزله في المنيعة عدة مرات دون أن تتمكن من اعتقاله فاستهدفت أجهزة الأمن ابنيه محمد الطاهر و عبد الحليم الذين قضيا بين محتشدات الصحراء ثلاث سنوات بدون وجه حق و اضطرَّا إلى الهجرة تاركين أُسَرَهم و أولادهم تحت ضغط الملاحقات الأمنية، فتشتت عائلة هذا المجاهد في آفاق الأرض بدون ذنب غير أن رجالها صدَّقُوا كذبة التعددية السياسية التي أعلن عنها النظام.

و هنا أفتح قوسا لأسجل أن هذا الرجل المجاهد كان عضواً في مجلس الشورى الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ و كان عمي و صهري و أستاذي و مع ذلك لم يحاول استغلال علاقته بي لتوظيفها في خدمة حزبه كما يفعل أصحاب النفوس الضعيفة الذين استباحوا كل شيء من أجل إشباع نزواتهم الجامحة في إقامة جمهورية الرذيلة و الفساد و المخدرات و الرشوة و الإختلاس. و لذلك فإنه لم يعلم رحمه الله بعلاقتي بالحركة الإسلامية المسلحة إلا بعد أن اعتقل عبد القادر حشاني، حيث أخبرته بأنني مع بعض المخلصين من ضباط الجيش قادرين على القضاء على الشرذمة التي تريد أن تخلط الأمور في البلاد و مستعدون لفعل ذلك بالتعاون مع الحركة الإسلامية المسلحة إذا كان هناك من يتحمل المسؤولية على تبعات ذلك من القيادات السياسية أو الشخصيات الوطنية. فأجابني رحمه الله بكل مسؤولية: لا أحد يتحمل عنكم المسؤولية على دماء الناس يا ولدي. فإن كنتم قادرين على فعل شيء من أجل بلدكم فكونوا مستعدين لتحمل المسؤولية على تبعاته وحدكم و إلا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

و بعد أن تكثَّفت مداهمات الدرك و الجيش لبيته و تم ترويع أهله من طرف الشرطة دون أن يظهر في الأفق ما يوحي بالانفراج في الأزمة غادر الجزائر عبر الصحراء الكبرى في مغامرة كادت تُودي بحياته و حطَّ الرحال بالنيجر حيث التقى بالحاج حسن علَّان أحد أنصار المشروع الإسلامي المخلصين و الذي كان يُحَضِّرُ لإنشاء قاعدة لإيواء و تدريب الإسلاميين المهاجرين في المنطقة الحدودية بين الجزائر و النيجر. و قد مكث معه أشهرًا قليلة تأكد خلالها من عدم جدوى بقائه هناك فانتقل إلى غانا بمساعدة ابنه الأكبر الدكتور عثمان شوشان المقيم في المملكة العربية السعودية آنذاك. و قد واصل رسالته التربوية و الدعوية في غانا و استقر به المقام بعد أن تزوج غانية من أهل البلد و استطاع بالتعاون مع إدارة المنتدى الإسلامي بناء مدارس و مساجد و حفر آبار و كفالة أيتام و غير ذلك من الأعمال الخيرية التي ما زال المسلمون في غانا يستفيدون منها. و بقي هناك حتى سنة 2000 حيث سافر إلى بريطانيا و حصل على حق اللجوء السياسي فيها و بقي أستاذا للغة العربية في أحد معاهدها الجامعية إلى أن أقعده المرض سنة 2007 و توفي في شهر جوان 2008 رحمه الله و غفر له.

هذا الرجل المعطاء الذي امتدّ نفعه من قلب الصحراء في الجزائر إلى أدغال إفريقيا و أعالي بريطانيا تخرّج على يديه عشرات الآلاف من الرجال و لا تسمع أحدا يذكره من الجزائر أو من خارجها إلا أثْنَى عليه خيرًا. إنه رجل لم يُؤْذِ أحدًا في حياته و لم يكلِّف أحدا شيئا بل كان يكلف نفسه في سبيل التخفيف عن الآخرين دون رياء و لا امتنان. و رغم أنه كان في موقع المسؤولية الذي يمكنه من الاستيلاء على أملاك الناس و اختلاس أموال الدولة بعد الاستقلال . و رغم أنه لم يعرف البطالة في حياته الممتدة واحدا و سبعين عاما و رغم أنه كان على علم بقنوات جمع المال و الطريق إلى جيوب المحسنين من أغنياء المسلمين في الخليج و غيره فإنه توفي و ليس بحوزته عقد ملكية للبيت الذي يسكنه هو و عائلات أولاده و بناته في المنيعة فضلا عن غيرها باستثناء قطعة اشتراها بِحُرِّ ماله من أحد عروش الإباضية في القرارة سنة 1964 و لم يتمكن من بنائها فجعلها وقفا في سبيل الله ليستفيد منها سكان حي مصطفى بن بوالعيد كمصلًّى و مركز للنشاطات الثقافية و الاجتماعية. بل إنه رحل مثل أبيه و في ذمته ديون لدى اثنين من خاصة معارفه. قضاها عند ابنه الأكبر الدكتور عثمان جزاه الله خيرا.

هذا الرجل المجاهد النقي الوفي اتهمته أجهزة الأمن في الجزائر بالإرهاب و المشاركة في عمليات السطو و القتل و طالبت برأسه مقابل مكافأة مالية و علقت صوره في مخافر الأمن و اقتحمت بيته على النساء و الأطفال في منتصف الليالي بعد أن اعتقلت و شرَّدت جميع الرجال من أهل بيته و حكمت عليه بجميع العقوبات ابتداء من الإعدام و انتهاء بعشرين سنة سجنا مرورا بالسجن مدى الحياة. و قد انتهى

الأمر بأبنائه الثلاثة الكبار و اثنين من بناته إلى الهجرة بعائلاتهم فيما بقيت زوجته الجزائرية المحرومة من الجنسية مع ابنها الأصغر مقيمة في الجزائر ببطاقة الأجنبي.

لقد سمحت لي الظروف بلقاء قيادات سامية في المخابرات و تحدثت مع عقداء و جنرالات في هذا الموضوع و لم يكن واحد منهم قادرا على التعليق أو حتى على رفع بصره. لقد كان جوابهم الوحيد: لقد وقعت أخطاء و علينا أن نفكر في المستقبل. فهل بعد هذا يتساءل عاقل لماذا يتعرض عناصر الأمن و من في حكمهم للاغتيال من طرف المسلحين؟ أيَحْلُمُون أن يتحلّى كل الشباب الجزائري بصبر و حلم هذا الجبل الشامخ؟ و هل يجرؤ القضاة الذين أصدروا تلك الأحكام في حقه على تبرير فعلتهم الشنيعة أمام الناس في الدنيا؟ و من سيشفع لهم أمام الله يوم القيامة؟ و أسأل هنا أهل المنيعة كلهم و الذين أقام هذا الرجل الفاضل بينهم منذ الاستقلال: هل عرفتم رجلا أنظف يدًا و أعفّ نفسا و أسلم قلبا من هذا الرجل بينكم أنتم السكان الأصليون في المنيعة أو من غيركم من الوافدين على البلاد من مستخدمي الدولة و على رأسهم عناصر الأمن و بدون استثناء؟ إنه لا يسعكم غير النفي و من قال غير ذلك فهو كذاب و شاهد زور بكل تأكيد.

إن ما تعرض له هذا الرجل و أمثاله في جزائر الاستقلال من موجبات المقت و النقمة من الله. و هو مبرر منطقي جدًّا لتفاقم ظاهرة العنف بالشكل الهمجي الذي وصلت إليه في الجزائر. و ما دام الناس يشهدون الزور خدمة للباطل و يُبَجِّلون الحقير المجرم و لا يعرفون لأهل الفضل و العِفَّة قدرهم فأنَّى لهم أن يطمعوا في لطف الله و عفوه؟

رحلة الخروج

استحسن عمي فكرة مغادرتي الجزائر و لكنه طلب مني التريّث نظرا لخطورة الرحلة التي عادة ما تكون مع مهربين من المحتمل أن يقعوا في كمائن دوريات الدرك و الجمارك أو حتى قطاع الطرق من الطوارق و الأزواد المنتشرين على الحدود الجنوبية للجزائر. و لكنني لم أكن استطيع التأجيل بعد ما حصل بيني و بين مديرية أمن الجيش فقررت أخذ المبادرة بنفسي.

كان واضحا للجميع أن وضعي خاص جدا. فأما الإسلاميون فكانوا واثقين بأنني من أهل الحق و لا يمكن أن أنحاز إلى الباطل مهما كان الثمن. و لذلك فقد بقيت علاقتهم بي على حالها و لم تتغير بل ازدادوا مني قربا لأنهم استأنسوا بإطلاق سراحي و رد الاعتبار لي كما بدا لهم. أما أتباع السلطة فقد وقعوا في حيرة عندما رأوني آكل الطعام و أمشي في الأسواق بعد كل ما حدث. و زاد من حيرتهم ما لاحظوه من تهيب أجهزة الأمن من الإقتراب من بيت عمي الذي قضيت فيه مدة شهرين بعد خروجي من السجن قبل سفري.

في هذه المرحلة لَجَأَتْ إلى بيتنا عائلة من أم و ثلاث بنات و صبيّ. هذه الأم اعتقل ابنها الأكبر عبد الحكيم و هو مُعِيلُها الوحيد بتهمة الانتماء إلى جماعة مسلحة سنة 1992 و أُلْقِيَ في السجن العسكري بالمرسى الكبير بوهران و لكنه فرَّ منه سنة 1993 ليجد نفسه في حضن الجماعة الإ سلامية المسلحة بقيادة عبد الرحيم في غرب الجزائر. و منذ ذلك الحين اعتقلت الشرطة أخاه الثاني و فرضت على العائلة المحافظة المسكينة حصارا مشددا لتبقى الأم و بناتها اللواتي بلغن سِنَّ الشباب عرضة لفضول حراس الجمهورية الأشاوس الذين لا يحْلُو لهم ترويع الغلابى إلا بعد منتصف الليل. و لما وصل عبد الحكيم إلى المنيعة مستخفيا و علم بما تتعرض له عائلته من طرف الشرطة التحق بالجماعة الإسلامية المسلحة بالمنيعة و طلب من أميرها مساعدته في تهريب عائلته خارج الجزائر فوعده بذلك. و لكن النافذين في الجماعة نقضوا العهد و ساوموه على الزواج من أخواته الثلاث ليجعلوا بيت أهله مركز عبور للجماعة فرفض، و لما حاولوا إرغامه تمرد على الجماعة و انفصل عنها. و منذ ذلك الحين أصبحت الأم و بناتها بين مطرقة السلطة و سندان الجماعة فلجأت المكسينة و بناتها إلى بيت عمِّي فرارًا بدينها و عرضها.

و قد كانت هذه العائلة المنكوبة عقَبَةً في طريق خروجي لأن بقاءها في البيت بعد ذلك سيعقّدِ الأمور على الجميع و لذلك كان التفكير في مصيرها جزءًا من مشروع الهجرة.

أول خطوة قمت بها كانت دراسة منطقة العبور على الخريطة ثم استئجار دليل موثوق عارف بطرق دوريات الحراسة و مراقبة الحدود. و قد تمكّنت بمساعدة بعض الأقارب من الوصول إلى أقدم خريت عليم بمسالك الصحراء الكبرى قضى أكثر من سِتّين عاما بين شعابها اسمه عبد الرحمان و يسميه سكان المنطقة بالضَّبّ. كان في وضع حرج بعد أن صادرت مصلحة الجمارك كل ممتلكاته التي جمعها خلال ستة عقود من التجارة الشرعية و غير الشرعية. فاتَّفقْتُ معه على تأمين كل شيء متعلق بالرحلة مقابل أربعين مليون سنتيم أدفع له منها عشرة ملايين مقدما لتجهيز نفسه. و كان هذا المال ثاني عائق أمامي لأنني لم أكن أملك سنتيما واحدا فاضطررت إلى استلاف المبلغ كاملا بمساعدة أخي الدكتور محمد الطاهر شوشان جزاه الله خيرا.

أما بالنسبة لتلك العائلة فقد التقيت بولي أمرها عبد الحكيم و كان مسلحا بمسدس رشاش من نوع كلاشنكوف و بحوزته حوالي 400 طلقة متنوعة و قنبلة يدوية. و روى لي قصته كاملة و طلب مني مساعدته على إخراج أهله من الجزائر فاقترحت عليه أن يصحبني في رحلتي شريطة أن يوفر وسيلة نقل لسفر عائلته فاستشارني في كيفية الحصول عليها فنصحته أن يحصل عليها بالمعروف فإن تعذر عليه ذلك فليتجنب الإعتداء على مال أو عرض أو دم أي مواطن فإن مأساة أهله لا يجوز حلها على حساب الآخرين. و فعلا استطاع بالتعاون مع اثنين من الشباب أن يستولي على سيارة ميدانية من نوع تويوتا ستايشن يستعملها جهاز المخابرات في مهامه الاستطلاعية. و قد تم الاستيلاء عليها دون إراقة دماء.

و هكذا أصبح المعنيون بهذه الرحلة مجموعتين مسلحتين تتكون الأولى من عبد الحكيم و أمه و أخواته الثلاث و أخوه الأصغر و الشابين الذين ساعداه في الاستيلاء على السيارة و معهم سلاح عبد الحكيم أما الثانية فتكونت زيادة عني أنا من الدليل و سائقه مزودين بسلاح رشاش آخر وفره الدليل لتأمين الرحلة.

و قد فشلت أول محاولة للخروج عندما تأخر الدليل عن الموعد المحدد نتيجة للحصار المضروب على المنطقة. و قد كانت تجربة قاسية لأنَّنا تواعدنا على اللقاء 80 كلمترا في عمق الصحراء في منتصف الليل. و كانت مخارج المنيعة كلها مغلقة و نظام منع التجول ساري المفعول. و رغم أن خروجنا كان سهلا بعض الشيء لأننا رتَّبنا كل شيء مسبقا إلا أن اقترابنا من المدينة عند العودة مع اقتراب طلوع الفجر و دخولنا إليها كان عملا في منتهى الصعوبة و الخطورة خاصة و أن معنا نساء لم يتعوَّدْن أبدًا على مثل هذه المواقف. و لكن هذه التجربة الميدانية كانت مساعدة لنا جدا في محاولتنا الثانية التي كانت موفقة بعون الله.

اخترقنا المنطقة الصخرية بين طريق عين صالح و طريق أدرار بحذر شديد و نحن في وضعية قتال لأن أي تماس بيننا و بين أي دورية لم يكن يعني سوى شيئا واحدا هو القتال حتى الموت و قد تعاهدنا على ذلك قبل الانطلاق ليكون الجميع على بينة من الأمر. حتى النساء فضلن الموت على البقاء في الجزائر عرضة للابتزاز و المساومة على شرفهن. و رغم ذلك لم تخل رحلتنا من الفكاهة لأن الدليل كان قد جاوز السبعين من العمرو كاد يفقد بصره تماما و كنت أصف له وضع النجوم و تضاريس الأرض لتحديد وجهته و لكنه كان أحيانا يختلط . و من ذلك أنه تأمل تجمعا للنجوم مرة و ظنه " الدب الأكبر " الذي يسميه البدو عندنا " الناقة " فقال لي : هذه هي الناقة و لذلك فإن علينا الاتجاه من هنا. فقلت: يا عمي عبد الرحمان الظاهر أن ناقتك طايرة لإنني لا أرى لها أرجلا و إنما أجنحة... و قد اصطحبت معي خريطة و بوصلة ساعدانا على التحرك بثقة كاملة و الحمد لله.

بعد يومين وصلنا إلى منطقة جبلية مظلمة من الهقار اسمها " آهنت" تمتد شرقا إلى عمق التراب الليبي و جنوبا إلى حدود تشاد و لكنها لم تكن وِجْهَتَنا، فخَيَّمْنا فيها أسبوعا كاملا تم خلاله استطلاع المنطقة الحدودية المحاذية لدولة مالي و استحدثنا نقاط للتزود بالوقود و الماء.

في هذه المنطقة يمكن لجيش كامل أن يتمركز دون أن تتمكن أية قوة في الأرض أن تقضي عليه إلا بالإنتشار داخل شعابه و احتلاله بعد دفع خسائر بشرية و مادية لا تقلُّ عن عشرة أضعاف القوة المهاجمة. و لذلك فإن المراهنة على القوة لاستتباب الأمن في الجزائر سواء في الصحراء أو في الشمال وَهْمٌ يملأ رؤوس الحمقى وحدهم.

بعد ذلك قمنا بعملية اختراق طويل لمفازة " تانزروفت" الممتدة غربا أكثر من 500 كلمتر بين " جبال آهنت " و "عرق الشاش الكبير" ثم اقتحمنا عرق الشاش جنوبا في اتجاه " الحنك" من تراب مالي الذي هو عبارة عن صفائح قاطعة من الصخور البركانية تمتد عشرات الكيلمترات في اتجاه الصحراء الغربية. ثم انحدرنا من الصحراء الغربية في اتجاه الجنوب نحو منطقة الزويرات الموريتانية. و قد دامت المرحلة الأخيرة من رحلتنا أسبوعا كاملا من المغامرة بلياليه تفادينا أثناءها التماس مع دوريات الحراسة الجزائرية و المالية و نقاط المراقبة الموريتانية كما قدمنا المساعدة لبعض المُتَخَلِّفين من المشاركين في رالي دكار و السواح العرب المتوغلين للصيد في شمال مالي.

خيمنا على مشارف الزويرات ثلاثة أيام قام خلالها الدليل بترتيب دخولنا بعد أن استأذن المعنِيّين بالأمر وفق الأصول المعمول بها واستأجر لنا بيتا هناك.

الجزء العاشر

تداعيات الأزمة الجزائرية على منطقة الساحل

أخبار من موريتانيا

التفكير في تكوين تنظيم مسلح جديد

تواطؤ الجماعة الإسلامية على اغتيالي

خيار اللجوء إلى بريطانيا

أخبار من موريتانيا

لم أُصَدِّقْ لحظة ما كان الناس المُضَلَّلُون بوسائل الإعلام في ذلك الوقت يتداولونه من أخبار عن العمليات القتالية التي تقوم بها الجماعة الإسلامية المسلحة في الجنوب، خاصة ما كان يتعلق منها بالسطو على شركات البترول في الصحراء و سرقة السيارات منها. و لكنني لم أستطع أن أقيم الدليل على عكس ذلك حتى وصلت إلى موريتانيا و رأيت تلك السيارات و سارقيها و السمسار الذي يبيعها بأم عيني.

فقِصَّة السطو على الشركات و سرقة السيارات منها و تهريبها إلى موريتانيا و بيعها بأسعار زهيدة سابقة عن الأزمة السياسية و لكنها جزء من الأزمة الأمّ. فالقضية تتعلق بمجموعة من الشباب المهربين الذين كانوا يشتغلون بالتعاون مع أعوان الجمارك و الأمن يتقاسمون معهم أرباحهم بل إن بعضهم كانوا من الأزواد يحملون وثائق جزائرية رسمية تمكنهم من التنقل بين الجزائر و مالي بكل حرية. و أنا أعتقد بأن امتلاك الأزواد لهويات جزائرية رسمية ليس أمرا بريئا رغم أنني لا أملك معطيات توضح ذلك. و فجأة استفاقت الدولة سنة 1990 و قرَّرت شن الحرب على المهربين الجزائريين على الحدود الجنوبية دون غيرهم من الأزواد و الطوارق. و بين عشية و ضحاها وجد أولئك الشباب أنفسهم يفترشون الأرض و يلتحفون السماء و مطالبين من طرف شركائهم من مستخدمي الدولة برشوة لإطلاق سراحهم من السجن زيادة على الخسائر. و مما زادهم غيظا و حقدا أن أولئك المستخدمين الذين يعرفون عنهم كل شيء أهانوهم و عذبوهم باسم القانون الذي كانوا هم أول من داس عليه. و أنا لا أتكلم عن مبالغ بالملايين و إنما عن رشوة بمئات الملايين للفرد الواحد. و كما هي العادة أطلق سراح المهربين المسجونين في النهاية بعد الاستيلاء على كل ما يملكون. يقول زعيم هذه المجموعة لقد قررت أن أستعيد المال الذي سلبوه مني بالقوة بنفس الطريقة. و هكذا تشكَّلت هذه المجموعة من ستة شباب من أعرف الناس بتلك الأرض و أمهرهم في سياقة السيارات الميدانية و أجْرَئِهم على المغامرة و بدأوا بالاستيلاء على سيارة واحدة رتبوا بها أوضاعهم ثم أصبحوا يدخلون من موريتانيا بسيارة واحدة و يخرجون من الجزائر بستة سيارات من نوع كروزر بينما أجهزة الأمن و الجمارك و مراقبة الحدود تُعَلِّقُ فشلها و خيبتها على شماعة الإسلاميين و تصدر أحكاما غيابة بالإعدام في حق الأبرياء بناء على محاضر قضائية مفبركة تماما.

أما بيع مسروقاتهم فيتكفل به قريب الرئيس الموريتاني معاوية ولد الطايع نفسه الحاكم الفعلي في الزويرات. فلديه حظيرة شاسعة تستقبل السيارات و تضبط لها أوراقها ثم تعيد بيعها للشخصيات الفاسدة التي تعج بها دول إفريقيا، و قد التقيت بهذا السمسار شخصيا. هكذا كانت بداية هذه العمليات منذ سنة 1991 إلى أن تنبّه لها أمير جماعة المنيعة سنة 1995، فأصبحت الجماعة تستولي على السيارات

و الناقلات و تقايضها بالسلاح في موريتانيا بعد أن كانت تشتري السلاح بدفع الثمن نقدا لضباط الجيش في النيجر و مالي و مقاتلي الطوارق و مقاتلي البوليزاريو.

بعد وصولنا كان لابُدَّ لنا من ضبط وضعيتنا الإدارية حتى نتمكن من التحرك. فقابلت الحاكم الفعلي قريب معاوية ولد الطائع و تحدثت معه عن رغبتنا في الحصول على وثائق مدنية فقال لي أنتم في ضيافتي و لن تحتاجوا للوثائق فعلمت أننا طرقنا الباب الخطأ خاصة عندما قال لي بأنه سيشتري السيارة التي معنا بسعر لا يساوي ثمن عجلاتها فطلبت منه إمهالي حتى أستشير رفاقي. و بعد ما خرجت من عنده طلبت من الدليل أن يجد لنا طريقة للخروج من الزويرات و لكنه لم يستطع فعل شيء حتى جاءنا الفرج بعد أيام من حيث لا نحتسب.

عندما وصلنا مباشرة كان الخبر قد وصل إلى زعيم مجموعة المهربين المذكورة قادة رويم الذي كان موجودا في نواكشوط. فظن أننا من المهربين الذين يريدون أن يفسدوا عليه السوق فجاء فورا و تكلم مع الدليل عبد الرحمان الضبّ الذي كان يعرفه جيدا و علم منه كل شيء قبل أن يأتي لمقابلتي. و من تيسير الله لنا أن الرجل كان في مثل سنّي و كنت أعرف بعض أقربائه جيدا و كان هو يسمع عني. و لما أخبرته عن اللقاء الذي دار بيني و بين قريب الرئيس الموريتاني ثارت فيه حمية الجزائريين و أقسم أن يأخذ منه نفس الثمن المعتاد. و قد تأثر كثيرا لما علم أنني أصطحب معي نساء مهاجرات بدينهن و قدم لنا يد العون في تلك الظروف الصعبة فجزاه الله خيرا و هداه. فقد كان موقفه رغم تواضع مستواه الثقافي و التعليمي أنبل من رؤساء جمعيات خيرية محسوبة على الإسلام و يحملون شهادات عليا في علم الشريعة.

و بينما كنا ننتظر صدور الوثائق وَفَدَ على الزويرات فوج من الجماعة الإسلامية المسلحة يقوده نائب الأمير المدعو عيسى و اسمه الحقيقي جلول حمادو و هو من المنيعة فتعرف على أحد الشابين الذين سافرا معي محمد طرودي فَتَتَبَّعَه حتى حدَّد مكان سَكَنِنَا في الزويرات و علم بوجودي مع المجموعة فظنَّ في البداية أنني جئت لأتجسس على نشاطهم في موريتانيا و لكنه بعد أن تكلم مع محمد طرودي في السوق و استطلع منه الأمر اطمأن. و لما بلغني الخبر أرسلت في طلبه و تحدثت معه. و كان مما أخبرني به هو أن عبد الحكيم و محمد طرودي مطلوبان من طرف إمارة الجماعة و من واجبه أن يعيدهما ليَمْثُلا أمام قاضي الجماعة في الجزائر. فقلت أترى بأنك أنت و إمارة الجماعة أولى بصحبة عبد الحكيم من صحبة أمه و أخواته المشردات في هذه الظروف؟ قال: أنا ليس لي رأي و لكنني أطبق تعليمات الإمارة. قلت: إذا أردت الكلام معي بمنطق الشرع فهات ما عندك و سأنوب بنفسي عن إمارتك في تطبيق الشرع. أما تعليمات الجماعة فإنها غير نافذة على أحد ممن معي. و إني أحذِّركم من مغبَّة التعرض لأي واحد منهم بسوء. و قد

خرجت من الجزائر تجنُّبا لإراقة دم الجزائريين فلا ترغموني على فعل ذلك خارج الجزائر. وكان قادة رويم حاضرا في هذا النقاش فقال: أنا مع سي أحمد فيما قال و إذا حصل أي شيء لهذه العائلة فلا تقتربوا من ساحتي أبدا.

و قد عرفت بعد ذلك أن قادة رويم لم يعد في حاجة إلى الدخول إلى الجزائر بعد أن أدرجت الجماعة السطو في عملياتها و اكتفى بتسويق بضاعتها و مقايضتها مقابل السلاح في موريتانيا و أصبح من أعيان البلد خاصة بعد أن تزوج ببنت سيد الأزواد في مالي على إثر عملية بطولية قام بها لإنقاذ نساء و أطفال الأزواد العرب من الموت المحقق على أيدي طوارق مالي الصليبيين. و قد دفعني الفضول للذهاب معه في إحدى المرات و كان من بين السلاح المعروض على الجماعة صاروخ مضاد للطائرات من نوع (ستريلا 2) جلبه أحد الصحراويين من معسكر البوليزاريو فلم أتمالك نفسي من الضحك (و شرُّ البليَّة ما يضحك). فقلت لقادة رويم: الجزائريون كلهم مساكين، فالجيش يشتري هذا الصاروخ بعشرات الآلاف من الدولارات من خزانة الدولة و يعطيه لقيادة البوليزاريو مجانا و بعد انتهاء صلاحيته يشتريه الإسلاميون الجزائريون من البوليزاريو بعشرات الآلاف من الدولارات التي غنموها من خزانة الدولة أيضا. و هكذا تدفع الجزائر ثمن الصاروخ مضاعفا دون استعماله و يتمتع الروس و الصحراويون بذلك على حساب شعبنا. أليس هذا من البليَّات المضحكات. فحاول الصحراوي الاحتجاج فقاطعته: كم طائرة مغربية أسقطتم أنتم بهذه الصواريخ طوال حربكم يا رجل؟ احتفظ بهذه الخردة عندك و لا تستغفلوا عباد الله. إن لهذا الصاروخ ورشة كاملة لضبطه قبل الإطلاق و بدونها لا يساوي هذا الصاروخ شيئا... و نصحت قادة رويم بعدم شراء الصاروخ فأخذ بنصيحتي و كان مصيبا في ذلك.

بعد استلامي ثمن السيارة من قادة رويم صفيت الحساب مع الدليل عبد الرحمان و اتفقت مع قادة رويم على تأمين نقلنا من الزويرات إلى نواكشوط. و قبل سفرنا وصل أمير الجماعة الإسلامية المسلحة على منطقة الجنوب محمود أبوطالب نفسه و زارني هو و نائبه جلول حمادو و جرى بيننا حوار بخصوص تسليم عبد الحكيم و محمد طرودي اقتنع بعده محمود بصواب رأيي في الموضوع و شكرني على نصيحتي لهم بعدم شراء الصاروخ التالف فقلت له أنا مستعد لمساعدة أي جزائري في ما يحقق المصلحة و لو أن إمارة الجماعة المسلحة كانت مخلصة في العمل بما تقتضيه المصلحة لكنت من أنصارها و هذا موقف ثابت من كل الجزائريين لن يتغير إن شاء الله. و ظهر لي أن كلامي أحرجه عندما قال: سأبلغ القيادة ما سمعته منك إن شاء الله. و لكنني تبينت الحقيقة بعد أن طلب من عيسى الانصراف لتحضير جماعتة للانطلاق إلى الجزائر. و لما اختلى بي قال: إسمع يا سي أحمد، أنا متأكد من إخلاصك في نصرة الحق و إني أخشى أن تقع في ما وقعنا فيه. إننا لم نعد نعرف في هذه الجماعة عدونا من صديقنا و والله لو أجد لي مخرجا أعذر فيه

عند الله لما بقيت تحت هذه الراية العمياء لحظة واحدة فادع الله أن يحسن لي الخاتمة. و إني أنصحك أن لا تستجيب لدعوة هذه الجماعة إن طلبوك لأنهم سيغدرون بك... فوجئت بكلامه الذي كان يفيض صدقا و رجاء و تساءلت مستغربا: لماذا انتظرت حتى انصرف عيسى لتقول لي هذا الكلام؟ فقال: عيسى ابن بلدي و لكنه جاهل فاحذر منه. و أنا أحضرته في بداية الجلسة لينقل إلى القيادة ما سمع و إني أريدك أن تصحبني إلى خارج الزويرات حتى تطمئن قلوب الجماعة الذين معي لأن الشيطان يجري في عروق بعضهم مجرى الدم. قلت: إذن أذهب مسلحا. فوافق. و انطلقنا إلى حيث يرابط 12 من المسلحين لم أتعرف على واحد منهم و معهم أربع سيارات ميدانية من نوع تويوتا ستايشن 5 و 6 محملة بأسلحة و ذخيرة متنوعة من بينها رشاشين ثقيلين مضادين للطيران عيار 17 مم و قطعتين من مدفعية الهاون عيار 82 مم و قاذفات مضادة للدبابات من نوع رب ج-7.

و قبل الافتراق قلت لمحمود: هل أنتم فعلا من يقوم بقتال الجيش الجزائري؟ أم أن هناك مقاتلون آخرون يتسببون له في الخسائر التي نسمعها؟ فقال محمود: ماذا تعني يا سي أحمد؟ قلت: لو كنت أنقل تمرا لما نقلته بهذه الطريقة. فكيف تكدسون عدة قتالية لتجهيز كتيبة ثقيلة في أربع سيارات و تتنقلون بها كقافلة تجارية ؟ لو وقعتم في كمين ستدافعون عن الرشاشات الثقيلة و المدافع المحزومة بمسدسات رشاشة. فهل هذا معقول عندكم؟ صدق فيكم قول الشاعر: كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ ـ و الماء فوق ظهورها محمول. فقال: سأفكر في الأمر عندما نصل إلى منطقة تجمعنا داخل الجزائر. ثم ودعني و انصرف.

بلغني بعد ذلك أن محمود اقترح على قيادته عدم نقل هذه الكمية الضخمة من الأسلحة و الذخيرة إلى القيادة في الشمال دفعة واحدة و اقترح إرسالها على دفعات تفاديا للمفاجآت. و قد كلفه هذا الاقتراح استدعاءه من طرف الإمارة الجهوية بالاغواط و التي كان يسيطر عليها جماعة من الأفغان الجزائريين ظنا منهم أنه يخطط للانفصال عنهم. فعينوا صديقهم مختار بلمختار خلفا لمحمود للتكفل بشحنة السلاح و أصبح جلول حمادو الذراع الأيمن لمختار بلمختار المدعو خالد بعد ذلك إلى أن انفصل عنه بعد افتضاح أمر جمال زيتوني و تفكك الجماعة سنة 1997 لينتهي به المطاف بالاستفادة من ميثاق السلم و المصالحة سنة 2005. و هو الى هذه اللحظة (1 يناير 2012) حي يرزق في المنيعة.

أما محمود أبو طالب فقد طاردته قوات الأمن و هو في طريقه إلى لقاء القيادة في الأغواط حتى حاصرته بين القرارة و بريان مع مجموعة قليلة من مرافقيه و قتلتهم جميعا. و أما شحنة السلاح فقد حاول الأمير الجديد مختار بلمختار نقلها إلى العاصمة و لكن قوات الأمن اكتشفت أمرها بعد إلقاء القبض على أحد عناصر الجماعة و استنطاقه فطوقت المنطقة و قصفت السيارات بالطيران فتفرقت حراستها في الصحراء

و انسحب بعضهم إلى المنيعة حيث لاحقتهم أجهزة الأمن و الجيش و قتلت بعضهم فيما انسحب خالد بمن بقي من جماعته إلى المنطقة الجبلية شرق عين صالح و بدأ عملية جديدة.

العنصر المقبوض عليه في البداية كان من سكان أدرار و من الذين ساهموا في جمع الأسلحة و نقلها و لذلك فقد أخبر عن مكان تواجد قادة رويم و جماعته في نواكشط فطالبت الجزائر موريتانيا بالقبض عليهم و زودتها بكل المعلومات و المخبرين. و قد قامت أجهزة الأمن الموريتانية فعلا بحملة مداهمة لبيوت المجموعة و لكن بعد أن غادرها أهلها الذين وصلهم الخبر قبل أن تصل التعليمات إلى الشرطة.

حصل هذا أثناء أربعة شهور تقريبا كنت خلالها قد رتبت نقل عبد الحكيم و عائلته و مرافقيه إلى غامبيا عبر نهر السينغال بعد حصولهم على وثائق موريتانية رسمية. ثم استأجرت لهم بيتا في العاصمة بانجول بمساعدة إخوة موريتانيين حق لموريتانيا أن تفتخر برجولتهم و نخوتهم. و و الله لولا ما وجدت في أولائك الإخوة من الشهامة و الصلاح و اللطف ما بقي في ذاكرتي عن موريتانيا ما يستحق الذكر. لقد كانوا أعوانا أقوياء على كل خير و آثرونا على أنفسهم بما يملكون من جاه و مال و نفس رغم حاجتهم و خصاصتهم فقط لأنهم علموا من مصدر موثوق أن تلك العائلة الجزائرية المنكوبة مهاجرة بدينها. و قد زارنا شيخهم[90] المتواضع لله و هو شاب فاضل يطفح علما وذكاء و رجولة و بِشْرًا و طلب من كل الإخوة الموريتانيين أن يجتمعوا بعائلاتهم في البيت الذي استأجرناه إكراما للأخوات و مواساة لهنَّ بعد رحلتهن المضنية و وعظهن من وراء حجاب قائلا: إن الهجرة في سبيل الله مقام يطمح إليه حتى الأنبياء فلا تغرنَّكنَّ غربة الأخوات الجزائريات و تواضعهن فقد سبقنكن بهذا الفضل فاعرفوا لهن قدرهن. فجزى الله الجميع عني خيرا و أثابهم على معروفهم بما هو أهل إنه غني كريم.

بعد اطمئناني على تلك العائلة جدَّدْت الاتصال بأخي و ابن عمي الدكتور عثمان شوشان الذي كان له الفضل في الوصول إلى الشيخ العلامة محمد الحسن ولد الددو و تلاميذه في غامبيا و تواصلتُ عن طريقه بعمي الشيخ محمد الأخضر رحمه الله الذي كان في ذلك الوقت مستقرا في " أكرا " عاصمة "غانا " و مسؤولا عن نشاطات الدعوة و الإغاثة التي يشرف عليها المنتدى الإسلامي في غرب إفريقيا.

[90] هو الشيخ محمد الحسن الددو الذي لقنني حديث المحبة في الله موصولا بسنده منه هو إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم. و خصّني من وقته الثمين بنصيب وافر جزاه الله خيرا.

التفكير في تكوين تنظيم مسلح جديد

عندما وصلت إلى غانا كنت في وضع لا أحسد عليه من التعب و الإرهاق إلى درجة أن عمي لم يعرفني في المطار إلا بعد أن قدمت نفسي له. فأكرم وفادتي و هيّأ لي من أسباب الراحة ما ساعدني على استعادة حيويتي، فقضيت أسابيع طويلة في شبه خلوة تامة في جمع شتات أفكاري و مراجعة ما مر بي من الأحداث و إعادة ترتيبها ثم تناولتها بالدراسة من جميع الجوانب و ناقشت ما أشكل علي منها مع عمي رحمه الله و استعنت فيما له علاقة بالشرع بابن عمي و أخي الدكتور عثمان و تابعت ما استجد من الأحداث من مصادر موثوقة داخل الجزائر.

و بعد استنفاذ الجهد في النظر و المهلة في الوقت انتهيت إلى أنّ الْحَقّ في هذا الأمر لا يخرج عن خِيَارَين. أوّلهما و أَوْلاهما هو تشكيل جبهة مسلحة جديدة تحمل مشروعا مستقلًّا للإصلاح ونتعاون مع كل الخيرين من أبناء الجزائر لرد الأمور إلى نصابها. تنطلق من الجنوب و تقدم السلم على الحرب. و آخرهما هو الاعتزال و الاكتفاء بالنصح إلى أن تتهيأ الظروف المناسبة للمساهمة في أي مسعى جاد لإنهاء الأزمة . و شرعت فعلا في العمل بالخيار الأول و قطعت فيه شوطا تجاوز الجانب النظري. حيث قمت بتحريات و اتصالات نتج عنها اقتناع بعض الجماعات المسلحة النشطة في الداخل بالفكرة و تم التفاهم مع بعض الإخوة على مساعدتي ماديا في إطلاق المشروع و لكنني فوجئت لحظة الوفاء بالوعد أن البقية الباقية من المسلحين الإسلاميين لا صبر لهم على التخلاط و السلوك الملتوي. و أصبح واضحا عندي أن بداية هذا الخيار يجب أن تمر على تأمينه من الداخل مما يعني أن عليَّ أن أخوض معارك طاحنة لتطهير صفوف الجماعات المسلحة من خلايا التدمير الذاتي التي تنخر جسدها. و قد كان هذا الأمر مستحيلا في ذلك الوقت لأن الشعب الجزائري كان ذاهلا عما يجري حوله و خاصة أنصار التيار الإسلامي الذين كانوا يُعلِّقون آمالا عريضة على الصَّخب الذي كانت تثيره بعض المنابر الإعلامية من الخارج. و لذلك قررت إسقاط هذا الخيار من برنامجي و تفرّغت للعمل بالخيار الثاني.

و نظرا لكثرة العابثين بتفاصيل الأحداث و استغلالها من أجل تشويه الحقائق يجدر بي تثبيت المعلومات التفصيلية لمشروع الجبهة المسلحة التي فكرت في تأسيسها في ذلك الوقت من خلال ما كتبته على منتدى بلا حدود في إطار توضيح هذه القضية:

عندما تكلمت في شهادتي المنشورة على موقعي على الإنترنت منذ أكثر من سنتين عن الموضوع تحت عنوان: التفكير في تكوين تنظيم مسلح جديد (الفصل 4/ الجزء 3/الحلقة 13) اقتصرت فيه على ما يتعلق بالحقيقة التاريخية دون التعرض للتفاصيل الجانبية.

و إذا كنت أنا معروف النسب و التاريخ، و الأمير الذي سألوه عني و عن عائلتي معروف لديهم بجهاده و عدالته و سابقته و هو عبد الرحمان أبو جميل أمير تنظيم الباقون على العهد، و إذا كان موقفه المنقول على لسانهم منشور في موقعهم منذ أكثر من سنتين، فلماذا يستشهدون بهذا الأمير في كل مناسبة ليقولوا باسمه سنة 2010 عكس ما نقلوه عنه سنة 2008 و ما شهد به هو نفسه سنة 1996؟ أتغيروا هم أم تراجع هو؟ .....في الحقيقة لا هذا و لا ذاك. و إنما هي سنة الله في تمحيص الخبيث من الطيب. و لا حول ولا قوة إلا بالله .

و لكن ما دام هناك من تكلم في هذا الموضوع الذي هو جزء من التاريخ فقد تعيَّن عليَّ أن أفَصِّلَ فيه رفعا للَّبْس و إتماما للفائدة من موقع الشاهد المعايش للحدث كما فعلت في حق غيرهم.

أولا: المشروع المذكور[91] و الذي أشرت إليه في البداية كان مبادرة شخصية مني و بديلا جديدا عن العمل المسلح القائم في ذلك الوقت داخل الجزائر بعد أن تأكدت تأكّدا قاطعا بأن الجماعات الإسلامية المسلحة كانت تقاتل تحت راية عميَّة و أن أميرها العام جمال زيتوني الذي بايَعه الجميع كان عميلا للمخابرات و مكلَّفا رسميا بتصفية أبناء الحركة الإسلامية الأصليين. فالمشروع إذن كان مشروعي و لا علاقة لأيٍّ كان به، لا المجاهدين في الجزائر و لا غيرهم. فأنا الذي درست الوضع و حددت الفكرة و وضعت الخطة و اخترت النواة الأولى التي لا يعرف أسماء عناصرها المعدودين أحد غير المعنيين بها و أغلبهم مازال حيا يرزق... كل ذلك كان قبل أن أتعرَّف على الإسلاميين في الخارج بشهور. و لم أكن في حاجة لشيء من أحد سوى تموين المشروع من الناحية المالية. و لذلك عندما أخبرني الأخ الطالب بن عُمْرَان الذي جاءنا إلى غانا فرارًا بجلده من بطش أمير الجماعة المسلحة في الجنوب مختار بلمختار- بعد أن علم بالمشروع الذي أعددته بأنه تعرَّف في واقادوقو على رَجُلَيْ أعمال جزائريين غنِيَّيْن متعاطفين مع الجبهة الإسلامية و يملكان رأس مال كبير يسعيان إلى استثماره في إفريقيا. فاتصلنا بهما و طلبت منهما مساعدتي في تجهيز أول سرية بمبلغ قدره 20000 دولار قرضا أرده عليهم عندما يغنينا الله من فضله و لم أتناقش معهما في تفاصيل المشروع أصلا. فسألوني عن علاقتي بالحركة الإسلامية المسلحة فقلت لهم اتصلوا بالسعيد مخلوفي أو حسن حطاب أو محمد شنوف أو أي إنسان تثقون فيه باستثناء جمال زيتوني وبطانته. و بعد أن اتصلا بمن يثقون فيهم في لندن - النذير و قمر الدين خربان كما قالا لي- ربطاني مباشرة بقيادة جماعة الباقين على العهد بالجزائر فأخبرتهم بمشروعي عبر الهاتف و الذي كان يهدف إلى إطلاق جبهة قتالية مستقلة تبدأ تطهير الجزائر من المجرمين انطلاقا من الجنوب و تتعاون مع جميع الشرفاء. فعبروا لي عن إعجابهم بالفكرة و أكدوا لي بأن الجماعة سيساعدوني بالمال المطلوب ثم طلبوا مني توصيَّات تساعدهم

[91] مشروع تكوين جبهة مسلحة في الجنوب

على بناء تنظيمهم في الداخل عسكريا على أساس صحيح فوعدتهم ذلك. لكنني عندما حان موعد الوفاء بعد تأجيلات و مماطلة جئت من غانا إلى بوركينا فاسو لأستلم المبلغ المتفق عليه فإذا بي أُفَاجَأُ بالسيد عبد الكريم الذي كان أحد المنفِيِّين الخمسة من فرنسا إلى بوركينافاسو يقول لي بأنه عَيَّنَ الأمير بالتشاور مع مجموعة من المهربين السابقين الذين كنت أريد أنا الإستعانة بهم كأدلَّاء فقط و أنه قدَّر تكاليف المهمة التي كلفهم بها بحوالي 5000 دولار فقط و قد سلمها للأمير الذي يجب عليَّ أنا أن أكون مرؤوسا عنده و الذي لم يكن في الحقيقة سوى الأخ الطالب بن عمران. كنا نتحرك على متن سيارة فطلبت من السائق التوقف فورًا ثم قلت لعبد الكريم هذا جيد! و ما هو موقعي أنا من الإعراب في كل هذا إذن؟ لماذا كلفتموني مخاطر السفر و مصاريفه ما دمتم قد قضيتم حاجتكم فيما بينكم؟ قال: تكون أنت تحت قيادة الطالب بن عمران لأنه الأمير الذي عينته القيادة. و هنا لم أتمالك نفسي و قلت له: و هل تعتقد أنني مستعد للتورط معكم في هذا العبث؟ القضية متعلقة بأمانة ثقيلة لست مؤهلا للبث فيها لا أنت و لا الطالب بن عمران و لا الجماعة التي تعوِّل عليها . و أنا اتفقت مع أمير جماعة الباقين على العهد و ليس معك. قال: أنا صاحب الأمر في صرف المال و بصراحة تشاورت مع الجماعة و اتفقنا على خطة العمل مع سي الطالب... و هنا فتحت باب السيارة و قلت: على كل حال أنا طلبت منكم مساعدتي بقرض من المال لتنفيذ مشروع اطلعت قيادتكم عليه و اتفقت معها على التعاون و لم آت لأضع نفسي تحت تصرفكم أو أتحمل المسؤولية على مخططاتكم، و ما دمتم قد تراجعتم عن وعدكم و قضيتم حاجتكم و ضبطتم أموركم فمبروك عليكم. أما أنا فعليكم أن تنسوا أنني التقيت بكم أو تكلمت معكم في هذا الموضوع لأن ما تفعلونه لن يذهب بكم بعيدا. و انقطع الاتصال بيني و بينهم منذ ذلك الحين.

و لم تمض أسابيع حتى اتصل بي أمير الباقين على العهد ليخبرني بأن جماعته في بوركينا فاسو دخلت مع الأمير الذي عينوه -الطالب بن عمران- في مشكل فتمرد عليهم و طلب مني التوسط بينهم و بينه فقلت له: جماعتكم في واقادوقو يتعاملون بخبث و قد حصدوا ثمرة انتهازيتهم، و أنا لن أتعامل مع هذا الصنف من الناس أبدا لا باسم الدين و لا باسم الدنيا. فعرض علي أبو جميل الدخول إلى الجزائر و وعدني بأن يضع التنظيم تحت تصرفي فقلت له : أما أنت فأنا أثق بك لأنك من جنود مخلوفي السعيد الأوفياء و لكنك كما ترى لا تضمن حتى المتحدثين باسمك. و أنا رجل قد أقام الله علي الحجة و بصَّرَني و لن ألدغ من جحر مرتين بإذن الله. فشكرني و تمنى أن أعاود الاتصال به للتعاون معه من أجل ضبط الأمور داخل تنظيمه فأرسلت له نسخة من مسودة المشروع ـ بالفاكس- ليقتبس منها ما يراه مناسبا لظروفه في الداخل. و انقطع تواصلي معه منذ ذلك الحين.

و بعد ذلك بأسابيع أخرى بلغنا خبرمقتل جمال زيتوني و تمزق جماعته و بدأت التمردات داخل جماعة مختار بلمختار المتواجدة في النيجر وأصبح الدخول في حرب بين الجماعات المسلحة المختلفة هو الطريق الوحيد لتأسيس جماعة نظيفة. و هو ما دفعني إلى طي ملف العمل المسلح و تبني خيار الهجرة.

و لكن مادام بعض الناس يزعمون أن إخوتهم الذين وقع الخلاف بيني و بينهم مجاهدين و أنهم مازالوا يدكُّون حصون الطغاة فإنني أشهد بأن المجاهدين الذين يتكلمون عنهم هما الناطق الرسمي عبد الكريم و معه رجل المال و الأعمال المزعوم عبد القادر. و أشهد أن هذين الرجلين لم تغبرَّ أرجلهم حتى بتراب واقادوقو لأنهما كانا يعيشان في بذخ لم يكن يعيشه حتى رئيس بوركينا فاسو نفسه و ينفقون على راحتهم بدون حساب من الأموال التي جمعت باسم معاناة أنصار الجبهة الإسلامية في فرنسا و التي لم تستفد منها عائلات الإسلاميين المنكوبة و إنما تصرف فيها هؤلاء حسب أهوائهم. كما أن هذين المجاهدين المزعومين لا يعرفان استعمال السلاح و لم يشهدا ميادين القتال التي طُحِنَ فيها أبناء الجزائر الغافلين طحنا... فمن باريس انتقلا إلى بركينافاسو و منها إلى لندن و سويسرا و هم يديرون مشاريعهم الخاصة التي أقاموها بالأموال التي جمعوها باسم المنكوبين من أنصار الجبهة الإسلامية .

و الشهود المعتبرين على ما حدث في بركينا فاسو ستة أشخاص: عبد الكريم و عبد القادر موجودان في لندن الآن و الطالب بن عمران و قادة الرويم موجودان في الجزائر و عبد الرحمان أبوجميل و نائبه عبد الودود ، الله أعلم بحالهما .

تواطؤ الجماعة الإسلامية على اغتيالي

كان قراري بمغادرة الجزائر قائما على خيار مسؤول تبنّيْتُه بقوة. وكان هذا الخيار قائما على تجنب التورط في سفك دماء الأبرياء بغير حق أو قتل الناس بناء على الشبهة سواء كان ذلك باسم القانون أو باسم الإسلام أو حتى بمبرر الدفاع على النفس. و لكنني مع ذلك لم أكن لأمَتّعَ المجرمين في الطرفين بالتقرب بذبحي إلى طواغيتهم. فخرجت من الجزائر و أنا على أتم الاستعداد لتحدِّيهم في نزال شريف أذيقهم فيه الموت قبل أن أُقْتَل و بقيت على حذر شديد إلى أن بلغني الله مأمني و كفاني شرهم فله الحمد و الشكر.

و من عناية الله بي أنه قيَّض لي جنودا من داخل صف الجماعة الإسلامية المسلحة لم تكن لي بهم صلة أبدا. فقد جاءت تعليمات جمال زيتوني أمير الجماعة الإسلامية المسلحة لأميره الجديد على الصحراء مختار بلمختار بتدبير عملية اغتيالي. و صدرت التعليمات لعناصر الجماعة المنتشرين في موريتانيا و مالي و النيجر و بركينا فاسو باستدراجي لتنفيذ حكم الإمارة. و بدلًا من فعل ذلك تم الاتصال بي لتحذيري من التعليمات الجديدة و أسماء المتحمسين إليها من العناصر المتواجدة في المنطقة لأحذر منهم. فقد اتصل الأخ مسعود في اللحظة التي صدرت فيها التعليمات بكل من يثق فيه من معارفي لتحذيري من المؤامرة الغادرة كما بعث لي الشيخ حسن علان رحمه الله رسولا من وجهاء النيجر اسمه الحاج بوبكر يحذرني من القدوم إليه بعد أن كنَّا متّفقين على اللقاء في النيجر للنظر في تطورات الوضع بصفته أعلم الجزائريين بتاريخ العمل المسلح في المنطقة. كما اعترض الأخ الطالب بن عمران على الانحراف الذي وقع في عمل الجماعة و كان الضابط الشرعي لجماعة الصحراء في عهد محمود بوطالب و كاد يتعرض للعقوبة على موقفه المعارض لولا فراره و لجوؤه إلى عمي محمد الأخضر في غانا ليؤكد لنا تفاصيل ما حدث و يحذرني مما تدبره إمارة الجماعة.

و قد كنت التقيت الطالب بن عمران في موريتانيا قبل ذلك و علمت أنه كان على موقف أميره الأول محمود بوطالب من انحراف الجماعة، و كان بصدد تأليف كتيب يستنكر فيه ما تقوم به. و قد ساعدته في ذلك و حررت معه الكتيب الذي أصدره في شكل مراجعات. و لذلك لم أتفاجأ من موقفه عندما جاءنا و طمأنتُ عمي محمد الأخضر بشأنه و قد كان يعرفه و يعرف أباه منذ أن كان مجاهدا في جيش التحرير.

و في إطار التقصِّي على حقيقة ما يحدث سافرت إلى بركينافاسو حيث استقرّ قادة رويم و جماعته بعد اكتشاف أمرهم في موريتانيا و علمت منه أن أحوال الجماعة تغيرت تماما منذ تعيين مختار بلمختار على رأسها و أنه أصبح حذرا في التعامل معهم. و بينما كنت ضيفا عنده وفد عليه أمين خزينة الجماعة في

النيجر إبراهيم بلعور المنيعي و أخبره بأن جلول حمادو المدعو عيسى متجه إليه مع 4 من عناصر الجماعة ليطالبوه بتسليمي لهم و إلا قتلونا جميعا لأنهم يعتبرون قادة الرويم قاطع طريق يجب قتله أيضا و لكنهم يريدون الاستفادة من خدماته مؤقتا فقط. و بعد الحديث معه علمنا أن عددا كبيرا من عناصر الجماعة متذمرون من انحراف قياداتهم و ينوون التمرد على الجماعة بعد أن اكتشفوا طبيعتها الإجرامية.

حاول قادة رويم أن يقنعني بمغادرة بوركينا فاسو تفاديا للاغتيال و وعدني بالاتصال مجددا بعد أن يستوفي الديون المستحقة على الجماعة و التي تقدر بمئات الآلاف من الدولارات التي اشترى بها أسلحة و ذخيرة للجماعة دون أن يقبض ثمنها. و أمام إصراري على البقاء من أجل تدارس إمكانية التعاون معه على تشكيل جبهة قتالية توافقنا على أخذ جميع الاحتياطات الأمنية قبل وصول جلول و من معه. و مباشرة بعد دخولهم إلى البيت بادره قادة رويم قائلا: إسمع يا سي عيسى، الجماعة هنا ضيوف لديَّ و كلُّهم مسلحون و إذا تكلم الرصاص فلن يخرج أحد من هذه الغرفة حيًّا. خلِّي جماعتك يقعدوا ترانكيل (يجلسون هادئين) وإذا كان عندكم كلام فقولوه بأفواهكم. فاضطرب عيسى و رد عليه قائلا: نحن جئنا لنتكلم معك. قال قادة: جماعة من عندكم موجودون خارج الغرفة و سي أحمد ها هو أمامك و جماعتي يحيطون بالبيت و نحن على علم بكل ما حصل و ما ينفع غير الصح فاتركوا الأسلحة جانبا و تحدثوا. فوضع كل واحد سلاحه قريبا منه و جلسوا. و قبل أن يبادرني عيسى بالكلام قلت له: إسمع يا عيسى! أنا لن أتحدث عن خالد و انصياعه لأمرائه لأنه لا يعرفهم و لا يعرف حتى ضحاياه، و لذلك فهو يتصرف كالآلة. أما أنت فما هو عذرك؟ ألا تعرفني؟ ألا تعرف السائق المنيعي المسكين الذي كان يشتغل في سونطراك قبل أن تولد أنت و خالد؟ ألا تعرف أنه كان لا يخطئ صلاة الجماعة في المسجد في الهواجر بينما كنت أنت تسطو على بساتين المشماش و لا تعرف للقبلة وجهة؟ بماذا تلقى الله بعد أن يتَّمْتَ أولاده؟ كيف تخدع محمود و الطالب وأنت تعرف أنهم أهل دين و جاه في قومك و تثق في خالد و زيتوني الذين لا يعرف عنهما أحد شيئا. ألا تستحي أن تتآمر مع أميرك على اغتيالي أنا يا جلول؟ قل لخالد الذي عجز الجيش الجزائري أن يلتقط له صورة بإن ولد الشرفاء قادر على قتله دون عناء السفر إليه.

قاطعني عيسى عدة مرات محاولا إقناعي بأن ما وقع سوء تفاهم و أن القضية تتجاوزهم و لكنني تجاهلت تعليقاته المحتشمة و أنهيت كلامي إلى آخره ثم قلت له: أتريد أن أدخل عليك من يشهد عليك في وجهك؟ قال: من؟ قلت: إبراهيم بلعور. عندها غضب غضبا شديدا و قال: إذا دخل علي ذلك الخائن سأقتله. و ليكن ما يكون...قلت: ألم تدع أن ذلك سوء تفاهم؟ قال: أقصد أن سوء التفاهم وقع على مستوى القيادة. و أرجو أن تعتبر ما سمعته بشأن التآمر عليك يا سي أحمد غلطة و الدنيا راها مخلطة علينا من كل جهة. قلت: بل أنا أخبرك بأن إمارتكم تنفذ مخططا دقيقا وضعته المخابرات الجزائرية و لم يبق من

المحكوم عليهم بالتصفية غيري. قال: هذا غير معقول يا سي احمد و على كل حال نحن لا دخل لنا في كل هذا. و سامحني لأنني أريد الحديث مع قادة و العودة إلى جماعتي لأنهم ينتظرون خارج "واقادوقو". و انتهى حديثي معه عند هذا الحد لأنني اغتنمت فرصة حديثه مع قادة و صحبني بلعور بسيارته الى مكان تجمع السيارات لأنطلق من هناك برًّا عائدا إلى غانا. لقد اكتشفت أثناء رحلتي بين غانا و بوركينا فاسوا التي دامت ثلاثة أياما نظرا لقلّة المواصلات حقيقة التخلف الذي يعيش فيه الناس في هذه المنطقة من العالم. لقد رأيت بأم عيني قطعانا بشرية في شكل عائلات كبيرة من كل الأعمار تتنقل في الغابات حفاة عراة كما ولدتهم أمهاتهم يرِدُون أماكن الماء كما تَرِدُها الأنعام و لا حول و لا قوة إلا بالله. شاهدت ذلك في أدغال المنطقة الشمالية من الطُّوقو. أما في رحلتي البرّية نحو غامبيا في الغابات التي تفصل ليبيريا عن السيراليون فقد لفت انتباهي قطعان من الفتيات المراهقات العاريات مخططات الأجساد كأنهن حمر وحشية يَجُبْنَ الغابات الموحشة كأنهن جزء منها و قد أخبرني بعض أهل المنطقة بأن تقاليدهم تفرض عليهم فعل ذلك و لا تعود البنت إلى المجتمع إلا بعد اصطيادها من طرف زوجها المقدر لها. و لله في خلقه شؤون.

لم يطل بي المقام في غانا بعد العودة من بوركينا فاسو حتى وصلني خبر اغتيال جمال زيتوني بعد افتضاح أمره و انضمام مختار بلمختار إلى عنتر زوابري و تشرذم جماعة الصحراء. و كان من بين من تمرد على بلمختار جلول حمادو نفسه الذي هرب بسيارة ميدانية من نوع تويوتا كروزر و لكنه اعتقل من طرف الدرك في طريقه إلى واقادوقو على حدود بوركينا فاسو و لم يجد من ينقذه غير قادة رويم الذي تواطأ هو مع بلمختار من قبل على مصادرة أمواله باعتباره قاطع طريق.

و الأطرف من هذا أن مختار بلمختار اتصل بي بعد أن غادرت إفريقيا ليقول لي: أنا و جماعتي تحت تصرفك أنت تأمر و نحن ننفذ. و كان جوابي: أنا رجل منتصر للحق و متأكد بأن طريقي غير طريقكم. فإن عدتم إلى الحق فسنلتقي حتما عند نقطة الوصول و إن كنتم غير ذلك فلا شأن لكم بي.

و قد تبين لي من خلال كلام مقربين من مختار بلمختار أنه تيقَّن متأخرا من أن جمال زيتوني خدعه عندما طلب منه تصفيتي و بعث لي رسائل يعبر فيها عن ثقته و احترامه.

و أنا أشرت إلى أسماء المعنيين لأن أغلبهم ما زالوا أحياء يرزقون و بالحرية ينعمون منذ 2004 على الأقل و بين أجهزة الأمن يتجولون باستثناء مختار بلمختار الذي مازال يعيش بين قبائل الأزواد في شمال مالي. بعد أن تزوج منهم.

خيار اللجوء إلى بريطانيا

بعد أن استقر الرأي عندي على اعتزال الصراع الدموي في الجزائر حددت وجهتي بعد دراسة و استشارة معمقتين، و وقع اختياري لدار الهجرة على بريطانيا. كان يمكن أن تكون فرنسا لولا اعتقادي الراسخ بأن فرنسا هي مصدر الداء في كل ما يحصل في الجزائر. و لكنني غير مقتنع بجدوى اللجوء إلى أي دولة أخرى غير هتين الدولتين دون حمل السلاح ؛ و هو ما هاجرت من بلادي لتجنبه أصلا.

كنت إلى ذلك الحين أتحرك بهوية موريتانية و كان الأمر قد تأزم في موريتانيا و لم يكن بإمكاني استصدار جواز سفر موريتاني. و لذلك سافرت مجددا إلى بوركينا فاسو و تمكنت من الحصول على شهادة ميلاد أصلية من مخيم الأزواد العرب الماليين و عدت بها إلى غانا ثم استصدرت جواز سفر مالي أصلي من القنصلية المالية بأكرا. و قبل أن أغادر أفريقيا قمت بسفر شاق إلى جامبيا للإطمئنان على العائلة التي تركتها هناك و مرافقة الشاب الصغير أحمد علان بن الحاج حسن المدعو حمادة الذي لجأ إلينا بعد تأزم الأمور في النيجر و تنازع أفراد الجماعة هناك. و كانت تلك الرحلة من أشق الأسفار لأنها كانت عبر البر اخترقنا خلالها شمال ساحل العاج الذي لم أر في حياتي مسيحيين أشد صليبية منهم ثم عبرنا تراب ليبيريا و سيراليون في حالة ترقب قصوى نظرا للحرب الدائرة في المنطقة ثم دخلنا غينيا كوناكري التي رغم أن الغالبية الساحقة لسكانها مسلمين إلا أن المسلم يخاف على نفسه من التصفية بعد غروب الشمس حتى و لو كان من أهل البلد لندخل بعد ذلك في بحيرات مخِيفة على حدود غينيا بيساو و السينيغال و لم ندخل إلى غامبيا إلا بوساطة المستشار الشرعي للرئيس الغامبي الذي سبقت لي معرفته في زيارتي الأولى لجامبيا. دامت الرحلة أكثر من أسبوع اكتشفت فيها عالما آخر من الطبيعة و البشر و عشت ظروفا لا وجود لها خارج ذلك المحيط المعزول عن العالم و التاريخ.

و بعد الإطمئنان على العائلة الجزائرية المهاجرة التي تركتها هناك، و خاصة زواج البنات الثلاث من رجال عدُول أحدهم من خيار رجال شنقيط و الثاني جزائري صاحب نخوة و دين من مستغانم أما الثالث فكان أحد الشباب المرافقين للعائلة...بعد ذلك توجهت إلى نيجيريا للحصول على تأشيرة الدخول إلى سوريا لأن هويتي الرسمية غير عربية و كنت أستبق بذلك فشلي في طلب اللجوء للعودة الى سوريا و البقاء فيها حتى ييسر الله لي المكان الآمن لاستقراري فيه.

و قد طوحت بي الأسفار خلال سنتين عبر جنوب تشاد و أدغال الكاميرون إلى بلاد الغابون و لكنني عدت إلى غانا حيث طلبت تأشيرة عمرة من السفارة السعودية بأكرا و حجزت تذكرة ذهاب إلى جدة عبر أثيوبيا في شهر اكتوبر 1997 و تذكرة عودة إلى باماكو عبر لندن. و قد تمّ توقيفي في أثيوبيا من

طرف ضابط صليبي حاقد تعرف على أصولي الجزائرية و لم يصدِّق بأنني مالي و بقيت في أثيوبيا يومين و لكن كانت إقامتي في فندق فاخر على حساب شركة الطيران تجولت خلالهما في أديس بابا و لم يجد الضابط بُدًّا من السماح لي بالسفر لأن جوازي كان أصليا و شهادة الميلاد مسجلة بصفة قانونية.

وصلت إلى جدة و وجدت أخا كريما شهما من آل السراج في انتظاري اسمه عدنان و كان صديقا عزيزا لابن عمي الدكتور عثمان شوشان و أخا محبّا للعائلة جزاه الله خيرا فأكرمني و خفّف عني و لم يفارقني حتى اطمأن على راحتي ثم عاد إلى عمله في الرياض.

و بعد أن تمتعت بأول عمرة في حياتي و قضيت أياما لا تنسى في مدينة الرسول صلى الله عليه و سلم مع إخوتي و أبناء عمي عثمان و عبد الحليم و محمد الطاهر و بعض الرجال المحبين الجزائريين و السعوديين الذين التقيت بهم في المدينة المنورة أحسن الله إليهم جميعا، سافرت إلى لندن ليلة 27 ديسمبر 1997و بدلا من إكمال الرحلة خبأت جواز السفر المالي في سقف دورة المياه للمطار و طلبت اللجوء في بريطانيا.

كان طلب اللجوء امتحانا عسيرا عليَّ. و كنت أقوم به و كأنني آكل جيفة يشهد الله. و كنت عصبيًّا مع ضابط الهجرة الذي استجوبني لأنني ما زلت أستصحب مشاعر المواطن الجزائري المشحون ضد كل ما هو أجنبي خاصة و أنني لم أغادر الجزائر طوال حياتي. فكان أول ما بادرت به المترجم قبل أن يسألني الضابط هو: قل لهذه الضابطة بأنني أطلب اللجوء في إطار قانون الأمم المتحدة تجنبا لإراقة الدماء في بلدي و لا أقبل أي مساومة خارج هذا الإطار. فإذا كانوا يريدون ابتزازي كضابط في الجيش فلا يتعبوا أنفسهم معي و لا أطلب منهم سوى إرجاعي من حيث أتيت. و كان جواب الضابطة كالماء البارد على نفسي عندما قالت: أنت لست مجبرا على الإجابة على أسئلتي و لكن القانون يلزمني أن أطرح عليك الأسئلة و أكتب إجابتك كما هي و سأقرأها عليك قبل أن تصادق عليها فإن أحسست بالحرج من التوقيع على المحضر فلست مرغما على فعل ذلك. و كل ما أنت مطالب به هو المصادقة على أنك فهمت ما شرحته لك الآن قبل بدء الاستجواب.

كانت هذه البداية كافية لإقتناعي بأن الفرق الحقيقي بيننا و بين القوم ليس في الصناعة و التكنولوجيا و إنما في التربية المدنية لمستخدمي الدولة أولا و قبل كل شيء و كنت مقتنعا بأنني سأحصل على اللجوء دون الحاجة إلى اللف و الدوران و كان العائق الوحيد الذي تسبب في تأخر ذلك هو إثبات شخصيتي حيث لم تكن لدي أي وثيقة رسمية تثبت هويتي الحقيقية التي تكلمت عنها لأن كل وثائقي العسكرية صودرت من طرف المخابرات كما أن وثائقي المدنية بما فيها شهاداتي محفوظة في وزارة الدفاع منذ

التحاقي بالجيش سنة 1978. و لذلك ما أن تمكنت من إثبات هويتي حتى حصلت على اللجوء السياسي الكامل و استفدت من حقي في جمع شمل العائلة الذي يكفله القانون لي. و لكن قبل ذلك حصل ما يستحق الذكر للاعتبار أيضا و تصور الحجم الحقيقي لتداعيات المأساة التي تسبب فيها المجرمون في حق الجزائر.

كان لا بد من الاحتيال على منقذي الجمهورية الجزائرية حتى يتمكن أولادي الأبرياء القُصَّر الذين رفع الله عنهم القلم من مغادرة الجزائر. فحصلوا على جوازات سفر من غير دائرة سكنهم بمساعدة مؤمن من آل فرعون و على تأشيرة عمرة بتوصية من مواطن سعودي صاحب نخوة و تم تمريرهم عبر حاجز شرطة المطار الدولي في الجزائر العاصمة بتوصية من طرف طيار من أهل المروءة. كل ذلك حتى لا يعلم حراس دولة العزة و الكرامة بأن هناك 3 أطفال جزائريين لم يتجاوزوا العاشرة مع أمهم الجزائرية متوجهون إلى لندن للقاء أبيهم الجزائري المهاجر من بلده تجنبا للفتنة.

كان لا بد لهم من المغامرة لأن حصولهم على التأشيرة إلى بريطانيا من الجزائر مستحيل قبل أن أحصل على حق اللجوء. فقام بعض الإخوة بتدبير الأمر و الحصول لهم على تأشيرة مزورة إلى كوبا تمكنهم من أخذ الطائرة من السعودية على أن يطلبوا اللجوء في بريطانيا في أول تحويل من مطار لندن. و لكن مصالح الهجرة في السعودية اكتشفتها و أمرت بنقل زوجتي و أولادي إلى الحجز في انتظار تسليمهم إلى الجزائر و كان بالامكان توريط أبناء عمي في المملكة في هذه القضية و لكن الله سلَّم إنه لطيف خبير. فبعد سماع رجل سعودي من أهل النخوة و الشهامة بالموضوع الأستاذ المحامي الأخ أيمن السراج تقدم إلى مصالح الهجرة بكافة الضمانات لتأمين مغادرة عائلتي المملكة فورًا و أمضى على محضر سماع رهن فيه حريته و أملاكه كلها. و بعد أن عاش أطفالي ساعات من الرعب تم إخراجهم من الحجز ليتم تسفيرهم فورا إلى سوريا.

و من سوريا حاولوا السفر من هناك و لكن اكتشف أمرهم فعاشوا نفس التجربة المرعبة مرة أخرى. و لكن الله لطف بهم فتدبَّر أمر إنقاذهم أَخْوَالُهم عبد الحليم و محمد الطاهر بالتعاون مع بعض الإخوة جزاهم الله خيرا من الترحيل.

بعد هذه المحاولات الفاشلة عادت زوجتي و أولادي إلى الجزائر بهدوء. ثم عاودوا الكرة بعد أشهر بنفس الطريقة عند مغادرة الجزائر. و وصلوا إلى السعودية و تقدموا لطلب التأشيرة من السفارة البريطانية فرحبت بهم و لكن اعترضهم إشكال قانوني لأن عائلتي غير مقيمة في السعودية و لا يمكن استصدار تأشيرة منها لغير المقيمين... فهل اعتبر القنصل البريطاني أن واجبه ينتهي عند رفض

التأشيرة ما دام طالبوها لم يستوفوا الشروط؟ كان يمكنه فعل ذلك بحجة احترام القانون البريطاني و ما أدراك ما القانون البريطاني. و لكنه لم يفعل ذلك يا سعادة السفراء و القناصلة العرب بل دفعته إنسانيته لمَّا اطّلع على وضع العائلة إلى الاتصال بالسفير البريطاني الذي اهتم بالموضوع و تابعه خارج وقت عمله و وظَّف كل التفاصيل في القانون البريطاني و أجرى اتصالات مع سفراء و قناصل آخرين إلى أن وجدوا الصيغة القانونية المناسبة التي تحافظ على هيبة القانون و قداسته و تحل المشكلة التي يعاني منها أطفال لا ناقة لهم و لا جمل في شؤون الأمن و السياسة. لقد استعان في معالجة الموضوع بسفراء و قناصل و محامين حتى خارج وقت العمل لأن أولادي الجزائريين و ليس البريطانيين محاصرين بتأشيرة العمرة التي لو انتهى أجلها لتم ترحيلهم من بلاد الحرمين دون رحمة و لا مراعاة لمعاناتهم. إنني لم أكن مسؤولا بريطانيا و لا صاحب مال و لا جاه في بريطانيا بل كنت لاجئا لم أحصل بعد على عمل و لكنني مع ذلك لم أكن في حاجة إلى رشوة أحد أو التوسُّل إليه كما أن أولئك المسؤولين لم يتذرعوا بإنسانية القضية لخرق القانون و لكنهم اجتهدوا كمسؤولين و بذلوا الجهد المطلوب في إطار القانون الذي يجعل من القانون نفسه وسيلة لتحقيق المصالح و دفع المفاسد و ليس عائقا للمصلحة و ذريعة للمفاسد كما هو الحال في جمهورية نزار خالد.

الجزء الحادي عشر

يوميات لاجئ سياسي جزائري

أول درس في بريطانيا

قضايا اللجوء في بريطانيا

علاقتي بالإسلاميين في أوروبا

الضباط المعارضون في الخارج

محاكمة النظام الجزائري أمام العدالة الفرنسية بباريس

ذكريات مع جهاز المخابرات الجزائرية

أول درس في بريطانيا

عندما وطئت قدمايَ أرضية مطار هيثرو بلندن لم يكن في وجداني العميق أي مكان للوطن الذي يعيش فيه الشعب البريطاني. فالصورة التي تشكلت عندي من خلال الثقافة الوطنية التي اكتسبتها منذ ولادتي هي للمملكة البريطانية الخرافية التي لم تكن الشمس تغيب على أمبراطوريتها، بريطانيا الإقطاعية التي تستعبد الشعوب المستضعفة وتدوس على كرامتها بدون رحمة ولا شعور إنساني، بريطانيا الاستعمارية المتسببة في مآسي الشعب الفلسطيني والشرق الإسلامي ودول إفريقيا.....الضمان الوحيد الذي جعلني أختارها كبلد للجوئي هو السيادة التي تتمتع بها كدولة وكشعب وخصومتها التاريخية مع فرنسا، كنت متأكدا - أو هكذا بدا لي على الأقل - بأن بريطانيا إذا سمحت لي بالإقامة على أرضها كلاجئ سياسي فإن سلامتي أصبحت مرتبطة بسيادتها الوطنية التي لا تساوم عليها كدولة عظمى لها مؤسسات عريقة في السيادة على قراراتها. وكان هذا بالنسبة لي ثاني انتصار أحققه على الدوائر المجرمة في الجزائر بعد أن تمكنت من تجنب التورط في الحرب القذرة التي دفعت إليها أغلبية الشعب الجزائري وعلى رأسها عشرات الآلاف من زملائي الضباط في مؤسسة الجيش وملحقاته الأمنية (الدرك والمخابرات و الشرطة).

الهاجس الأول الذي كان يسيطر على تفكيري هو احتمال مساومتي من طرف المخابرات البريطانية بصفتي ضابطا في القوات الخاصة متهما بتدبير انقلاب في الجزائر. والهاجس الثاني كان فرضية احتوائي من طرف تنظيم سري محسوب على الإسلاميين تراقبه مخابرات دولية ينتهي بتوريطي في قضايا لا ناقة لي فيها ولا جمل. ولذلك فقد أكدت لضباط الهجرة الذين استجوبوني بأنني أرفض رفضا قاطعا أي مساومة على مهمتي كضابط سابق في الجيش الجزائري كما طلبت منهم تحديد المدينة التي يمكنني العيش فيها بعيدا عن الشبهات مقابل تحملهم كامل المسؤولية على علاقتي بالمحيط الاجتماعي الذي سأعيش فيه لمدة ستة أشهر على أقل تقدير، يمكنني بعدها أن أرتِّب علاقتي بالناس على بيِّنة من أمري وأتحمل المسؤولية على ما يترتب على ذلك. وقد كان لي ما أردت وتم تحديد إقامتي في مدينة ليفربول التي وصلت إليها ليلة السبت 29 نوفمبر 1997.

عندما وصلت إلى محطة نقل المسافرين في ليفربول بعد منتصف الليل وجدت في انتظاري شابا لاجئا من أكراد العراق نقلني بسيارته إلى شقة مفروشة من ثلاث غرف في الطابق الثالث. وعندما أصبحت وجدت صاحبة العمارة في انتظاري. إنها كردية مطلقة أم لولد من أحد أمراء الخليج العربي لم تتجاوز26 سنة تملك 3 عمارات من 14 طابقا وعقارات بالملايين في مدينة ليفربول وحدها عدا ما تملكه في لندن... من حق القارئ أن يتساءل عن علاقة هذا الكلام بشهادتي على الأحداث في الجزائر، ولكنني

أعتقد أن مشكلتنا في الجزائر وفي العالم العربي كله هي في الحصار المضروب على المواطنين وفي سياسة التجهيل والتضليل التي مورست عليهم إلى درجة لم تتسبب لهم في التخلف فحسب بل جعلت شعوبنا تعيش خارج عصرها تماما. فلا يمكنني أن أرى ما تملكه هذه المطلقة الوافدة على بريطانيا دون أن يمتلئ الأفق أمامي بصور ملايين الكرديات اللاتي يعشن البؤس في أحراش كردستان ولا أتصور أن كردية أو عربية مثلها ستتمتع في دولة كردستان القومية أو في أي دولة أو إمارة عربية بما تتمتع به هذه المطلقة المجهولة في بريطانيا. وإذا علمنا بأن 60% على الأقل من سكان ليفربول البريطانيين الأصليين لا يملكون الشقق التي يسكنونها فإننا سنرى بوضوح معنى أن تكون مقيما في بلد مثل بريطانيا. فما تملكه هذه المطلقة الوافدة لم ولن يجعلها مواطنة من درجة أولى كما أن عدم قدرة البريطانيين الأصليين على شراء مساكنهم لن يحولهم إلى مواطنين من درجة ثانية لأن المقيم في بريطانيا يتمتع بالحقوق الأساسية الغير قابلة للمراجعة من طرف أي حاكم والتي تضمن له العيش بكرامة كإنسان بغض النظر عن جنسه وعنصره أو وضعه الاجتماعي والمدني ثم يبقى مجال التنافس خارج هذه الدائرة المحمية بشرعية المواطنة مفتوحا للجميع حسب ما توفر لديهم من إمكانيات مادية ومعنوية في إطار ما تسمح به القوانين المتجددة باستمرار. والشاهد فيما تقدم هو أن المواطن العربي عموما والجزائري بصفة خاصة تعرض إلى عملية ترويض قسرية سببت له تبلدا في الإحساس إلى درجة أنه فقد الشعور بقيمة المواطنة وما تقتضيه من فرض الوجود في واقع الحياة وواجب الدفاع عن ذلك الوجود بجميع السبل الممكنة. فالمواطن الجزائري اليوم يتصرف في بلده كمهاجر غير شرعي لدى السلطة التي احتلت بلاده، فهي التي تحدد نوعية إقامته حسب ما تقتضيه ظروفها، فهذه السلطة المجرمة تمنح وسام الأثير في حالة الرضى على بعض المواطنين حتى ولو كانوا أنذل الأنذال في منطق العقلاء فيصدق المساكين أنهم أصبحوا حكماء من أهل الفضل والرأي ويفرحون بذلك في بلاهة تستدعي الشفقة عليهم كما يتظاهرون بالفرح عندما تتيح لهم هذه السلطة فرصة التصفيق والصياح بشعارات الوطنية بمناسبة مباراة في كرة القدم أو تدشين مرفق اجتماعي طال انتظاره. وهي ذاتها السلطة التي تلبس الشرفاء جلباب الخيانة والجريمة والإرهاب وتمنعهم من التعبير عن معاناتهم سلميا إن سخطت عليهم حتى ولو كانوا أوفى من الوفاء للوطن فيبتئسون لذلك ويحزنون ويستكينون للأمر الواقع دون أن يفكروا في الدفاع عن أنفسهم حتى بالأساليب التي تقرها الضباع والذئاب في عالم الحيوان وكأن هذه السلطة أصبحت الرب الذي لا راد لقضائه عن هذا الشعب. فجرى قدرها عليه فتحوَّل في أقل من عشرية من شعب يطمح إلى مزاحمة الكبار في ركب الحضارة إلى فئام تتزاحم على موارد الانتحار.

إن حب الوطن والإخلاص له لا يكتمل إلا إذا أحسسنا إحساسا كاملا بالإرتباط الوثيق بين واجب الإلتزام الطوعي نحو الوطن من جهة وحق التمتع بالمواطنة الكاملة فيه دون الحاجة إلى قانون ولا

تزكية من أحد كائنا من كان من جهة أخرى. هذا الإحساس الذي يرسخ في وجداننا قيم الفضيلة ويوقد فينا شعلة الكفر بكل أشكال المساومة على مواطنتنا ويزودنا بالقوة المتدفقة اللازمة للصمود في وجه الخونة والمفسدين في الأرض ومحاربتهم والقصاص منهم حتى ولو تجلببوا بالأعلام الوطنية وتعلقوا بعرصات مقام الشهيد أو دفنوا في مقبرة العالية مع شهداء ثورة التحرير المجيدة.

إن الشعب البريطاني بشر مثلنا يمشون على رجلين وينظرون بعينين ويتكلمون بلسان وشفتين يأملون و يتألمون مثلنا و يأكلون ويشربون ويموتون مثلنا تماما. ولكنهم شعب سيِّد لا يقبل الاستعباد من أحد كائنا من كان. لقد جعلوا المواطنة محمية محرمة غير قابلة للاختراق يتحصن فيها المواطن البريطاني ومن كان في حكمه من ضيوف المملكة المتحدة وليس من حق أي إنسان أن يستبيح حرمتها تحت أي مبرر لأن ذلك يعتبر اعتداء على سيادة هذا الشعب واستقلاله... إن حكام بريطانيا كلهم وبدون استثناء موظفون لدى شعبهم ومكلفون بخدمته والسهر على أمنه وتوسيع محمية المواطنة بترقية الحقوق الأساسية للإنسان البريطاني؛ فمن كان من هؤلاء المواطنين المستخدمين في مؤسسات الدولة قادرا على الوفاء بما تتطلبه الوظيفة قلَّده الشعب صفة الحاكم وجازاه على حسن الأداء بالتكريم الذي يليق به. أما من لم يكن جديرا بذلك فإنه سيجرد من تلك الصفة ويحاسب على التقصير باسم الشعب صاحب السيادة والسلطان. أما الحاكم فله أن يكرم من يشاء باسمه الشخصي ومن ماله الخاص حتى ولو كان شاذا ولكن دون أن يضفي الكرامة على السفهاء والأنذال باسم الشعب أو الدولة خارج قيمها الوطنية. لقد تابعت مناسبات تكريم باسم الدولة البريطانية ورأيت كيف يمجد العلماء والباحثون والمسؤولون الذين ساهموا بجهد مفيد في خدمة وطنهم ومجتمعهم. ورغم أن هذه الدولة علمانية ليبرالية تقدس الحرية الشخصية وتشجع الفن بدون قيود إلا أنني لم أسمع بتكريمها لفاسق أو فاسقة في عرف المجتمع البريطاني فضلا عن منحه وساما وطنيا لم يمنح حتى لشهداء ثورة التحرير.

فما الذي يمنعنا من الإقتداء بهذا الشعب في هذه الخصلة الانسانية المحمودة. و أنا هنا أتكلم عن العلاقة بين البريطانيين كشعب تربطه وحدة المصير رغم تعدد أعراقه وثقافاته ولست بصدد الكلام عن السياسة الخارجية البريطانية التي تحكمها اعتبارات أخرى.

فهل يعقل أن يثمن مواطن بريطاني مثلا موقفي كضابط في الجيش من الحرب القذرة التي أعلنتها القيادة العسكرية على الشعب الجزائري في الوقت الذي يتزاحم فيه الآلاف من أبناء وبنات الشعب الجزائري المطحون للخدمة كجنود لدى هذه القيادة الإقطاعية فيساهموا بذلك في توسيع دائرة الخصومة ويعمقوا الشعور بالحقد والكراهية بين أبناء الشعب الواحد؟... إن هذا الخلل في تعاطي شعبنا مع قيمة

المواطنة كان له أثر كبير على تداعيات الأزمة السياسية التي عصفت بالجزائر منذ سنة 1992 وانتهت بها إلى التسيب العام سنة 2009 رغم محاولات التقويم الترقيعية التي قامت بها السلطة بعد فقدانها للسيطرة على مجريات الأمور. ولذلك فإنه لا يمكن بحال من الأحوال النهوض بالجزائر إلا إذا تم إصلاح هذا الخلل الخطير... وهو أمر ممكن إذا استثمر كل مواطن منا ما يتمتع به من قوة معنوية قد يكون وهو في غفلة من ضميره يوظفها في الاتجاه الخطإ. ولا بأس في هذا المقام أن أرفع الستارعن مشهد من واقع الحياة التي عشناها للتأمل فيه في هذا الزمن الذي تفشت فيه الرداءة والفساد، لعل الأجيال القادمة تستفيد منه.

لقد كنا ضباطا برتب مختلفة في الجيش ولم يكن الكثير منا يملك سيارات ولا منازل في الوقت الذي كان بعض ضباط الصف الذين كانوا غسالين عند زوجات بعض القيادات الفاسدة يملكون أفخم السيارات ويتاجرون في سوق العقار، وكنت أنا شخصيا عندما أسافر في الحافلة أستحي من المواطنين عندما يجلسني السائق في المقعد الأمامي احتراما للرتبة التي أحملها وغالبا ما كنت أتنازل عن المقعد لغيري وأفضل السفر واقفا لأن ذلك يشعرني بالارتياح رغم طول المسافة بين الجزائر العاصمة ومدينة القرارة. لقد كنت أرى أن الحل ليس في تكريس هذه الطبقية بين الجزائريين ولكن في ترقية مستوى الأداء في تسيير مؤسسات الجيش الوطني الشعبي بما يضمن لضباطه وجنوده الحد الأدنى من الكرامة بعيدا عن حقوق باقي المواطنين. لقد كنا نتقاضى مرتبا يكفينا لاقتناء سيارات بالتقسيط على الأقل ولكننا كنا نقتسم مرتباتنا مع المرؤوسين من جنود الاحتياط في الكتائب التي نقودها والذين لم توفر لهم قيادة الجيش في ذلك الوقت ثمن السفر أثناء الخروج في إجازة. **ومن هؤلاء الزملاء النقيب عمار عثامنية والنقيب عمر تلمساني والنقيب حسن زروقي والنقيب حسان بخوش والنقيب الطاهر برقوق والنقيب عبد القادر خروبي والنقيب الساسي زدوري الذين أصبح أغلبهم عمداء وألوية في صفوف الجيش سنة 2010 ولا شك ان غيرهم كثير في صفوف الجيش الوطني الشعبي.** كنا نفعل ذلك تطوعا واستجابة لشعور الأخوة الوطنية التي تربطنا بهؤلاء المرؤوسين الذين من حقهم الذهاب في إجازة ومن واجب الجيش كمؤسسة أن توفر لهم ذلك. ولكن إخلال المؤسسة بواجبها لم يكن يبرر في تصورنا للأمور التخلي عن مساعدتهم للإستفادة من إجازتهم حتى ولو كان ذلك على حسابنا وخارج ما يلزمنا به القانون كضبّاط. ولكننا في المقابل كنا إذا تم تحويلنا من مدينة إلى أخرى في إطار الخدمة العسكرية نستأجر شاحنة ننقل فيها أمتعتنا وكنت إذا وصلت إلى مقر عملي الجديد قصدت الحي العسكري الأقرب إلى الثكنة وبحثت عن أي شقة فارغة ودخلتها مع عائلتي دون انتظار الإذن من أحد ثم التحقت بعملي. وعادة ما يتسبب هذا السلوك مني في زوبعة يقيمها ضابط الشؤون الاجتماعية وبعض القيادات على مستوى القطاع العسكري للمنطقة ولكنها تنتهي بالتسليم للأمر الواقع تفاديا لما هو أعظم... وأنا بهذا السلوك أوفر على نفسي وقتا ثمينا أقضيه في القيام بمهامي الجديدة فور

وصولي وأوفر على نفسي عناء البحث عن الضباط المِخْمليّين المسؤولين عن هذه الخدمات الاجتماعية والتجول بين مكاتبهم كالمتسوِّل على أبواب البخلاء وفي نفس الوقت أحدّد طبيعة العلاقة بيني وبين القائمين على هذه المصالح التي كنت اعتبرها بؤر فساد. فأنا من حقي أن أسكن وما دام السكن موجودا فمن واجبهم أن يقوموا بالإجراءات الإدارية اللازمة التي لا أقبل أن تؤخرني عن الالتحاق بعملي تحت أي مبرر حتى ولو كان قانونيا. وما دمت لا أفعل ما أفعل في إطار البزنسة والاعتداء على حق الغير فأنا واثق من أن هذه الشراذم البيروقراطية الجائعة لن تستطيع فعل شيء يقلقني. وهذا ما ينبغي على العاملين في الإدارة الجزائرية اليوم وفي كل مؤسسات الدولة أن يفهموه فلا يحاولوا أن يتخذوا من وظائفهم ذريعة لابتزاز المواطنين الشرفاء الذين هم في الأصل مسخّرون لخدمتهم.

واليوم، رغم قطعي لحبل الرجاء في توبة من كانت بأيديهم مقاليد الأمور لأنهم اختاروا طريق الانتحار لهم ولنسلهم من بعدهم، فإنني أبعث بهذا النداء لأولئك الضباط الذين عرفتهم وخبرت معدنهم الطيب والذين عاشوا معاناة أبناء الجزائر البسطاء في صفوف الجيش الذي هو الصورة المصغرة للمجتمع الجزائري أن يردُّوا الاعتبار لتلك المشاعر الوطنية الأصيلة التي كانوا يتحلون بها والتي عملت على استئصالها العصابة المارقة بقيادة اللواء نزار خالد منذ سنة 1992 وأحثّهم على بذل الجهد في توسيع دائرتها إلى باقي مؤسسات الدولة عسى أن يعود للجزائر توازنها الذي سيمكّن أبناءها المخلصين من النهوض بها من الكبوة المميتة التي أصابتها. وبقدر ما تهاوت القيادة العسكرية السابقة في دركات الخيانة والجريمة والفساد بقرارها الآثم سنة 1992 فإن أمام الجيل الجديد من القيادة العسكرية فرصة للإرتقاء في سلم الفضيلة والنزاهة والوفاء للوطن ومن الحماقة تضييعها بالمراهنة على التخندق في بيت العنكبوت الذي يتواجدون فيه منذ إقحامهم في الحرب القذرة التي ستعود الكلمة الأخيرة فيها للمواطنين المخلصين للجزائر عاجلا أو آجلا إن شاء الله رغم أنف المدافع والطائرات والتعاون مع الحلف الأطلسي وروسيا والصين.

قضايا اللجوء في بريطانيا

بعد أن استكملت إجراءات الإقامة في مدينة ليفربول أُبْلِغْتُ بأنني ممنوع من العمل ولكن مصلحة الضمان الاجتماعي ستتكفل بتسليمي منحة أسبوعية لتغطية مصاريفي اليومية وبدفع مستحقات السكن والدواء والمحامي كما أنني معفيٌّ من الضريبة البلدية وأن من حقي التسجيل في معهد أختاره بنفسي لدراسة اللغة الإنجليزية على حساب الدولة. وفيما عدا الإستجابة لدعوة مصالح الهجرة عند الطلب فإنني أتمتع بكامل الحرية التي يتمتع به أي مواطن بريطاني رغم أن إقامتي مؤقتة...

اتصلت بوكالة محاماة قريبة من مقر سكني وعرضت قضيتي على الأستاذ المشرف عليها وكان ضابطا سابقا في الهجرة وصاحب خبرة طويلة في المحاماة وطلبت منه أن يختار لي مترجما عربيا قادرا على ترجمة ما أقوله بدقة، فعين لي مترجما من أصول يمنية بقي معي إلى نهاية المطاف كما عيَّن محامية للتواصل معي ومتابعة ملفي عن كثب. والغريب أنني عندما عرضت عليه المحاور الأساسية في القضية قال لي: أنا لا أحتاج إلى بذل جهد في قضيتك لأن شروط حصولك على صفة اللاجئ السياسي متوفرة بقوة ولكن المطلوب منك هو توفير الدليل المادي الذي يثبت هويتك كبطاقة هوية أو رخصة سياقة وكذلك شهادة من أي جهة معروفة تثبت علاقتك بأي فصل من فصول المأساة التي عشتها. وقد استغرق مني ذلك وقتا طويلا لأن كل وثائقي المدنية كانت محفوظة لدى وزارة الدفاع بالجزائر منذ انخراطي في الجيش سنة 1978 أما وثائقي العسكرية فقد صادرتها مديرية الأمن العسكري بعد اعتقالي سنة 1992. ومع ذلك فقد تمكنت من الحصول على صور تذكارية من أرشيف الاكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة كنت أقدم فيها عرضا لميدان التكوين الخاص لوفد عسكري أردني عراقي زار الجزائر سنة 1991 ومنها صور مع الوفد الذي ترأسه وزير الحربية الأردني والعميد محمد العماري والعميد غدايدية وصور ثنائية مع العميد قائد القوات الخاصة الأردني. أما الشهادة فقد سلمتني منظمة العفو الدولية وثيقة تثبت أن المحامي بشير مشري أخبرها عن عملية اختطافي من سجن الحراش من طرف المخابرات في الوقت الذي كان وفد من هذا المنظمة على وشك اللقاء بالرئيس ليامين زروال وقد رفعت المنظمة في وقتها مذكرة احتجاج كتابية لدى الرئيس الجزائري تم على إثرها إطلاق سراحي. كما أن وكالات الأنباء كلها تكلمت عن عملية الاختطاف. وبتوفير هذين العنصرين تم منحي حق اللجوء السياسي والإقامة الدائمة في بريطانيا بعد 18 شهرا من الانتظار.

وبعد استكمال كل الإجراءات استأذنني المحامي في التعامل مع قضيتي كدراسة حالة تقدمها المحامية المتابعة لملفي كبحث علمي لنيل شهادة الماجستير فأذنت له. وهنا بدأت مشوارا جديدا في تتبع مضاعفات الأزمة الجزائرية التي تعدت آثارها حدود الجزائر.

ومما علمته هو أن أكثر من 70% من قضايا اللجوء في بريطانيا قدمها جزائريون معارضون للمشروع الإسلامي أصلا. حيث أن أسباب اللجوء المقدمة هي الخوف من الإرهاب الذي يمارسه الإسلاميون وعجز السلطة في الجزائر عن حماية مواطنيها زيادة على نسبة لا بأس بها من التذرع بالقضية البربرية. وفعلا رغم بقائي في ليفربول 18 شهرا فإنني لم ألتق إسلاميا واحدا فيها رغم وجود نادي محسوب على الجزائريين مشهور لدى أجهزة الأمن بليفربول كوكر للجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والأسلحة عبر المحيط الأطلسي. و لم أستوعب ما علمته في ليفربول إلا بعد أن انتقلت إلى برمنجهام ولندن لأتأكد من أن أغلب الإسلاميين الموجودين هناك في الحقيقة إما مقيمين غير شرعيين أو مقيمين بوثائق فرنسية. والحقيقة أنه باستثناء جماعة يعدون على الأصابع فإن أغلب المحسوبين على المشروع الإسلامي لم يهتموا بطلب اللجوء إلا بعد أن يئسوا من إمكانية العودة إلى الجزائر كما أن أغلبية الإسلاميين المعروفين اليوم لم تكن لهم علاقة بالمشروع الإسلامي في سنوات التسعينات. ولو عدنا إلى تاريخ استفادة الجزائريين من اللجوء لوجدنا أن أغلب الإسلاميين رغم سابقتهم في الهجرة إلى بريطانيا فإنهم لم يستفيدوا من حق اللجوء إلا بعد سنة 1996 عندما تعرضت المناطق السكنية للإسلاميين في الجزائر إلى مجازر رهيبة لا تقل وحشية وبشاعة عن عمليات الإبادة الجماعية المصنفة كجرائم ضد الإنسانية. ومنذ ذلك التاريخ أصبح تقمص صفة الإسلامي لدى طالبي اللجوء هي الغالبة وتدفقت من الجزائر موجات من الإسلاميين المزيفين كان الغرض من تسهيل تدفقهم خلط الأمور على مصالح الهجرة البريطانية التي اقتنعت في مرحلة ما بجدية الاضطهاد الذي يتعرض له الإسلاميون في الجزائر.

وقد تزامن هذا التدفق المشبوه مع حملة إعلامية مسعورة قادتها الجرائد الجزائرية المفرنسة بالتعاون مع بعض جرائد الإثارة المحلية في بريطانيا من أجل تشويه سمعة الإسلاميين وإثارة الشبهات حولهم. وفي نفس الوقت ظهرت مراكز للبحث والدراسات في فرنسا وكندا تفرغت لتزويد مصالح الهجرة في العالم عموما وفي بريطانيا خصوصا بتقارير عن الوضع في الجزائر تدفع كلها إلى وضع طالبي اللجوء الجزائريين في خانة الاتهام وتوفر كل المبررات القانونية والموضوعية لرفض طلباتهم كما تدفقت التقارير الكاذبة إلى مصالح المخابرات البريطانية في محاولة لمحاصرة اللاجئين الجزائريين تحت عباءة التعاون الأمني والحرب على الإرهاب.

وقد وجد المحامون الإنجليز أنفسهم في مأزق كبير أمام الرفض الجماعي لملفات طلب اللجوء التي تقدم بها الجزائريون. وقد اتصل بي بعض منهم بتوصية من موكليهم الجزائريين طالبين مني المساعدة، ففضلت أن يكون تدخلي أمام القضاء وليس أمام مصالح الهجرة. ولعل مثالا واحدا من تلك التدخلات يوضح الخسة التي تعاملت بها السلطة في الجزائر مع مواطنيها حتى بعد تهجيرهم من ديارهم. كما يجيب عن التساؤل حول إدراج المواطنين الجزائريين في خانة المشبوهين لدى مصالح الهجرة الأمريكية والأوروبية.

المعني بالأمر جزائري مجاهد أشرف على السبعين من العمر، أمي لا يعرف الكتابة ولا القراءة، سجن وعذب وصودرت أمواله سنة 1993 وشرد رغم أن المحكمة الخاصة في النهاية أعلنت عن براءته من التهم المنسوبة إليه. ولكن الحملة التي تعرض لها من طرف الصحافة المفرنسة في الجزائر والتي تتهمه بأنه كان مفتي الجماعة الإسلامية المسلحة التي أعدمت الرهبان الفرنسيين في تيحيرين سنة 1994 والتقارير المصاحبة لها من طرف أجهزة الأمن الجزائرية والتي تتهمه بتكوين جماعة إرهابية في الخارج زيادة على تقارير مركز الدراسات في كندا كانت كافية لأقناع مصالح الهجرة البريطانية برفض طلبه اللجوء ليكون مصيره الترحيل والمحاكمة على أساس التهم الموجهة إليه. ونزل هذا القرار على الشيخ المسكين وزوجته العجوز المنهكة كالصاعقة وأصيبا منذ ذلك الحين بداء السكري ووقعت محاميته في حيرة من أمرها فاتصلت بي من أجل المساعدة بعد أن طعنت في القرار للمرة الثانية دون فائدة... و جاء يوم المحاكمة وكنت حاضرا فيها كشاهد.

فتحت الجلسة وتكلم ممثل النيابة ضابط الهجرة وبرر إصرار مصالح الهجرة على قرار الرفض بحزمة من التقارير نشرها أمامه. وعندما أحيلت الكلمة للدفاع قدمتني المحامية كشاهد لصالح الدفاع وكان القاضي قد استلم كل المعلومات اللازمة عن الشهود قبل موعد الجلسة. فقلت باختصار: السيد رئيس الجلسة أنا لا أريد أن أدخل في مناظرة مع السيد وكيل النيابة ولكنني متأكد من أن المعلومات التي سمعتها لا تمت إلى الحقيقة بصلة لأنني لا يمكن أن أكذب نفسي في أمور عشتها وأصدق ما يقوله مركز دراسات في كندا أو ما يدعيه أناس أنا شاهد على تورطهم في المأساة الجزائرية المحزنة. فهذا الرجل اتهم من طرف الصحافة الجزائرية بأنه كان مفتي لجماعة إسلامية مسلحة وأنا أشهد وأتحمل كامل المسؤولية على شهادتي الآن وفي المستقبل بأن هذا الرجل كان معي في السجن في الوقت الذي وقعت فيه الحادثة كما أشهد عن علم يقين أن هذا الرجل لا يجرؤ على الكلام في أمور الدين مهما كانت بسيطة فضلا عن الفتوى في قضايا الدماء وقد اتهمته المخابرات الجزائرية بتشكيل جماعة إرهابية على الأراضي البريطانية واستصدرت في حقه مذكرة توقيف عالمية بموجب ذلك نيابة عن السلطات البريطانية فهل توصلت المخابرات البريطانية التي تابعت هذا اللاجئ منذ وصوله إلى بريطانيا إلى أي شبهة تؤكد هذه الدعوى؟ إذا كان لدى السيد النائب تقرير أمني

بريطاني يتهم هذا اللاجئ فأنا لن أسمح لنفسي بالتعليق عليه. أما إذا كان المعول عليه هو ما تقدم به أمام المحكمة فإنني ألفت انتباهكم سيدي القاضي إلى أن الحملة الظالمة التي استهدفت هذا اللاجئ لا تدع مجالا للشك بأن دوائر أمنية مجرمة تريد إلحاق الأذى به بكل السبل، وعندما تكون التهم الباطلة الموجهة إليه من قبيل اعدام 6 رهبان أبرياء وإنشاء جماعة ارهابية في بريطانيا يمكنكم تقدير حجم التهديد الذي ينتظر هذا الرجل إذا تم ترحيله إلى الجزائر... وجه إلي القاضي اسئلة أخرى متفرقة رسخت لديه الاقتناع بصدق شهادتي ثم توجه إلى ممثل مصالح الهجرة قائلا: هل لديكم تقارير أمنية بريطانية عن هذا اللاجئ تؤكد ما تقدمتم به؟ أجاب الضابط بغيظ اجتهد في كظمه: نحن نتعامل مع مراكز دراسات ذات مصداقية ولها سمعة عالمية في تمحيص المعلومات.... وبكلام رزين مشبع بالثقة فاجأنا القاضي بتدخله الحاسم قائلا: السيد شوشان منح حق اللجوء في هذا البلد من طرف مصالح الهجرة بعد التأكد من صدق ما صرح به في محاضر الاستجواب وقد شهد أمام المحكمة بناء على معايشته للأحداث ولن أسمح لنفسي برد شهادته أمام تقارير صادرة عن مراكز دراسات لم تأخذ شهادته بعين الاعتبار. وانتهت جلسة المحاكمة بقبول الطعن في الحكم السابق والذي لم يكن يعني سوى حصول المعني بالأمر على اللجوء السياسي. ومثل هذه القضايا كثيرة.

والمشكلة الحقيقية التي تدل على أن مؤسسات الدولة الجزائرية بدون استثناء ضربت في العمق فأصبحت أدوات لذبح الشعب الجزائري أن كل هذه الأحكام والتهم المزورة في حيثياتها والمشوهة لسمعة الأبرياء والبشعة في قساوتها وخستها... كلها تصدر باسم العدالة الجزائرية. فعندما يتهم طالب جامعي متميز مقيم في الخارج بطريقة شرعية منذ 25 سنة ومسجل بطريقة رسمية لدى القنصلية الجزائرية ويلتقي في كل المناسبات مع المسؤولين الجزائريين الذين منحوه شهادات حسن السلوك طول مدة إقامته ويشهد له العام و الخاص بحسن الخلق والاستقامة... عندما يتهم هذا الطالب بالمشاركة في معركة دموية وقعت في عمق الصحراء الجزائرية أسقطت فيها طائرة هلكبتر وقتل فيها أكثر من عشرة ضباط سنة 1996 ويحكم عليه بالإعدام غيابيا دون علمه ولا علم أحد من أهله ولا حتى السفارة التي هو مسجل فيها وهو لم يدخل الجزائر منذ غادرها سنة 1991 إلى اليوم. فإن هذا لا يعني سوى شيئا واحدا وهو استباق شرعنة إعدام الأبرياء خارج إطار القانون. مما يدل دلالة قاطعة على أن التعقيدات التي تواجهها المصالحة اليوم تم الإعداد لها من طرف مهندسي المأساة الوطنية على جميع المستويات. فالدوائر المجرمة المتورطة في إراقة دماء الجزائريين ليست مقصورة على أجهزة الأمن وحدها بل إن هذه الدوائر تقاسمت الأدوار القذرة على مستوى جميع مؤسسات الدولة الجزائرية خاصة مؤسسة القضاء والإدارة. وبالتالي فإن المراهنة في تحقيق المصالحة على نفس الأشخاص الأشرار الذين خططوا لهذه المأساة المرعبة ضرب من أحلام اليقظة.

علاقتي بالإسلاميين في أوروبا

و أبدأ هذه الفقرة بتكذيب ما جاء على لسان اللواء نزار خالد في جريدة الفيجارو الفرنسية سنة 2002 عندما ادعى بأنني إسلامي ومتطرف وأنني كنت على علاقة بالمتطرفين الإسلاميين في لندن. فأنا رغم اهتمامي بكل ما يتعلق بالقضية الجزائرية إلا أنني لم أرتبط بأي علاقة لا عابرة ولا خاصة مع من يعرفون بالتطرف إلى هذه اللحظة والحمد لله. وقد قامت علاقتي مع الجالية المسلمة منذ وصولي إلى بريطانيا على قاعدة الأخوة الإيجابية والإحترام المتبادل مع الجميع دون التقيد بإطار تنظيمي كان أو فكري و لا حتى جغرافي.

و قد سمحت لي الظروف برؤية أخطر الإسلاميين في بريطانيا صدفة بمناسبة زيارتهم لمكتبة دار الأرقم التي كنت مسؤولا عليها في برمنجهام أمثال أبوحمزة المصري و أبوقتادة الفلسطيني و عمر بكري اللبناني و أبو مصعب السوري فوجدتهم أقرب إلى عامة المسلمين منهم إلى طلبة العلم باستثناء الشيخ أبي إيثار الذي رأيت عليه سمت طلبة العلم و أدبهم. و ساءني جدا أن أرى دكاترة جزائريين متفوقين في تخصصات شرعية مختلفة لا ينتفع أحد بعلمهم و لا يسأل عنهم أحد رغم الحاجة الملحة إليهم. لقد لاحظت أن تعامل الإسلاميين في الخارج مع بعضهم يقوم على قاعدة: كذّابُنَا خيرٌ من نبيِّكم. فالعبرة عند الاسلاميين بالانتماء إلى الجماعة و الفرقة و البلد و لا مكان للعلم و الدين إلا في إطار الانتهازية و المصالح. أما الجزائريون فيتساقطون على رؤوسهم كالذباب على موائد الآخرين. إن هذه التّبعية العمياء لكل ما هو أجنبي من طرف الإسلاميين الجزائريين بذريعة الانتماء الإسلامي الكوني و اعتبار الانتماء الوطني من مظاهر الجاهلية يدل على غباء مشين و تخلف فكري كبير و انفصام في الشخصية خطير أصاب شرائح من الحركة الإسلامية الجزائرية في مقتل.

الإسلاميون الجزائريون في بريطانيا

يمكنني القول وبكل ثقة بأن لكل الجاليات الموجودة في بريطانيا كيانات تجمعها وتعكس خصوصياتها الثقافية والدينية والسياسية باستثناء الجالية الجزائرية بمختلف توجهاتها فهي عبارة عن أفراد متشرذمين لا يجمعهم إطار تنظيمي من أي نوع كما أنهم أتباع لغيرهم في كل شيء، ابتداء من العقيدة التي محلها القلب إلى اللباس الذي يتغير بتغير الأحوال. فأنت تسمع بالشخصيات المشهورة التي توجه الرأي العام للجالية وتقوده على جميع المستويات وتترأس المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتجارية وغيرها من الهند و باكستان واليمن ومصر و سوريا والسودان والأردن وفلسطين وليبيا وتونس والمغرب واريتيريا والصومال وجمايكا... ولكن الجزائريين عموما لا وجود لهم خارج الطوابير والتبعية. فهم إما عناصر أكاديمية اندمجت تماما في المجتمع البريطاني مستغرقة في خدمة المؤسسات الصناعية والعلمية التي توظفها إلى درجة أنستهم أنهم بشر لهم هوية حضارية أو مواطنون ينتمون أصالة إلى شعب له تاريخ مجيد ورسالة إنسانية تفرض عليهم إثراء المجتمع الذي يعيشون فيه بما لديهم من أمجاد وقيم ؛ بل إنهم فرطوا حتى في فلذات أكبادهم التي أصبحت خلقا هجينا لا هوية له، فلا هم أنجليز ولا هم جزائريون رغم أنهم يحملون الجنسيتين. وهذا حال الكفاءات العلمية التي لا أثر لها لا في حياة الجالية ولا في المجتمع البريطاني... فأنا منذ 12 سنة لم أصادف جزائريا واحدا يتمتع باعتبار اجتماعي قدم من خلاله شيئا يذكر للجالية الجزائرية في بريطانيا باستثناء جزائرية في شرق لندن لا علاقة لها بمبادىء الاسلام و لا بالإسلاميين استطاعت أن تخدم نفسها مع الحكومة البريطانية ثم مع النظام الجزائري الفاسد و حصلت على مقعد على مستوى البلدية في ضاحية لندن و مقعد في البرلمان الجزائري المزور سنة 2012. وقد تجد شراذم من الجزائريين الكادحين أو المتواجدين في بريطانيا بطريقة غير شرعية يتقاذفهم السماسرة من كل الأجناس. فهؤلاء تبع لأبي قتادة وأولئك تبع لعمر بكري وهذا مملوك للمنتدى الإسلامي والآخر خادم لدى الإغاثة الإسلامية وبعضهم مريدون لهذا النادي أو تلك العصابة وقليل منهم منهمكون في العمل ليلا ونهار لجمع المال بما في ذلك بقايا ما يسمى بالجزائريين الأفغان وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ... باستثناء نزر نادر ممن رحم الله يحفظ و لا يقاس عليه. بل إن الجزائريين من أتباع التنظيمات الإسلامية العالمية مثل جماعة الإخوان المسلمين وغيرها لا تجدهم إلا في قسم المطابخ أو دورات المياه في حين تجد المشارقة من المصريين والشوام يتصدرون المجالس ويتربعون على مواقع الريادة ومنابر التوجيه حتى ولو كانوا أسفه الناس. ولذلك فإن الكلام عن نشاط الإسلاميين الجزائريين في بريطانيا ليس سوى أسطوانة إعلامية من إخراج الدوائر المسيرة للأزمة الدموية في الجزائر. والحقيقة هي أن الجزائريين لم يتمكنوا حتى من إنشاء جمعية أهلية لتعليم أبنائهم أصول ثقافتهم وهويتهم الوطنية فضلا عن النشاط خارج هذه الدائرة. ولذلك فإن الزوبعة المثارة

حول الإسلاميين الجزائريين من طرف الإعلام الجزائري والبريطاني خمدت بمجرد معالجة ملفات أبي حمزة المصري وأبي قتادة الفلسطيني وعمر بكري اللبناني مما يدل على أن الجزائريين السذج لم يكونوا سوى حطبا للنار التي يصطلي عليها غيرهم من أذكياء الشعوب الأخرى باسم الإسلام. وقد كانت أجهزة الأمن البريطانية تعرف كل التفاصيل المتعلقة بالموضوع ولذلك وجدت السلطات الجزائرية صعوبة كبيرة في توريطها من أجل التعاون معها لتصفية حساباتها مع الإسلاميين.

طبعا أنا لا أتكلم عن الجزائريين الذين لا تربطهم بالجزائر سوى قضاء العطل على شواطئ الجزائر و تبادل المصالح المالية مع ممثلي النظام في الخارج. هؤلاء سيأتي على أولادهم اليوم الذي يعتبرون فيه الشعب الجزائري جالية في مستعمرتهم لأنهم لم يصبحوا يَمُتُّونَ إلى الجزائر بصلة على صعيد الهوية إطلاقا.

المركز الإسلامي للدراسات ببريطانيا

وكان أول من تعرفت عليه من الجزائريين في نفس السنة (1997) الأخ الدكتور أحمد بلوافي الباحث في الاقتصاد الإسلامي خريج جامعة شيفيلد البريطانية ونائب مدير المركز الإسلامي للدراسات وهو شاب فاضل من منطقة آولف تربطه علاقة زمالة مع أخي وابن عمي الدكتور عثمان شوشان منذ الدراسة الجامعية في الجزائر. وقد تعرفت من خلاله على كثير من الإخوة الجزائريين وغير الجزائريين خاصة بعد أن خلفت الأخ الدكتور أحمد حلاق في تسيير المكتبة التابعة للمركز والمعروفة باسم دار الأرقم.

ورغم أن المركز كان يصدر مجلة شهرية إسلامية ذات طابع سياسي تحت عنوان (السنَّة) ويقوم بنشاطات ذات طابع خيري واجتماعي إلا أنني حاولت أن تبقى علاقتي بالمركز كمؤسسة علاقة عمل صرفة رغم أن تطورالعلاقة على الصعيد الشخصي مع بعض العاملين في المركز بلغ مرتبة قصوى من الأخوة والمحبة و الاحترام المتبادل.

وقد تعرفت على مدير المركز الشيخ محمد سرور زين العابدين وجمعتني به لقاءات عديدة ولكن إطار العلاقة معه تحدّد منذ أول مقابلة. فقد تجاذب معي أطراف الحديث في أول لقاء، وكانت لديه معلومات مستفيضة عن الوضع في الجزائر اكتسبها من خلال متابعته لما يكتب ويقال في الصحف والكتب ومن خلال مناقشاته ولقاءاته مع مختلف المهتمِّين بالشأن الجزائري الذين يرتادون مجلسه... ولكنني لمست منه استنكارا لما حدثته به من خلال تجربتي الشخصية خاصة فيما يتعلق بالإسلاميين فصدمني ذلك، ليس استياء من ردَّة فعله على حديثي، ولكن لِمَا شعرت به من خيبة الأمل في طبيعة تعاطي الإسلاميين مع قضيتهم حتى الخاصة منهم. فما كانت تتداوله الأوساط الإسلامية عن الوضع خاصة تلك التي كانت تحاول التوعية وترشيد العمل الإسلامي كان بعيدا عن واقع الحال في كثير من الأحيان. وأتذكر أنني عندما أخبرت الشيخ محمد سرور بأن حسن حطاب لم يكن سوى ضحية لجماعة الهجرة والتكفير تورَّط في التآمر على قيادة الحركة الإسلامية المسلحة لم يستطع أن يخفي غضبه وقال لي: معلوماتك غير دقيقة... فضحكت في نفسي وقلت: أنا أحدث الشيخ عن جندي محسوب عليَّ وكان مرؤوسا عندي وتسبب في اعتقالي ومحكوم عليه في قضيتي بالإعدام وكان بيني وبينه تواصل قبل مغادرتي الجزائر، فيردُّ علي بما يتناقله القصَّاصون الجدد في شوارع لندن وباريس... فقررت منذ ذلك الحين أن لا أخوض معه في موضوع الجزائر، واقتصرت علاقتي به على صدق الأخوة في الله والاحترام الذي يقتضيه مقامه كداعية مسلم له فضل و سابقة في الدعوة إلى الله.

وبعد سنوات اقتنع الشيخ بضرورة المساهمة في تهدئة الأوضاع في الجزائر وفي الوطن العربي كله فقام بمبادرته التي طلب فيها من المسلحين تسليم أنفسهم إذا أعطيت لهم ضمانات الأمان وخص بالنداء المسلحين في الجزائر وكان ممن استجاب لندائه حسان حطاب. ففهمت عندئذ أن الذين كانوا يزوِّدُون الشيخ بالمعلومات عن الوضع في العشرية الحمراء كانوا يتلقَّوْنها من أنصار الصراع الدموي بين الجزائريين وهؤلاء في الحقيقة هم أنفسهم من زودوهم بالمعلومات التي ساعدت الشيخ على الاقتناع بضرورة التهدئة عندما انقلبت السلطة في الجزائر على أعقابها. فالسلطة التي دفعت حسن حطاب لحمل السلاح و أغلقت أمامه أبواب السلم سنة 1992و جعلت منه الإرهابي المطلوب الأول سنة 1998 هي نفسها التي أقنعته بوضع السلاح و تسليم نفسه و وفرت له كل الضمانات و الأسباب التي جعلت منه الداعي الأول للسلم و المصالحة سنة 2011.

ورغم أن عملي مع الإخوة في مركز الدراسات كان مساعدا لي على الاستقرار والإستفادة من أرشيفه السياسي الغني بالمعلومات مما دفعني إلى بذل أقصى الجهد من أجل ترقية أداء المكتبة بعد الجهد الكبير الذي بذله الأخ أحمد حلاق قبلي وتنظيم الأرشيف إلى درجة جعلت المكتبة شريانا حقيقيا لتزويد الجالية الإسلامية بل وغيرها من المهتمين بالبحث العلمي والأكاديمي في مجال الدراسات الإسلامية واللغة العربية في أوروبا بما يحتاجونه من مراجع علمية متخصصة وثقافية متنوعة... إلا أن النهاية المأساوية التي انتهى إليها المركز تركت في نفسي انطباعا سيئا جدا عن العمل مع الإسلاميين لما يتميز به من الارتجالية وغياب الشعور الحقيقي بالمسؤولية لدى القائمين عليه.

فبعد أحداث سبتمبر كانت مظاهر التضييق على الإسلاميين واضحة وتنذر بمستقبل صعب وكان لا بد من التفكير في السُّبُل الكفيلة بمواجهة تداعيات ذلك الحدث المشؤوم. ولكن بدلا من العمل على تعزيز الحضور الإيجابي للمراكز الإسلامية وتوسيع دائرة عملها إلى نطاق أوسع فضَّل القائمون على كثيرمن المراكز بيعها لتصبح متاجرا للأكلات الخفيفة وينتقلوا إلى العيش في دول أخرى ويتركوا الجالية المسلمة المسكينة في بريطانيا دون مورد علمي نقي تتزود منه. كما أن بيع المركز الإسلامي للدراسات بالذات جاء في وقت كنا في أمس الحاجة له حيث أنشأ بعض الإخوة النادي الثقافي العربي الذي كنا نطمح من خلاله إلى تأسيس محضن نموذجي لأبناء وبنات المسلمين من جالية شمال إفريقيا والشرق الأوسط يتعلمون فيه اللغة العربية ويتلقون فيه تربية إسلامية نقية تمكنهم من التعايش الإيجابي في المجتمع الغربي الذي قدر لهم أن يعيشوا فيه. ولست بحاجة هنا للتذكير بأنه رغم الدعم المادي الذي تتلقاه المؤسسات الإسلامية في بريطانيا من دولها وشعوبها ومن الحكومة والمؤسسات الخيرية البريطانية ومن طرف المحسنين المسلمين فإن شباب الجالية الإسلامية في بريطانيا يعاني من ضياع فظيع يدفعه نحو المخدرات والشذوذ والانحراف الذي

تؤكد فظاعته نسبة الشباب المسلمين في السجون البريطانية في الوقت الذي يزداد القائمون على هذه المؤسسات التي تعتبر وقفا للمسلمين ثراء واسترخاء وتتعاظم ألقابهم وتتكاثر مناصبهم الرسمية ووظائفهم السامية وأوسمتهم الشرفية.

ومن الذكريات الطريفة أنني في يوم من الأيام تلقيت توصية من طرف الأخ أحمد بلوافي نائب المدير يطلب مني فيها مساعدة شاب جزائري يسمي نفسه قيس من مواليد مدينة سطيف يريد إنشاء مكتبة علمية خاصة به فاستقبلت الأخ واتفقت معه على أن يقتني ما يشاء من الكتب ويسدّد ما عليه بالتقسيط المريح وكان المبلغ الإجمالي بعد المراعاة في حدود 2000 جنيه استرليني. وقد التزم الأخ بالاتفاق بضعة أشهر ثم عاد ليطلب منا إرجاع الكتب إلينا بذريعة أنه مضطر للسفر إلى فرنسا ولا يمكنه نقل المكتبة معه فوافقته على إرجاع الكتب ولكنني رفضت تعويضه المبلغ المدفوع نقدا وكان في حدود 500 جنيه. ونظرا لعدم امتلاكه لحساب بنكي فقد طلبت منه أن يتفق مع أي صديق يثق فيه أكتب له شيكا بالمبلغ باسمه. وفعلا سلمته شيكا ب 500 جنيه باسم أحد أصدقائه. وبعد حوالي ثلاثة أشهر دخل إلى المكتبة ضابطان من وكالة المخابرات الأمريكية وضابط من المخابرات البريطانية وسألاني عن علاقتي بالقاعدة. فقلت أنا أسمع عن القاعدة في وسائل الإعلام ولكنني لا أصدق بوجودها في الواقع. فقال الضابط الأمريكي: كيف لا تصدق بالقاعدة وأنت تمولها؟ قلت: أنت تضحكني لأنني عندما كنت أنا ضابطا مثلك لم تكن أنت انخرطت بعد في جهاز المخابرات ولا شك أن رفيقك من المخابرات البريطانية قد أخبرك عني... لم يكن ينتظر مني هذا الجواب ولذلك مد يده مباشرة إلى محفظته وأخرج نسخة من الشيك وقال: و هل تعرف صاحب هذا الحساب؟... لم أتذكر اسم صاحب الحساب ولكنني تذكرت أنه الشيك الذي سلمته لقيس. قلت : أنا لا أعرفه و لكنني سأحيلك على مدير المركز. فاتصلت بالدكتور أحمد وأخبرته بما جرى وقلت له: لدي الملف الكامل لمعاملة قيس ولكنني لا أعرف اسمه الحقيقي ولذلك أحيلهم عليك للتعرف على هوية قيس ريثما أحضر الملف وألتحق بكم. وبعد دقائق جئتهم بالملف كاملا ويحتوي على التفاصيل الدقيقة للمعاملة مع قيس فتبين أن صاحب الحساب مصري عضو في تنظيم القاعدة فعلا تربطه علاقة صداقة مع قيس وقد استعمل حسابه. والظاهر أن أجهزة الأمن اعتقلت هذا المصري في إطار قضية من القضايا وتم تتبع حسابه البنكي مما أدى إلى اعتقال قيس ثم الوصول إلينا من خلال الشيك المسلم له. ولما تطابقت تصريحات قيس المسجون سرا في لندن مع التوضيحات التي قدمناها لضباط المخابرات والوثائق التي تضبط المعاملات مع زبائننا خاصة عندما علموا بأننا رفضنا التعامل مع قيس نقدا من أجل توثيق مصاريفنا فقد بدد ذلك كثيرا من الهواجس التي عشعشت في رؤوس أجهزة المخابرات من المركز نتيجة

الوشاية والتحريض على هذا المركز بالذات فاعتذروا على الإزعاج وعادوا أدراجهم بتصور غير الذي جاءونا به.

وقد جمعتني لقاءات أخرى كثيرة جدا بإخوة من مختلف الجماعات الاسلامية الجزائرية وغيرها تمحصت من خلالها معلوماتي واتسع أمامي أفق النظر في تطور الأحداث المتعلقة بهذه الجماعات. كما استفدت معلومات كثيرة جديدة ساعدتني بفضل الله وتوفيقه على ضبط علاقتي بالناس بكل مسؤولية واتخاذ مواقفي بكل ثقة وبصيرة بعيدا عن تأثير المعركة الدائرة بين إرهاب الحكومات وإرهاب الجماعات وبعيدا أيضا عن مزالق النفاق والمجاملات التي لا محل لها من الإعراب في لغة القضايا والمبادئ.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سويسرا

كان أول لقاء جمعني بإخوة ممثلين للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج في سويسرا سنة 2002 خلال زيارتي الأخوية للمحامي الأستاذ رشيد مسلي الذي كان لاجئا هناك. والتقيت بهذه المناسبة بكل من الأخ الدكتور مراد دهينة والأخ الدكتور عباس عروة وتجدد لقائي بهم في مناسبة أخرى مع مجموعة أخرى من الإخوة أثناء تشاورهم بخصوص مؤتمر الجبهة في الخارج الذي انعقد لاحقا تحت اسم الشهيد عبد القادر حشاني. وقد نصحت الإخوة بعدم بعث أي مشروع سياسي باسم الجبهة الإسلامية في ظل الإختلاف القائم بين قياداتها والتشرذم الذي ابتليت به قواعدها ناهيك عن انحراف كثير من قياداتها وعناصرها على أكثر من صعيد. زيادة على أن الإخوة الذين بادروا إلى إقامة المؤتمر رغم إخلاصهم ومستواهم التعليمي العالي لم يكونوا في نظري يتمتعون بالشخصية الاعتبارية التي تمكنهم من تحمل تبعات الاستحواذ على الجبهة الإسلامية والتحكم في التناقضات التي تتجاذبها رغم التزكيات والدعم الذي حشدوه من طرف بعض قيادات الجبهة و رموزها. ولذلك فقد كان موقفي من مبادرة الإخوة كالاتي:

استعدادي التام للنصح لهم والتعاون معهم فيما أعتقد أنه يحقق المصلحة للجزائر.

استعدادي للعضوية في تنظيم سياسي علني جديد يتم تحديد إطاره وبرنامجه من طرف الإطارات الجزائرية المنخرطة فيه كأفراد تراعى فيه معطيات الواقع الجديد ويستفاد في تأسيسه من التجربة الديمقراطية الفاشلة في الجزائر.

رفضي القاطع للإنتماء إلى أي تنظيم يقوم على مشروع وضعه أو يضعه أوصياء غير الأعضاء المؤسسين للتنظيم مهما كانت هويتهم وانتمائهم أو مكانتهم السياسية أو الدينية أو العلمية.

وللأمانة أقول إن علاقتي بالإخوة وتعاملهم معي كانت في شفافية تامة وأخوة صادقة واحترام متبادل. ولذلك لم تكن لي علاقة خارج هذا الإطار لا بمؤتمر الجبهة الذي انعقد في الخارج ولا بتأسيس حركة رشاد التي أسسوها بعد فشل المؤتمر ولا بغير ذلك من النشاطات.

ولا يفوتني أن أسجل هنا بأنني تناولت موضوع الجزأرة ودور رجالها في مسيرة الجبهة مع الإخوة في سويسرا والمحسوبين على هذا التيار وخاصة الدكتور مراد دهينة وذلك من خلال نقاش مطول اقتنعت في نهايته بأن مساعي هؤلاء الإخوة لا علاقة لها بالحرب الباردة التي شغلت التيار الإسلامي بنفسه عقودا من الزمن وتسببت في الفشل الذريع لمشروعه الحضاري في الجزائر.

كما استفسرت منهم ومن غيرهم بعد ذلك عن موضوع الهيئة التنفيذية للجبهة في الخارج والتي كان يرأسها الأخ رابح كبير وساءني ما علمته من سوء الأداء الذي تم به تسيير هذه الهيئة إلى درجة تدفع كل عاقل إلى المطالبة بفتح تحقيق بشأنها لأن الذين تمتعوا على حساب معاناة المنكوبين يجب أن يعرفوا قدر أنفسهم سواء قاموا بذلك باسم إنقاذ الجمهورية أو باسم إقامة الدولة الإسلامية خاصة عندما يتعلق الأمر بجمع أموال طائلة باسم القضية لا يعرف أحد كيف تم التصرف فيها. ومن ساءه تعرضي لهذا الموضوع فأنا أستسمحه من ذلك ولكن عليه أن يوضح الأمور للرأي العام ويبرئ ذمته لأن هذه القضايا ليست ذات طابع شخصي و ليس من حق أحد حجبها على الرأي العام.

الضباط المعارضون في الخارج

بعد أن كشف المجرمون في السلطة عن وجوههم الحقيقية و أعلنوا عن سياسة الاستئصال بشعار " يجب أن يغير الخوف موقعه" و استهدفوا كل من فيه ذرة من الشرف داخل الجيش و مؤسسات الدولة ارتفعت أصوات بعض الضباط و مستخدمي الدولة السابقين بالاستنكار و ظهر نشاطهم إعلاميا في الخارج و كان أعلاهم صوتا و أبلغهم أثرا الضباط السابقون في الجيش و أجهزة الأمن. و رغم أن دوافع تمردهم لم تكن لها علاقة بالمعارضة السياسية في الأساس إلا أنهم انخرطوا بعد تمردهم في معارضة النظام كلٌّ بما تَيَسَّرَ له من الظروف و الإمكانيات.

الحركة الجزائرية للضباط الأحرار

تعتبر الحركة الجزائرية للضباط الأحرار الصوت المعارض الأقدم و الأخطر على النظام الجزائري في الخارج إذا استثنينا حزب جبهة القوى الإشتراكية باعتباره جزءا من المعارضة الرسمية التي يتنفس منها النظام. و قد كان لهذه الحركة الفضل في كشف حقيقة السلطة العسكرية الفاسدة في الجزائر للرأي العام المحلي و الدولي.

أول اتصال لي بالحركة الجزائرية للضباط الأحرار كان سنة 1998 عن طريق الناطق الرسمي و مدير موقع الحركة النقيب حسين أوقنون المدعو هارون. و قد كان تعاوني مع الحركة خارج إطارها التنظيمي لسبب وحيد هو قطع الطريق أمام جهاز المخابرات الجزائرية الذي كان حريصا على توريطي في أي قضية مشبوهة مع طرف ثالث بعد أن فشل في إثبات أي تهمة مباشرة يلاحقني بها أمام القضاء. و قد بقي التعاون قائما على هذا الأساس في ملفات عديدة كان أهمها الاتصالات التي حصلت بيني و بين ممثل المديرية العامة للمخابرات بين سنة 2007 و 2010، حيث كان النقيب حسين أوقنون طرفا فيها من البداية إلى النهاية. كما كان ملف اللواء نزار خالد أمام العدالة الفرنسية و العدالة السوسرية محل تعاون وثيق بيننا.

النقيب حسين أوقنون

النقيب حسين أوقنون دكتور في الكيمياء النووية و ضابط من نخبة المخابرات الجزائرية. من عائلة مجاهدة دفعت 11 شهيدا أثناء ثورة التحرير. أبوه ضابط سام في جهاز مخابرات الثورة الأول استقال منه بعد الاستقلال و لكنه دفع بأبنائه الثلاثة إلى صفوف الجيش الوطني الشعبي كان أكبرهم حسين. اكتشف التعاون المشبوه بين مديرية مكافحة الجوسسة بقيادة العقيد سماعين لعماري و المخابرات الفرنسية في بداية التسعينات كما اكتشف قبل ذلك تورط مدير أمن الجيش كمال عبد الرحمان في قضايا فساد و حاول القيام بواجبه في إطار القانون الداخلي لجهاز المخابرات بكل إخلاص و لكنه اكتشف بأن ذلك عرضه للاستهداف من طرف دوائر في الجهاز فاتخذ تدابير لحماية نفسه منها الاحتفاظ بنسخ من التقارير التي كان يقدمها للقيادة. و لكن عندما بلغ الأمر حد التآمر عليه مع المخابرات الفرنسية استبق عملية اعتقاله في باريس و غادر فرنسا ثم قرر طلب الجوء في بريطانيا. و قد حاولت المخابرات الفرنسية و الجزائرية الضغط على الحكومة البريطانية لتسليمه دون جدوى.

النقيب حسين أوقنون حسب ما عرفته من خلال معاشرته عن قرب لمدة عقدين تقريبا ، رجل فاضل من كرام أبناء الجزائر و مسلم سني نظيف المخبر و المظهر. منظم و ناجح في حياته العائلية كأب و رب أسرة. دمث الخلق و محب للعلم و واسع الإطلاع في ثقافته العامة. يتقن عدة لغات منها العربية و الإنجليزية و الفرنسية و خبير متخصص في مجال الكومبيوتر و البرمجة.

محكوم عليه بالإعدام من طرف المخابرات الجزائرية رغم اعتراف قيادتها بوطنيته و إخلاصه للجزائر. تعرضت عائلته و إخوته الضباط للتعسف و السجن و كل أنواع الحصار و التهميش و تمت تصفية صهره خارج إطار القانون.

هذا الضابط الجزائري، تعرف كل السلطات الجزائرية بأن جريمته الوحيدة هي اعتراضه القاطع على الخيانة و الفساد الموجود في مؤسسات الدولة و كشفه للحقائق التي يعرفها بعيدا عن المساومة و الانتهازية. و لذلك فهو مثل المجاهد الدكتور عبد الحميد الإبراهيمي مستثنى من كل التسويات التي يجريها النظام مع باقي فئات المعارضة إلا إذا تاب من عقوقه للسلطة الفاسدة الحاكمة في الجزائر. و لذلك فقد جمعنا طريق النضال على كلمة سواء عليهما نحيا و عليها نموت و هي لا كرامة للخونة و المجرمين حتى و لو بايعهم الشعب الجزائري كله.

المقدم محمد سمراوي و ظهوره على قناة الجزيرة

اتصل بي الأخ النقيب حسين أوقنون المشرف على موقع حركة الضباط الأحرار وأخبرني بأن قناة الجزيرة تعتزم إجراء حوار مع المقدم سمراوي الذي انتهى من تأليف كتاب "أحداث سنين الجمر" وأن هذا الأخير سيزور لندن بتاريخ 30 جويلية 2001 و طلب مني زيارته في لندن للتعرف على الأخ سمراوي والتشاور في موضوع الحوار الذي سيجريه مع الجزيرة لأن منشط الحصة أحمد منصور طلب حضوري أيضا، فقبلت الدعوة والتقينا قبل موعد الحصة بليلتين تعرفت خلالهما على الأخ محمد سمراوي واطلعت على فصول من مسودة كتابه وناقشته في بعض ما جاء فيه. وقد وضحت للأخ سمراوي بأن كثيرا من معلومات المخابرات لم تكن دقيقة لأنها مبنية على تقارير فيها كثير من الخلط والكذب زيادة على صياغتها بنية مبيتة وخلفية سياسية غير موضوعية. كما وضحت له بعض نقاط الظل والإلتباس في علاقة الحركة الإسلامية المسلحة بالجبهة الإسلامية.... وقد وجدت في الأخ محمد سمراوي رجلا محترفا واثقا في جهاز المخابرات الجزائرية إلى حد بعيد مما جعله يصر على تثبيت رؤيته في الكتاب من منطلق الشهادة بما يعلم مع إشارات خفيفة إلى بعض ما تحدثنا فيه.

وقد التقينا بالصحفي أحمد منصور قبل بث الحصة صبيحة يوم 1 أوت 2001 و تناقشنا حول محاورها ولكن مشكل التعبير باللغة العربية لدى الأخ محمد سمراوي شكل معضلة تركنا المبادرة لمنشط الحصة في ترتيب من يساعده على تجاوزها.

ولا شك أن ما جاء في كتاب الأخ محمد سمراوي من الأهمية بمكان لأنه تجاوز فيه الحديث عن الجانب الأمني الذي تمكنت القيادة العسكرية من توظيفه لصالحها إلى حد بعيد وفتح نافذة على الجانب الإقتصادي الذي هو السبب الرئيسي لكل الانزلاقات التي وقعت فيها القيادات المتعاقبة على النظام الجزائري الفاسد. ولكنني اطلعت على معلومات كثيرة في مسودة الكتاب تتعلق بتورط جهات فرنسية في الفساد الحاصل في الجزائر على مستويات متعددة لم ترد في النسخة المطبوعة من الكتاب. وقد أكد لي ذلك الأخ حسين أيضا والذي يحتفظ بنسخة من المسودة الأصلية عنده و برر عدم نشر تلك المعلومات بمقتضيات عقد التفاهم بين الكاتب والناشر الذي تكتسي الاعتبارات التجارية والقضائية أهمية قصوى في حساباته. وأتمنى أن تظهر تلك المعلومات في الطبعة الجديدة أو في نسخة منشورة من المسودة الأصلية إن شاء الله.

و قد التحق الأخ محمد سمراوي بعد ذلك بحركة رشاد كعضو مؤسس فيها كما تعرض لاعتقال تعسفي من طرف الشرطة الدولية في إسبانيا بتواطئ مفضوح مع النظام الجزائري. و قد نَشَرْتُ مقالا بهذه المناسبة على صفحات "صوت الجزائر" لا بأس من إثباته هنا.

اعتقال المقدم سمراوي (الدلالة والأثر)

كتبه : احمد شوشان | صوت الجزائر | 16 نوفمبر 2007

اعتقلت السلطات الاسبانية المقدم محمد سمراوي بدون سابق إنذار يوم 22 اكتوبر 2007 بموجب مذكرة ترحيل دولية أصدرتها السلطات الجزائرية منذ سنة 2003 بتهمة الفرار من الخدمة والإضرار بسمعة الجيش وممارسة النشاطات الارهابية، وبعد 3 أيام من الحجز السري حول إلى السجن ثم وضع تحت الرقابة القضائية في انتظار وصول حيثيات الاتهام الذي يحدد القانون مدته باربعين يوما. وعلى أساس ذلك منع سمراوي من العودة إلى ألمانيا حيث يقيم مع عائلته كلاجئ سياسي.

وبما أن الإفراج عنه في اليوم الواحد بعد الاربعين من اعتقاله إن شاء الله أمر بديهي ما دامت التهم متعلقة بمقيم نظامي يتمتع بالحصانة كلاجئ سياسي، فإني سأقتصر في هذا المقام على الاشارة إلى دلالة هذا الاعتقال وأثره.

فعملية الاعتقال في نظري جزء لا يتجزأ من مشروع الحصار الذي يستهدف شخص الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بعد أن خابت آمال المراهنين عليه في استكمال مشروع التدمير الذي اطلقوه في 11 يناير1992. فقد استغلوا عدم تورطه في فظائع الأزمة الدموية وزينوا به واجهة النظام حتى يتمكنوا من ترتيب البيت الجزائري على مزاجهم. ولكن فسحة الأجل بعد العملية التي أجراها في فرنسا سمحت لبوتفليقة أن يكتشف ما يراد به وبوطنه الذي شارك في تحريره من الاستعمار الفرنسي، فانخرط في عملية تقويم مفاجئ لمشروعه الاصلاحي المعلن وتراجع عن كثير من القرارات الاستراتيجية التي تم تمريرها في غمرة المساومة على عهدته الرئاسية الثانية، خاصة تلك التي تهدد مستقبل المقومات الوطنية المادية منها والمعنوية وعلى رأسها إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية على التراب الوطني بعد أن وصلت طلائعها إلى تمنراست وإعادة النظر في قانون المحروقات بعد أن حطت شركة ديك تشيني العملاقة رحالها في الصحراء الجزائرية وإصراره على اعتماد المصالحة الوطنية كمقوم وطني جديد ثابت بعد أن ظن الاستئصاليون أنهم هيئوا كل الظروف لتنصيب رئيس يبسط رداء الشرعية على كل المهام القذرة خلفا لبوتفليقة الذي قصم ظهر البعير بتعيينه رئيسا للحكومة لا يختلف اثنان على أنه ليس أحسن الموجود ولكنه مخلص في تحمسه للمصالحة بين الجزائريين. إن هذه الإجراءات وغيرها عززت الانطباع لدى المتربصين بالجزائر بأن بوتفليقة أصبح عائقا حقيقيا يجب التخلص منه بأي ثمن ومنعه من الترشح لعهدة ثالثة حتى ولو اقتضى الامر

تصفيته. و لذلك فقد تركزت الحرب النفسية على المقربين منه في أجهزة الدولة بإثارة قضايا الفساد المختلفة كما اتخذت الاجراءات الميدانية لإجهاض مشروع المصالحة بعرقلة عملية تصفية الملفات ومضايقة المعنيين ببنود ميثاق السلم و دفعهم إلى التراجع عن نبذ العنف والتشكيك في مصداقية الرئيس وقدرته على الوفاء بالتزاماته ثم تطورت الحملة إلى حصار حقيقي للرئيس من خلال إفراغ مشاريع التنمية التي انطلقت على أرض الواقع من مضامينها وإشعال الجبهة الاجتماعية باختلاق أزمات الندرة من خلال احتكار مراكز الانتاج وقنوات الاستيراد وإشعال الجبهة الأمنية من خلال تصعيد وتيرة النشاطات الارهابية و استهداف الحكومة والمؤسسة العسكرية بصفة خاصة لتصل الحرب ذروتها بالتهديد المباشر لحياة الرئيس نفسه. وبعد إطلاق آلة التخريب لإتلاف ما أنجزه بوتفليقة في الداخل جاء الدور على تدمير إنجازاته على الصعيد الدبلوماسي.

فالدلالة الحقيقية لعملية الاعتقال بهذه الطريقة هي رسالة صريحة وواضحة للمعارضة في الخارج تهدف إلى ترسيخ الانطباع بأن التحسن المزعوم لسمعة الجزائر في الخارج ومظاهر حسن النوايا التي تتبناها القنصليات الجزائرية في التعامل مع الجالية، سراب لا حقيقة له. وأن النظام الجزائري في عهد بوتفليقة ما زال يعتمد في علاقاته الخارجية على المؤامرة وصفقات التصفية المشبوهة للمعارضين، مما يعزز موقف الرفض والمواجهة لدى بعضهم ويوسع دائرة التحفظ وسوء الظن لدى الأكثرية. وهنا يطرح سؤالان نفساهما:

1 ـ من الذي استرجع مذكرة توقيف روتينية صادرة سنة 2003 من سلة المهملات وأعاد تفعيلها في هذا التاريخ من سنة 2007 ؟

2 ـ ما الغرض من توظيف الجانب الشكلي للقانون لجعل هذه المذكرة استعجالية فورية التنفيذ من طرف الشرطة الإسبانية؟

اما السؤال المتداول والمتعلق بالمقابل الذي تجنيه إسبانيا من تسليم سمراوي فأنا لا أطرحه لاعتقادي الجازم بأن سمراوي لن يسلم للجزائر لا بمقابل ولا بدونه.

إن السلطات الأمنية في المانيا نيابة عن أجهزة الأمن في الإتحاد الأوروبي كله تعلم أن المقدم سمراوي ضابط مخابرات سابق منشق عن النظام الجزائري وهي تعرف عنه وعن حياته كثيرا مما تجهله أجهزة المخابرات الجزائرية نفسها. وليس من المستنكر في نظري أن تتخذ أجهزة الأمن الأوروبية كل الإجراءات التي تضمن لها تأمين السلامة والأمن لأوطانها بما في ذلك مراقبة من تشتبه في أمرهم، وهذا ما لا شك عندي في قيام المخابرات الألمانية به في حق المقدم سمراوي خاصة منذ رفضه مواصلة الخدمة العسكرية وطلبه اللجوء سنة 1996 بناء على اقتناعه بتورط رؤسائه في جرائم ضد الانسانية. والذي أعلمه هو أن المخابرات الألمانية التي تعد عليه أنفاسه تشهد بأن هذا اللاجئ السياسي مقيم ناجح في المانيا على جميع

الأصعدة حيث انه استطاع أن يعيد بناء حياته المهنية ويصبح رئيس لجنة دولية للتحكيم في الشطرنج كما أنه استطاع أن يندمج في مجتمعه الجديد ويؤسس أسرة مفيدة للمجتمع الالماني حيث أن أبناءه أبطالا على المستوى الوطني ويمثلون المانيا في المحافل الدولية في لعبة الشطرنج هذا زيادة على تخصصه العلمي كمهندس وتفوق ابنائه في تعليمهم. ولذلك فإن استصدار مذكرة توقيف دولية في حقه من طرف السلطات الجزائرية سنة 2003 لم يكن في الحقيقة سوى اختراقا لسجل الشرطة الدولية بغرض توظيفه شكليا في وقت لاحق، مثله مثل المحاضر الأمنية والأحكام الغيابية المعلنة وغير المعلنة التي أصدرتها عدالة العشرية الحمراء في حق الأغلبية من أبناء الجزائر الأكفاء بغرض توظيفها في الوقت المناسب امنعهم من الترشح للاستحقاقات السياسية والوظائف السامية للدولة وخلط الأوراق على أي محاولة للتحقيق في فظائع العشرية الحمراء. إن هذا الأسلوب الحقير خيانة عظمى في حق الجزائر وتفريغ لشرعية الدولة من مضمونها واغتيال لتضحيات الشهداء، لأنه السبب الرئيسي في خلود الرداءة والتخلف في الجزائر التي تتمتع بكل مقومات التفوق الرقي.

فالسلطة التي سجلت هذه المذكرة سنة 2003 لم تفعل ذلك يوم ترك سمراوي منصبه سنة 1996 كما ينص عليه نظام الخدمة في الجيش لأنها لم تكن تعترف في تلك الفترة بأي قانون غيرالاستئصال والتصفية خارج إطار القانون، ومن ثم فهي تعلم ان مذكراتها لا قيمة لها في ميزان العدالة الدولية في ذلك الوقت. ولكنها كانت تعلم أيضا أن الجانب الشكلي للمذكرة يمكن استغلاله في الوقت المناسب بغرض الإزعاج وإثارة الشبهات حول الشخص المستهدف وإشاعة البلبلة والاضطراب في أوساط المواطنين، ولذلك سجلت المذكرة لاحقا بعد إعلان الرئيس بوتفليقة عن مشروع المصالحة وعودة الاعتبار المشروط للدولة الجزائرية. وقد حصل ما كان متوقعا بالفعل. حيث تم بموجب تفعيل المذكرة في الوقت المناسب اعتقال سمراوي ومنعه من رئاسة اللجنة الدولية للعبة الشطرنج وتحطيم مستقبله المهني زيادة على تشويه سمعته بتهمة الإرهاب وتعليق حياته أربعين يوما وما يترتب على ذلك من انعكاسات نفسية واجتماعية على حياة افراد عائلته. هذا هو نصيب سمراوي من العقوبة على ما سببه للدوائر الفاسدة في النظام الجزائري من إزعاج و هو الجانب الظاهر من الغرض. أما نصيب الرئيس بوتفليقة فهو الأثر المترتب على ذلك من فضائح سيبدا اكتشافها بعد الأربعين يوما، حيث سيصدر القضاء الاسباني قراره بالافراج عن سمراوي لانتفاء الدعوى المرفوعة ضده لعدم كفاية الأدلة، ويظهر للرأي العام الدولي والمحلي أن المذكرة لم تكن سوى صورة دميمة لتلاعب أجهزة الدولة التي يمثلها رسميا بوتفليقة بقوانين الشرطة الدولية وتوظيفها على طريقة المافيا في الانتقام من المعارضين في الخارج، مما يعيد المبادرة لخصوم بوتفليقة في انتقاد سياساته و التشكيك في مصداقية مشروعه، بل وتسميم الأجواء بإشاعات مغرضة على غرار ما جاء في جريدة ليبرتي بأن ملف سمراوي مطروح للتداول في برنامج الزيارة التي يقوم بها الرئيس الألماني إلى الجزائر.

أما الإجابة على السؤال الثاني فهي تعني المجتمع الأوروبي عموما والشعب الاسباني على وجه الخصوص. حيث أن السرعة التي تم بها تفعيل المذكرة والطابع الاستعجالي والسري لعملية الاعتقال يعكسان صورة مزعجة للهشاشة التي تعاني منها الدوائر المعنية بهذه العملية المخجلة. فحتى لو افترضنا أن الجزائر عضو في الاتحاد الأوروبي وجهاز عدالتها في مستوى نظرائه في هذا الاتحاد، فإن اعتقال شخص لا يمكن أن يحصل إلا بعد النظر في حيثيات الدعوى المرفوعة ضده، بحيث لا يكون الاعتقال تعسفيا يلحق الضرر بإنسان بريء. وإذا كان المواطن البسيط يمكنه أن ينتبه إلى ما في المذكرة من الشبهة، فإن التساؤل عن تغافل الأجهزة المختصة عن ذلك يبقى مطروحا. فأولا: المذكرة صدرت سنة 2003 في وقت عاد فيه الاستقرار نسبيا للسلطة في الجزائر بعد تراجعها ظاهريا عن سياستها القمعية الخاطئة في حين أن المتهم غادر الجيش سنة 1996 في ظروف لم يكن ينصح بها لأحد بالبقاء في خدمة سلطة متهمة بجرائم ضد الانسانية. ثانيا: تفعيل هذه المذكرة سنة 2007 يقتضي النظر في الظروف المحيطة بها. فالمعني بهذه المذكرة لاجئ سياسي يتمتع بالحصانة من تعسف السلطة الجزائرية بالذات. وقد حصل على اللجوء بعد تحريات وتحقيق خضع إليه من طرف السلطات الألمانية التي اقتنعت بضرورة حمايته من هذا التعسف. كما أن المعني لاجئ في أوؤوبا منذ أكثر من 10 سنين لم تسجل عليه مخالفات للقانون تجعله محل شبهة رغم تجوله في مختلف الدول الأوروبية. فهل حققت السلطات الاسبانية بهذا الاعتقال سبقا في مجال الأمن تقاصرت عليه همم الأجهزة الأمنية الأوروبية الأخرى طوال هذه المدة؟ ثالثا: إن المذكرة صادرة عن سلطة جزائرية والمعني لاجئ جزائري مقيم في ألمانيا. والواقعية تقتضي أن التعاون في مجال الأمن بين اسبانيا وألمانيا يكون اقوى لاعتبارات لا حصر لها. ولذلك فإن تفعيل هذه المذكرة كان يقتضي التشاور بينهما، لأن الاعتقال التعسفي في حق سمراوي ستترتب عليه مشاكل على أكثر من صعيد: فهو مضر بسمعة الامن والعدالة في اسبانيا لأنه يكشف العشوائية في ادائها و يضع علاقتها مع دوائر الفساد في الجزائر محل شبهة ويعرضها الى الانتقاد من طرف منظمات حقوق الانسان والرأي العام الاسباني. أما ألمانيا فإن تحطيم مستقبل مقيم ناجح على أرضها يزيد من أعبائها المادية في التكفل به وبعائلته كما يبعث فيه الشعور بالاحباط بعد الظلم الغير المبرر الذي تعرض له. هذا زيادة على ما تسبب فيه من الصدمة النفسية التي تعرض لها ابناؤه مما يؤثر على طموحهم في التفوق ويعرقل مسار اندماجهم في مجتمع يفترض ان يشعروا فيه بالامن والاستقرار والحرية لا بالاستهداف والتحفظ والخوف.

أما الذي يندى له الجبين فهو أن يقع هذا اللاجئ الأعزل المستهدف من طرف أجهزة أمن مختلفة تحت وطأة ابتزاز متعدد الأوجه. فالقاضي الذي أخذ المبادرة لإصدار الأمر باعتقاله وتجريده من جواز سفره وإجباره على البقاء في اسبانيا على أساس دعوى لم يقم عليها دليل معتبر لم يكلف نفسه عناء تأمين الضروريات الأساسية له من سكن ومعاش. بل إن سمراوي مطالب بالتكفل بجميع مصاريف

إقامته المفروضة عليه في إسبانيا من طرف العدالة الإسبانية إلى أجل غير مسمى وبدفع مستحقات المحامي الرسمي الذي عينته له العدالة الاسبانية زيادة على تسديد مستحقات المحامي المعتمد في قضيته والذي طلب منه دفع 20 الف يورو مقابل الدفاع عنه وكأن سمراوي ضبط متلبسا بجريمة خطيرة. أما ما ترتب على ذلك من فقدان الرجل لمنصب عمله والرعب الذي يخيم على أهل بيته منذ اعتقاله وسمعته التي أصبحت محل تساؤل فهذا أمر لا يعني أحدا من الساهرين على تطبيق المذكرة المقدسة الصادرة عن العدالة الجزائرية ذات المصداقية الدولية.

إن هذا التعسف في استغلال الجانب الشكلي للقانون وما يقابله من تجاهل للقيم الإنسانية السامية التي يستمد القانون منها قدسيته وشرعيته واستهتار بمشاعر الناس وكرامتهم وما يترتب على ذلك من الإحباط والشعور بالاضطهاد، إن ذلك كله يدفع إلى الاعتقاد بأن أعراض الأمراض المزمنة التي تعاني منها الدول المتخلفة في جنوب البحر الأبيض المتوسط قد أصابت ضفافه الشمالية، وأن على من يعنيهم المحافظة على ازدهار أوروبا ورقيها أن ينتبهوا إلى هذا الانزلاق الذي وإن كان محدود الأثر زمانا ومكانا فإنه من حيث الدلالة خطوة أولى على طريق الانتكاس والتخلف يجب تداركها قبل أن يتسع الخرق على الراقع.

ولا يفوتني في الختام أن أذكر كل المخلصين للجزائر المستقلة والأوفياء لتضحيات الشهداء بضرورة الانتباه من غفلة الانسياق وراء البروتوكولات الرسمية التي أصبحت الوسيلة المفضلة لشرعنة الفساد والخيانة في حق الشعب والوطن. فالخائن الحقيقي هو الذي يتآمر مع الأجنبي على الجزائر شعبا ووطنا سواء كان ذلك رسميا أو شخصيا من داخل الجزائر أو من خارجها. وأنا على يقين من أن المؤسسات الأوروبية لن تتآمر مع أية دولة ولا شخص أجنبي على حساب مواطن من شعبها. فلماذا يراد للمعادلة أن تقلب في الجزائر؟ فيشعر المستقوي بالأجنبي والمتعاون معه على تركيع الشعب وتفقيره وإهدار ثرواته أنه جديرا بالتكريم والتمجيد باسم الجمهورية، في حين يرمى الرافض لحمل السلاح ضد المواطنين تحت أي مبرر بتهم باطلة ويلاحق باسم الشعب كأنه فر من معركة المصير ضد عدو خارجي. إن هذه المعادلة يجب إلغاؤها قبل أن تتم بوجبها استضافة الاستعمار ببروتوكول رسمي إلى الجزائر ورد الاعتبار للحركى كمقاومين لأنهم كانوا أحرص على تطبيق القانون الفرنسي من بقية الشعب. و لعل أطرف ما في هذه المعادلة و المحفز الوحيد على الابقاء عليها هو إمكانية إحالة الفارين من الخدمة في الجيش الفرنسي على العدالة ما دامت العبرة بالجانب الشكلي للقانون.

لقد اضطر المقدم محمد سمراوي إلى التحايل من أجل التخلص من الحراسة المفروضة عليه و الخروج من إسبانيا بطريقة سرية و خارج الإطار الشكلي للقانون و العودة إلى ألمانيا. و قد تفهمت السلطات الألمانية موقفه و سمحت له بالتمتع بحقه كلاجئ سياسي إلى اليوم.

محاكمة النظام الجزائري أمام العدالة الفرنسية بباريس
قضية نزار سوايدية (كتاب الحرب القذرة)

أول من اتصل بي في قضية سوايدية هو النقيب حسين أوقنون المدعو هارون و المشرف على موقع حركة الضباط الجزائريين الأحرار واستشارني في توصيلي بجزائري يطلب مساعدتي للتأكد من هوية عسكري جزائري سابق فوافقت. بعدها اتصل بي طالب لجوء جزائري في فرنسا قدم لي نفسه عبر الهاتف تحت اسم جمال وادعى بأنه صحفي يحاول أن يساعد ضابطا جزائريا سابقا في الجيش برتبة ملازم اسمه حبيب سوايدية يطلب اللجوء في فرنسا ويريد جمال أن يستوثق من أن هذا الضابط ليس من المخابرات خاصة أن حبيب سوايدية قال له بأنه كان طالبا من طلبة النقيب أحمد شوشان في الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال. فطلبت من جمال أن ينادي على سوايدية.. وبعد حديثي معه في الهاتف تأكدت من أنه كان فعلا أحد الطلبة الضباط سنة 1992 ونفيت نفيا تاما علاقته بالمخابرات لأنني كنت أعرف الطلبة الضباط المجندين في تخصص المخابرات من دفعته.

وبعد بضعة أشهر عاود الاتصال بي الملازم سوايدية وهو في حالة نفسية صعبة وأخبرني بأن اللواء نزار خالد قد أعلن الحرب عليه ويريد متابعته قضائيا في فرنسا والمطالبة بترحيله إلى الجزائر للانتقام منه بعد نشره لشهادته عن الأحداث في كتاب تحت عنوان" الحرب القذرة ". فطمأنته وأخبرته بأنني سأكون إلى جانبه وما دامت القضية قانونية فعليه أن يتخذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع محاميه لنحدّد أنا والأخ حسين ما يمكننا مساعدته به... وفعلا زارنا الملازم حبيب سوايدية برفقة صحفية فرنسية وشرح لنا قضيته والتي ظاهرها دعوى قضائية بتهمة القذف رفعها ضده اللواء نزار خالد أمام محكمة الجنح بباريس ولكن ما وراء ظاهر الدعوى هو تطوير عملية القمع التي نجح فيها النظام داخل الجزائر وتَجَاوُزُها إلى الدول الأروبية التي ما زالت تسمح للمعارضة الجزائرية بفضح جرائم النظام في ظل الإسلاموفوبيا التي تصاعدت حدتها بعد أحداث 11 سبتمبر2001.

واتفقنا على أن يزورنا سوايدية مرة أخرى مع محاميه ليطلعنا على حيثيات المحاكمة وخطة الدفاع وضبط الطريقة المثلى التي سيتم بها تدخلنا في مجريات المحاكمة.

والتقينا بالسيد فرانسوا جاز مدير دار النشر الباريسية "لاديكوفرت"التي نشرت الكتّاب و كان معهما الأستاذان المحاميان لُوكَانْت و بِدْوَان و معهم سوايدية في فندق بلندن. وقد دام اللقاء ساعات عُرِضَت علينا خلالها حيثيات القضية وعلمنا أن اللواء خالد نزار قادم من الجزائر بقضّهِ وقضيضه مدعوما

من طرف النظام وقيادة الجيش ويَجُرُّ خلفه أعضاء الحكومات السابقة منذ انقلاب 1992 كما علمنا أن نزار خالد اعتمد للدفاع عنه محامي الرئيس الفرنسي نفسه فترسخ لدينا الاقتناع بأن المقصود من هذه الحملة ليس الملازم سوايدية ولا من احتضنوه في فرنسا ولكن المستهدف الرئيسي من هذا الهجوم المضاد هم الضباط الذين أدلوا بشهاداتهم للإعلام وفضحوا الجرائم التي ارتكبها النظام في حق الشعب. ولذلك قررنا الدخول في هذه المعركة القضائية وطلبنا من هيئة الدفاع عن سوايدية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكيننا من الشهادة لصالحه.

وتَحَسُّباً للطوارئ واستباقاً لثِمَارالتعاون بين الدوائر الفاسدة في النظامين الجزائري والفرنسي طالبنا المحكمة باستصدار تعهد رسمي مكتوب من وزيري الداخلية والخارجية الفرنسيين يضمنان سلامتنا وتحمل المسؤولية الكاملة عن إقامتنا في باريس وعودتنا إلى بريطانيا بعد أداء شهادتنا أمام هيئة المحكمة. وبعد سعي وجهد حصلت هيئة الدفاع عن سوايدية على ضمانات مكتوبة بالنسبة لي بعد أن تعذَّرَ سفر الأخ حسين أوقنون لعدم امتلاكه وثيقة سفر في ذلك الوقت.

وقد اجتهدت في الابتعاد على الأضواء الإعلامية التي صاحبت فصول هذه القضية وركزت اهتمامي على موضوعها الأصلي ولم التق في هذه الرحلة سوى بالرائد هشام عبود مؤلف كتاب مافيا الجنرالات الذي استضافني لشرب قهوة معه مرتين كما تحدثت طويلا مع الصحفية سليمة ملاح المشرفة على موقع "ألجريا واتش".

لقد كانت المحاكمة فضيحة بكل المقاييس أثبتت للغريب والقريب أن اللواء نزار خالد ومن تواطأ معه على قمع الشعب الجزائري وتفكيك دولته ليسوا سوى بقايا للدولة الاستعمارية الفرنسية. وإلا كيف سمحت لنزار نفسه بالمثول أمام المحكمة الفرنسية للمطالبة بإنصافه من جزائري مستضعف فارٍّ بجلده وهو الذي داس بأقدامه على الدولة الجزائرية ودستورها وضرب عرض الحائط بإرادة شعبها ودفع بها في أتون حرب أهلية لم تتوقف بعد؟ لقد أفصح نزار أمام أسياده في هذه المحاكمة عن حقيقة دوافعه من الحرب القذرة التي شنَّها على الشعب الجزائري عندما قال لهيئة المحكمة: لقد جَنَّبْتُكم حربا عالمية ثالثة بوقوفي في وجه الإسلاميين ولو أنكم فعلتم نفس الشيء مع هتلر لما وقعت الحرب العالمية الثانية. هكذا اعتقد هذا المجند السابق في الجيش الفرنسي أنه أذكى من أساتذته الأوروبيين وأحرص منهم على مصلحة بلدانهم وأَمْنِهِم. ولكن يفعل الجهل بصاحبه ما لا يفعل العدو بعدوه.

عندما توافد فريق اللواء نزار إلى المحكمة تهيَّأَ لي أنني أمام قصر الحكومة الجزائرية فهذا وزير الدفاع نزار خالد محاط بحرسه الخاص وهذا رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي يحمل ملفاته وكأنه بصدد عرض

برنامجه أمام البرلمان وهذا الوزير علي هارون يرمق العالم من بُرْجِه الوهمي العالي ومن خلفه الوزيرة ليلى عسلاوي تبحث عن المترجمين وبجانبها الوزير عبد الرزاق بارة يلتفت يمينا ويسارا كأن الشياطين تتخبطه ناهيك عن الخلطة الهندية للشهود من أدباء وفنانين وصحافيين وملحدين وإسلاميين من الجنسين جاءوا من الجزائر لرَدِّ الجميل لسيدهم ووَلِيِّ نعمتهم اللواء خالد نزار... ولم ينته الرَّتْل الطويل للوفد إلا بعد أن امتلأ نصف القاعة الأيمن المخصص لنزار وشهوده ليبقى البعض الآخر واقفا خارج القاعة. وفي المقابل لم يتمكن شهود سوايدية في اليوم الأول من ملء الصفوف الأولى للنصف الأيسر من القاعة. ولذلك فقد تهيأ لنزار أنه كسب القضية في اليوم الأول إلى درجة جعلته يصرح للصحافة أنه كان متيقِّنًا بأن الشهود المعلن عنهم سوف يتراجعون عن سوايدية.

والذي لا يمكن لعقل خالد نزار الصغير أن يستوعبه هو أن نوعية الشهود الذين وقفوا إلى جانب سوايدية لم يأتوا لتبرئته من التهمة الموجهة إليه - لأن أغلبهم لا يعرفون عن سوايدية شيئا -، وإنما جاءوا ليثبتوا التهمة على خالد نزار وشركائه المجرمين أمام هيئة قضائية محايدة اختارها هو و عصابته العميلة لفرنسا على مرأى ومسمع من العالم طمعا في غسل سوأتهم وتبييض تاريخهم الأسود.

وقد التقيت في اليوم الثاني من المحاكمة بالأستاذ المؤرخ محمد حربي في قاعة الانتظار وكانت بيني وبينه دردشة قصيرة فهمت من خلالها أنه كان يتمنى أن تكون هذه المحاكمة في الجزائر لأن الشعب الجزائري إذا أتيحت له فرصة التعبير الحرّ فسيكون كله شاهدا ضد خالد نزار. فعبَّرت له عن اتفاقي معه على ذلك.

وقد كان اليوم الثاني مخزيا لنزار لأن شهود سوايدية كانوا أقوى حجة من شهوده. فقد ظهر المجاهد المؤرخ محمد حربي ليجرد نزار من عباءة إنقاذ الجمهورية ويوثق شهادة مجاهد أصيل ومؤرخ بصير بأحداث الثورة بأن نزار والمتواطئين معه ليسوا سوى حلقة في الحبل الطويل الذي يخنق الجزائر ويعيق مواطنيها من التمتع بالحرية والاستقلال. وقد كانت مداخلتي بعد الأستاذ محمد حربي مباشرة ولعلها كانت أقسى ضربة يتلقاها نزار خالد منذ بداية المحاكمة حيث فضل أن يردُّ عليَّ بنفسه مخافة أن يتجاوز محاميه الحدود ويتسبَّب له في تعقيد الأمور.

وقد نُشِرَت تفاصيل المحاكمة بما فيها الشهادات في كتاب مطبوع بالفرنسية تحت عنوان " "محضر جلسات مقاضاة كتاب الحرب القذرة " LES MINUTES DU PROCES DE LA SALE GUERRE"

وأكتفي في هذا المقام بنقل التوضيحات التي نَشَرْتُهَا باللغة الفرنسية مباشرة بعد جلسة المحاكمة نظرا للوقت القصير المحدد للشهود في الجلسة و ذلك ردًّا على تعقيبات اللواء نزار على شهادتي:

****

Témoignage Par le Capitaine Ahmed Chouchane

L'ancien ministre de la Défense n'aurait jamais dû se risquer en portant plainte contre le sous-lieutenant Habib Souaïdia devant un tribunal français, sachant que des milliers de victimes de la tragédie sont exilés dans le monde. Ces expatriés ont supporté en silence l'injustice et l'oppression du pouvoir avec patience et l'atteinte à leur réputation et leur honneur durant des années est tell qu'au point d'encourager les gouvernements étrangers à leur tour à les chasser et à les emprisonner injustement. L'ex. Ministre de la Défense aurait dû, au moins, faire semblant et assumer les allégations de Souaïdia et les considérer comme sa part du mal et son lot de la catastrophe qui a frappé l'Algérie. Mais ceux qui entourent et conseillent l'ex. Ministre ne sont pas ceux qui souffrent de ce qui se passe en Algérie; aussi, ils ont pensé que ce procès renforcerait leur pouvoir et leur ouvrira le domaine de la pratique de l'assujettissement et de la Hogra en dehors des frontières algériennes. Mais ce que ces irresponsables conseillés ne veulent pas comprendre, c'est que ceux qui ont refusé de s'impliquer dans les massacres et qui ont renoncé à leurs droits légitimes et ont préféré l'exil à la confrontation sanglante avec les fils de leur pays, ces hommes-là, ne sont ni des incapables ni des lâches, mais ils sont plus forts dans la confrontation et plus solides devant la vérité que ceux impliqués dans les bains de sang. Aussi et sur cette seule base, ont intervenu les témoins algériens en faveur de Souaïdia. Durant ce procès les témoins de la défense étaient tous unanimes malgré les différences dans leur appartenance politique, leur profession, leur âge et leur culture. Ils ont dit d'une seule voix : non à la falsification de l'histoire et non à la politique du fait accompli.

Le ministre de la défense est arrivé au tribunal accompagné du Premier Ministre et entouré de quelques ministres et de semblants de ministres ; chacun apportant avec lui, des copies de dossiers de l'Etat algérien. Ce show officiel a transformé l'affaire en un jugement de tout le système algérien. Les témoins de Nezzar ont essayé de démontrer que la décision du commandement d'arrêter le processus électoral et de pousser le Président de la République à la démission avec toutes ses conséquences, comme les arrestations arbitraires et les sanctions collectives, étaient des procédures légales et constitutionnelles. Ce sont là des propos que personne ne peut croire à plus forte raison un tribunal fondé sur la démocratie. Ceci a fait dire à un avocat s'adressant au Premier Ministre : " Votre constitution permet-elle d'arrêter les citoyens, de les torturer et de les emprisonner durant trois ans puis les libérer sans jugement, ni

vérification des raisons de leur arrestation ? Vous n'avez pas honte de reconnaître tout cela sans dire que tu regrettes les victimes et vous prétendez que vous défendez la démocratie ?

Quant au ministre de la défense et en voulant se défendant, il a terni la réputation de ses collègues et même ex. Chefs (comme le general Mohamed Attailia), les généraux algériens, en disant qu'ils sont des analphabètes et ne comprennent rien du tout, bien que certains soient plus anciens que lui dans l'armée et plus gradés, ce qui a fait dire à l'un des avocats en s'adressant au tribunal : « regardez le niveau des généraux qui ont décidé de l'avenir de l'Algérie »

Les insultes de Nezzar ne se sont pas limitées aux généraux, mais elles ont touché toute la classe politique algérienne sans exception quand il les a qualifié de " cheptel ". Ceux qui ont terni la réputation de l'Algérie dans ce procès sont ceux qui ont accompagné Nezzar en voulant se dérober de leur responsabilité au détriment des institutions de l'Etat - de la Présidence à la classe politique.

Quant aux interventions des témoins de la défense, elles étaient axées sur la gravité des décisions prises par le commandement militaire en janvier 1992 et les dérapages qui ont suivi conduisant le pays à la situation tragique que nous vivons aujourd'hui. Ils ont exigé de Nezzar de ne pas se dérober de sa responsabilité en tant que premier responsable militaire en présentant des exemples réels démontrant que les décisions citées ci-dessus étaient prises en toute connaissance de cause malgré les multiples appels et les avertissements répétées de la part d'Algériens sincères.

Je me limite ici à la reproduction, en toute fidélité, de mon intervention personnelle en tant que l'un des témoins de la défense. J'ai demandé à parler en arabe mais eu raison du faible niveau du traducteur, on m'a demandé de parler en français et c'est ce que j'ai fait :

Je me suis présenté succinctement et j'ai exposé, selon les questions des avocats, les points suivants :

1 - les raisons de mon arrestation le 3 mars 1992 et ma correspondance avec le ministre de la Défense.

La vraie raison de mon arrestation est la conviction du commandement que ma présence menaçait leur projet de confrontation armée contre la majorité du peuple, projet contre lequel je me suis opposé publiquement et à haute voix. Mais la cause directe est que beaucoup d'officiers

et de sous-officiers étaient très irrités par les décisions du commandement et de leurs conséquences ; à savoir l'oppression de la majorité du peuple au point où ces militaires ont voulu assassiner le commandement militaire pour lever l'injustice. En effet, et en raison de ma bonne réputation dans l'armée et de la confiance dont je jouis parmi les officiers et les sous-officiers notamment au sein des forces spéciales, des dizaines de militaires m'ont dévoilé leurs intentions et ont demandé mon avis sur la question.

Bien que j'étais persuadé de la légitimité de leurs intentions, je ne pensais pas que l'assassinat du commandement réglerait le problème ; Alors, je les leurs ai conseillé de ne pas y penser. Aussi, aucun militaire, parmi ceux que je connaissais, n'a tenté quoi que se soit et personne n'a eu connaissance de ce qui s'est passé qu'après notre arrestation le 3 mars 1992.

Malgré que j'ai signé un procès-verbal d'interrogation m'imputant de grave accusations parmi lesquelles : L'atteinte à la sécurité de l'Etat, la constitution d'une armée secrète au sein de l'Armée Nationale Populaire et la division du territoire national,… etc. j'ai écris de ma prison, au ministre de la Défense Khaled Nezzar lui confirmant mon refus des décisions prises par le commandement et relatives à la destitution du Président, à l'arrêt du processus électoral et à l'implication de l'armée nationale populaire dans la confrontation armée contre le peuple.

J'ai présenté les arguments et les exemples qui montraient que ces décisions conduiraient l'Algérie à une réelle catastrophe et que personne ne pourrait maîtriser les dérapages qui y découleraient et que l'armée n'est pas qualifiée pour réaliser la folle ambition du commandement. J'ai conseillé Khaled Nezzar de revoir ses décisions et de coopérer avec les sages afin de trouver une solution à la crise ; à la fin, je l'ai rendu totalement responsable des conséquences de ses décisions, au présent et au futur s'il ne révise pas ces décisions.

Aujourd'hui, je ne suis pas là pour juger quiconque ou porter atteinte à sa réputation, mais je suis là pour exiger de monsieur le ministre de la défense de prendre ses responsabilités avec le même courage avec lequel il a pris ses graves décisions qui nous ont conduit à la situation tragique que nous vivons. Je luis dis aussi, que votre prétention de sauver l'Algérie de ce qui est pire ne vous dégage pas de votre responsabilité de ce qui s'est passé. J'ai discuté le contenu de ma lettre, un mois après son écriture, avec le général-major, Gaïd Salah, commandant de la troisième région militaire, et avec une délégation sous la présidence du chef d'état-major, le général-major Guénaïzia, à la prison militaire de Bechar tout en étant convaincu que le commandant Ben

Djerrou Dhib Djabbalah qui a pris la lettre, l'avait remise à monsieur le ministre de la défense à l'époque parce que ce dernier supervisait personnellement mon affaire et je ne pense pas que monsieur le ministre démente cela (en effet, le ministre n'avait fait aucun commentaire).

2 - Les événements de Bérrouaguia

Je considère ce qui s'est passé dans la prison de Bérrouaguia est un crime caractérisé contre l'humanité, exécuté par un groupe des forces d'intervention spéciale de la gendarmerie. Sous un feu nourri, ce groupe a pris d'assaut le bâtiment dans lequel se sont réunis plus d'un millier de prisonnier et ont tué 50 personnes dont les corps furent, soient brûlés, soient mutilées et ils ont blessé, par balles pas moins de 500 prisonniers. Sans l'intervention du procureur de la République qui s'est mis entre les gendarmes et les prisonniers, la catastrophe aurait été plus grande. Deux avocats m'ont rendu visite, sur autorisation du cabinet de la Présidence et je l'ai informé que ce sont les gendarmes qui ont commis ce massacre et non les prisonniers comme l'a prétendu la télévision algérienne. Les prisonniers furent battus avec des barres de fer durant deux mois. Ceux qui ont exécuté cette opération sont des criminels et personne n'a le droit de justifier ce qu'ils ont fait, sous quelque appellation qu'elle se soit.

C'est là, l'un des aspects des dérapages générés par les décisions du commandement parce qu'elles ont ouvert largement la porte devant les malhonnêtes et les criminels et ont bloqué toutes les issus devant les honnêtes gens parmi le peuple. L'inconscience du commandement en la matière ne le dégage pas de sa responsabilité parce que bien que je n'étais un simple officier j'étais conscient de la gravité de cette affaire.

Il y a un second exemple de dérapages ; il s'agit des événements de Guemmar. Au début, une vingtaine d'adolescents environ ont commis un crime affreux sur un sergent de l'ANP et se sont emparés des armes individuelles du dépôt du poste de garde frontalier à Guemmar. Ces adolescents ont été induits en erreur par un ancien caporal des forces parachutistes. Il est vrai que le crime est affreux et mérite la plus grande sanction et je suis d'accord avec le ministre de la défense sur cette question. Mais que le ministre apparaît personnellement à la télévision et déclare la guerre à toute la région et l'a mis à la merci des groupes des forces spéciales qui humilient des dizaines de milliers de citoyens, volent leurs biens et arrêtent et torturent des centaines de personnes ; des dizaines furent jugés injustement et d'autres innocents condamnés à

mort à tort ; En outre et après la récupération des armes volées, 24 adolescents qui ne savent même pas manier les armes, furent assassinés et les corps de certains d'entre eux brûlés et mis dans des sacs de poubelles puis exposés en public. Tout cela ne peut être qualifié que de crime contre l'humanité. J'ai personnellement informé le chef d'état-major de ce qui se passer. Que le ministre de la défense sache que son intervention à la télévision et de cette manière et sa supervision directe des opérations ne peut signifier qu'un feu vert à tous les criminels dans les rangs de l'armée !

3 - l'échec de mon kidnapping de la prison d'El Harrach et les choix du chantage

Ceci est un autre exemple des dérapages auxquels avaient conduit les décisions du commandement. Après avoir purgé ma peine d'emprisonnement décidé par le tribunal militaire et le jour de ma sortie le premier avril 1995, un groupe d'officiers de la sécurité de l'armée (DCSA) m'ont kidnappé de l'intérieur de la prison et ce, après avoir terminé toutes les procédures officielles de sortie ; et si vous consultez le registre de sortie de la prison d'El Harrach, vous trouverez ma signature.

En réalité, je n'avais pas été libéré mais j'étais kidnappé par les mêmes personnes qui ont procédé à mon interrogatoire en 1992 et j'ai subi le même traitement terroriste et m'ont affirmé que je ne sortirai pas vivant (de la caserne du CPMI à Ben Akoun).

Puisque j'étais au courant de la nature criminel de certains services de sécurité, j'ai préparé au préalable un plan de réserve pour faire échec aux actions probables parmi lesquelles mon kidnapping de l'intérieur de la prison. Aussi je me suis mis d'accord avec deux avocats afin qu'ils dévoilent l'opération au moment opportun et c'est ce qui s'est passé exactement ; Ainsi les médias et les organisations des droits de l'homme ont révélé l'affaire du kidnapping et ont demandé l'intervention du Président algérien Liamine Zeroual. Ainsi, Dieu m'a sauvé grâce à ce plan sinon j'aurais été aujourd'hui, au compte des disparus !

Après l'échec du kidnapping, le commandement des services de sécurité a adopté, avec moi, la méthode du chantage. Le général-major, Kamel Abdelrahman lui-même, m'a dit que certains aux seins des services de sécurité ont décidé mon élimination et que je ne peux échapper à cette peine qu'en travaillant sous son autorité personnelle ; et m'a promis une promotion instantanée au grade de colonel et de mettre à ma disposition tout l'argent que je veux. Mais ma réponse était claire : je lui ai dit que j'étais prêt à coopérer avec lui sans aucune contre-partie à

condition de revoir leur politique vis-à-vis du peuple sans exception et que l'intérêt de l'Algérie prime sur toute autre chose !

Après la première rencontre, ils m'ont proposé de participer à un projet d'assassinat des chefs du FIS en clandestinité qui ont pris les armes et ils m'ont cité à ce titre: Mohammed Said, Abdelrazak Redjem et Saïd Makhloufi. Je me suis étonné après la citation des cibles en leur disant que ces personnes sont des politiques et ont été forcées de prendre les armes ; et il est possible de trouver, avec eux, des solutions qui préserveront les droits de tous les Algériens et éviteront de faire couler plus de sang. J'ai aussi dis : " si vous m'avez parlé de l'assassinat de Djamel Zitouni qui a reconnu sa responsabilité dans le massacre des femmes et des enfants, ma mission aurait été plus compréhensible !

A ce moment, le colonel Bachir Tartague m'a interrompu avec virulence et m'a dit : laisse Zitouni tranquille, il est des nôtres et c'est avec lui désormais que tu travailleras, nous t'organiserons un rendez-vous avec lui !

Lorsque la discussion a atteint ce niveau ma stupéfaction était complète et je n'avais d'autre choix que de faire semblant d'accepter toutes les proposions. Je voulais gagner un temps précieux qui allait me permettre de me préparer pour quitter l'Algérie le plutôt possible.

Lorsqu'ils m'ont fixé un rendez-vous avec l'un des intermédiaires afin d'organiser ma rencontre avec Zitouni, je ne suis pas parti au rendez-vous grâce à l'aide d'un avocat. J'ai pu quitter l'Algérie le 19 novembre 1995 par les frontières maliennes. Après un long périple en Afrique de l'ouest je suis arrivé en Grande Bretagne le 19 novembre 1997 où j'ai demandé l'asile politique qui m'a été accordé conformément à la convention internationale de 1951 le 21 juin 1999. Depuis cette date je vis en Grande Bretagne.

Lorsque j'ai terminé mon intervention, le ministre de la défense s'est levé pour commenter mon témoignage et a dit :

Je connais le capitane Chouchane et je le respecte et je respecte ses convictions. Je pense " que je l'ai désigné dans une commission militaire de grande importance si je ne me trompe pas, mais je sais aussi qu'il est un islamiste convaincu et adopte le discours des islamistes. En ce qui concerne son affaire, j'ai été informé qu'il a eu des contacts, en avril et en mai 1991, avec Saïd Makhloufi et Abdelkader Chebouti ; ces derniers avaient constitué des organisations islamiques

armées et a reconnu devant le juge d'instruction qu'il a reçu des ordres de la direction du FIS pour observer l'attitude de l'armée. Quant à l'affaire de Guemmar, je ne sais d'où Chouchane a ramené ses chiffres, parce qu'on a perdu sept militaires et non un et les personnes sanctionnées étaient des éléments dangereux ; et l'implication du FIS, d'une manière ou d'une autre, était claire. De même, le MAOL, appartenant aux islamistes, diffuse des informations sur l'armée sans même connaître les prérogatives des membres du commandement militaire ; Moi, je les connais, qu'ils se mettent en rang pour les compter, ils ne dépasseront même pas le nombre des doigts de la main.

C'était là, l'intervention du ministre pour commenter mon témoignage.

On m'a accordé quelques minutes pour lui répondre et j'ai dit : " Je ne sais pas pourquoi, le ministre a parlé de mes contacts avec Saïd Makhloufi et Abdelkader Chebouti, mais je confirme ma rencontre avec ces deux citoyens algériens à l'instar des autres officiers et sous-officiers ; l'objectif de la rencontre était légitime ; en effet, le déploiement des forces armées sur tout le territoire national, sa mise en état d'alerte maximum et les provocations que subissent les citoyens ont fait craindre à beaucoup d'entre eux, que l'armée commet des massacres comme ceux subis par les islamistes en Syrie, en Egypte et en Irak. Si nous, les militaires, nous étions mécontents du comportement agressif du commandement, les islamistes ont plus de raisons d'avoir peur. Aussi ils nous ont contacté pour s'assurer les intentions non criminelles du commandement militaire, je leur ai confirmé que je ne prendrais pas les armes contre un Algérien civil et qu'ils ne devraient pas devancer les événements et de respecter les ordres de la direction politique. Ces rencontres avaient permis d'éviter de couler le sang en 1991 et je défie le ministre de la défense et tous les services de sécurité de prouver que Saïd Makhloufi et Abdelkader Chebouti ont accompli une action armée avant mon arrestation le 3 mars 1992. C'est la raison pour laquelle j'ai refusé de coopérer avec les services de sécurité pour arrêter ces deux hommes en 1992 comme j'ai refusé de participer dans le complot de leur assassinat en 1995 parce que je crois qu'ils sont des victimes du despotisme du pouvoir.

Là, j'ai terminé mon temps de parole et la séance fut levée.

Je veux continuer, ici, ma réponse au ministre afin de mettre les points sur les i.

En ce qui concerne l'affaire de Guemmar, j'ai parlé des pertes dues au crime lui-même c'est-à-dire un sergent tué et 20 armes volées. Et il était possible de limiter les pertes en vies si

l'affaire était traitée dans son contexte local. Mais c'est l'obstination du commandement à mobiliser des sections des différentes armées pour pourchasser des adolescents encerclés, ne sachant pas manier les armes, qui a augmenté le nombre de morts à 60 dont 24 adolescents tués par les forces spéciales et sans qu'aucun soldat ne soit blessé. Quant aux six militaires dont a parlé le ministre, ils étaient tués par leurs collègues par erreur et l'affaire est connue parmi les soldats des forces spéciales ; le ministre ne devrait pas creuser un peu plus cette affaire parce que son odeur sera nauséabonde.

Quant à ma relation avec le MAOL, le ministre sait que je suis très clair et si j'étais membre dans cette organisation, je l'aurai déclaré fièrement, mais je ne suis pas membre et personne ne m'a proposé d'y adhérer jusqu'à maintenant. De même, la nature confidentielle des informations que publie le MAOL n'a pas de relation avec ma spécialité ; je n'ai pas travaillé, durant tout mon service, dans les secrets du commandement de l'armée, mais j'ai rempli mes missions dans le domaine de l'entraînement et des opérations avec les soldats et les officiers et j'ai eu la confiance des chefs et des subalternes jusqu'à mon arrestation, comme vous le savez monsieur le ministre. Malgré cela, je ne cache pas ma relation fraternelle avec certains membres de ce mouvement que j'ai connus lorsque j'ai quitté l'Algérie et qui mérite la plus grande considération et le plus grand respect.

Quant à l'allégation du ministre que le mouvement est de fabrication islamiste, c'est faut sans aucun doute parce qu'il est confirmé qu'il n'adhère pas au projet islamique et ne désire pas coopérer avec les islamistes et ses éléments connus étaient dans le front anti-FIS jusqu'à 1995 avant qu'ils ne découvrent la nature criminelle des décisions du commandement.

Quant à ma relation personnelle avec les islamistes, je confirme qu'elle n'est qu'une relation normale comme toutes mes relations avec les autres Algériens ; Comme je démens catégoriquement ce qu'a prétendu le ministre concernant le fait que je reçois mes ordres de la direction du FIS ! La vérité est que j'ai refusé l'accusation des cheikhs du FIS injustement lorsque j'étais sous la torture ; et si cela était vrai, pourquoi ils ne l'ont pas cité dans les chefs d'accusation contre la direction du FIS et pourtant j'étais en prison lors de leur jugement ? Mais ce que monsieur l'ex. Ministre n'a pas dit, c'est que le papier qu'il avait entre les mains lorsqu'il commentait mon témoignage n'était autre qu'une partie du procès-verbal de mon interrogatoire au centre de torture de Ben Akoun en mars 1992.

Il aurait été plus honnête de ramener tout le PV ainsi que la lettre que je lui ai envoyé.
Malgré cela, je confirme que ma relation avec le projet islamique est fondée sur une conviction profonde, qui ne souffre d'aucun doute, que c'est le projet idéal pour le bonheur de l'humanité dans la vie ici-bas et dans l'Au-delà ; et je ne suis pas concerné, dans cette attitude par ce qu'adoptent les partis islamiques eux-mêmes ou ce que prétendent les ennemis des islamistes. Si les gens étaient honnêtes et justes, ils découvriront la Vérité. Mais l'ex. ministre de la défense et ses conseillers parient sur les suites du 11 septembre et croient que l'Islam est devenu une accusation dangereuse, aussi il faut coopérer pour pourchasser ceux qui se cachent derrière et c'est la raison pour laquelle ils tournent autour de cette colonne érodée sans arrêt ; En vérité, ils sont plongés dans un mirage dont ils se réveilleront, un jour, car l'homme juste trouvera sa place sur toute la terre de Dieu et pourra vivre avec tous les hommes quelles que soient leurs races et leurs religions tant qu'ils resteront attachés à leur humanité.

Quant aux prétendus sauveurs de l'Algérie, leur problème est qu'ils ne veulent pas vivre en tant que citoyen en Algérie comme tous les Algériens et ne peuvent supporter de vivre en tant que démocrate en Occident comme tous les citoyens occidentaux ; mais ils se sont habitué à vivre en tant que despotes occidentaux dans l'Algérie oppressée et c'est là une situation étrange qui ne peut ni se stabiliser, ni durer et s'ils reviennent à eux, ils sauront que leurs folles ambitions sont la cause du mal qui a touché tout le monde.

En conclusion, j'espère que les Algériens et les Algériennes qui ont choisi la confrontation avec la majorité du peuple révisent leurs positions et arrêtent leur mensonge et leur injustice et tirent les leçons de ce qui s'est passé, sinon la machine de la destruction qu'ils ont conduit en 1992 les écrasera un jour. En ce qui concerne le peuple algérien et quel que soit le nombre de ses victimes, il se relèvera haut et fort avec ses principes inébranlables et sa glorieuse histoire que les hommes d'honneur ont construit à travers ses siècles.

Le Capitaine Ahmed Chouchane

****

ورغم أن هذه القضية تندرج في إطار الجنح ولا علاقة لها بالشأن العام بتاتا إلا أن الشهود جعلوا من هذه المحاكمة نقطة تحول مهمة في مسار النضال من أجل رد الاعتبار للحقيقة فيما يتعلق بالأزمة الدموية التي عصفت بالجزائر منذ صيف 1992، وذلك لاعتبارات عديدة أذكر منها:

1- استطاع الجنرال نزار والمتواطئون معه منذ سنة 1992 أن يوهموا الرأي العام المحلي والدولي بأنهم يخوضون حربا ضد الأصولية الإسلامية التي تهدِّد العالم وتحصلوا بذلك على دعم غير معلن من المجتمع الدولي وحتى من طرف دول إسلامية أصولية مثل السعودية والسودان خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001. ولكن مجريات المحاكمة أزالت الالتباس وفرضت منطق الحقيقة على الرأي العام بعد ما تبيَّن أن الشهود على تورط نزار وجماعته ليسوا من الإسلاميين وحدهم.

2- لقد تعودت السلطة المجرمة في الجزائر أن تُنِيبَ عنها أبواقا إعلامية وسياسية جزائرية أو أجنبية مرتزقة أو مأجورة حتى لا تتحمل تبعات المواجهة مع المعارضة. ولكنها في هذه المحاكمة دفعت برأسها الذي لا يمكنها التخلص منه إلا بالانتحار. ولذلك فإن نزار خالد عاد من هذه المحاكمة كمعطوب حرب لا يراهن عليه أحد حتى من مرؤوسيه السابقين. بل لقد تم منعه بتاتا من الكلام فيما لا يعنيه شخصيا وتم تحذير بقية الضباط المعنيين بالأزمة من الظهور للرأي العام.

3- لقد راهن المجرمون في السلطة الجزائرية منذ الاستقلال على تحفظ المخلصين عندما يتعلق الأمر بالغسيل الداخلي بين أبناء الجزائر واستطاعوا بذلك أن يرتكبوا كل الجرائم وهم مطمئنون إلى أن سي فلان رجل وطني ويخاف على سمعة البلاد ولذلك فإنه لن يتكلم حتى ساد الاعتقاد عندهم بأن صفة الوطني لا تعني سوى "شيطانا أخرصا" أو " تيسا مستعارا"... ونسي هؤلاء أنهم لا يمثلون غير أنفسهم والمتواطئون معهم على الخيانة وأن سمعتهم لا تعني الدولة الجزائرية ولا شعبها ولا أمجادها في شيء. ولذلك فإن نزار خالد رغم التزلف الصريح الذي أبداه للسيد آيت أحمد وهو يعدِّد له القواسم المشتركة بينهما، فوجئ بذلك الموقف الصاعق الذي لخصه آيت أحمد في قولته المشهورة: **إن الذي يفصل بيني و بينك هو نهر من الدماء.** كما فوجئ أيضا بعدما اعترف باحترامه لموقف النقيب احمد شوشان... بقوله: **لقد كنتَ مُصِرًّا على المغامرة بإدخال الجيش في مواجهة مع الشعب بشجاعة سنة 1992 ولا نطالبك اليوم بشيء غير أن تتحمل المسؤولية على ماآلت إليه الأوضاع بنفس الشجاعة.**

4- تمكّن نزار بطغيانه أن يبثّ اليأس في نفوس المواطنين من جدوى الوقوف في وجهه ودَفَعَه الغرور إلى مطاردة الملازم سوايدية حبيب خارج حدود الجزائر، فتزاحمت شرائح واسعة من المواطنين الضعفاء للتَّمَسُّح على عتباته والانضمام إلى باطله كما تعكسه قافلة الشهود التي ساقها أمامه إلى المحكمة. ولكن فضيحته في هذه المحاكمة أعادت الأمل لكل المستضعفين في جدوى الصبر والإصرار على الوقوف في وجه الطغاة.

5- مكنت هذه المحاكمة الشعب الجزائري عموما والفئات المستهدفة بالدعاية الهدامة الرسمية خصوصا (أجهزة الأمن والجيش) من معرفة الموقف الحقيقي والواضح للمعارضين الذين تصنِّفهم السلطة الانقلابية في نشراتها كأعداء للوطن.

اكتفيت بذكر هذه العينة من الضباط لأنهم اقتحموا مجال المعارضة العلنية للنظام و دخلوا في مواجهة مفتوحة معه في الميدان و تحملوا من أجل ذلك مضايقات و تعسفا حتى من طرف بعض أجهزة الأمن الأوروبية خاصة الدوائر المتواطئة مع النظام الجزائري في فرنسا و إسبانيا حيث تعرض المقدم محمد سمراوي إلى الاعتقال و تعرض الملازم سوايدية للضرب و الاعتقال التعسفي و تعرضت أنا شخصيا للمضايقة من طرف المخابرات عدة مرات على مستوى المطارات و منعت من دخول التراب الفرنسي في النهاية.

و لكن هناك عسكريون سابقون آخرون كشفوا بعض الحقائق المتعلقة بفساد السلطة العسكرية في الجزائر بعيدا عن خلفيات الأزمة الأخيرة منهم النقيب السابق في المخابرات هشام عبود الذي ألف كتاب "مافيا الجنرالات" و هو صحفي عاد إلى الجزائر سنة 2011، و المساعد تيغة الذي نشر شهادته في كتاب أيضا.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الضباط المعارضون لم يكونوا يزعجون السلطة وحدها و إنما كانوا عائقا أمام الانتهازيين و العملاء و الجواسيس الذين استطاعوا أن يخترقوا المعارضة في الداخل و الخارج و يفشلوا كل المحاولات الجادة للتأثير على النظام و خاصة أولئك الذين تحولوا إلى المعارضة بعد أن فقدوا امتيازاتهم الشخصية في مؤسسات الدولة أو الذين تم تجنيدهم من طرف جهاز المخابرات من الإسلاميين السابقين. و لذلك فقد كان هؤلاء الانتهازيين أشرس الأعداء لهؤلاء الضباط خاصة الحركة الجزائرية للضباط الأحرار و شخص النقيب أحمد شوشان بالذات بصفته الضابط العسكري الوحيد الذي أعلن معارضته للنظام من داخل مؤسسة الجيش و كانت له علاقة بالاسلاميين منذ إرهاصات الأزمة الأولى. فأصبح غصة في حلق كل المعارضين المزيفين الملتحقين بالمسيرة في خضم الأزمة. وأوضح مثال على ذلك هو الجبهة التي كونها بعض الإسلاميين السابقين بأسماء مستعارة ومن مواقع مختلفة على الإنترنت تابعة لحركة رشاد بطريقة أو بأخرى

و تعاونوا مع عميل سابق سيء السمعة يدعى كريم مولاي والتحق بهم جيش من أعوان المخابرات النشطين في الفضاء الإفتراضي بأسماء مستعارة على الفايسبوك والبالتولك و التويتر وشنوا حملة دعاية هدامة لاستدراجنا إلى معركة وهمية تستنزف وقتنا و جهدنا. والمؤكد هو أن جميع المتورطين في

هذه الحملة الخسيسة و بدون استثناء لا يمتُّون إلى المعارضة الجزائرية بصلة و إنما هم إما انتهازيون لهم سوابق مخزية و يريدون تبييض تاريخهم الأسود للاستفادة من مرحلة ما بعد تغيير النظام أو عملاء مكلَّفون من جهاز المخابرات باختراق صفوف المعارضة لتفجيرها في الوقت المناسب على غرار تجربة حزب فرنسا مع جبهة التحير الوطني الأصيلة. وأنا أثبت هذه الحقيقة التاريخية هنا من باب التنبيه و التحفظ فقط حتى لا يذهب المغفَّلون في هذه المرحلة الضبابية ضحية لهذه الفئة التي أعْتَبِرُها أفسد من النظام القائم نفسه و أحقر من حركى الاستعمار الفرنسي. أما حقيقة هؤلاء الإنتهازيين و العملاء فإن الأيام كفيلة بإثباتها للناس و سينتهون إلى مزبلة التاريخ بدون شك.

ذكريات مع جهاز المخابرات الجزائرية

المخابرات الجزائرية بالنسبة لي مؤسسة وطنية استراتيجية مهما كان تقييمي لها من الناحية الوظيفية. و قد تعاملت معها دائما في إطار ما يقتضيه الوفاء للجزائر منذ أن كنت طالبا في الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال. فلم أكن أرتعش فزعا عندما يستدعيني ضابط الأمن العسكري لأي سبب من الأسباب كما يحصل لأغلب الضباط بل كنت في كثير من الأحيان آخذ المبادرة واشتبك مع مسؤول الأمن العسكري من أجل الدفاع عن أحد الجنود أو ضباط الصف أو الضباط عندما أشعر بالتجاوزات في حقهم. ولم يكن خافيا عني أن أؤلئك الضباط كانوا يرسلون تقاريرهم إلى القيادة العليا. ولكنني كنت مطمئنا تماما بأنني أتصرف في الإطار الصحيح الذي يقتضيه الوفاء للوطن والإلتزام بجوهر القانون حتى عند اختراقي للجانب الشكلي منه ولم تكن تهمني كثيرا ردة فعل مصالح الأمن العسكري. وسأكتفي في هذا المقام بتسجيل بعض الوقفات التي أعتبرها ذات دلالة في تأسيس موقفي من هذا الجهاز.

1- البداية

عندما كنت طالبا في الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال بين 1978 و 1980 أثارت فضولي علاقة ضابط الأمن العسكري بغيره من العسكريين من مختلف الرتب. فالجميع يتجنبه ويتحفظ في الكلام بحضوره وكأنه عنصر أجنبي داخل الوحدة. وحاولت تجاهل ذلك الفضول في البداية لأن أغلبية العسكريين في ذلك الوقت كانوا يخالفون القانون بشربهم الخمر أو بارتيادهم أماكن الفساد او بإقامة علاقات مع نساء أو رجال أجانب أو غير ذلك مما يعاقب عليه القانون العسكري. ولكنني فهمت لاحقا بأن ضابط الأمن لم يكن يقوم بواجبه في المحافظة على الانضباط العسكري ووقاية العسكريين من الوقوع في المحظور وإنما كانت مهمته جمع المعلومات وتحرير التقارير عن العسكريين بمختلف الرتب من أجل استعمالها في عملية الابتزاز التي يتعرضون إليه في الوقت المناسب. ومنذ أن وعيت هذه الحقيقة لم أترك في حياتي المهنية والشخصية مجالا لجهاز المخابرات يستثمر فيه. ولذلك كانت الملاحظة الوحيدة في ملفي يوم تخرجي كضابط برتبة ملازم مكتوبة باللغة الفرنسية: **وطني متشدد.**[92] **Nationaliste Extremiste**

2- التآمر مهمة رسمية

[92] ليس من حق الضباط الاطلاع على ملفاتهم و لكن أحد الوطنيين أطلعني على ملفي الخاص بعد أن انتبه إلى ملاحظة أخرى من طرف النقيب رابح فويسي بمناسبة ترقيتي إلى رتبة ملازم أول هذا نصها: (ضابط متميز و لكنه طموح جدا). و قال لي يوما إن في هذه الملاحظة إشارة إلى قطع الطريق عليك في المستقبل.

عندما التحقت بمدرسة القوات المحمولة جوا ببسكرة في يناير 1981 ومعي 5 ضباط آخرين فوجئنا ذات يوم بضابط الأمن العسكري الملازم الأول سعودي رشيد يتجسس علينا من خلال تفتيش غرفنا أثناء تواجدنا في ميادين التدريب. وساءنا ذلك كثيرا واحتججنا لدى قائد المدرسة النقيب بوغابة رابح في ذلك الوقت. واتضح لنا بعد ذلك أن محافظة بعضنا على الصلاة وعدم شربنا للخمر أثار الشبهات بانتمائنا لجماعة الإخوان المسلمين وقد كان المستهدفان بالتجسس أنا والملازم الإمام يونس الذي كان حديث عهد بالالتزام أصلا ولكن باقي الضباط لم يسلموا من ابتزاز ضابط الأمن رغم عدم التزامهم بشيء. وقد وقعت بيني وبين ضابط الأمن ملاسنة كانت بداية لحرب باردة بيني وبين جهاز المخابرات.

بعد التحاقي بالفيلق الثاني عشر للصاعقة بتبسة في شهر اوت 1981 كان معي الملازم الإمام يونس الذي كان مستهدفا منذ أن بدت عليه مظاهر الالتزام سنة 1980. و قد كان قبل ذلك من أشقى الطلبة الضباط. و رغم أن يونس كان متحمسا في دعوة العسكريين إلى الالتزام إلا أن المؤامرة التي حاكها له ضابط الأمن العسكري في ذلك الوقت كانت بعيدة كل البعد عن المهنية والشرف العسكري... واستفقنا ذات يوم على استدعاء الملازم يونس من طرف المديرية الجهوية للأمن مع اتخاذ كل إجراءات الإعفاء من الخدمة سرا. اعتبرت هذا الإجراء إهانة لكل ضباط الفيلق 12 للصاعقة واستأذنت على قائد الفيلق النقيب عبد الحميد بلبشير وطلبت منه التدخل باعتبار الملازم المعني بالأمر من أصدقائي وأنا أعرف به من جهاز المخابرات ولا يليق تدمير حياة ضابط بهذا الشكل... ولكنني وجدت قائد الفيلق نفسه جزءا من المؤامرة. فقلت له: إذن فأنا أطلب الاستقالة من الجيش بكرامة قبل أن أطرد منه مهانا بناء على تقرير ضابط بطال في جهاز المخابرات وسأكتبها الآن وأبعثها لكم وأذهب مع الملازم الإمام لمقابلة المقدم حشيشي زين العابدين وإطلاعه على ما يتعرض له الضباط المتخرجون من الأكاديمية العسكرية بشرشال قبل أن يذهب إلى مديرية الأمن العسكري بقسنطينة لأنه لن يكون آمنا على نفسه. و كان المقدم حشيشي في ذلك الوقت قائدا لمديرية أسلحة القتال قبل الهيكلة الأخيرة للجيش الوطني الشعبي.

حذرني النقيب عبد الحميد من عواقب سلوكي الذي سيعتبر تمردا على القيادة وأمرني بالانصراف والتفكير في الأمر ولكنني بعد أن خرجت من مكتبه مباشرة كتبت طلب استقالتي على خلفية التعسف الذي تعرض له الملازم يونس وسلمتها لقائد الكتيبة. وكان أغلب الضباط مستائين فاتخذ الملازم الأول ميلود مقدم قائد الكتيبة نفس الموقف وتبعه ضباط آخرون مما أوقع قائد الفيلق في حرج كبير فاتصل بقائد القوات المحمولة جوا المقدم ليمين زروال آنذاك والذي اتصل بالقيادة العليا وتمكن من وقف المهزلة وفتح تحقيقا في الموضوع انتهى بتثبيت الملازم يونس في مهامه بعد أن تم استجواب بعض الضباط و توثيق شهادتهم على براءة الملازم يونس في محاضر رسمية أعيد على إثرها الضابط المتهم إلى الخدمة.

3- التَّفَاني في العمل تهمة

لم تمر على قضية الملازم يونس بضعة أسابيع حتى كانت الضربة الثانية في ظهري مباشرة. فقد استدعاني قائد الفيلق مرة ثانية من ميدان التدريب وكان معه قائد أركان الناحية العسكرية الخامسة آنذاك الرائد بوركبة. ولما دخلت وجدته غاضبا وبادرني قائلا دون أن يرد علي التحية: لقد أثنى عليك قائد الفيلق والحمد لله أنني تكلمت معه قبل أن أقابلك لأن التقرير الذي بلغني عنك أغضبني... كيف توقظ جنودك قبل السادسة صباحا ولا يستريحون إلا بعد العاشرة ليلا؟ هل تعتقد أننا جلبناهم من الهند... إنهم أبناؤنا. قم بتدريبهم أثناء ساعات العمل. هل فهمت؟ قلت: حضرة الرائد، المفرزة التي أدربها تطبق برنامجا خاصا تمت الموافقة عليه من طرف القيادة العليا قبل أن أبدا في تنفيذه أنا شخصيا وأنا حريص على هؤلاء الجنود أكثر من نفسي وإذا كنت أوقظهم قبل السادسة صباحا فأنا أصحو قبلهم بكثير ولا أنام حتى أطمئن عليهم واحدا واحدا... فقاطعني الرائد بوركبة مستغربا: أتقوم بتدريبهم بنفسك؟ قلت: نعم. قال: أنا لم أفهم هذا من التقرير يا بني... الجماعة غلطوني... قلت: أنا لست أدري على أي أساس وضع التقرير المرسل إليكم ولكنني أؤكد لكم بأن الغرض من هذا التقرير هو عرقلة الجهد الذي أقوم به من أجل ترقية القدرة القتالية للفيلق الثاني عشر ولست أدري لصالح من يفعلون هذا... وأنهى المقابلة بقوله: إذهب يا شوشان قم بعملك وانس ما حدث.

بعد هذه الحادثة اختطف شابان صعلوكان فتاة من مدينة تبسة و انسحبا بها إلى منطقة جبلية تعرف برقبة الصيد. و تزامن ذلك مع عودتي مع كتيبتي من تدريب ليلي فوجدت وكيل الجمهورية " علي ولحة" مع فرقة من الشرطة يستعدون لنصب كمين خارج مدينة تبسة لإلقاء القبض على المجرمين بعد عودتهما. فقلت لمفتش الشرطة الذي كان يشرف على الكمين: و ما الفائدة من القبض عليهما بعد اغتصاب الفتاة أو قتلها؟ قال: لا يمكننا فعل شيء لها في هذا الظلام الدامس... كل ما كان يهمني في ذلك الوقت هو حياة تلك الفتاة الجزائرية و شرفها و لذلك لم أفكر في الأمر كثيرا. طلبت من الرقيب بخوش العودة إلى الثكنة لإخبار ضابط المناوبة الملازم الأول عمر تلمساني بأننا سنتأخر و شكلت نخبة من أحسن الجنود تدريبا أذكر منهم شارف عابد من مستغانم و العربي فارس من بوخضرة و العريف ملوك من خنشلة و بعد أن حاذينا المنطقة الجبلية نشرت الكتيبة و قمنا بتمشيط في عمقها. و من حسن حظ الفتاة أن المجرمين لم يجد الوقت الكافي لإيذائها لأنهما حاولا الانسحاب من المنطقة بعد أن شعرا بتحركنا. و مع ذلك تمكن تعقبهما شارف و العربي و ألقيا عليهما القبض. و لم ترجع الكتيبة إلا و الفتاة سالمة معافاة و المجرمين مقيدين تم تسليمهما إلى وكيل الجمهورية. في صباح اليوم التالي كانت ردود الفعل متضاربة...رسالة تهنئة من وكيل الجمهورية على مساعدة الشرطة و إنقاذ حياة مواطنة. و أطباق من

حلويات الابراج من طرف المواطنين تعبيرا الارتياح. في حين تضمن تقرير جهاز المخابرات توبيخا و تحذيرا شديد اللهجة لقيادة الفيلق و مطالبتها بمعاقبة الملازم احمد شوشان على تعريض جنود الجيش للخطر.

4- بين جزائري حر وعبد مملوك

بينما كان الضباط – الذين أصبحوا عقداء وجنرالات سنة 2004 - يزورون الشهادات الطبية لتفادي الخدمة على الحدود الجنوبية المغربية الجزائرية تطوعت أنا لأكون في موقع الحراسة الأمامية الثابت إلى أن يتم تأمين الحدود الجزائرية تماما. في صيف سنة 1982 كنت في منطقة "فرقش" على الضفة الشرقية لوادي درعة الذي كان يفصلنا على المواقع القتالية الحصينة للقوات المغربية. وكان تحت تصرفي عامل على جهاز الاتصال ولم يكن في الحقيقة سوى - عبدا مملوكا - ملحقا من الأمن العسكري برتبة مساعد يرسل تقارير عني إلى قيادته.

ونظرا لخطورة المهمة فقد اعتمدت على توسيع النشاط الا ستطلاعي للمنطقة فكنت أبعث دوريات في الاتجاهات الداخلية ولكنني كنت اذهب بنفسي لا ستطلاع الخطوط الأمامية المغربية. فكنت أصحب معي اثنين من ضباط الصف المدربين ونقترب بعد منتصف الليل من الخطوط الأمامية المغربية مستفيدين من الظلام ونتمركز في مكان قريب يمكننا من الرؤية بالعين المجردة وأخذ صور للمواقع ولا نغادر مكاننا إلا بعد الغروب. وقد كنت أنقل نتائج الاستطلاع إلى قيادتي العليا التي بدورها تنقلها إلى قيادة القطاع المركزي للعمليات الذي كان يرأسه الرائد أحمد قائد صالح في ذلك الوقت. وتصادف أن قائد الفيلق النقيب عبد الحميد أحيل على التقاعد فجاءني إلى الموقع الأمامي مودعا وقال لي: إسمع يا ولدي أنا استكملت 25 سنة خدمة كنت فيها معتدلا في عطائي لم أزد ولم أنقص ومع ذلك فإنني أشعر بالتعب وأنا أهنئك على كفاءتك وإخلاصك لوطنك ولكن حقك علي أن أنبهك إلى أن الآخرين لن يفهموك فكن على حذر ولا ترهق نفسك. هل تعلم أن تقارير وصلت إلى القيادة عنك تتهمك بالاتصال مع المغاربة بطريقة سرية؟ ولولا التقرير المفصل عن دورية الاستطلاع الذي أرسلته لي في الوقت المناسب لوجدت نفسك في وضع لا تحسد عليه. قلت: يا حضرة النقيب: وهل الوضع الذي نتكلم عنه أسوأ من رصاصة تصيبني لو أن المغاربة اكتشفوا مكاني في تلك الدورية؟ لن أنسى لك هذه النصيحة وأطمئنك بأنني واع تماما بما تقول ولكن خياري الوحيد هو أن أقوم بمهامي على الوجه الأمثل ولا يهمني بعد ذلك ما يكون. وقد زارني على إثر ذلك الرائد قائد صالح في نفس الموقع وبعث برسالة يهنئ فيها الفيلق على حسن الأداء وتلقيت بدوري رسالة تهنئة على الانضباط والمثالية في أداء مهامي رغم تقارير جهاز المخابرات.

5- أتمنى أن تمرّ كلمتك بسلام يا ولدي

رغم أنني ضابط متخصص في قيادة الوحدات القتالية فقد كنت إلى جانب مهامي كقائد وحدة فرعية (فصيلة ثم كتيبة) أقوم بمهمة المحافظ السياسي في جميع الوحدات التي عينت من طرف القيادة للخدمة فيها. وخلال سنة 1987 كنت رئيسا لمكتب التخطيط والبرمجة في مدرسة القوات الخاصة لحضرت المؤتمر الوطني للمحافظة السياسية الذي انعقد في مقر قيادة الناحية العسكرية الرابعة في نفس السنة تحت إشراف العميد العربي سي لحسن رحمه الله. وقد حضرالمؤتمر أغلب المدراء المركزيين للمصالح العسكرية وأذكر منهم العميد محمد بتشين الذي كان قائد الناحية العسكرية الرابعة والعميد بوحجة وعمداء آخرون لا أذكرهم وكان ممثل جهاز المخابرات العسكرية في هذا المؤتمر المقدم محمد مدين (الذي أصبح لاحقا مديرا عاما للمخابرات برتبة فريق). وبعدما سمح للمحافظين السياسيين بإبداء آرائهم قلت إن من العبث أن يحرر ضابط صف حديث العهد بالخدمة يحتاج إلى التربية تقريرا عن ضابط في الجيش الوطني الشعبي يمكن أن يصبح قائدا للجيش أو رئيسا للبلاد، فقط لأنه تابع لجهاز المخابرات. واعتبرت ذلك ابتزازا لضباط الجيش وقلت أن الأجدر بالمخابرات أن تحمي الجيش من ظاهرة التسيب التي تفاقمت إلى أن أصبح الجنود وضباط الاحتياط يتسولون على أبواب المساجد ومحطات الحافلات. وقد أعلن العميد العربي سي لحسن مباشرة بعد الشوشرة التي وقعت رفع الجلسة للاستراحة واستدعاني بعد ذلك وسألني عن الوحدة التي أنتمي إليها وعن سير العمل فيها ثم قال: عرفت أنك لست تابعا لمديرية المحافظة السياسية وأتمنى أن تمر كلمتك بسلام يا ولدي... عليك وعلينا... وعلى كل حال سأتحدث مع ممثل المخابرات لتجاوز الموضوع.

6- التعاطف مع الإسلاميين تهمة

بعد الانتخابات البلدية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية سنة 1990 زارني زميلان برتبة نقيب في بيتي بشرشال. وبعد أن شربنا الشاي تبسم أحدهما اسمه حسن و قال متفكِّها: أتعلم لماذا نحن هنا يا سي الحاج؟ قلت: أغلب الظن أنها زيارة أخوية. قال: هذا النقيب الذي أمامك هو ضابط أمن في مقر قيادة الأركان و هو مكلف من طرف العميد مصطفى شلوفي شخصيًّا بمراقبتك عن قرب وهو سيفعل لأنه يعلم أنه ليس الضابط الوحيد المكلف بهذه المهمة فخذ حذرك. قلت: بما أنكما تعرفانِني جيّدا فلماذا لم تقولا للعميد شلوفي بأن سوء ظنه بي في غير محلّه؟ قال الضابط الثاني: أتريده أن نُسَرَّح من الجيش بتهمة التعاطف مع الإسلاميين؟ فقال ضابط الأمن: أنت متهم بالنشاط لصالح الإسلاميين من خلال الدروس التي تلقيها في مسجد الأكاديمية العسكرية وقد أثبتت نتائج التصويت على مستوى الأكاديمية مدى مساهمتك في فوز الإسلاميين... قلت: يمكنك الحضور إلى المسجد وتسجيل ما أقوله ونقله إلى القيادة بكل

أمانة فأنا لا أقول إلا ما تؤكده المواثيق الوطنية العسكرية والمدنية ولا يهمني أن يستفيد من ذلك الإسلاميون أو غيرهم. وعلى كل حال جزاكم الله خيرا على تنبيهي لما يدور حولي وإن كنت لن أغير من سلوكي مهما حصل.

وقد جاءني ضابط آخر من قسم المحافظة السياسية يخبرني بأن التعليمات صدرت لهم بمراقبتي والحذر مني فشكرته دون أن يمثِّل ذلك أيّ هاجس يُذْكر لديّ لأنني كنت أعتقد جازما بأن القيادة العسكرية إما أن تكون وطنية مخلصة فتتعامل معي بمقتضى القانون والمصلحة الوطنية وهو ما لا يترتّب عليه أي ضرر. وإما أن تكون غير ذلك فتستهدفني بالتعسّف وأكون سببا في فضيحتها أمام الجميع، وكنت مستعدا تماما لتحمل عواقب ذلك.

❖ **أقتصرت على هذه الوقفات مع المخابرات لأخلص إلى قول ما يلي:**

1- أنني لم أفكر أبدا ولو مرة واحدة في مراجعة وفائي لالتزاماتي كضابط في الجيش الوطني الشعبي بل كنت دائما أجد لسلوك جهاز الأمن العسكري ذريعة أو عذرًا لا علاقة له بالإخلاص في العمل أو الوفاء للوطن وإنما الدافع لذلك هو تحقيق مكاسب غير مستحقة على حساب الآخرين. ولذلك لم أكن أكترث بما يحرّره ضباط الأمن العسكري وعملاؤهم وإنما ركزت اهتمامي على تكذيبهم على أرض الواقع بالعمل الجاد من أجل إثبات جدارتي وإخلاصي وانتصرت عليهم بدليل أنني كنت على رأس قائمة المرشحين للترقية في الرتبة والمنصب طوال خدمتي في الجيش. فكنت أصغر نقيب في الجيش والأعلى رتبة ومنصبا من دفعتي في القوات الخاصة كلها رغم أن استهدافي من طرف المخابرات كان مبكّرا جدا ومستمرا.

2- إن القيادة العسكرية العليا تعرف جيدا من هو المخلص المتفاني من الضباط وتعرف من هو الانتهازي الانتفاعي ولذلك فإنها تعترف في قرارة نفسها وفي المجالس المغلقة بفضل المخلصين ولكن عندما تتعارض مصالحها الشخصية مع المصلحة العليا للجزائر فإنها تختار الانتهازيين للتعويل عليهم وتستهدف المخلصين لأنهم يشكلون عبئا عليها. فالقيادة العسكرية كلها كانت تعرف تمسّكي بديني في الوقت الذي لم يكن الإسلاميون في الجزائر شيئا مذكورا وكان كل الضباط بمن فيهم قادة الوحدات يلقبونني بالحاج ولذلك فإن علاقتي بالإسلام ليست هي بيت القصيد في الحرب التي أُعلنتْ عليّ من طرف المخابرات. وإنما السبب الرئيسي هو تأكدهم من رفضي القاطع والمعلن للدخول في الحرب القذرة التي قرروا شنّها على المواطنين الجزائريين العزل. وقد بقوا يتمنون استدراجي لها بأي شكل من الأشكال ولكنهم عادوا بالخيبة بعد 20 عاما من الانتظار خاضوها في أنهار من الدماء الجزائرية في الوقت الذي أثبتت الوقائع والسنوات بأنني أبعد ما أكون عن العنف والإرهاب والتطرف كما أن سيرتي الذاتية أنظف من أن تلوثها حملة التشهير التي قادها المفسدون الحاقدون داخل الجيش وخارجه.

3- أن ثباتي على موقفي المعلن منذ البداية ليس عنادا ولا عزة بالإثم وإنما هو التزام بالانحياز إلى الحق قائم على أساس متين من النظر والتروي والصبر والإخلاص. وما طالبت الالتزام به في الوقت الذي كانت الجزائر تنعم فيه بالعافية تحاول القيادة العسكرية اليوم أن تتظاهر بتبنّي شئ منه دون جدوى بعد أن مرّ الجيش الوطني الشعبي بمحنة لن تُنسى من تاريخه إلى الأبد. أما جهاز المخابرات فقد وقع في مأزق حقيقي لن يخرج منه إلا بإصلاح جذري.

الجزء الثاني عشر

المصالحة الوطنية بين الحقيقة و الوهم

موقفي من المشروع الرسمي المصالحة الوطنية

الدروس المستفادة من الإنتفاضات الشعبية في مصر وتونس

آخر الكلام

(مقال نشرته يوم 4 جويلية 2010 و أعدت نشره بتصرف خفيف يوم 7 جوان 2012)

موقفي من المشروع الرسمي للمصالحة الوطنية

مرت عشر سنوات على هجرتي من الجزائر حاولت فيها الدوائر المجرمة من المخابرات الانتقام مني ولكنها لم تفلح.

وفي سنة 2005 وبعد إثارة مشروع العفو الشامل كتبت رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية وضحت فيها موقفي من المسعى ردا على نداء الرئيس الذي طلب فيه المشورة من المواطنين الجزائريين و أرى من المفيد تثبيتها في هذا المقام كما نشرت.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة و السلام على رسول الله

بريطانيا : الخميس 03 مارس 2005م

من : أحمد شوشان

نقيب سابق في القوات الخاصة الجزائرية

إلى السيد: عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته، أما بعد :

فهذه رسالة أبعث بها إليكم فخامة الرئيس إبراء للذمة في النصح والمشورة، واستجابة لندائكم إلى الأمة للمشاركة في مشروع العفو الشامل، بينت فيها بصدق وإخلاص رؤيتي للأزمة التي تمر بها بلادي، وكيفية العودة بها إلى بر الأمان بإذن الله تعالى، وإني لآمل أن تقع من فخامتكم موقع الاهتمام، وفق الله مساعيكم إلى الخير وسدد في طريق الإصلاح خطاكم.

بداية لا بد لي أن أشير إلى أنني ضابط سابق في الجيش الوطني الشعبي استنفذت الجهد في إخلاص النصح لوطني ، وشعبي ، وقيادتي. كما لا يفوتني أن أشير إلى أن ذمتي بريئة من أي متابعة قانونية من أي طرف كان ؛ رسميا أو شخصيا ، ولا يدفعني لتقديم هذه النصيحة غير التعاون على الخير و النصح لوجه الله من موقع الشاهد على جانب مما حدث منذ إرهاصات الأزمة الأولى. لذلك رأيت أن أوجه هذه المذكرة إلى كل المهتمين بمشروع المصالحة الوطنية وهيئات التحضير للعفو الشامل ، وعلى رأسهم السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية ، للتأكيد على أن الضريبة التي دفعتها الجزائر خلال العشرية الدموية تفرض على كل من يتبنى مشروع المصالحة بصدق أن يستفيق أوّلاً وقبل كل شيء من سكرة الطغيان والعنجهية التي هي الأصل الأصيل في كل إحباطات الجزائر ، خاصة وأن حملة الدعاية الهدامة والتضليل التي صاحبت سنوات المحنة كانت أسوأ أثرا ، وأشد خطرا على مستقبل الأجيال القادمة والذاكرة الجماعية للشعب الجزائري من آلة القتل والدمار، وحصيلة الواقع الاجتماعي بكل تداعياته الخفية والظاهرة أصدق شاهد على ذلك. ولذلك أصبح من الضروري إعادة الاعتبار للحقيقة مهما كانت مرة لأنها الضمانة الوحيدة لحماية أي مشروع جاد لإخراج الجزائر من النفق المظلم.

ولا ينبغي أن تُقدَّم الحقيقة في صورة السيف المسلط على رقاب المذنبين ، ولا في صورة الزوبعة المثيرة للفتنة ، بل على الجميع أن يروِّض نفسه على الاستئناس بها ؛ لأن المراد منها هو رد حيثيات القضية

إلى إطارها الأصلي ؛ لإقناع الظالم بالاعتراف بعدوانه ابتداءً ، والأخذ بيده في الدفاع عن نفسه ، وتبرير ما أقدم عليه من الظلم بكل حرية لينتهي مع نفسه إلى أحد أمرين: إما أن يكون قد اجتهد قاصدا الخير فأخطأ فيعترف بخطئه ، ويعزم على عدم الرجوع إليه بعد أن تبين له الأمر، هذا من جهة ، ويعترف للجزائري المظلوم بحقه من جهة أخرى. وإما أن يكون قد تعمّد الظلم بدافع الهوى والغرور ، ثم قرر التراجع عنه بعد أن أدرك تبعات ظلمه، فيعترف للمظلوم بحقه ، ويطلب العفو منه ، فتبرأ ذمته أمام الله، ثم أمام الناس. وهنا فقط يصبح من حق الدولة أن تتحمل عن الظالمين تبعات ظلمهم وتُراضي المظلومين بما يحقق المصلحة العامة للشعب. وبهذا وحده يكون للعفو معنى حقيقيا ، وتقوم المصالحة على أساس صلب مضاد لكل آفات التسوس والتآكل.

وبما أن الأزمة طالت الجزائر في كل مقوماتها، فإن أهم خطوة على مسار حلها هي تذكير أطراف الأزمة المباشرين بطبيعة علاقتهم بما حدث ؛ لأن كل طرف ـ إلى حد الآن ـ يتوهَّم أنه ضحية ظلم ، أو يدعي بأنه كان منقذا لطرف ثالث من ظلم تَوَقَّعه ، والجميع متهيِّب من الوقوف أمام المرآة للنظر إلى نفسه بأعْيُنٍ مفتوحة، وقلب ناصح ، ونفس معتبرة بما حصل. وهذه عقبة يجب على الجميع تجاوزها بكل شجاعة وإصرار إذا كانوا مقتنعين حقا بجدوى المصالحة الوطنية.

وفي تقديري يمكن جمع أطراف الأزمة الأساسيين في هذه المحنة على النحو التالي :

1 ـ الدولة الجزائرية :

الحقيقة المركزية التي يجب رد الاعتبار لها بكل شجاعة هي: أن الدولة الجزائرية كانت أوّل ضحية للأزمة، لأن المغالطة التي كرستها آلة الدعاية الهدامة والتضليل طوال عقد من الزمن قلبت كل المعطيات ، من خلال تزييف هذه الحقيقة الأمّ ، وجعلت كل الجهود المبذولة في معالجة القضية هباء منثورا. فالأزمة الحقيقية بدأت عند إسقاط الدولة الجزائرية ، وتفكيك هيئاتها الرسمية؛ ممثلة في رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني الشعبي ، وتعطيل العمل بالدستور ، ثم إخضاع الجزائر بقوة السلاح إلى نظام حكم جديد اتفقت على وضعه مجموعة من ضباط الجيش بطريقة سرّيّة غير شرعية ، مستغلين في ذلك وظائفهم السامية في مؤسسة الجيش للقضاء على كل من يعترض على سلوكهم المخالف للقانون من طرف الإطارات العسكرية ، والمدنية ، والهيئات الرسمية والشعبية ، والمواطنين ؛ ابتداءً من رئيس الجمهورية وانتهاءً بالقُصّر من الأطفال المشردين.

هذه حقيقة ما حدث فعلا بعيدا عن كل المزايدات والمقايضات. ومن هذه النقطة بدأت الجزائر مسيرتها في دائرة الاحتراق الذاتي الذي أتى على الأخضر واليابس. وقد أدرك كثير من العقلاء هذا، ولكن ضجيج الطغيان والعنجهية كان أقوى من صوت العقل والعدل .

فالدولة الجزائرية بالمعنى الصحيح لم تكن موجودة خلال المحنة ، وإنما حلَّ محلها نظام حكم عسكري بمسميات مستحدثة، فرض نفسه بقوة السلاح. وكل ما تلا ذلك من أحداث وفساد شمل البلاد والعباد إنما هو على حساب ذلك النظام العرفي ، الذي يتحمل مسؤوليته في المقام الأول أولئك الذين قرروا إسقاط الدولة الجزائرية الرسمية ، وكل من تورط معهم في فرض الأمر الواقع على الشعب وتضليله.

إن ما ترتب على ذلك التصرف كان طامة كبرى ، وأمرا جللا ، من الضروري أن يعيه أصحابه بكل مسؤولية قبل كل شيء ، ويراجعوا أنفسهم آخذين بعين الاعتبار أن استيلاءهم على السلطة بتلك الطريقة قد وضعهم في موقع التهمة ابتداء. ولو أن محاولتهم الانقلابية باءت بالفشل لكانت الخيانة العظمى أقل ما يمكن اتهامهم به. كما أن نجاح مغامرتهم في البداية ليس كافيا لإضفاء الشرعية عليها ، خاصة بعد ما انتهت إليه البلاد من الخراب في جميع المجالات .

أما المبررات التي اتخذوها ذريعة لقيامهم بهذه العملية المخالفة للقانون ، فإن مناقشتها معهم هو أسمى ما يمكن أن ترقى إليه العدالة والإنصاف. لأن أقوى مبرراتهم المتمثل في منع الأصولية الإسلامية من الوصول إلى السلطة ، لا تقوم به الحجة أمام أي عدالة نزيهة ، ولا حوار موضوعي جاد ، بل إن هذا الافتراض لو صح فإنه لا يستحق أن يستنفذ من الجزائر عشر معشار ما خسرته في هذه العشرية من مقدرات بشرية ، ومادية ، ومعنوية ، ووقت ثمين ، وما ترتب على ذلك كله من فساد عظيم في جميع المجالات . ولذلك ، فإن الانخراط الكامل لهؤلاء في المصالحة بكل قوة وصدق سيكفل لهم أشرف مخرج ممكن ، ويمنحهم فرصة أخيرة لتدارك خطئهم. أما المصرون على المكابرة فإن سجل حسابهم سيبقى مفتوحا إلى أن تجري عليهم سنة العدالة الأزلية التي تأخذهم بكل صغيرة وكبيرة مهما طال الزمن.

إن التطرق لهذا الجانب من الموضوع ليس من باب إثقال كاهل العسكريين المسؤولين على الأزمة ، ومن سلك سبيلهم من المدنيين ، ولا من باب مساومتهم، أو استهدافهم بالسوء، وإنما هو مساعدة لهم على مواجهة الحقيقة التي حجبتها عنهم العنجهية والطغيان في مرحلة من حياتهم ، خاصة وهم يرون اليوم أن الجزائر تدفع الثمن أضعافا لإصلاح بعض ما تسببوا فيه. وإذا كانت العجلة التي أداروها في لحظة غرور قد لفظت اليوم الكثير منهم خارج مدارها، فإن الفرصة ما زالت سانحة لمن أراد منهم أن يساهم في إنجاح عملية المصالحة ؛ لإبراء ذمته ، وإعفاء عقبه من سلطان الحق الذي لا يمكن الالتفاف عليه إلى الأبد. وعلى المعنيين أن يركزوا على تبرئة ذممهم ، وتقديم ما يمكن تقديمه لمشروع الإصلاح والمصالحة بكل جدية و اخلاص ، بدلا من إضاعة الجهد والوقت في التنصل من مسؤولياتهم والقاء اللائمة على الآخرين، أو التمادي في دفع الأمور إلى مزيد من التعقيد والغموض بالتصريح أو التلميح؛ لأن لكل طرف نصيبه من المسؤولية في هذه القضية التي أصبح الشهود على تفاصيل أحداثها أكثر من أن يضللوا بالكذب والمراوغة.

واليوم بعد أن تمكن رئيس الجمهورية المنتخب من رد الاعتبار لوظيفته كممثل للشعب، وعزم على رد الاعتبار لسيادة الدولة الجزائرية بالتعاون الإيجابي مع من تداركوا أنفسهم من هذه الفئة؛ فإنه لا خيار للباقين من سعة الأفق في تقدير الأمور؛ لأن المطلب الأهم عند جميع المواطنين الطامحين للتعايش في كنف الأخوة والكرامة هو المصارحة، وردّ الاعتبار للحقيقة قبل كل شيء وبعده.

2- الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

هذا الحزب السياسي اعتمدته الدولة الجزائرية الشرعية رسميا بكل ما يحمله من سلبيات مفترضة ، وهي وحدها المسؤولة عن هذا القرار السيد، وقد كان بإمكانها سحب الاعتماد منه ؛ وفقا للقانون الذي اعتمدته به. وكما اعترفت بفوزه في الانتخابات المحلية سنة 1990 وفق القانون المعمول به ، فإنها بقوة القانون نفسه أغلقت مقراته ، وصادرت ممتلكاته ، وأعتقلت قيادته ، وعشرات الآلاف من مناصريه في شهر جوان 1991 ، على خلفية الإضراب العام الذي دعا إليه الحزب. وبغض النظر عن مبررات الإضراب وشرعيته ، وعدالة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ضد هذا الحزب ، فإن الحقيقة التي لا يسع أحدا إنكارها هي: أن هذا الحزب لم يتخذ المبادرة إلى العنف في الدفاع عن نفسه ، بل واصل تعامله مع السلطة في إطار القانون والشرعية، وخاض الانتخابات التشريعية كغيره من الأحزاب رغم ما كان يحاك ضده من مؤامرات خفية ومعلنة، وفاز بأغلبية أصوات الناخبين، باعتراف كل الشركاء السياسيين المعتبرين بمن فيهم سياسيي السلطة الشرعية القائمة أنذاك.

ثم فجأة ظهر الحكم العسكري الذي فكك مؤسسات الدولة الشرعية في 11 يناير سنة 1992 ، وأعلنت سلطته الفاقدة للشرعية الحرب الشاملة على هذا الحزب المعتمد رسميا وشعبيا دون سابق إنذار، وفي وقت كان رئيسه الجديد السيد عبد القادر حشاني يجتهد في التعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى لوضع خطة عمل تدفع المسيرة الديمقراطية إلى بر الأمان. فاعتقلت أجهزة الأمن كلّ إطاراته ، وهياكله ، وعشرات الآلاف من مناضليه مرة أخرى ، وفتحت لهم مراكز الاعتقال والتعذيب ، واستباحت منهم كل ما يستبيحه الغزاة من خصومهم. إن هذا الوصف أبسط ما يمكن أن توصف به تلك المرحلة الأليمة من الأحداث. ولا يسع عاقل يحترم نفسه أن يتبنى ما روجت له وسائل الإعلام الموجهة في ذلك الوقت من أراجيف ، ويتجاهل ما كان يجري رسميا في مراكز صناعة القرار بين القيادة العسكرية ممثلة في وزير الدفاع وقيادات الأحزاب السياسية المعتمدة من اتصالات لتدارك الوضع . ومع ذلك فقد كان أقصى ما فعلته قيادة هذا الحزب في هذا الظرف هو توجيه نداء لمؤسسة الجيش لحماية خيار الشعب ، أمضاه رئيس الحزب عبد القادر حشاني ، ولم يصدر منها أي بيان يدعو قواعدها إلى استعمال العنف ضد السلطة رغم

قابليتهم للقيام بذلك بعد التعسف الظاهر الذي تعرضوا له. وقد اعتُقِل آخر عنصر قيادي من هذا الحزب بعد هذا البيان ، وأعلنت السلطة الجديدة عن حل الجبهة الإسلامية رسميا بعد ذلك.

إن هذا العرض لا يترتب عليه تبرئة هذا الحزب من الأخطاء التي ارتكبها ، كما لا يعني موافقة قيادة الجبهة في تسييرها للأمور ، ولا التغاضي عن السلوك المتهور لبعض المنتمين لهذا الحزب. ولكنه تقديم واقعي لحقيقة المسيرة السياسية لهذا الحزب بغض النظر عن الأحداث العارضة التي تخللتها ، سواء كانت تلك الأحداث جزءا من نشاطاته ، أو من فعل طرف آخر ما دامت قوانين الجمهورية الجزائرية تستوعبها.

ومع ذلك ، فقد قُتل كثير من قيادات هذا الحزب ، ومكث عشرات الآلاف من كوادره في السجون والمعتقلات سنين عديدة ، دون محاكمة وحكم على قيادته باثنتي عشرة سنة سجنا نافذا .. فهل كانت مخالفات هذا الحزب ـ على افتراضها ـ تستوجب إعلان الحرب المجلية على كل ما يمت إليه بصلة ؟ وتوريط الشعب الجزائري بكل فئاته في هذه الفتنة العمياء؟.. في الإجابة الموضوعية الصريحة على هذا السؤال ستظهر لكل ذي بصيرة قيمة المصالحة التي بحت بها أصوات المخلصين من أبناء الجزائر ، في الوقت الذي كانت سكرة الغرور تهيمن على رؤوس كثير من المتهورين والمتهورات .

إن من حق العدالة النزيهة أن تدين المتورطين في أعمال العنف من هذا الحزب إذا ثبتت التهمة عليهم ، ولكن ليس من الإنصاف اتهام حزب سياسي بجرائم ارتكبت باسمه بعد حله التعسفي . ولذلك فإن العدل يقتضي في هذه الظروف أن تتاح الفرصة لقيادة هذا الحزب لتدافع عن نفسها ، وتقدم التوضيحات اللازمة لمواقفها ، أو الاعتراف بالأخطاء ، وتقبل ما يترتب عليها من تبعات ، تتم معالجتها في إطار مشروع المصالحة الوطنية ، ويغلق هذا الملف بعد تصفيته بكل شفافية و إنصاف إلى غير رجعة.

أما ما يجري من قتل منهجي لقيادة هذا الحزب ، ومنعهم من الإدلاء بشهاداتهم على ما حدث و حرمان بعضهم من أبسط حقوق المواطنة ، ودفع الشهود الآخرين إلى الصمت تحت مختلف التبريرات ، و التمادي في تضليل الرأي العام بشأن ما حدث ، و كأن الناس كانوا نياما أو موتى، فإن هذا التصرف لا يضر بسمعة هذا الحزب وحده ، وإنما يستهدف الذاكرة الجماعية للجزائريين كلهم بالاغتيال. وعلى الجميع أن يعوا أن قتل عبد القادر حشاني ، وصمت الشاذلي بن جديد ، وآيت أحمد ، وعبد الحميد مهري ، وعباسي مدني ، ومولود حمروش ، وعلى بن حاج ، وصمت باقي الشهود على الأحداث ، أو موتهم دون الإدلاء بشهاداتهم لن يمنع الحقيقة الكاملة من الظهور من جديد ، حتى و لو بلغت أصوات المزورين عنان السماء ؛ لأن للحقيقة قوة ذاتية لا يملك البشر ـ مهما كان سلطانهم ـ القدرة على قهرها إلى الأبد ، ولكن مع ذلك فإن هذا السلوك المتخلف سيغرس بذرة خبيثة من بذور التدمير الذاتي في أرضية مشروع المصالحة التي ينبغي أن تكون سالمة من الغش و الألغام .

أما ما قام به مناضلو هذا الحزب بعد حله ، فيجري عليهم فيه ما يجري على كل المواطنين المتورطين في المواجهة الدموية ؛ لأن التكافؤ في الدماء والأعراض مبدأ لا يقبل التجزئة ؛ فالميزان الذي يرد الاعتبار للمظلومين منهم جدير بأن يُخضع الظالمين إلى ما جرى على أمثالهم من الأطراف الأخرى بكل إنصاف.

3 ـ الجماعات المسلحة :

لا يجرأ أحد على تقديم عرض تعريفي منضبط لأي جماعة من الجماعات المسلحة التي عرفتها الأزمة الجزائرية ، وذلك لسبب بسيط يتمثل في العشوائية التي طبعت ظهورها ، ونظام تطورها ، وطبيعة أعمالها ، وعلاقتها بغيرها ، وطريقة زوالها. ولكن القاسم المشترك بينها جميعا هو استعمال السلاح ، ورفع شعار الجهاد باسم الإسلام. ولا جدوى في هذه المرحلة من بذل الجهد في تحديد هويتها ، خاصة و إن ذلك يتطلب دراسة علمية موثقة ، وبحثا دقيقا معمقا ، ومادة معلوماتية ستبقى حبيسة الوثائق والملفات السرية الرسمية عقودا من الزمن. ولكن المفيد في هذه المرحلة هو أن نتعرف على من حملوا السلاح شخصيا ، فنتيح لهم فرصة التعبير الحر عن أسباب حملهم للسلاح ، ومن أين حصلوا عليه ؟ ومن كان معهم ؟ ولمصلحة من قاموا بما قاموا به ؟ ومن هم ضحاياهم ؟ ولماذا استهدفوهم ؟ - كل ذلك بعيدا عن المساومات و المقايضات على حساب الحقيقة الكاملة - لنصل بجميع هذه المعطيات إلى تصور حقيقي لما كان يجري داخل هذه الجماعات على اختلاف أسمائها وشعاراتها ، ولنعيد الاعتبار لحقيقة الأحداث التي زيفتها الحرب الدعائية والتقارير المزورة التي صاحبت الأزمة ، ونتخذ على أساسها الإجراءات التي يتراضى عليها الخصوم ، وهم على بينة من أمرهم. فالمذنب يجري عليه ما يجري على الظالم من أي طرف كان ، والبريء كذلك ، والكلمة الفصل تقوم على الحقيقة أولا ، ثم على ما تحقق به المصالحة الوطنية في نهاية المطاف. وسيساهم إظهار الحقيقة في وضع هذه الفئة في إطارها الصحيح من القضية بعيدا عن السمسرة الإعلامية ، والانتهازية السياسية ، والدعاية الهدامة للصراع الإديولوجي والثقافي والديني والعرقي ، والتوظيف الخارجي لكل هذه الجرائم الفتاكة التي تكالبت على الجزائر منذ سنة **1991**. وسنطوي بإظهار حقيقة هذه الفئة إحدى أقبح الصفحات في تاريخ الجزائر، ليس لبشاعة الجرائم المسجلة فيها فحسب ، وإنما لدرك الفساد ، وانفصام الشخصية الذي تردى فيه طائفة من أبناء الجزائر من جميع الفئات ، ومن مختلف المستويات ، وما ترتب على ذلك من تمجيد للجريمة والعدوان ، و استساغة للغدر و الخيانة، واحتقار للإنسانية ، واستباحة لقيمة المواطنة التي هي أساس وجود الجزائر كله . وعند ذلك سوف لن يقتصر المجتمع الدولي على رد الاعتبار الدبلوماسي للنظام الجزائري كشريك اقتصادي متسوّل ، وحليف في مكافحة الإرهاب على حساب سمعة وكرامة مواطنيه وسيادة دولته ، بل ستفرض قوة الحقيقة على الرأي

العام العالمي رد الاعتبار للمواطن الجزائري حيثما كان. وعندها فقط تتمكن الدولة الجزائرية المحترمة من التعاون ، والتحالف مع المجتمع الدولي في كل المجالات ، وعلى جميع الأصعدة بكل سيادة واستقلالية.

4 ـ ضحايا الإرهاب وذوو الحقوق :

إن هذه الفئة من المواطنين ليست ضحية لدوامة الموت فقط ، بل هي أيضا ضحية لما صاحبها من حملات الدعاية والتضليل والانتهازية ؛ ذلك أن المواطنين المدنيين الذين اختاروا الانحياز إلى السلطة الانقلابية طوعا أو كرها ، إنما قاموا بالاستيلاء على مكسب مستحق لمواطنين جزائريين مثلهم ، بطرق غير شرعية ؛ سواء أدركوا ذلك أم لم يدركوه . وقد كان الجميع يتقاضى مقابل موقفه أو فعله ذلك أجرا وافيا أو مجزيا من طرف السلطة التي استأجرته أنذاك. وكذلك المرؤوسين من العسكريين الذين وضعتهم قيادتهم أمام الأمر الواقع مرغمين على مواجهة شريحة من شعبهم ، والقيام بعمل لا مكان له في نظام الخدمة في الجيش الوطني الشعبي ، ولا القانون العسكري ؛ باعتبار رئيس الجمهورية المعزول تحت التهديد هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، والقاضي الأول للبلاد . كل هؤلاء هم فعلا ضحايا آلة الدمار التي أدارها غيرهم دون استشارتهم ، ولكن عددا غير قليل منهم اغتروا بتحريض قيادات سياسية و عسكرية غير مسؤولة وتحمسوا للعدوان ، و اقتحموا نفق الجريمة المظلم بجنون وكان ضحاياهم من المواطنين الجزائريين الأبرياء بعشرات الآلاف. ولذلك ينبغي على أنصار المصالحة الوطنية ـ بمن فيهم المطالبين بحق هذه الفئة ـ أن يتكفلوا بقضية هؤلاء بكل شفافية ؛ ليتبينوا الضحية من المذنب ، وتكون الحقيقة هي غايتهم الأولى قبل المطالبة بمزيد من الغنائم على حساب الضحايا الحقيقيين. وليس مُهمًّا بعد ذلك أن يتم التراضي بين الخصوم على العفو أو التعويض ؛ لأن الجميع سيحققون النصر على جبهة معادية واحدة ، يمثلها الانتهازيون وسماسرة الدم ، الذين لا يفرقون بين الضحية وجلادها. ثم يبقى على الدولة أن تساعد الجميع في تحقيق ما تم التراضي عليه. ورغم أن هذا يتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة والمروءة ، لكنه يبقى السلوك الصحيح الذي ينبغي أن يتحلى به المخلصون في تبنيهم للدفاع عن هذه الفئة. ولا ينبغي بحال من الأحوال أن يطمع أحد في تمجيد المجرمين تحت أي مسمى كان ، أو مكافأتهم على مخالفة القانون ، بل حقهم المحفوظ هو إنصافهم ، ويبقى العفو عنهم ، والتكفل بذويهم من الإجراءات التي تندرج في مشروع المصالحة الوطنية الذي يطمح للتكفل بالجميع كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

5 ـ المفقودون :

وهؤلاء هم الضحية الحقيقية بكل معانيها ؛ لأنهم ظلموا أكثر من مرة ؛ مرة عند اعتقالهم من طرف مختطفيهم بغير وجه حق ، وبطريقة مخالفة للقانون، ومرة عندما عُذِّبوا وقُتِّلوا دون أن تثبت عليهم تهمة أو يحاكموا ، ومرة عندما حُرموا من أبسط حقوق الموتى على الأحياء ، وهو الصلاة عليهم ، والحفاظ

على حرمة أجسادهم بدفنها . والمطلوب اليوم هو الاستماع إلى الشهود على عمليات اختطافهم ، وإعطاء المسؤولين عن اختفائهم فرصة الكشف عن حقيقة ما جرى ، ومبرراته ، والمشاركين فيه حتى تتحدد مسؤولية كل طرف ، ثم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لإنصاف المظلومين أولا ، ثم التراضي على المصالحة مع ذويهم تحت رعاية الدولة. ولا ينبغي أن تكون خطورة الملف و تعقيده أو حساسيته عائقا ولا مبررا للالتفاف على حقيقة ما جرى لهذه الفئة المنكوبة من المواطنين ، وعدم تحديد المسؤولين عن اختفائهم. لأن ذلك لن يكون إجحافا في حق الضحايا وحدهم ، بل سيكون تبريرا لأعظم جريمة ضد الإنسانية وتشجيعا لمرتكبيها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأولوية في رد الاعتبار هي لقيمة المواطن الجزائري كإنسان سواء كان مذنبا أو ضحية، لأن التستر على المسؤولين عن هذه المأساة بذريعة انتمائهم إلى مؤسسات رسمية أو وظائف سامية لن يبرئ ذمتهم أمام العدالة، كما أنه لا يرفع عنهم صفة الجريمة حتى و لو حافظوا على مناصبهم. في حين أن اعتراف المذنبين بخطئهم و تبرئة ذمتهم بالتراضي مع ضحاياهم هو الاستعادة الحقيقية لاعتبارهم.

أما الضحايا من هذه الفئة ، فإن رد الاعتبار إليهم ، وكشف الحقيقة مكسب عظيم ، يجب أن يثمنه ذووهم ، ويستثمروه فيما يكرس العدل والتسامح بين الجزائريين ويتطلعوا إلى إعادة اللحمة إلى الأجيال القادمة من الشعب الجزائري؛ ويحذروا من الفجور في الخصومة ؛ لأنه أول خطوة على طريق الطغيان والظلم.

والمصالحة الحقيقية كما يجب أن تقوم على إعفاء المذنب من العقوبة بعد اعترافه، فإنها لا يمكن أن تقوم أبدا على السكوت عن جريمته والتستر عليها تحت أي مبرر .

6 ـ المساجين والمشردون :

تعتبر هذه الشريحة الشاهد الحي على حقيقة هذه المأساة الوطنية في أدق تفاصيلها ؛ لأن أغلب عناصرها تجنبوا التورط في العنف رغم وجودهم في قلب الأزمة ، ولكنهم فضلوا تحمل الأذى عن التورط في إراقة الدماء بغير مبرر صحيح .

وبمراجعة ملفات عشرات الآلاف من المساجين والمشردين سيثبت أن غالبيتهم الكبيرة غير مذنبين ، ويكفي في الدلالة على ذلك أن من بين هؤلاء جملة معتبرة من العجزة والقُصَّر والنِّساء !!

لقد تعرض أكثر هؤلاء لفضائع وفضائح على أيدي جزائريين مثلهم ما كانوا ليصدقوها لو لم يعيشوها بأنفسهم ! انتهت بعدد كبير منهم إلى الموت بأبشع صورة !

أما من كان محظوظا منهم وتمكن من الإفلات من قبضة التعذيب والقتل تلك ، وغادر الجزائر طالبا اللجوء في دولة أجنبية ليقضي بقية حياته بعيدا عن بلده وأهله وكل ما يملك ماديا ومعنويا ، فقد تم التحريض ضدهم ووصفهم بأبشع الأوصاف ، حتى أصبحت الجنسية الجزائرية تكفي وحدها تهمة ليتعرض صاحبها إلى المضايقة والتحقيق والمراقبة ..

علما بأن كثيرا من هؤلاء إنما غادروا بلدهم تجنبا للفتنة ، أوبحثا عن منبر حر يسدون من خلاله النصح ، ويعبرون عن نظرتهم لواقع بلدهم ، ووجهة نظرهم في الحل الأمثل للخروج من الأزمة ، مع فضح آلة القتل والدمار والهمجية التي أتت على الأخضر واليابس ، وهذا من صميم ما تقتضيه المواطنة الصادقة .

إن الحكمة تقتضي التعامل مع هذا الطرف باحترام ، وفتح أبواب القنصليات والسفارات الجزائرية أمامهم لتصحيح أوضاعهم وأوضاع أبنائهم الإدارية ، ليتمكنوا من أداء واجباتهم و ممارسة حقوقهم التي يكفلها لهم القانون كجزائريين ، وهذا من صميم واجبات الدولة تجاه رعاياها خارج الوطن. و الحقيقة المرة التي لا يخطئها المتأمل في وضع هذه الفئة ، أنها تمكنت من التعايش مع المجتمعات الأجنبية التي احتضنتها و أصبحت مصدر عطاء و إثراء في مختلف المجالات في الوقت الذي حرمت الجزائر من عطاء أبنائها بسبب هذه الفتنة العمياء.

وكذا السجناء فإنه ينبغي إخلاء سبيلهم ، وإسقاط المتابعة عنهم على أساس ما سبق بيانه ، لأن ذلك سيتيح فرصة ثمينة لكل مواطن قادر على إثبات جدارته في تحقيق طموحاته المشروعة بعيدا عن العنف ومخالفة القانون ، و يتيح للجزائر الاستفادة من كل أبنائها.

هذه هي الأطراف التي عليها مدار الأزمة في تلك العشرية ، والتوصل إلى تراضي هذه الأطراف وتصالحها هو الأرضية السليمة التي يمكن أن يقوم عليها أي بناء وطني جماعي واعد ، عديم للاختراق ، ومضاد للتآكل. لذلك فإن توفير الظروف المناسبة لوضع هذه الأرضية مطلب حيوي لا يمكن التفاؤل بنتائج مشروع المصالحة من دونه.

فرد الاعتبار للدولة الجزائرية السيدة وتمكين مؤسساتها من ممارسة صلاحياتها الدستورية كاملة ، والفصل بين السلطات ، ورد الاعتبار للقانون ، وإلغاء العمل بالمراسيم والتعليمات الاستثنائية والعرفية الصادرة منذ اندلاع الأزمة ، وتطهير مراكز القرار من العناصر الفاسدة والانتهازيين ، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة تملك القوة القانونية والتنفيذية التي تمكنها من الوصول ، والحصول على كل ما تقتضيه معالجة وتصفية الملفات، كلها عناصرأساسية لنجاح هذا المشروع.

إن على الشعب الجزائري بجميع فئاته وهيئاته أن يتعامل مع هذا المشروع بإيجابية تامة ، ويوظف جميع إمكانيات التواصل المتاحة للتناصح المخلص ؛ فالمذنبون والمخطئون من أي طرف ، مطالبون اليوم أن يراجعوا أنفسهم ، ويتأكدوا من أن الإصرار والتمادي في الظلم والخطأ ، مسلك يائس سيعود على أصحابه في النهاية بالوبال ، مهما طال الزمن ، كما أن الاعتراف بالخطأ فضيلة لا تنقص من قدر صاحبها ، بل تحسب له وتفتح أمامه آفاقا جديدة لفعل الخير يتدارك بها نفسه ، وينفع بها غيره.

وهنا ينبغي تثمين التعاون الإيجابي بين رئيس الجمهورية وبعض الإطارات العسكرية والمدنية ، التي لولا اقتناعها بجدوى المصالحة لما تمكن الرئيس من إنجاز جزء معتبر من مشروعه.

أما الساعون إلى تحقيق المصالحة أو المكلفون بما تتطلبه من إجراءات فإن عليهم أن يشعروا بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، ويحتاطوا لأنفسهم من الانزلاق ؛ لأن الطريق حرجة ، والتثبت فيها أساس كل شيء. وقد سبق في السير على هذا الطريق اكثر من لجنة وطنية ، صرفت أموالا ، وأضاعت أوقاتا في الدوران حول نفسها ، وأضافت إلى معطيات الأزمة مزيدا من التعقيد والغموض ، ثم اختفت كما ظهرت دون أن تقدم شيئا مما أنشئت لأجله . ولذلك فإن المتصدين لحمل هذه الأمانة مطالبون بنذر أنفسهم لخدمة الجزائر والتعامل مع جميع الأطراف على أساس المواطنة والأخوة لا فرق بين رئيس ومرؤوس في ميزانهم ، إلا بما يخدم الحقيقة والمصالحة ، راجين التوفيق والأجر من الله.

وفي الختام ، لا بد من الإشارة إلى أن الأزمة جزائرية بحتة ، وستبقى كذلك مهما حاول المتورطون فيها أن يوسعوا دائرة تداعياتها ، لحاجات في أنفسهم ، ويقحموا فيها من لا علاقة له بها ، من الأجانب بغية تدويل القضية بطريقة غير مباشرة ، وإتاحة الفرصة للنفوذ الأجنبي عسكريا بعد أن أصبح نفوذه اقتصاديا وثقافيا و اجتماعيا أمرا واقعا. ولكن الشعب الجزائري بالتصالح مع ذاته ، والتفافه حول دولته ، وتعاونه على الخير سيكون قادرا ـ بعون الله ـ على احتضان جميع أبنائه و ردهم إلى الحق بالحكمة و إعادة الأمور إلى نصابها, واسترجاع كل المكتسبات التي سلبت منه في ظروف المحنة الأليمة بالوسائل الشرعية السلمية والمتحضرة ، وسيثبت من جديد للقريب والغريب أنه شعب رائد للخير والعدل .

والله الموفق ، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الإمضاء

أحمد شوشان

وبعد إصدار ميثاق السلم والمصالحة تم الاتصال بي من طرف العقيد موفق ممثل المؤسسة العسكرية في لجنة المصالحة الوطنية وحاول إقناعي بجدية المسعى الذي أعلنه الرئيس وحاجة أنصار المصالحة إلى المساعدة في مواجهة الطرف الاستئصالي في السلطة. وكان موقفي صريحا وواضحا أكدت فيه على الاستعداد التام لدعم أي مسعى جادّ من أجل المصالحة الحقيقية بين الجزائريين والمساهمة في أي مشروع إصلاح عمليّ للوضع. ولكنني أكدت أيضا على ضرورة التخلي عن سياسة المراوغة والعمل في الكواليس والاعتراف الصريح بالخطأ الذي وقعت فيه القيادة العسكرية والإعلان عن نيتها الصادقة في الإصلاح وحاجتها إلى كل الجزائريين المخلصين وردّ الاعتبار الكامل لهم بلا قيد ولا شرط.

وقد رد علي العقيد موفق بعد التشاور مع قيادته بأن الأمور تسير في نفس الإتجاه الذي أفكر فيه ولكن القضية تتطلب صبرا وتضحية وتعاونا من طرف الجميع لأن مشروع المصالحة يواجه معارضة قوية تحاول إجهاضه. وركز على طمأنتي بأن القيادة العسكرية والضباط كلهم يذكرونني بالخير و يتفقون معي على الهدف... فتساءلت: وكيف تفسر اتخاذ صورتي دريئة للرمي يتدرب عليها الضباط وتدريس قضيتي من طرف الأمن العسكري كنموذج للعداء للوطن في مقرر تكوين الضباط الأحداث؟ وكيف تفسر التهم الملفقة الموجهة لعمي المجاهد محمد الأخضر وابنه الدكتور عثمان وإصدار أحكام ضدهما وصلت إلى الإعدام...؟ فقال إن هذا جزء من الماضي الأليم والقيادة دائما تذكركم بالخير ويعلمون أنكم أسرة مجاهدة ومخلصة للوطن وأنا مستعد أن أضمن لكم تسوية وضعيتكم... قلت: نحن مستعدون للتعبير عن موقفنا من مشروع المصالحة كتابيا للجنة المصالحة الوطنية لأننا لم نتبرأ بعد من دولتنا ولم نتنازل عن حقنا في المواطنة وما يترتب عليه من الواجبات ولذلك فسنتّصل بالقنصلية الجزائرية بلندن من أجل تسوية وضعنا الإداري. أما المصالحة فإننا وإن لم نقتنع بجديتها فإننا لن نتسبب في عرقلتها. ولكننا لن نصطفّ مع من يرفعون شعارها حتى يتبين للناس إخلاص مسعاهم على أرض الواقع.

وقد كان موظفو القنصلية الجزائرية بلندن بدون استثناء إيجابيين في تعاملهم معنا وتمت تسوية وضعيتنا الإدارية بدون أي مشكل ولا تأخير في ظل الاحترام المتبادل المطلوب. فبعد استكمال إجراءات التسجيل مباشرة تحصلنا على بطاقاتنا القنصلية وجوازات سفرنا الجزائرية وسلّمنا للقنصل السيد ابراهيم شنوف رسائل موجهة إلى لجنة المصالحة حدّدنا فيها موقفنا بكل وضوح من الأزمة منذ بدايتها بصفة عامة ومن المصالحة بصفة خاصة.

ولكن الاتصال بيني وبين العقيد موفق انقطع منذ ذلك الحين.

ورغبة في التأكد من حقيقة ما يجري وجدية كلام العقيد موفق اتصلت برجل موثوق أعرفه جيدا كان شاهدا ووسيطا بيني وبين المدير العام للوقاية والأمن في الفترة التي تلت اختطافي من سجن الحراش وطلبت منه الاتصال بالفريق محمد مدين والتأكد من اطلاعه على ما جرى بيني وبين العقيد موفق وموقفه منه. فجاءني الوسيط بتأكيد ما قاله العقيد موفق وعبر لي عن تأسف الفريق محمد مدين على ما آلت إليه الأوضاع في الجزائر والحرج الذي وجد نفسه فيه سنة 1992 مؤكدا على أن المؤامرة على الجزائر أخطر مما أتصوره أنا وأنني أخطأت في فهم كثير من الأمور لجهلي بحيثياتها بالرغم من ثقته في إخلاصي واعترافه بصواب موقفي من أمور كثيرة كما لم ينْسَ أن يذكِّرني بأنه أنقذ حياتي من موت محقق كان ينتظرني بعد مراوغتي للمدير العام لأمن الجيش الجنرال كمال عبد الرحمان وقال بأنه اعتبر خروجي من الجزائر بدون إشعاره تصرُّفًا لم ينتظره مني. كما عبَّر لي عن رغبته في عودتي إلى خدمة بلدي بالطريقة التي أراها مناسبة...

كان هذا ملخّص الأفكار التي تضمنتها الرسالة الأولى للمدير العام للوقاية والأمن وكان ردّي عليها فوريا أثناء الحوار نفسه. فبالنسبة لعودتي للخدمة في إطار مؤسسة الجيش وملحقاته - على افتراض إمكانيتها- لم يكن هذا واردا بتاتا لاعتبارات كثيرة أهمها أنني أتمتع بحق المواطنة في بلد ثان منحني الأمن والحماية في وقت المحنة وعلي التزامات أخلاقية وقانونية أنا حريص على الوفاء بها. ولكنني لا أمانع من المساهمة في أي مشروع علني جاد وواضح من أجل إنجاح المصالحة الحقيقية بين أبناء وطني. أما قضية قصوري عن فهم حيثيات الأزمة فقلت أنني أقبل هذه الفرضية تواضعا واعترافا بأن الكمال لله وحده ولكنني أنتظر منه إقناعي بصواب موقفه وسأكون مستعد للاعتذار والمرافعة لصالح أي مشروع إصلاحي يتبناه هو أو غيره إن كان قائما على الحقيقة والمصلحة الوطنية.

وقد تخلل هذا النقاش حديث عن علاقتي بالمعارضة في الخارج والداخل على غرار حركة الضباط الجزائريين الأحرار وحركة رشاد وغيرها أكدت فيه العلاقة الأخوية والإحترام المتبادل الذي بيني وبين الوجوه المعروفة في المعارضة وقدرتي على الوساطة الإيجابية من أجل مصالحة حقيقية بين الجزائريين. وقد تطور النقاش إلى درجة اقتراح زيارة محددة إلى الجزائر من أجل وضع النقاط على الحروف ولم أتردد في الإعلان عن استعدادي للدخول من منطلق المتيقظ لكل الافتراضات ومحذرا من أن محاولة تصفيتي في أي سيناريو كان لا يخيفني ولكنه سيعود بالوبال على الجميع بكل تأكيد. وتمت الموافقة على زيارتي للجزائر بضمانات من المدير العام للوقاية والأمن الفريق محمد توفيق شخصيا. واتخذت بناء على ذلك كل الترتيبات بما في ذلك حجز تذكرة السفر - على حسابي طبعا - خلال شهر جوان سنة 2008، ولكنني من باب الاحتياط والتوثيق اتصلت برئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان الأستاذ فاروق قسنطيني

وأخبرته بعزمي على الدخول إلى الجزائر وطلبت منه التأكد من أن دخولي لن يتسبب في تعقيد الأمور. وقد أبدى لي السيد قسنطيني ترحيبه وطمأنني من حيث المبدإ قائلا: هذا قرار صائب وأنا سأكون أول المرحّبين بك في بلدك في المطار وسيكون العشاء في بيتي. ولكنه طلب مني إمهاله يوما واحدا حتى يقوم بالإتصال بالرئاسة و يوافيني بالخبر اليقين.

وبعد 48 ساعة أخبرني الأستاذ قسنطيني بأن القيادة العليا لا ترى مانعا من دخولي إلى الجزائر وطلب مني الاتصال بالملحق العسكري بلندن لإجراء الترتيبات اللازمة لدخولي. وبناء على ذلك اتصلت بالعقيد خليلي الذي بدا لي جاهلا بالموضوع تماما ووعدني بمراجعة القيادة في الجزائر وضرب لي موعدا في السفارة الجزائرية بلندن بعد يوم ولكنه في الموعد المحدد ترك لي رسالة اعتذار مع أحد نوابه وطلب مني تأجيل اللقاء فرددت عليه اعتذاره وأسمعته ما يليق بالمراوغين أمثاله... لقد أصبح واضحا لدي بأن المدير العام للوقاية والأمن فقد السيطرة على جهاز المخابرات وأن مرؤوسيه يشتغلون عملاء مزدوجين لمصالح أخرى داخل منظومة السلطة... ولذلك اتصلت بالأستاذ قسنطيني وأخبرته بأن القيادة العليا التي توظفه لا تملك من الأمر شيئا وأن ضماناتها غير موثوقة وشكرته هو شخصيا على مسعاه المخلص. أما الفريق محمد مدين فقد بلغه ما جرى ولم يخف استياءه من اتصالي بفاروق قسنطيني دون إشعاره وقال أما و قد خلبطت الحالة فأنا لا أضمن أن يتم اعتقالك من طرف سلطة أخرى بأي تهمة... وقد تتهم بالخروج من الجزائر بطريقة غير شرعية سنة 1995 و تسجن على أساسها ولذلك لا أنصحك بالدخول إلى الجزائر في الوقت الحاضر.

في الحقيقة لم أكن أراهن على سلطة المدير العام للوقاية والأمن ولا على الطريقة الودية التي كان يتعامل بها لأنني حددت مساري في هذه الرحلة الجديدة من النضال قبل الانطلاق فيها، ولكنني كنت أريد الوصول بالأمور إلى غاياتها القصوى لأنني مقتنع تماما بأن السلطة الفاسدة في الجزائر تراهن على الرُّعب الذي ألقته في قلوب المخلصين واضطراب مواقفهم أمام الأساليب الغادرة والماكرة لزبانيتها. فأنتهى الأمر بكثير من المعارضين إلى فريقين أحدهما مرعوب لا يجرؤ على الاقتراب من حصون السلطة، والثاني انتهازي ما أن يفتح له باب الحوار حتى يصطف مع القطيع داخل زريبة السلطة الفاسدة.

وأنا أشعر بإن مجال التواصل الذي اقتحمته مع جهاز المخابرات أفادني كثيرا في فهم بعض التفاصيل المتعلقة بما يجري وتمحيص معلوماتي عن الوضع ولكنه لم يؤثر على موقفي المبدئي من الأزمة الوطنية والمتسببين فيها لأن العبرة من إرادة التغيير والإصلاح في نظري هي بما يتحقق على صعيد الواقع المعاش وليس بما يرفع اللوم عن المتورطين في المأساة الوطنية عند هذا أو ذاك.

ولذلك فإنني لا أرى مانعا إلى حد الآن من التدخل لمساعدة أي مواطن في حل مشكلته من طرف ضباط الأمن ما داموا يريدون التعبير عن حسن نواياهم، كما أثمن أي مسعى كان من طرف أي سلطة أمنية يهدف إلى محاربة الفساد أو التقليل منه أو يدعم مسار التصالح بين الجزائريين. ولكنني أؤكد على أن ذلك لن يسقط علينا كمواطنين مناضلين واجب المطالبة بالتغيير الشامل لهذا النظام الفاسد وإبعاد المجرمين والمفسدين من مواقع السلطة قدر المستطاع بأي طريقة فعالة تقوم على قاعدة التوازن بين درء المفاسد وتحقيق المصالح وتجيد العدل.

ورغم أن كثيرا من المؤشرات تدل على تحول كبير في موقف الفريق محمد مدين من الأزمة منذ سنة 2003 إلا أن الإصرار على تضليل الرأي العام بشأن ما جرى منذ ماي 1991 والتستر على المسؤولين على تأزيم الوضع – بذريعة التورط معهم ربما ـ و إشاعة الفساد والعنف والدوافع الحقيقية التي تحركهم في هذا الاتجاه، كل ذلك سيبقى حاجزا أمام تثمين أي عمل إيجابي قد يقوم به الفريق محمد مدين أو غيره في الاتجاه الصحيح.

والذي استنتجته من هذا التواصل مع جهاز المخابرات و الذي تمحور حول تحقيق المصالحة الوطنية ولم يتجاوزها هو تقدير دقيق لدور هذا الجهاز أتمنى أن يستفيد منه كل من يتناول هذه القضية بالدراسة و التحليل و ألخصه فيما يلي :

1- أن الفريق محمد مدين خاض حربا من أجل الوجود مع شركائه السابقين في تسيير الأزمة بلغت حد تكسير العظام عندما تأكد بأنهم يزرعون الشوك بيديه ويحصدون العنب بأيديهم. فنائبه على أمن الجيش اللواء كمال عبد الرحمان كان يتصرف وفق ما تقتضيه مصلحته الخاصة وعلاقاته مع قيادة الجيش ممثلة في الفريق محمد العماري الذي كان أعلى رتبة من توفيق وكان استئصاليا صرفا. أما نائبه على الأمن الداخلي اللواء سماعين لعماري فكان يتصرف وفق ما يقتضيه طموحه إلى خلافة توفيق وذلك بالاستثمار في علاقاته مع اللواء العربي بلخير واللواء نزار خالد و ضباط فرنسا الذين يعتبرون توفيق عنصرا غريبا عن حزبهم و غير مأمون الجانب رغم تورطه معهم في انقلاب يناير 1992 . وقد انتهت هذه الحرب لصالحه في النهاية وتمكن من تحييد كل خصومه بالقوة ودون قيد ولا شرط.

2- أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد سنة 2007 أعطى الإنطباع بأنه صاحب الفضل في التخلص من جنرالات فرنسا والمتورطين معهم في تفجير الوضع في الجزائر سنة 1992 وبدأ يتوهم أنه السلطة العليا والوحيدة في الجزائر فحاول فرض وصايته على المديرية العامة للوقاية والأمن من خلال المراهنة على وزير الداخلية يزيد زرهوني وجهازه الأمني الذي جعل منه قوة عسكرية حقيقية فاعلة على

الأرض، خاصة وأن اللواء سماعين لعماري وطد تعاونه مع وزير الداخلية يزيد زرهوني على حساب علاقته بجهاز توفيق في هذه المرحلة، وبدا كأن منصب توفيق لم يعد له دور في تسيير البلاد. وتجلى ذلك من خلال تعميق علاقات التعاون مع المسؤولين الفرنسيين ومعالجة ملفات المعنيين بالمصالحة الذين تمت تسوية وضعياتهم من طرف جهاز المخابرات فكانت مصالح الشرطة تقوم باعتقالهم وإخضاعهم لتحقيقها الخاص وهذه بدعة لم تحصل في تاريخ الجزائر من قبل. ولكن تجاهل صلاحيات المخابرات في عرف منظومة السلطة كان غباء من طرف معسكر الرئيس، ولذلك ما أن تم التخلص من اللواء سماعين لعماري الذي كان يراهن عليه كل خصوم توفيق حتى أنهى هذا الأخير هذه الحرب الباردة لصالحه تماما بعد أن عين نوابا موثوقين لديه على رأس المديريات العامة لجهازه واستفاد من المرسوم الرئاسي الذي أنشئ بموجبه جهازا قضائيا تابعا للمخابرات يكسب المجرمين في جهازه حصانة كاملة من المتابعة وأصبحت لديه القدرة في الذهاب بالإجراءات القانونية إلى المراحل النهائية من المتابعات القضائية حتى ضد الرئيس نفسه دون الحاجة إلى الشريك التقليدي الذي تمثله مصالح وزارة العدل. وأصبح بذلك الحاكم الفعلي في الجزائر بدون منازع.

3- أن عددا كبيرا من الضباط والعسكريين على أعلى مستوى مقتنعون اقتناعا تاما بأن مسلك السلطة سنة 1992 كان خاطئا وأن المصالحة بين الجزائريين هي العلاج الوحيد النافع لما أصاب الجزائر ولكن توسع دائرة التوريط في الأزمة الدموية بمرور السنوات وما ترتب عليه من تنوع شُعَبِ الفساد وغياب ضمانات تحمي المتورطين في الجرائم المقترفة في حق الشعب والوطن ما زالت تقف حاجزا أمام كل مبادرة للحوار بين الضحايا والمذنبين في حقهم. ولذلك فإن الرهان الرئيسي في المصالحة الحقيقية سيبقى في المقام الأول على تحلي القيادات العسكرية الجديدة للجيش بالشجاعة الكافية للاعتراف بنصيب القيادة العسكرية المتورطة في الأزمة من المسؤولية والمرافعة من أجل إنصاف مؤسسة الجيش الوطني الشعبي في محاكمة وطنية تاريخية عادلة يمثل أمامها الجميع بدون استثناء، انتصارا للحقيقة والعدالة وجمعا للشمل من أجل ترميم ما دمرته الأزمة ورد الاعتبار لكل مقومات النهوض بالجزائر المستقلة التي كان يحلم بها الشهداء والمجاهدون المخلصون، بعيدا عن تصفية الحسابات.

وقد حرصت على أن يكون هذا التواصل واضحا لا لبس فيه ولم أتحفظ في أي موقف من مواقفي رغم أني كنت موقنا بأن كل ما جرى بيني وبين من تواصلت معهم كان مسجلا وربما مصوّرا. وذلك لأن هدفي كان إلزام هؤلاء الناس الحجة بأن مطالبنا واضحة وغير قابلة للمساومة وأن الكرة في ملعبهم. فمن أراد الخير للجزائر فعليه أن يثبت ذلك على أرض الواقع طواعية وبدون مساومة من أي نوع، ومن أراد غير ذلك فمن حقنا أن نبذل كل ما في وسعنا لتخليص بلادنا وشعبنا من شره.

و في خضم التواصل مع السلطة على الوجه المذكور كان نضالي من أجل رد الاعتبار للحقيقة الكاملة حول ما جرى في الجزائر مستمرا و مفتوحا على جميع الجبهات. فمن الناحية الإعلامية بعد مشاركتي في تحقيقات تلفزيونية مع كنال بلس الفرنسية و الجزيرة القطرية و غيرها و نشر مقالاتي و شهادتي على موقع صوت الجزائر تواصلت مع الأخ نور الدين خبابة أحد أعضاء حركة الوفاء و العدل و من الناشطين إعلاميا عبر الفضاء المفتوح من فرنسا و أجريت معه عدة حوارات مفتوحة على موقع بلاحدود ثم قناة المصالحة و أخيرا إذاعة وطني التي أثرنا فيها قضايا شائكة مثل مقتل محمد بوضياف و قضية قاصدي مرباح و تفجير المطار انتهت بتسجيل شهادتي بالصوت و الصورة في أكثر من 60 شريط فيديو و كان لذلك أثر بالغ في كشف الحقيقة. كما أدليت بشهادتي أمام العدالة الفرنسية و البريطانية و السويسرية في قضايا متعلقة بالأزمة الجزائرية كان أهمها قضية وزير الدفاع السابق نزار خالد سنة 2002 في باريس و 2011 في سويسرا. أما على الصعيد السياسي فقد كان تواصلي مستمرا مع جميع أطياف المعارضة من أجل تشكيل جبهة موحدة لمواجهة النظام خاصة منذ انطلاقة انتفاضات الربيع العربي و لكن مع الأسف كانت هشاشة المعارضة على الصعيد التنظيمي و الشخصي و اختراقها من طرف المخابرات الجزائرية سببا أساسيا في فشل كل المبادرات رغم النجاح النسبي الذي حققته حملة المقاطعة لانتخابات البرلمان التي جرت يوم 10 ماي 2012. و مع ذلك فإن المعركة السياسية مع النظام الفاسد في الجزائر مستمرة و قد ضممت صوتي إلى الإخوة المؤسسين لجبهة التغيير الوطني[93] كما توصلت مؤخرا مع بعض الجزائريين العقلاء من العسكريين و المدنيين إلى تشكيل مجلس التقويم الوطني[94] الذي نأمل أن يكون الإطار المناسب لتقويم مسار النضال من أجل تخليص الشعب الجزائري من هذا النظام المجرم.

[93] يشرف عليها الناشط الحقوقي و المناضل السياسي الأخ الدكتور صلاح الدين سيدهم

[94] مباشرة بعد الإعلان عن تأسيسه تم الاتصال بي من طرف جهاز المخابرات على أعلى مستوى و حاولوا اقناعي بالتفاوض معهم بشأن المجلس و طلبوا مني اللقاء مع تقديم كل الضمانات و لكنني رفضت و أخبرت أعضاء المجلس بما جرى.

الدروس المستفادة من الإنتفاضات الشعبية في مصر وتونس[95]

سبق للشعب الجزائري القيام بانتفاضات عديدة من أجل تغيير النظام و إلا أنه فشل في ذلك رغم التضحيات الجسام التي قدمها في كل مرة. و لكن ما حققته الإنتفاضة في تونس و مصر في الأسابيع الأخير جدير بالتأمل من طرفنا كجزائريين ما دمنا نطمح إلى التغيير الجذري لهذا النظام المجرم الجاثم على صدورنا منذ عقود. و لذلك بدا لي أن أتعرض لبعض الدروس المستفادة من هذه الإنتفاضة آملا أن يتم إثراؤها من طرف الآخرين من أجل توفير كل أسباب النجاح الممكنة للإنتفاضة المقبلة التي يجب أن تكون الفاصلة والنهائية في معركة الشعب مع السلطة المجرمة في الجزائر.

الدرس الاول: ان هذه الانتفاضات كانت شعبية، سلمية، وطنية، حرة، و مستقلة

1 ـ شعبية: لأنها انطلقت بإرادة شعبية ناتجة عن اقتناع أغلبية الشعب كأشخاص بضرورة التخلص من هذا النظام بناء على معطيات غير قابلة للمراجعة و لا للمساومة. فكل واحد من المعنيين بالإنتفاضة يملك الدافع الشخصي للمشاركة فيها دون الحاجة الى تحريض من أحد. فالذين أطلقوا شرارة الإنتفاضة في تونس لم يخططوا لها و لم يحرضهم البوعزيزي الذي أحرق نفسه على الإنتقام له، بل إن كل واحد منهم وجد في نفسه الدافع الكافي للإنتفاض على نظام بن علي الفاسد الذي يريد أن يدفع الشعب التونسي كله إلى مصير البوعزيزي. و هكذا كان انتحار البوعزيزي هو الشرارة التي اشعلت برميل البارود الشعبي الذي كان في الحقيقة جاهزا للإنفجار قبل حادثة انتحار البوعزيزي فتلاحق الشعب التونسي واحدا واحدا إلى أن شكل سيلا عارما جرف عرش الامبراطور التونسي في قرطاج. و في الحالة المصرية أيضا ما أن رفعت مجموعة من الشباب مطلب التغيير الجذري للنظام عبرشبكة الانترنت حتى تفاعلت معها شرائح واسعة من الشعب المصري على أساس شخصي ليشكلوا على الأرض جمهورا موحدا تقاطعت طموحاته في مطلب ثابت هو رحيل نظام حسني مبارك. فالمشهد في الحالتين كان يمثل طرفين متقابلين: حشود من المواطنين العزل المنتفضين تمثل هوية شعب بكل شرائحه الإجتماعية من جهة و سلطة بوليسية عسكرية تمثل الفساد بكل ما يتميز به من شذوذ من جهة أخرى. فسر توفر الطابع الشعبي للإنتفاضة هو في توحد المظلومين بكل انتماءاتهم كشعب من جهة ضد الحاكم الظالم كمستخدم غير أمين من جهة أخرى دون اعتبار لأي خصوصيات أخرى.

2 ـ سلمية: و أقصد بذلك أنها لم تستعمل شيئا غير الحضور الجسدي الأعزل كوسيلة للضغط على السلطة. فلم تستعمل فيها أسلحة و لا أدوات تخريب و لا هجوم مقصود على أجهزة الأمن و لكنها

[95] نشر على الموقع الالكتروني لشبكة صوت الجزائر في 2012/11/5
http://chouchane.algeriavoice.net/html/a13.html

اعتمدت على قوة العدد و احتلال المواقع المناسبة. و طبعا الضغط سلميا لن تكون له فعالية إذا كان مكان الإحتجاج بعيدا عن مركز السلطة. لذلك فإن الانتفاضة في تونس انتهت إلى غايتها لانها تدرجت في تضييقها على النظام الحاكم شيئا فشيئا حتى خنقته في العاصمة قبل أن يستنزف زخمها. أما في مصر فبالرغم من أن ميدان التحرير يمثل رمزا رسميا للنظام فإن اقتصار الإحتجاج على الاعتصام فيه عرض الإنتفاضة إلى خطر الفشل رغم زخمها الكبير و ما تمتعت به من تغطية إعلامية مثالية. فكان الأولى في نظري أن يكون التجمع سلميا في ميدان التحرير في البداية لمدة ثلاثة أيام ترفع فيه المطالب و تعطى فيه الفرصة للسلطة لتقدير الموقف و الإستجابة سلميا لمطالب المتظاهرين و يشهد على ذلك الرأي العام المحلي و الدولي. فإذا لم يكف هذا القدر من الضغط يتم التحرك السلمي يوم جمعة الغضب إلى موقع أقرب من مراكز السلطة و محاصرتها و مطالبة المستخدمين فيها بالتوقف عن ممارسة السلطة باسم الشعب و تجريدهم من الشرعية الشعبية علنا. فإذا لم تتم الإستجابة بعد أجل محدد فإن من حق الشعب أن يمنعهم من ممارسة السلطة باحتلال المؤسسات الرسمية بطريقة سلمية و يطالب المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بشرعية السلطة القائمة. و هنا ينبغي التنبيه إلى أن الانتفاضة مطالبة بالحفاظ على سلامة المنشئات و المحافظة على ما تحتوي عليه باعتبارها وثائق متعلقة بشؤون الدولة الجزائرية التي هي ملك للشعب و ليست ملكا للنظام القائم. كما أن الاحتجاج في نظري لا يمكن أن يبقى إلى أجل أطول من عشرة أيام إذا أصر النظام على تجاهل المطالب المشروعة للشعب و فرض نفسه عليه بالقوة. لأن ذلك سيترتب عليه تفويت مصالح كثيرة على المواطنين متعلقة بشؤونهم اليومية و ربما أضرار قد تمس الاقتصاد الوطني أو مصالح الجزائر كدولة مما لا تستهدفه الانتفاضة. و هنا ينبغي أن يكون واضحا أن سلمية الإنتفاضة من طرف واحد لا تعني عدم تعرض المتظاهرين للعنف من طرف السلطة و لكن ما يترتب على ذلك من ضحايا سيزيد من إدانة النظام و تثبيت إنسانية الإنتفاضة و زيادة التأييد لها من طرف الرأي العام المحلي و الدولي. و قد كان ذلك واضحا في الحالة المصرية بعد استعمال العنف ضدهم من طرف أجهزة حسني مبارك الرسمية و غير الرسمية .

3 ـ حرة: لأنها لا تخضع للقيود فلا يستطيع أن يتحكم فيها أحد أو يعرقل مسيرتها أو يغير اتجاهها باستعمال الشعوذة السياسية أو الدينية أو الإنسانية. الشيء الوحيد الذي تتقيد به الإنتفاضة هو مطلبها. فإذا تحقق لها ما تريد فإنها ستتوقف و لا يستطيع أحد أن يوظفها خارج مطلبها، أما إذا لم يتحقق فإن المشاركين فيها كأفراد لا يعترفون بأي مساومة أو محاولة للإلتفاف عليها. فكل فرد فيها يجب أن يتحلى بالحرية في تمسكه بالمطلب الذي خرج من أجله و لا تستفزه مواقف الآخرين. و هو ما كان واضحا في الحالة التونسية و المصرية على تفاوت بينهما. فلم تخضع الإنتفاضة إلى أي محاولة لعرقلتها أو احتوائها حتى من طرف بعض المشاركين فيها تحت مسميات مختلفة و بقيت في تونس مستعصية على الترويض حتى هرب بن علي، فيما تراجع كل من حاول تقييدها في مصر.

4 ـ مستقلة: لأنها لا تخضع لأي وصاية و ليس لها تعهد و لا انحياز لأي برنامج سياسي أو فئوي يحقق طموحات شريحة من المواطنين على حساب أخرى. فليس من حق أحد أن يستغل انتفاضة الشعب و يحصر مطالبها في رفع حا لة الطوارئ أو الترويج لبرامج سياسية أو تسوية بعض الملفات التي لا علاقة لها بجوهر القضية. فلا مكان في الإنتفاضة منذ بدايتها إلى نهايتها لأي شعار حزبي حتى و لو كان المنشطون لها على الأرض من أحزاب معينة لأن التحاقهم بها قائم على أساس المواطنة و ليس على أساس الإنتماء الحزبي.و قد كان هذا جليا في الإنتفاضتين.

5 ـ و طنية: يعني أن لا تخصر الإنتقاضة في مدينة أو جهة محددة و إنما ينبغي أن تعبر في النهاية عن رأي وطني عام و لا بد أن تكون المظاهرة الرئيسية و الفاصلة بين النظام و الشعب في قلب العاصمة. و لكن يجب أن تكون الإنتفاضة ذات طابع وطني.

فكل محاولة لإخراج الإنتفاضة من هذا الإطار الشعبي، السلمي، الحر، المستقل و الوطني هي في الحقيقة محاولة للقيام بانتفاضة استباقية هدفها الأساسي هو تجزئة مطلب التغيير الجذري للنظام و رد المبادرة للمجرمين فيه من أجل السيطرة على الوضع و تسيير الأمور في الإطار الذي يحفظ لهم الإستمرار في الحكم.

الدرس الثاني: أن هذه الإنتفاضات عرفت طريقها إلى الشارع عندما أسقطت الأطر التنظيمية السياسية و الحزبية و الاديولوجية من حساباتها. و لو أنها اعتمدت على حسابات هذه الأطر التقليدية لانتهت كسابقاتها إلى الفشل. و لذلك نرى أن الرموز السياسية التقليدية فقدت قيمتها تماما و أصبح محترفو السياسة و المتطفلون عليها يبحثون عن مكان لهم في مسيرة التغيير على أرض الميدان. كما أن بعض الأحزاب في الحالة المصرية عندما دخلت على الخط كادت أن تجهض الإنتفاضة و تتسبب في فشلها من خلال تسابقها للتحاور مع النظام المجرم في مصر قبل أن تحقق الانتفاضة مطلبها الأساسي. و لذلك فكل محاولة لفرض الوصاية على انتفاضة الشعب من طرف الاطر التنظيمية مهما كانت طبيعتها إنما هي كمين استباقي لإجهاض الإنتفاضة. و على المجازفين بمحاولة استغلال انتفاضة الشعب أن يقدروا عواقب هذه الخيانة العظمى..

فشعارات الأحزاب و التيارات بمختلف توجهاتها يجب أن تختفي عن انتفاضة الشعب في مرحلة المواجهة مع النظام كما كان الحال في الإنتفاضتين و على الجميع أن يتحلى بروح المسؤولية و الإخلاص في مرحلة الإنتقال من نظام المافيا القائم إلى نظام الحكم الجديد الذي سيتيح فرصا متكافئة لجميع المواطنين للتنافس السياسي الشريف و البناء من أجل سعادة المواطنين بدون استثناء.

الدرس الثالث و هو الاستمرارية و الثبات يعني أن قوة الإحتجاج يجب أن تتصاعد و لا تتناقص. فالمظاهرات في المرحلة الأولى ستكون لإقامة الحجة على النظام يقوم بها أصحاب الحقوق و من يقف إلى

جانبهم من المواطنين من مختلف التوجهات و لكنها قد تحتاج إلى دعم كافة شرائح المواطنين فيما بعد لإن نظام الحكم الجديد لن يكون في مصلحة طائفة من الشعب دون أخرى. فحتى الناس الذين يتمتعون الآن بحقوقهم مطالبون بالوقوف إلى جانب المحتجين لأنهم أصحاب حق. و الموقف الصحيح شرعا و قانونا و أخلاقا و إنسانية و منطقا يفرض على باقي المواطنين دعم الإنتفاضة و تمكينها من تحقيق مطالبها المشروعة ما دامت هذه الإنتفاضة تستهدف الضغط على النظام الحاكم بطريقة سلمية حضارية تعارفت عليها الأمم المتحضرة في العصر الحديث.فالمحامين و الأساتذة والصحافيين و المثقفين و العمال و الأئمة و مستخدمي الدولة و التجار و رجال الأعمال و الطلبة و غيرهم من شرائح الشعب من واجبهم أن يصطفوا إلى جانب الإنتفاضة. و لذلك فإن المنخرطين في هذه الإنتفاضة يجب عليهم أن يتفهموا جيدا قيمة الثبات و الصبر و الإستمرار إلى أن يتحقق مطلبهم لأن التراجع في كل الأحوال سيؤدي إلى نتائج أسوأ مما يترتب على الثبات.

أما تدخل مواطنين آخرين للنيابة عن السلطة في الدفاع عن نفسها في هذه المواجهة كما حصل في مصر فهو في الحقيقة تورط يجب الإنتباه إليه. فالمواطنون الآخرون يفرض عليهم واجب الإنتصار للحق أن يقفوا إلى جانب إخوانهم المواطنين و لا يجوز لهم بحال من الأحوال الوقوف في وجههم و تجرأت طائفة من المواطنين على فعل ذلك تحت اي مبرر فعليها ان تعلم بانها تطوعت لتحمل المسؤولية الكاملة على جرائم النظام السابقة و اللاحقة ضد الإنسانية. و النظام المصري حاول أن يلعب هذه الورقة فارتدت عليه لأن ظروف 2011 تختلف جذريا على عالم التسعينات حيث يمكن الإستفراد بالشعوب و إبادتها بعيدا عن الأضواء. فحسني مبارك و نظامه و أتباعه مثلا لن ينجو من المتابعة القضائية على ما رتكبوه من جرائم في حق المتظاهرين مهما كانت نتائج الإنتفاضة لأن جرائمهم موثقة بالصوت و الصورة و شهد عليها العالم كله.. و أنا انصح المراهنين على هذا الأنظمة المجرمة أن يعيدوا حساباتهم على ضوء ما يجري حولهم.

الدرس الرابع : و هو تحديد الخصم و الهدف فهذه الإنتفاضات كان هدفها تغيير نظام الحكم في الإطار الذي يضمن الحرية و الكرامة للمواطنين على قدم المساواة و ليس نقل سلطة القمع و الإقصاء من مواطنين استئصالين إلى مواطنين إقصائيين سواء كانوا من النظام أو محسوبين على المعارضة.

و لذلك فقوات الأمن في تونس و مصر اختارت الإنحياز إلى معسكر النظام الفاسد كجزء لا يتجزأ منه و تورطت في قمع الشعب فكتبت على كل المنتسبين إليها الخزي و العار و أعطت الحق للشعب أن يضعهم تحت المساءلة و يعيد النظر في الأطر التي تضبط عمل هذه الأجهزة من الأساس، في حين أن الجيش في في تونس اختار موقف الحياد و انحاز نسبيا إلى الشعب بينما اختار الجيش المصري الحياد السلبي فاستحقا رغم ذلك التقدير و الإحترام من شعبيهما. و لذلك فإن وضوح الموقف تحكمه التصرفات على الأرض و ليس الكلام. فأجهزة الأمن و المخابرات في الجزائر مثلا لديها فرصة ثمينة لتفادي مصير

مثيلاتها في مصر و تونس و لا ينبغي أن تغتر بكثرة عدد أعوانها و خبث أساليبهم و لا بفعالية تسليحهم فإن كل رصاصة يطلقونها ستحسب عليهم لأن كل تحركاتهم مرصودة و لن يستطيعوا أن يخفوا شيئا عن الرأي العام في الداخل و الخارج كما لن يستطيعوا أن يختطفوا أحدا أو يغتالوه في الظلام كما اعتادوا على فعله. زيادة على أن السلطة التي يعتمدون عليها حتى و لو لقيت في الحكم فإنها لن تحميهم من الملاحقات القضائية على الجرائم التي يرتكبونها. فالذي التقطته أجهزة التصوير المختلفة في وضع غير قانوني لن يكون له عذر و لن يشفع له أنه كان عبدا مأمور للقيادة و ليس من حقه أن يقول أمرني فلان أو علان....

اما الجيش الوطني الشعبي فبعد ما رأيناه في تونس و مصر فلا خيار له غير الانحياز للشعب إذا قرر الانتفاضة و حمايته من التعسف سواء بأمر من القيادة العليا إذا تحلت بروح المسؤولية أو بالتمرد عليها إذا تمادت في احتقار الشعب و قررت الزج بالجيش في مواجهة دامية مع المواطنين العزل. و لا يكفي أن يتخذ الجيش في هذه المواجهة موقف الحياد كما حصل في مصر و إنما عليه أن يقف إلى جانب الشعب و يحميه من أي استعمال للسلاح الحربي ضده من طرف أجهزة الأمن. لأن هذه السلطة الفاسدة تستمد بقاءها من حماية الجيش لها و لأجهزتها القمعية. فإذا لم يقف الجيش الى جانب الانتفاضة و يحميها فإن من حق الشعب أن ينزع عنه شعار الجيش الوطني الشعبي و يتعامل معه كقوة مسلحة مرتزقة.

فأجهزة الأمن و الجيش مطالبة بأن تقوم بواجبها المهني في حفظ الأمن دون استعمال العنف ضد المواطنين و تسهل عليهم الحفاظ على سلمية الانتفاضة على النظام القائم لإرغامه على النزول عند إرادة الشعب بطريقة منظمة حضارية.

الدرس الخامس: تأمين عملية نقل السلطة: و قد حققت فيها الإنتفاضة في تونس نجاحا نسبيا بينما ما زال الكلام عن هذا الموضوع في مصر سابق لأوانه. و رغم ذلك يمكننا أن نؤكد على التفريق بين استقالة رئيس أو هروبه و بين تغيير نظام حكم. كما يجب التفريق بين نظام يقوم على سلطة الفرد أو العائلة كما هو الحال في تونس و نظام يقوم على شبكة معقدة من الأجهزة العسكرية و دوائرالنفوذ السياسية المرتبطة بمصالح أجنبية ومافيا المال و الأعمال كما هو الحال في مصر و الجزائر مثلا. و لذلك فإن قضية تأمين نقل السلطة يتطلب البث فيها على صعيد التدبيرو الإشراف والتنفيذ أكبر قدر من روح المسؤولية و الإخلاص لمطلب التغييرالمنشود كما يتطلب موقفا حازما من رموز النظام المجرم و المتورطين معه في الفساد بجميع أشكاله. و لذلك فإن المتصدين لمهمة تأمين المرحلة الانتقالية يجب أن يخضعوا لمقاييس دقيقة و صارمة تمكن الشعب من الحفاظ على ثمرة الإنتفاضة و لا يخضعوا للجزافية و المجاملة و المكائد أو شعارات التضليل على غرار ما حصل لثورة التحرير المجيدة عندما فرض الأمر الواقع على الشعب برفع شعار (سبع سنين بركات) ليستحوذ على الحكم متعطشون للسلطة حرموا الشعب الجزائري من التمتع بثمرة جهاده المرير ضد الاستعمار الفرنسي.

آخر الكلام[96]

هل تغيرالوضع في الجزائر؟... إنه لن يتغير وحده... و لكن لابد من تغييره

منذ سبع سنوات كتبت مقالا تحت عنوان – الا ستقلال بين الحقيقة والمجاز- على موقع حركة الضباط الأحرار أنهيته بقولي: لقد آن لهذا الاستقلال أن يصبح حقيقة معاشة. وقد كان خطابي في ذلك المقال موجها بالتلميح إلى المدير العام للوقاية والأمن الفريق محمد مدين في خضم المعارك المصيرية التي كان يخوضها ضد شركائه في منظومة السلطة الفاسدة خاصة بعدما بلغني من معلومات عن نواياه المعلنة في تلك المرحلة. وقد وضعت الحرب أوزارها تماما بينه و بين منافسيه على السلطة منذ سنتين وأصبح صاحب الكلمة الفصل في مسار الجزائر نحو المستقبل و لذلك سأوجه الخطاب له مباشرة مرة لأخرى ليكون على بينة من أمره وحتى لا يعيد التاريخ نفسه ويخرج على أبنائنا بعد سنوات نجل المتحدث باسم المالج (ولد قابلية) ليقول لهم: لقد كان الفريق محمد مدين يوظف جهاز المخابرات من أجل مصلحة الجزائر واستقال من منصبه بمحض إرادته زهدا في السلطة كما فعل من قبله مؤسس المالغ (جهازالمخابرات في وقت الثورة) العقيد عبد الحفيظ بوالصوف وخلفه العقيد قاصدي مرباح رحمهما الله. إن هذه الكذبة المفترضة مردودة على أصحابها منذ الآن وكل من يتذرع بها منافق خائن لا عبرة بكلامه. لأن الذين اعترضوا على طريقة العقيد عبد الحفيظ بوالصوف الخاطئة في توظيف هذا الجهاز الخطير كثيرون خاصة منذ اختزاله للشخصية الوطنية لشعب كامل في الرؤية القاصرة لشخص واحد أعطى لنفسه حق توزيع الوطنية على أبناء الشعب الجزائري حسب هواه. كما أن ضحاياه ليسوا قليلا وما ترتب على ذلك التوظيف الخاطئ ليس أقل خطرا من مخلفات الاستعمار نفسه.... وإقالته من طرف مرؤوسه السابق الرئيس هواري بومدين رحمه الله بعد الاستقلال لم تكن سوى محاولة فاشلة لإسدال الستار على مشهد مؤلم لطخ الصفحة المشرقة لأعظم ثورة شعبية في العصر الحديث. ومع ذلك فنحن نعتبر كل ما حصل في ظروف الحرب الدامية ضد الاستعمار الفرنسي القبيح أخطاء بشرية يقع فيها حتى المخلصون ونحملها على حسن النية مع استنكارنا الشديد لها ونرفض رفضا قاطعا أن يستغلها الانتهازيون الجدد لتحقيق مآربهم المشبوهة الداعية إلى وضع الجزائر في المزاد العلني لوحوش العالم اليوم. ولذلك فنحن اليوم لن نكتفي بإقامة الحجة على الفريق محمد مدين بل سنعمل على قطع الطريق أمام كل الانتهازيين الذين يريدون أن يعيدوا الشعب الجزائري إلى عهد العبودية

[96] مقال نشرته يوم 4 جويلية 2010 في موقع الضباط الأحرار و أعدت نشره بتصرف خفيف يوم 7 جوان 2012 على موقعي الخاص

والاستعمار باستعمال كل الوسائل بما فيها الشعوذة والتفقير أو الاستقواء بفرنسا وسنبقى نطالب بمحاسبة كل من له نصيب من المسؤولية على تكريس ذلك بأثر رجعي لا يسقط بالتقادم حتى ولو مضى عليه قرن من الزمن. فالذين خانوا الأمانة وأجرموا في حق الشعب والوطن لن ينعموا لا هم ولا أبناؤهم ولا أحفادهم بالمجد الزائف المسروق الذي بنوه بجماجم وأجساد آلاف الجزائريين الأبرياء وعلى حساب مآسي اليتامى والأيامى والمشردين...

فجهاز المخابرات الذي تأسس يوم انطلقت الثورة بتوصية من قيادتها المخلصة الأولى من أجل تأمين جمع المعلومات عن العدو وتوزيعها في الوقت المناسب وتسهيل الاتصال بين قيادات جيش التحرير وتنسيق العمل الجهادي بين قيادات الولايات من أجل تحرير الجزائر تحول بعد سنة 1956 إلى جهاز لجمع المعلومات عن المواطنين الجزائريين وتبرير تصفيتهم بمحاكمات صورية أحيانا و بدون محاكمة في أغلب الأحيان. وقد قامت تلك التصفيات بذريعة واحدة ووحيدة هي الخيانة التي لم يسلم منها حتى مفجرو الثورة أنفسهم عندما تعارضت أفكارهم واجتهاداتهم مع قناعات وطموحات مؤسس هذا الجهاز وجماعته في الوقت الذي لم تطل التصفية عنصرا واحدا ممن كانوا خونة حقيقيين والتحقوا بالثورة في ظروف مشبوهة لم تكن خافية على أبسط المواطنين الجزائريين فضلا عن الأذكياء أمثال العقيد عبد الحفيظ بوالصوف مؤسس الجهاز الأول...وكانت ثمرة عمل هذا الجهاز المشوه خلال الثورة هي استيلاء ضباط الولاية الخامسة وحاشية بوالصوف التي كانت أقل الولايات مشاركة في معركة التحرير على السلطة بالقوة بعد الاستقلال مباشرة. وكل الشهادات والقرائن المعتبرة تدل على أن العقيد هواري بومدين (الذي استخلفه بوالصوف على قيادة الولاية الخامسة بعد التحاقه بالقيادة الشرعية العليا للثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة) كان واعيا بخطورة هذا الجهاز ولذلك تولى الوصاية عليه بنفسه بعد أن تخلص من مؤسسه الأول. و قد قام بومدين باختراق مخابرات بوالصوف المسماة المالغ منذ سنة 1959 بإنشاء جهاز سري خاص داخلها بقيادة الرائد مهدي شريف عرف لاحقا بالأمن العسكري الذي دشن عمله الميداني بتهريب العقيد هواري بومدين من تونس و تجنيبه المثول أمام محكمة الثورة العليا التي حكمت عليه بالإعدام . و بواسطة هذا الجهاز الذي كان يشتغل خارج سلطة قيادة الثورة الشرعية و خارج إطار القوانين التي تحكم مؤسساتها الرسمية نجح بومدين في الانقلاب على رئيسه السابق بوالصوف و فرض منطقه الخاطئ على الجميع و نصب من يشاء أين يشاء و عزل من يشاء متى شاء. و كل ما جاء من تفسيرات و تبريرات لما حصل في تلك الفترة ليس سوى تفاصيل لمؤامرات مدروسة من طرف هذا الجهاز الشبح الذي لم يجرؤ أحد على إسقاط القناع عنه. ولكن بومدين وقع فيما وقع فيه رئيسه السابق بوالصوف نفسه بقصد أو بدون قصد، لأنه سلط هذا الجهاز على كل المعارضين لأفكاره الشاذة وطموحاته الشخصية واختزل هوية الشعب الجزائري العظيم في شخصه حتى في ظل الاستقلال و الحرية، فاكتسب الوطنية كل عملاء الاستعمار والانتهازيين

الذين أظهروا الولاء لشخص الرئيس هواري بومدين وأصبح الجزائريون المخلصون الأحرار متهمون في وطنيتهم بنفس الذريعة التي ربى عليها العقيد عبد الحفيظ بوالصوف عناصر جهازه منذ سنة 1956. الخيانة ـ التآمر على الحكومة ـ المساس بأمن الدولة....

و لم يكتف بومدين بهذا و إنما اخترق جهاز الأمن العسكري نفسه بعد أن أسند قيادته إلى العقيد قاصدي مرباح سنة 1963 بخلايا سرية بقيت تحت وصايته المباشرة للقيام بعمليات الاغتيال خارج إطار الجهاز المعلن عنه رسميا و مات دون أن يعرف أحد عنها شيئا. و لما وعد مدير الأمن العسكري السابق قاصدي مرباح الشعب الجزائري بالإعلان عن بعض العناصر التي اكتشفها من تلك الخلايا تم اغتياله فورا دون أن يكشف الغطاء عن هذه الآلة الجهنمية التي تتحرك خارج إطار الدولة الجزائرية المستقلة رغم أنها تستخدم في جرائمها كل المقومات المادية و البشرية و المعنوية للشعب الجزائري.

واليوم يعيد التاريخ نفسه بعد تمكن الفريق محمد مدين قائد هذا الجهازالذي تغير اسمه من الأمن العسكري إلى مديرية الاستعلامات و الأمن من إعادة الأمور إلى نصابها في منظومة السلطة بعد أن حاولت بعض دوائر النفوذ العسكرية استغلال الفراغ الذي تركه رحيل العقيد قاصدي مرباح لقلب موازين القوة في المؤسسة العسكرية ويصبح الفريق محمد مدين المدعو توفيق من جديد الحاكم الفعلي للجزائر بعد أن أقصى كل القيادات العسكرية المنافسة له على صعيد النفوذ والأقدمية في الرتبة والخدمة ولا يمكن لأي سلطة في الجزائر اليوم ترقية مسؤول سام على مستوى مؤسسات الدولة العسكرية والإدارية إلا بإذن من الفريق محمد مدين كما كان حال العقيد محمد بوخروبة المدعو بومدين في عهد أحمد بن بلة.

لماذا قدمت هذه المقاربة التاريخية لجهاز المخابرات؟

إن أزمة الجزائر كانت وما تزال أزمة رجال. ولا يوجد عائق آخر للنهوض بالجزائر غير هذا العائق. وانتقاد المسؤولين على مآسينا بعد فوات الأوان لا قيمة له. ولذلك فإن إلقاء اللائمة على بوالصوف و بومدين اليوم ومحاولة التكسب على حسابهما فعل جبان لا يليق بالرجال. ولكن تذكير الفريق محمد مدين بالتجربة المريرة التي مرت بها الجزائر يقطع عليه طريق العذر ويضعه أمام المسؤولية التاريخية التي عليه أن يختار بين أن تكون له أو تكون عليه. وإذا كان الشهود على مرحلة بوالصوف وبومدين جبناء لأن في بطونهم التبن أو لأنهم فضلوا العلف الذليل على الموقف الشريف فإن الشهود على مرحلة الفريق محمد مدين ضحوا بالغالي والرخيص من أجل الإحتفاظ بحريتهم واستقلالهم التام عن الوصاية وحقهم المشروع في القصاص من الخونة والمجرمين في حق الجزائر.

قد نقدر النفوذ الذي كان يتمتع به المجرمان اللواء نزار خالد والعربي بلخير في ظل التسيب الذي عرفه الجيش الوطني الشعبي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد خاصة بعد محاولة إعادة هيكلة جهاز المخابرات إضافة إلى الهزال الذي أصاب الفئة الوطنية من ضباط جيش التحرير العاملين والمتقاعدين

ونعتبر ذلك مبررا مقبولا لسكوت المقدم محمد مدين سنة 1991 على المخطط الجهنمي الذي وضعه نزار وجماعته لأعادة الجزائر إلى عهد القياد والحركى الذي يحنون إليه.

وقد نعتبر أن عجلة العنف في العشرية الحمراء دارت بوتيرة أفقدت الجميع السيطرة على الأحداث وتعددت مراكز النفوذ إلى درجة أفقدته السيطرة حتى على نوابه في مديرية أمن الجيش والأمن الداخلي الذين كانا يطمحان إلى وراثة عرش المخابرات وهو ما زال حيا يرزق بالتحالف مع الفريق محمد العماري الذي نسي ملفاته في غمرة الفرعنة التي أصابته.

ولن نتجاهل أيضا النفوذ الشرعي الذي حظي به العقيد يزيد زرهوني بعد محاولة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التخلص من الفريق محمد مدين على غرار ما فعل بومدين ببوالصوف وما فعله الشاذلي بقاصدي مرباح.

كل هذا نتفهمه ويمكننا تصديق الفريق محمد مدين بشأنه لأننا حريصون على إنصافه والذهاب معه في إحقاق الحق إلى أبعد الحدود. ولكن من الإنصاف أيضا أن نحترم عقولنا و ضمائرنا أيضا ونتساءل بكل جدية و حزم:

أولا: إذا كان خطأ العقيدين أبوالصوف وهواري بومدين الأساسي هو اعتمادهم على شرذمة من المشتبه بهم في تصفية المخلصين وإقصائهم أو تهميشهم من أجل الاستئثار بالسلطة فما هو المؤشر على تغيير الأوضاع في الجزائر على المدى المنظور ما دام الفريق محمد مدين يعتمد على شبكة معقدة من المتورطين في جرائم تصفية لعشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء؟ إنني لا أتكلم عن جلادين ولا عن عملاء مرتزقة لا قيمة لهم في حسابات الأزمة المعقدة وإنما أتكلم عن ضباط أصبحوا ألوية و عمداء وعقداء بعد أن كانوا يتمتعون بتعذيب مواطنين جزائريين يعلمون علم اليقين أنهم أشرف منهم. هل يعقل أن يكون هؤلاء مظنة للتغيير في اتجاه الأحسن؟ أهم أقل سوءا من نزار والعماري وتواتي؟ أنا شخصيا متأكد من أنهم أسوأ منهم. ولذلك فإن بقاء هؤلاء المجرمين وأضرابهم في مواقع النفوذ دليل قاطع على أن ما يزعمه مدير المخابرات من إرادة التغيير لا يخرج عن دائرة أوهام العزة و الكرامة التي كان يتغذى بها الشعب على عهد الرئيس هواري بومدين. أليس هذا هو منطق (من هو الطاهر بن الطاهر الذي يريد أن يطهر) الذي تم على أساسه تسليط أبناء الحركى والقياد على رقاب الشعب بعد أن تخلص من طغيان آبائهم العملاء بأنهار من الدم والدموع؟

ثانيا: انطلقت حملة ضد الفساد منذ أشهر تحت إشراف جهاز المخابرات وهذا يعني أن المستهدفين بالتحقيق والملاحقة إما أن يكونوا عسكريين أو مسؤولين سامين على مستوى القيادة في هرم السلطة. وكان واضحا أن القضية أبعد بكثير من مستوى وزيرالطاقة وابن أخته.... فلماذا توقفت التحقيقات عند هذا الحد؟ ألم يكن أولى بجهاز المخابرات أن يذهب إلى أبعد من ذلك؟ أيعقل أن تتشبثوا بملفات مكذوبة

ومفبركة عفا عليها الزمن لتبتزوا بها جزائريين مخلصين ضعفاء وتغضوا الطرف عن ملفات ثقيلة لا تقل التهم فيها عن الخيانة العظمى تسببت في إتلاف مقدرات الجزائر لعشرات السنين؟ أهذا هو الخط الذي تريدون انتهاجه في سعيكم للتغيير؟

ثالثا: من حقكم أن تبتزوا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لأن التلاعب بمصلحة الجزائر هواية عريقة لديه اكتسبها خلال عقود من العبث بتضحيات الشهداء. و قد تم اغتيال أغلب القيادات التاريخية للثورة خارج الجزائر عندما كان الرئيس الحالي وزيرا للخارجية و المخول بإعطاء الحصانة الدبلوماسية للقتلة فلا يهمنا أن تفرضوا عليه قطع ذراعه العقيد يزيد زرهوني الذي ما زال يحن لرئاسة جهاز المخابرات أو إرغامه على تسريح شريكه المدلل في الفساد وزير الطاقة الذي تجاوز حدود اللياقة في الاختلاس أو حتى منع أخيه و ولي عهده من التدخل في السياسة...هذه المشاهد المسرحية العارضة كلها لن تستطيع التغطية على الحقيقة الماثلة في واقع الناس و لن تفصح عن سر فرضك لشخص عنصري متهم بالتزوير وانتهازي مختلس على رأس الحكومة وحزبها الطفيلي؟ ليس من النزاهة و لا من الأمانة أن تبتز علي كافي لمين زروال و بوتفليقة و حاشيتهم بملفات الفساد و تدعم فساد أويحي إلا إذا كان هدفك هو ترسيخ ما تهواه نفسك من الفساد و ليس رغبة في الإصلاح. أليس هذا ما فعله بومدين مع بن بلا ذات 1962 عندما زعما بأن الحكومة المؤقتة فاسدة و هم في الحقيقة أفسد من الجميع؟ ألستم تعيدون سيناريو الذبح الذي تعرضت له الجزائر منذ سنة 1962 بالتمثيل البطيء؟

رابعا: لقد اتهمتم عشرات الآلاف من الجزائريين بخيانة الوطن والعمالة للأجانب وا ستبحتم دماءهم وأعراضهم وأموالهم ونفيتموهم من بلدهم لأنهم طالبوا برد الاعتبار لمقوم من مقومات الهوية الوطنية وركن من الأركان التي قامت على أساسها ثورة التحرير وهو الملة الوحيد التي قتل عليها جميع شهداء المقاومة الوطنية منذ الغزو الفرنسي سنة 1830 إلى ثورة التحرير 1962، فما الذي يمنعكم من اتهام دعاة الانفصال في الشمال والجنوب بالخيانة؟ وما الذي يدفعكم إلى السكوت عن آلاف القطع الحربية التي اختفت من مخازن الناحية العسكرية الأولى ووزعت على اتباع الحكومة المؤقتة الانفصالية تحت غطاء مكافحة الإرهاب؟ أم أن جهاز المخابرات عريق في التفاهم مع من يعلنون العمالة للأجانب ما داموا معادين لهوية الشعب الجزائري الأصيلة ويعاني من حساسية شديدة ضد كل من يرفع شعار الاسلام حيا أو ميتا حتى ولو كان شهيدا من قيادة جيش التحرير؟ أيعقل أن تصروا على اتهامي بتقسيم التراب الوطني وأنا الذي تطوعت للجزائر بكل ما لدي من الخير ولم ألحق الأذى بشيء يمت إلى الجزائر بصلة رغم ما عانيته من التعسف والظلم في حين لا ترفعون حتى عريضة اتهام ضد من شكل حكومة مؤقتة لمنطقة القبائل في فرنسا ولا على الجنرالات الانفصاليين الذين سربوا آلاف القطع الحربية من حظيرة الجيش

الوطني الشعبي لتسليح المنطقة؟ أين محل المصلحة العليا للجزائر التي استباح من أجلها جهازكم كل الحرمات في هذا السلوك الانتقائي الخبيث؟ ألا يكون حافزكم في كل هذا عنصريا؟

لقد انتبهت إلى هذه الآفة الخطيرة أثناء تأملي للمعطيات و الحيثيات المتعلقة بتطورات الأحداث الأخيرة، فوجدت انتظاما مشبوها يضبط إيقاعها. هل يعقل أن يتورط دعاة العنصرية و الانفصال من مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية في نشاطات تعتبر خيانة صريحة و جنايات خطيرة تمس أمن و استقرار البلاد بموجب القانون و لا يتعرضون حتى لمجرد المساءلة أو التحقيق من طرف المخابرات رغم أن منهم وزراء و جنرالات و سياسيين في حين يستهدف أبناء الجزائر الشرفاء بكل أنواع التصفية و الابتزاز لأنهم صدعوا بكلمة الحق و استنكروا الفساد علانية و بكل صراحة؟ وجه الشبهة العنصرية قائم و لا يمكن أن يخطئه أي متأمِّل للمشهد و المطالب بتوضيح القضية هو المدير العام للمخابرات الذي ينتمي عرقيا لنفس الفئة الانفصالية و يحميها من سلطة الدولة الجزائرية التي يتحكم فيها جهازه كليا. هذه قضية آن الأوان لتسليط الضوء عليها بكثافة حتى يستبين أمرها قبل أن يصحو الشعب الجزائري على حال من قالت له أمه ذات يوم: ابك كالنساء على ملك لم تحافظ عليه كما يفعل الرجال......

كنا نعيش الذكرى 43 عندما تساءلت عن حقيقة الاستقلال ثم عشنا الذكرى الثامنة والأربعين عندما كتبت هذا المقال و ها نحن نعيش الذكرى الخمسين للاستقلال الذي ضحى من أجله آباؤنا وأمهاتنا الذين علمونا التضحية من أجل الجزائر بكل ما تحمله من أبعاد غير قابلة للتجزئة، ونحن بشر نبلى مع الأيام بعيدا عن وطننا وتبلى فينا قوائم الصبر على هذا الظلم المسلط علينا وعلى شعبنا. وإن من حقنا أن نعلن لجميع الناس في كل مكان وللتاريخ بأن جهاز المخابرات الحاكم الفعلي في الجزائر قد صادر حقنا في المواطنة ظلما وعدوانا وتمادى في الاستخفاف بمعاناتنا، وأن المجرمين المتورطين في التعذيب والقتل وإثارة الفتنة قد تمت ترقيتهم في هذا الجهاز إلى أعلى المراتب التي تمكنهم من التمادي في الجرائم وتكريس الفساد الذي فرضه هذا الجهاز على الشعب الجزائري في كل مجالات الحياة منذ فجر الاستقلال. وهذا يدفعنا إلى التأكيد على أن من حقنا المطالبة بتخليص شعبنا من الشراذم المجرمة في هذا الجهاز ومتابعة المتورطين في اختلاس وتبذير أموال الشعب مهما كانت مناصبهم ورفع الحصانة عنهم. وهذا الحق المشروع لن يبلى بمرور الأيام وسنبقى نذكر به أنفسنا وأبناء شعبنا المخلصين ليكونوا دائما على استعداد لتحقيقه بإذن الله بطريقة أو بأخرى عندما تتوفر لهم أسباب ذلك.

إننا في هذا التاريخ من منتصف سنة 2012 نعتبر قيادة الجهاز ممثلة في الفريق محمد مدين مسؤولة مسؤولية كاملة على تمادي المفسدين وإفلاتهم من العقاب وبالتالي شريكة مباشرة في الحرب الخفية والمعلنة على المخلصين من أبناء الجزائر في الداخل والخارج ومنعهم من الإسهام في إنقاذ وطنهم ورد الإعتبار لكرامة المواطن الجزائري. كما نحملها المسؤولية الكاملة على ما تتسبب فيه السياسة الخبيثة المعتمدة في تسيير

الأزمة مستقبلا من اضطرابات قد تهدد الأمن والسلم في المنطقة كلها ما لم تتقدم للشعب علانية بالتوضيحات الكافية وتتخذ الإجراءات اللازمة التي تبرئ ذمتها من المسؤولية.

وبهذه المناسبة التي تذكرنا بلحظة انتقال الجزائر من ظلمات الاستعمار إلى نور الحرية والاستقلال يجدر أن نذكر أنفسنا وكل أبناء شعبنا الأبي بأن الحياة ليست سعيا من أجل لقمة العيش فحسب وإنما هي جهاد شريف من أجل صيانة الكرامة الانسانية التي لا قيمة للجسد بضياعها. ونخص بالتذكير المخلصين المرابطين في مؤسسات الدولة الجزائرية لأنهم أولى بالشعور بالمسؤولية وأقدر على أخذ المبادرة من أجل التغيير إلى الأحسن بإذن الله.

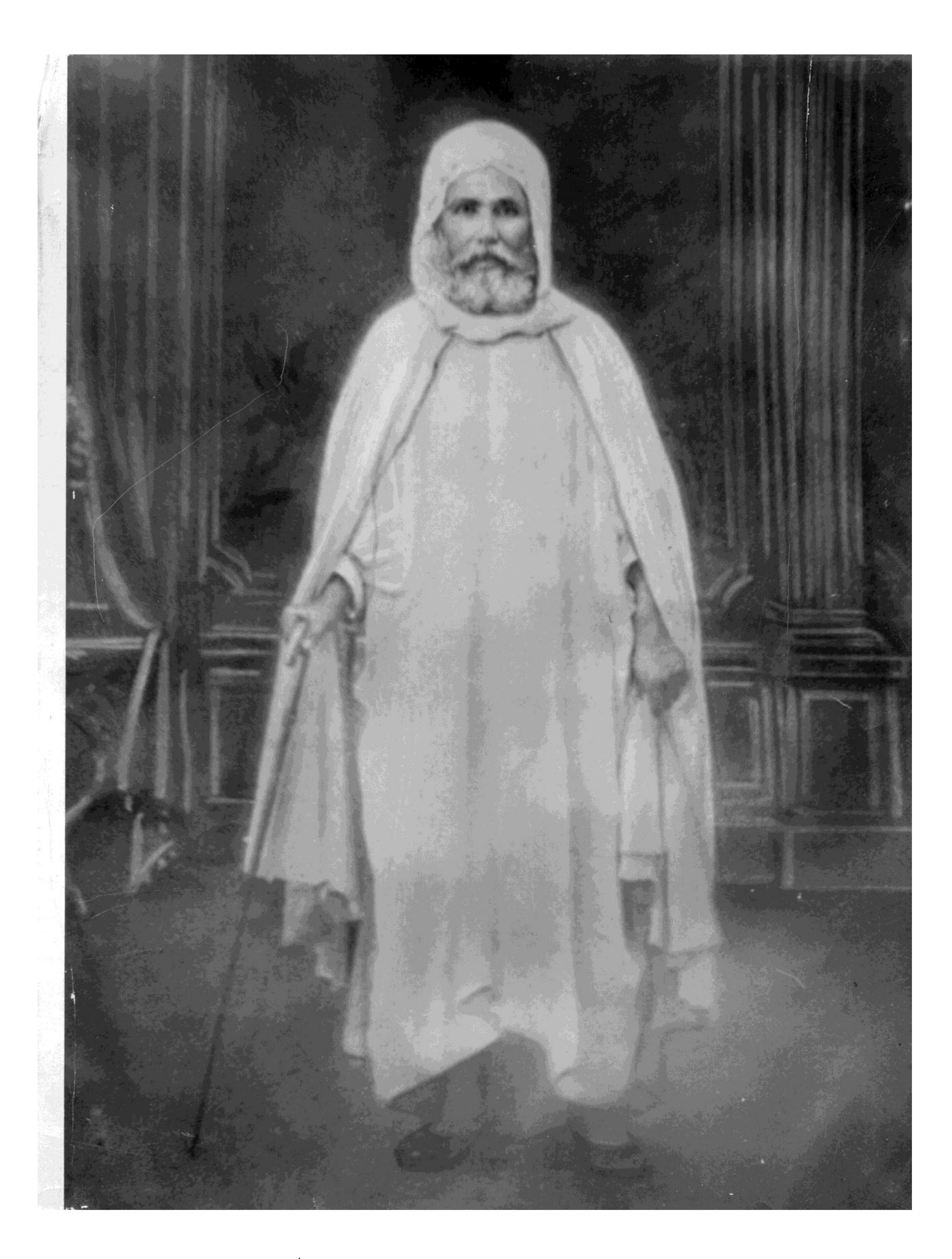
فهل يستوعب المعنيون بالأمر خطورة الوضع الذي تسير إليه الجزائر ويدركوا ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم في حالة الاستمرار في سياستهم الفاسدة للأمور ويجعلوا من الذكرى الخمسين للاستقلال نقطة تحول تاريخية حقيقية ينطلقون منها لإصلاح الوضع؟ أم أن قدر الشعب الجزائري أن يفجر نفسه في كل مرة ويهدم بنيانه من الأساس على جلاديه حتى يتخلص منهم؟....

إن على المجرمين أن يتأكدوا بأن الزوال سيكون من نصيبهم وأن اللعنة ستلاحقهم في حياتهم وبعد مماتهم وأن البقاء والمجد سيكون للجزائر وللمخلصين من أبنائها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

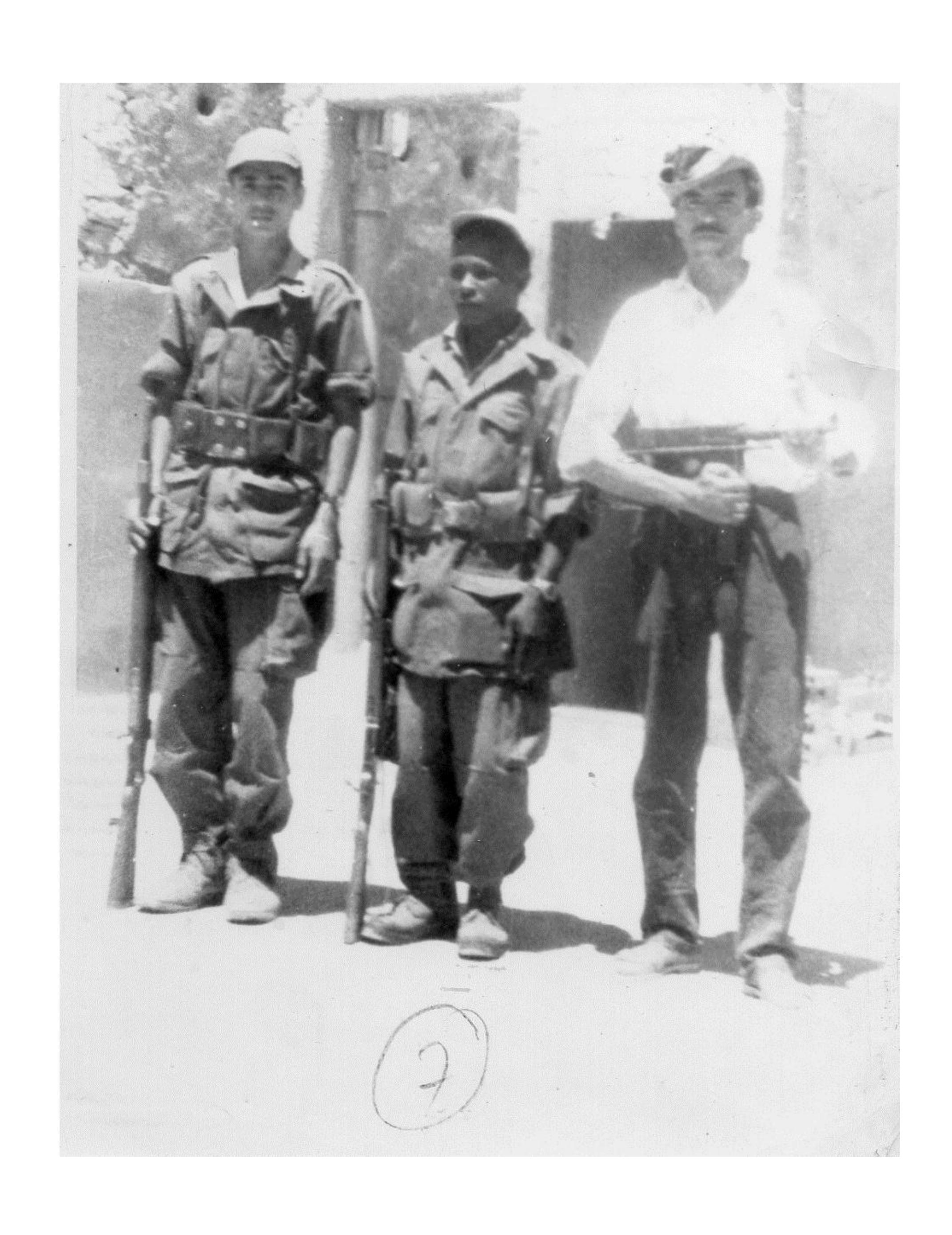
أما الشعب الجزائري فقد استنفذ كل آجال التوبة لجهاز المخابرات و لم يبق له أي مبرر للاحتفال بذكرى استقلال مزيف و عليه من اليوم أن يجعل يوم 5 جويلية يوم حداد وطني يحيي فيه ذكرى سقوط الدولة الجزائرية سنة 1830 ويرسم للأجيال طريق المقاومة من أجل الاستقلال الحقيقي الذي ينعم فيه المواطن الجزائري بالعزة و الكرامة و الحرية في وطنه.

والمجد والخلود للشهداء الأبرار.

ملحق الصور



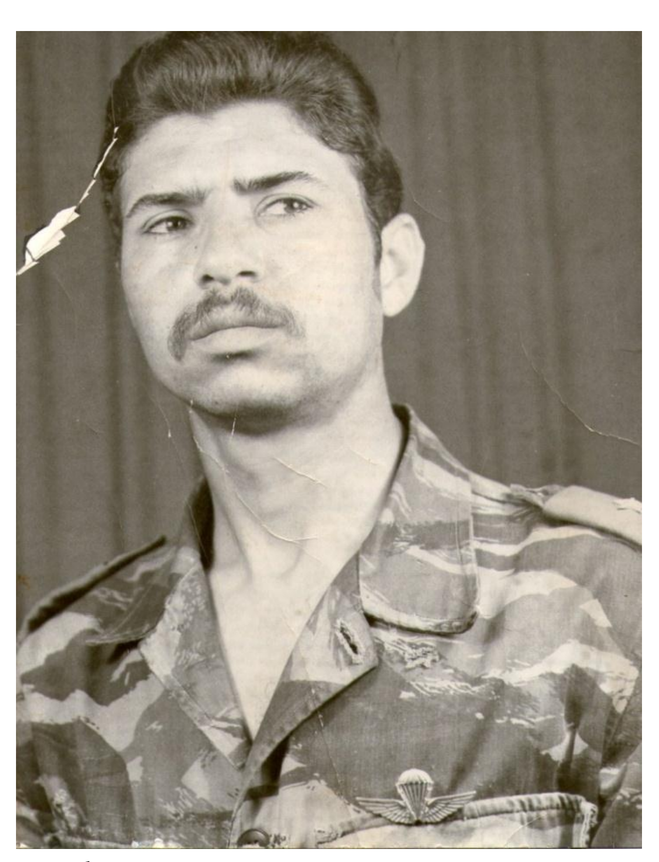
جدي العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عمارة بن أحمد شوشان رحمه الله (1865-1946)



والدي الحاج ابراهيم شوشان بلباس مدني مع مجَّنَدَيْن من جيش التحرير سنة 1960



عمي الأستاذ المجاهد محمد الأخضر شوشان سنة 1961



برتبة ملازم بعد دورة التدريب كقائد فصيلة مظليين ببسكرة سنة 1981



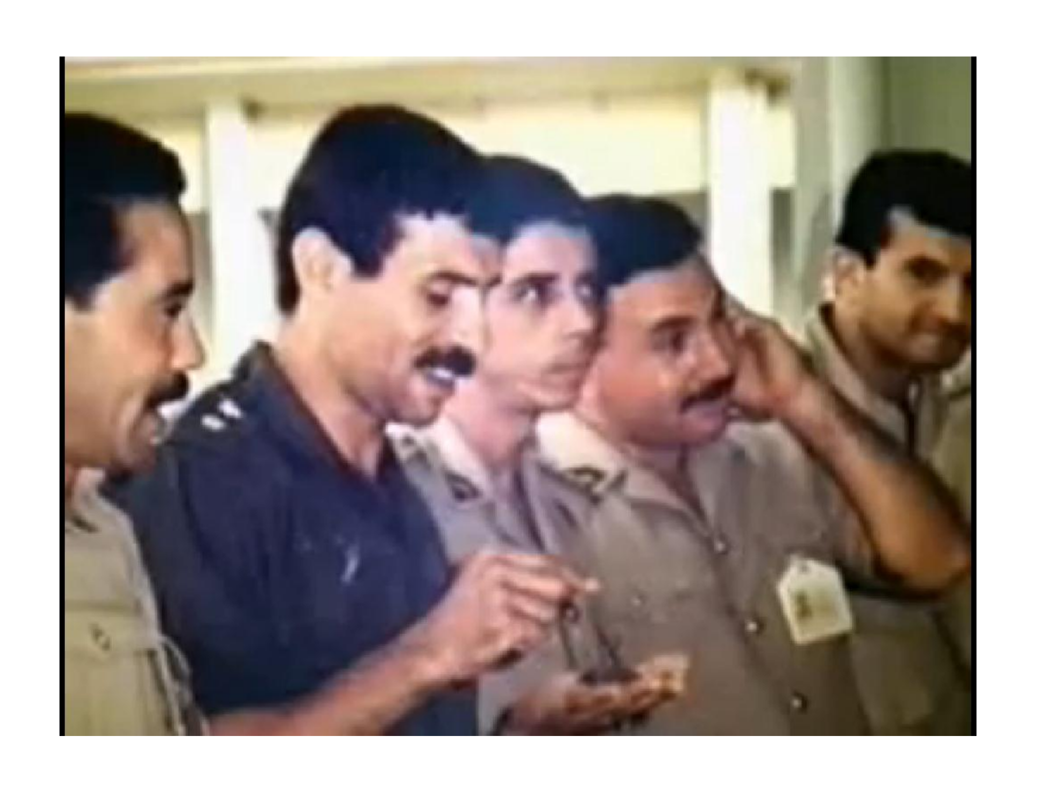
مع جنودي في تبسة سنة 1982



قائد مفرزة الحراسة الأمامية للفيلق 12 للصاعقة على الحدود المغربية الجزائرية
في دورية استطلاع بين تافاجونت و فرقش سنة 1982



برتبة ملازم أول في بسكرة بعد الإنتهاء من دورة قائد كتيبة المظليين سنة 1985



أثناء دورة الاتفان في قيادة فيلق الدبابات سنة 1988 بأكاديمية شرشال



مع ضباط مدرسة القوات الخاصة ببسكرة يتقدمهم مدير التدريب النقيب بن جانة سنة 1989



في نادي الضباط ببسكرة بمناسبة تقليدي رتبة نقيب سنة 1990



صورة تذكارية في نادي الضباط بشرشال مع العميد قائد القوات الخاصة الأردني سنة 1991



استاذ في اللغة العربية و التربية الإسلامية في برمنجهام ببريطانيا سنة 2006



في مكتبتي سنة 2010 ببرمنجهام

الفهرس

الجزء الرابع

الدور الحقيقي لجهاز المخابرات في الأزمة الوطنية

الجزء الخامس

الانزلاق إلى حمام الدم

الجزءالسادس

الانتماء الوطني؛ الغائب الأكبر في الأزمة الوطنية

الجزء السابع

في سجن البرواقية (قلعة الزمالة)

الجزء الثامن

علاقة المخابرات الجزائرية بالجماعات الإسلامية المسلحة

الجزء التاسع

عندما يضيق الوطن بمحبيه

الجزء العاشر

تداعيات الأزمة الجزائرية على منطقة الساحل

الجزء الحادي عشر

يوميات لاجئ سياسي جزائري

الجزء الثاني عشر

المصالحة الوطنية بين الحقيقة و الوهم